دليل مقدم طلب مسودة لنطاق gTLD الجديد الإصدار 4 تحليل وملخص التعليقات العامة

المصادر

التعليقات العامة المنشورة (31 مايو إلى 21 يوليو 2010). يمكن الاطلاع على النص الكامل للتعليقات من خلال: http://ICANN.org/en/topics/new-gTLDs/comments-4-en.htm.

التعليقات العامة

النقاط الرئيسية

- ينبغي وجود مجال مشاركة متكافئ لتقديم gTLDs الجديدة، مع عدم وجود معاملة تفضيلية لمقدمي الطلبات المحتملين.
- من خلال العمل مع مجموعات العمل SO وAC، سعت ICANN إلى تقليل المخاوف بشأن مشاركة الطاقم بوضع السياسة لكونه يستجيب للتعليقات العامة ويأخذها بعين الاعتبار.
- من خلال نشر ملخص هذه التعليقات وإجراء تعديلات كبيرة على الدليل، سعت ICANN إلى تقليل المخاوف بشأن عدم استجابتها للتعليقات.
- وضعت ICANN خططاً للموارد والموظفين لتكون في وضع يمكنها من رصد الامتثال بالتعاقدات على النحو الذي ينبغي.
- أدخل برنامج نطاق gTLD الجديد آليات جديدة للحماية وإجراء لتحسين السلوك السيئ للمساعدة على توفير السلامة لمستخدمي الإنترنت.
- سوف يقاس نجاح برنامج نطاق gTLD الجديد بالفوائد التي تعود على مستخدمي الإنترنت وليس عن طريق عدد مقدمي طلبات gTLD.
- يسعى مجتمع ICANN جاهداً إلى تفادي التأخير في بدء عملية نطاق gTLD الجديدة والتي من شأنها أن تقوض مصداقية أصحاب المصلحة المتعديين التابعين لـ ICANN وعملية وضع السياسات الشاملة.

ملخص للتعليقات

TLDs المصلحة العامة. تحتاج عملية بيع TLDs إلى التوازن مع السياسة العامة السليمة. أي أن الاستعمال الممكن لـ health. للإشارة إلى مقدمي الخدمات الصحية يمكن أن يجعل من الصعب على نحو متزايد بالنسبة للمستهلكين التمييز بين مقدمي الخدمات الصحية المشروعة والمنظمات التجارية العامة. كما أن TLDs مثل physio. يمكن أن يساء استخدامها ويحتمل أن تكون مخالفة للقوانين الداخلية (على سبيل المثال في أستراليا، فإن استخدام physio.au من قِبل أي شخص غير مسجل كأخصائي للعلاج الطبيعي يمكن أن يعتبر مخالفاً لقوانين التسجيل). وتعتبر رسوم TLDs الجديدة باهظة للمجموعات الصغيرة التي لا تستهدف الربح ويمكن أن تدير TLDs الموجهة للمنفعة العامة بشكل مناسب (مثل جمعية العلاج الطبيعي القومية التي تدير physio.). ولذلك ينبغي أن تحتفظ ICANN ببعض TLDs حيث ينبغي على المصلحة العامة أن تفوق المصالح التجارية. د. *ميتش (16 يونيو 2010)*.

<u>لا توجد معاملة مميزة ومجال تنافسي متكافئ.</u>
استجابة إلى العديد من طلبات المعاملة المميزة من قِبل العديد من مقدمي الطلبات المحتملين، قاومت ICANN بحكمة هذه الطلبات. ونحن نؤيد تطبيق نافذة واحدة ومجموعة واحدة من القواعد وليس أولوية خاصة لأي نوع من التطبيق وراء تلك المتوخاة بالفعل في DAG. *العقول + الماكينات (21 يوليو 2010)*.

ينبغي عدم تبني مقترحات المتقدمين المميزين. وستكون هناك اتصالات رسمية وفترة تسويق لإعطاء الجميع الإمكانية (وليس فقط "المطلعين") للحصول على TLD القياسي أو الجغرافي أو الخاص بمجتمعهم. كما أن تقديم أفضلية إلى بعض المتقدمين من شأنها تسوية قدرة المجتمعات أو الحكومات على إيجاد أفضل حلول TLD. *بايرن كونكت (21 يوليو 2010)*.

<u>المسرد.</u>
غالباً ما تكون التعريفات معممة (على سبيل المثال، يستخدم تعريف TLD الذي يستند إلى المجتمع مصطلح "المجتمع" و لا يفسر ما يضم "المجتمع")، وهي لا تصف بدقة الشروط الفنية للمستجدين بعمليات ICANN الجديدة. *AAMC (21 يوليو 2010). الصليب الأحمر (21 يوليو 2010). NPOC-FC (21 يوليو 2010)*.

تقدر CORE الإضافات التي أدخلت على DAG لتلبية بعض الاحتياجات للمنظمات الحكومية الدولية أو الكيانات الحكومية. وتطالب CORE بمزيد من التوضيح بأن "الكيانات الحكومية" تعني أي مستوى من مستويات الهيئات العامة، وفقاً لنظمها القانونية، سواءً كانت تلك القومية أو الفيدرالية أو الحكومية أو الإقليمية أو المحلية أو البلدية وما إلى ذلك. ففي العديد من اللغات يجري تمييز واضح بين "الحكومات" و"الهيئات العامة" حيث يتم حجز السابق في بعض الأحيان للهيئات السياسية الأعلى التي تمثل دولة ذات سيادة، ويمكن أن تنزل إلى المستوى الفيدرالي أو الإقليمي، ولكن نادراً ما تشمل جميع مستويات الهيئات العامة ذات تفويض إداري وسياسي لإدارة الإقليم. *أ. آبريل آي آبريل (النموذج 5، 21 يوليو 2010).*

موارد إنفاذ جديدة تتعلق بـ gTLD وليس مقابل الأرباح. ينبغي أن تراعي ICANN تضمين آليات دليل مقدم الطلب التي تسمح للمنظمات التي لا تستهدف الربح القيام بأنشطة الإنفاذ بطريقة أكثر فعالية من حيث الكفاءة والتكلفة. *AAMC (21 يوليو 2010). الصليب الأحمر (21 يوليو 2010). NPOC-FC (21 يوليو 2010).*

الامتثال. يثير برنامج نطاق gTLD الجديد المخاوف حول الإساءة في السوق الثانوي لـ TLDs الجديدة حيث لا تكون ICANN في وضع يمكنها من رصد كاف لوجهة نظر الامتثال للعقد نظراً للطبيعة غير المحدودة لـ gTLDs المقترحة، وإثارة المخاوف من إساءة استخدام طلبات التسجيلات الدفاعية. *أ. ايكمان-سكاليز (21 يوليو 2010).*

مسؤول الالتزام. ينبغي أن يطالب الكيان الذي منح نطاق gTLD الجديد بتعيين مسؤول الامتثال بالاسم ليكون مسؤولاً عن الامتثال للتعاقد وينبغي أن تكون هناك حاجة لإبلاغ ICANN على الفور بأي تغييرات في هذا التعيين. كما ينبغي أيضاً أن يطالب بتقديم إشعار عام على الصفحة الرئيسية باسم وجهة الاتصال الخاصة بمسؤول الامتثال المعين. *أ. ايكمان-سكاليز (21 يوليو 2010).*

مخاوف Whois. ينبغي معالجة المخاوف بشأن معلومات Whois غير الدقيقة قبل تنفيذ برنامج نطاق gTLD الجديد. *أ. ايكمان-سكاليز (21 يوليو 2010).*

التكاليف. يتمثل تأثير كل إصدار جديد بالدليل في زيادة التكاليف التشغيلية لجميع أنواع سجلات TLD، عندما لا يحتاج معظمهم إلى أعلى المستويات الممكنة. شيء واحد لا يناسب الجميع. *أ. آبريل آي آبريل (21 يوليو 2010).*

المنهج العام.
يتعين على ICANN رفض مقولة إن الأكثر هو الأفضل. فتجاوباً مع نصائح بحث الإطار الاقتصادي، ينبغي تحليل التكاليف والمزايا المحتملة لـ gTLDs الجديدة والمضي قدماً لتخويل فقط من يستطيع إثبات المصلحة العامة. *MPAA (21 يوليو 2010). BITS (22 يوليو 2010).*

ترغب دائرة مستخدمي الدوائر الانتخابية والأعمال التجارية (BC) في رؤية gTLDs الجديدة وهي تسير بطريقة منتظمة. وينبغي على جميع الأسماء الجديدة الامتثال للمبادئ الرئيسية—التميز، اليقين، حسن النية، المنافسة والتنوع. *BC (26 يوليو 2010).*

تعتبر القضايا الشاملة الأربع غير متكاملة في DAGv4 وتنمية ICANN لخطة تنفيذ gTLDs الجديدة. وينبغي على ICANN وضع خطة تنفيذ كلية تتضمن مجموعة شاملة من الضمانات لمعالجة هذه القضايا. *AT&T (21 يوليو 2010).*

جدير بالذكر أن العملية الشاملة لأصحاب المصلحة بـ ICANN يفقدون كل مصداقيته إذا استمر التأخير. ولقد حان الوقت للتسليم بأن عملية gTLD قد أصبحت حملاً زائداً. ويجب إعادة التصميم بطريقة تحد من (أ) مجموعة من القضايا ليتم تناولها في وثائق الطلب، و (ب) مجموعة من تطبيقات gTLD المقبولة في الجولة القادمة. ويمكن تطبيق كل القيود عن طريق تحديد مجموعة بسيطة من المبادئ التوجيهية بدلاً من نظم التسجيل أو قوائم الأسماء والرموز. أمثلة على المبادئ الممكنة:
(1) يجب أن تحتفظ ICANN بمساعد بيئة للتنمية المفيدة للإنترنت
(2) يمكن أن تنكر ICANN تفويض gTLDs أو أنواع gTLDs التي من المرجح أن تكون العوامل الخارجية السلبية (التكاليف الخارجية) تفوق فوائدها لتطوير الإنترنت للمصلحة العامة. *و. ستاوب (21 يوليو 2010).*

عيوب عملية صنع السياسات. نظرا لأن التعليقات العامة تقترح بأن السياسة ليس لديها حتى الآن توافق في الآراء من خلال عملية شاملة، وأنه لا ينبغي أن تكون السياسة المقترحة مقدمة وفقاً لتقدير العاملين بـ ICANN. ففي مثل هذه الحالات يجب أن تنتقل السياسة المقترحة إلى هيئة صنع السياسات المناسبة (على سبيل المثال، GNSO). ليس للقضايا الثلاث فصل/تكامل رأسي ومستخدم واحد لمسجل واحد (SRSU) وHSTLD توافق في الآراء وأن موظفي ICANN قد تجاوزوا دورها عن طريق إشراكها في بعض إصدارات DAG في عملية التنفيذ على الرغم من أن هذه القضايا لا يتم مناقشتها بشكل صريح في التقرير النهائي لـ gTLDs الجديدة. ويتمثل دور الموظفين في وضع خطة تنفيذ لما برزت في مناقشات السياسة العامة، وليس لتقديم سياسة جديدة. وتتمثل التعليقات العامة ذات قيمة للموظفين في التعليقات التالية: (1) تعليقات تشير إلى عدم تنفيذ أي قضية سياسة التي أصبح مجمع عليها؛ (2) تعليقات تشير

إلى أن خطة التنفيذ تتناقض مع سياسة الإجماع أو لوائح ICANN، وما إلى ذلك؛ (3) تشير إلى أن هناك خلل في الخطة حتى لا يكون هناك صعوبة في التنفيذ الفعلي؛ و(4) تشير إلى حدوث تحسن لتنفيذ مسألة تتعلق بالسياسة العامة التي أصبح مجمع عليها. *JPNIC (2 سبتمبر 2010).*

معيار لقياس نجاح برنامج نطاق gTLD الجديد. يكون الاعتقاد بتلبية طلب المستهلك ورغبته في الحصول على نطاق gTLD الجديد مترابطاً. ولكن فيما هو أبعد من قضايا خيار المنافسة وحماية المستهلك توجد قضية إضافية للاستقرار. ولم تختفي تماماً تهديدات الاستقرار الناجمة عن الرغبة في عمل نطاق gTLD الجديد. وليس هناك عدد كبير من الطلبات الواردة والتي تمت معالجتها لمقياس النجاح لـ ICANN. وفي الواقع سينجح فقط عدد قليل من المتقدمين؛ وسيخفق البعض الآخر لأنهم لا يمثلون طلب المستهلك الحقيقي. بعد هذه المرحلة سنكون قادرين على الدخول في حقبة جديدة يتسنى للجميع التنبؤ بهدوء وتخفيض الطلب على السلع الاستهلاكية وتقليل تهديد الاستقرار. ومن ثمّ يكون الوصول إلى هذه النقطة إنجازاً لـ ICANN. وما يعنينا أنه بتزكية مستخدم مسجل واحد (SRSU) TLDs، فربما قد يرغب العاملين بـ ICANN في زيادة عدد الطلبات. وهذا لا ينبغي هذا أن يكون صحيحاً. *JPNIC (2 سبتمبر 2010).*

دعم برنامج نطاق gTLD الجديد

استكمال الدليل وعدم تأخير البرنامج. إن مزيداً من التأخير في الإطلاق سيؤدي إلى تآكل مصداقية برنامج نطاق gTLD الجديد. ويعتبر الدليل بمثابة حالة جيدة للغاية ويعكس التسويات صعبة المنال. *العقول + الماكينات (21 يوليو 2010). بايرن كونكت (21 يوليو 2010). آر. تينداال (21 يوليو 2010). د. شندلر (22 يوليو 2010). جيه. فريكس (22 يوليو 2010).*

لقد حان الوقت تقريبا للانتقال إلى مرحلة تنفيذ gTLD. تعتقد وسيلة إعلام الطلب ديماند (Demand) بشدة أن إدخال gTLDs الجديدة سيوفر مزيداً من الخيارات للمستهلكين والتفرد الحقيقي وخصوصية TLDs وزيادة المنافسة بين السجلات. وقد تم تناول العديد من القضايا من جانب ICANN في نسخ مختلفة من DAG مع مشاركات المجتمع. كما قد يحتاج دليل مقدم الطلب إلى تعديل التعامل مع قضايا المستقبل وهذا هو المتوقع. وتمثل DAGv4 حكم سليم وتوافق في معظم النواحي.*Demand Media (22 يوليو 2010). جيه. فريكس (22 يوليو 2010).*

معارضة برنامج نطاق gTLD الجديد

المعارضة.
تعرض اللجنة الأوليمبية الدولية (IOC) تقديم gTLDs الجديدة. ولا ينبغي أن يُنظر إلى توصيات IOC باعتبارها تنازل عن حق IOC للمضي قدما ضد ICANN عن الأضرار التي وقعت لـ IOC أو الحركة الأوليمبية من تنفيذ نظام نطاق gTLD الجديد المقترح. *IOC (21 يوليو 2010).*

جدير بالذكر أن تقديم gTLDs الجديدة من الحقول الجديدة من السابق لأوانه وأن الإطلاق لا ينبغي أن يستمر دون مزيد من المراجعة والتنقيح. ومن الضروري أن أي خطة موجودة من شأنها أن تضمن سلامة مستخدمي الإنترنت وتحمي حقوق جميع الأطراف. *CADNA (21 يوليو 2010). روزيتا ستون (21 يوليو 2010). AIPLA (21 يوليو 2010). IACC (21 يوليو 2010).*

لم تعالج ICANN بشكل كافٍ القضايا الشاملة. إن المخاوف من السلوك الضار الذي لم يحل تتطلب وحدها أن برنامج gTLD لا يمضي إلى الأمام لأنه بعيد كل البعد عن الاستعداد. في الحد الأدنى يتعين على ICANN أن تفترض أنه ستكون هناك حاجة لـ 18-24 شهراً أخرى على الأقل قبل أن تتمكن من إطلاق نطاقات gTLDs الجديدة لجميع المسائل العالقة التي لم تحل بعد. كما يتضح من العمل الاقتصادي الذي ينتجه ICANN هذا الصيف، فإنه ليس من الواضح ما إذا كان سيتم خدمة المصلحة العامة، وأنه ليس هناك أي دليل على الطلب لنطاقات gTLDs الجديدة، أو أن فيض نطاقات gTLDs الجديدة سوف يؤدي إلى منافسة جديدة وبناءة. *SIIA (21 يوليو 2010).*

لم يتم اعتماد الحالة ولن تكون هنالك مزايا معقولة من قبل مقدم نطاقات gTLDs الجديدة. وسوف يعمل البرنامج الجديد على خلق المزيد من الارتباك وتفاقم المشكلات للتعدي والسطو الإلكتروني على العلامات التجارية. بدلا من تقديم عدد غير محدود من TLDs إضافي، ينبغي أن تركز ICANN على تحسين نظام DNS الحالي من خلال إيجاد حلول فعالة لمشكلات التعدي على السطو الإلكتروني والعلامات التجارية. *هـ. لاندبيك (8 يوليو 2010). VKR Holding (13 يوليو 2010). LEO Pharma (14 يوليو 2010). Vestas (16 يوليو 2010).*

ينبغي على ICANN إيقاف الاندفاع المتهور لتخويل عدد غير محدود من نطاقات gTLDs الجديدة بل ويجب عليها اتباع نهج معتبر أكثر على أساس تقييم الحاجة لنطاقات gTLDs الجديدة وكيف يمكن أن يتم السماح لها بحكمة وذلك لحماية مصالح المستخدمين التجاريين والعامة. *MPAA (21 يوليو 2010).*

لا تزال مايكروسوفت تعترض على إدخال ICANN لعدد غير محدود من نطاقات ASCII gTLDs الجديدة في آن واحد. وإذا ما استمرت ICANN رغم المعارضة الكبيرة للبرنامج والانكماش الاقتصادي، فينبغي أن تأخذ الوقت اللازم لدراسة ومعالجة القضايا والأسئلة التي أثارها المجتمع حول تنفيذ الخطة المقصودة. ومن الضروري لـ ICANN أن "تتقن عمل ذلك" كما هو مدون أن DAGv4 تؤكد بفاعلية أنه لن يكون كذلك. *Microsoft (21 يوليو 2010)*.

ICANN لا تحث على المنافسة. لا تحث ICANN على المنافسة مع برنامج نطاق gTLD الجديد ولكنها تعمل لصالح المسجلين والسجلات وضد مصالح العامة. ففي حالة توافر المنافسة، سيتبين ذلك من خلال أسعار تسجيل تقل عن (com.). وترفض ICANN اتخاذ خطوات للقضاء على احتكار فيريساين VeriSign لـ com. من خلال تنفيذ عملية المناقصة العادية بحيث يدار كل نظام TLD من قبل سجل يوفر للمستهلكين أقل سعر لمستوى مجموعة الخدمات. *ج. كيريكوس (1 يونيو 2010)*.

ICANN لا تقيم المدخلات العامة. سنقاوم بشكل سلبي من خلال عدم المشاركة في العملية التي لا تؤدي إلا إلى نتائج محددة مسبقا. ونحن نطالب بأن ICANN تخطر المجتمع عندما يكون مستعدا ولديه الرغبة في إثبات أنها تقيم بشكل صحيح التعليقات العامة. *ج. كيريكوس (17 يوليو 2010)*.

تحليل التعليقات

عملية تطوير السياسات والتعليق العام

منذ تأسيسها في عام 1998، أحد ولايات ICANN الرئيسية كانت لتوفير المنافسة في سوق أسماء النطاقات، "ينبغي على الشركة الجديدة في نهاية المطاف ... الإشراف على سياسة لتحديد الظروف التي يمكن لنطاقات TLDs الجديدة إضافتها إلى نظام الجذر". يبقى الإدخال الآمن لنطاقات gTLDs الجديدة، على النحو المحدد في البحث الأبيض White Paper، عنصرا أساسيا في تعزيز المنافسة وحرية الاختيار لمستخدمي الإنترنت في تقديم خدمات تسجيل النطاق.

ويستمر إدخال نطاقات gTLDs الجديدة في وجوب تحديدها كهدف أساسي لـ ICANN في اتفاقات رئيسية عديدة، على سبيل المثال "تحديد وتنفيذ إستراتيجية يمكن التنبؤ بها لتحديد نطاقات TLDs الجديدة" في مذكرة التفاهم 2003. تشمل مراحل الدراسة والتخطيط، التي تمتد إلى عدة سنوات، لمحاكمتين من تطبيقات نطاق المستوى الأعلى التي عقدت في 2000 و2003. وقد استخدمت تلك التجارب من جولات لتشكيل العملية الحالية.

يوجد لدى برنامج نطاق gTLD الجديد جذور عمل مداولات السياسة لأعمال التطوير من قبل مجتمع ICANN. في أكتوبر 2007، أكملت GNSO رسميا عملها على تطوير سياسات نطاقات gTLDs الجديدة ومجموعة توصيات سياسة يصل عددها إلى 19 موافق عليها. وقد شارك ممثلون من طائفة واسعة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك الحكومات والأفراد والمجتمع المدني ورجال الأعمال ودوائر الملكية الفكرية ومجتمع التكنولوجيا في مناقشات لأكثر من 18 شهرا بشأن مسائل مثل الفوائد والطلب ومخاطر نطاقات gTLDs الجديدة، واختيار المعايير التي ينبغي تطبيقها، وكيف ينبغي تخصيص نطاقات gTLDs والشروط التعاقدية التي ينبغي أن تكون مطلوبة لسجلات نطاق gTLD الجديد للمضي قدما. وافق مجلس ICANN في وقت لاحق على هذه التوصيات في يونيو 2008، ووجه الموظفون إلى وضع خطة التنفيذ.

جدير بالذكر أنه تم تطوير دليل مقدم الطلب، وتسوية القضايا الشاملة التي تم تحديدها خلال هذه العملية، وكان عملا صعبا. وقد أدرجت التوصيات المعتمدة من مجموعات عمل السلوك السيئ والعلامات التجارية، حيثما أمكن، في دليل مقدم الطلب، في حين تجري معالجة قضايا المنطقة الجذرية وزيادة الطلب العام على الحقول الجديدة في تقارير منفصلة.

ومنذ إنشاء سياسة لتقديم آراء حقول gTLDs الجديدة، عهدت ICANN بدراسات اقتصادية عدة لوصف التكاليف والفوائد والشروط اللازمة لتحقيق أقصى قدر من المنافع الاجتماعية للبرنامج. وقد كشفت الدراسات أيضا عن الفوائد المتوقعة من توسع نطاقات gTLD.

يحتوي تنفيذ البرنامج على عدة عناصر في التخفيف من بعض المخاوف، بما في ذلك:

- وضع إجراءات لتسوية المنازعات على:
  - تطبيقات نطاق TLD المماثلة التي تسبب ارتباك المستخدم
  - إساءة استخدام تسميات المجتمع
  - التعدي على حقوق

- إدخال آليات إضافية لحماية حقوق
- تدابير لتخفيف السلوك الضار والحد منه
- تحجيم منطقة الجذر وتدابير استقرار نظام DNS

يذكر أن نموذج أصحاب المصلحة المتعددين يعني أن ICANN هي المسؤولة عن طائفة متنوعة من أصحاب المصلحة، وأن مجتمع ICANN قد قام بعمل رائع في متابعة، في كثير من الحالات، وجهات النظر المختلفة حول القضايا وإيجاد حلول قابلة للتطبيق. في حين أن هناك مطالبات يمكن أن تفسر عملية الفشل في إطلاق نطاقات gTLDs الجديدة على أنها فشل لنموذج أصحاب المصلحة المتعددين، فإن العملية، على العكس من ذلك، مثالا واضحا على النجاح. وقد تم تنفيذ هذا البرنامج على أنه تعاوني حقا وجهد مجتمعي، ينطوي على عدد من الأفراد الذين عملوا بجد على حل العديد من القضايا المثيرة للجدل والمهمة في جزء كبير منه من خلال مجموعات عمل مخصصة مثل:

- فريق توصيات التنفيذ - الحلول المقترحة بشأن حماية العلامات التجارية؛
- المجموعة الخاصة بقضايا العلامات التجارية - قدمت توصيات إلى نظام التعليق السريع الموحد ومقاصة العلامات التجارية؛
- مجموعة الوصول إلى ملف المنطقة - قدمت توصيات لنموذج الوصول إلى ملف منطقة الجذر للمساعدة على تناول إساءات نظام DNS المحتمل؛
- مجموعة الصياغة المؤقتة - عملت مع ICANN على صياغة العناصر المقترحة المحددة لاتفاق السجل؛
- مجموعة عمل نظام IDN - انتهت من العمل بشأن التعريفات والحلول لإدارة نطاق TLD المتغير.

قد يتساءل البعض عن قيمة عملية التعليق العام وجدواها، إذا لم يتم العمل على أساس كافة التعليقات. ومع ذلك، فإن تحليل التعليقات العامة الواردة على عملية نطاق gTLD الجديد قد وضع معيارا جديدا لـ ICANN. ومن المسلم به أن مضمون دليل مقدم الطلب لن يرضي الجميع، إلا أن هناك التزام حقيقي للنظر بعناية والرد على التعليقات العامة في أن الناس قد اتخذوا الوقت ليتم العمل والبناء على، في كثير من الحالات، هذه التعليقات بشكل مباشر. وهو ما يتضح من عدد التغييرات الكبيرة التي أدخلت على تكرار مختلف من الدليل والنظر في المسائل الشاملة التي نشأت خلال هذه العملية.

أثناء الاستماع بعناية لردود فعل الرأي العام، كان ينبغي توخي الحرص في أحد هذه التحديات وعدم إعادة فتحها لمناقشة القضايا التي تم تناولها وحلها خلال عملية وضع السياسات، مع ضمان أيضا أن النظر في تعليق علني لم يؤد إلى مناقشات سياسية جديدة . وقد تم وضع دليل مقدم الطلب حول المبادئ والتوصيات والمبادئ التوجيهية للتنفيذ التي قدمتها عمليات تطوير سياسية GNSO. وتمثلت المبادئ التوجيهية في تطوير دليل مقدم الطلب فيما يلي: الحفاظ على نظام DNS للاستقرار والأمن؛ وتوفير عملية واضحة ويمكن التنبؤ بها وحسن سير؛ ومعالجة وتخفيف المخاطر والتكاليف إلى ICANN ومجتمع الإنترنت العالمي.

يذكر أنه تمت مناقشة ملكية مسجل السجل في سياق تعزيز الاختيار والمنافسة. ونظرت GNSO في القضية، ولم تكن قادرة على التوصل إلى توافق في الآراء، والتي أدت في نهاية المطاف إلى أن يتخذ المجلس قرارا بدعم الملكية، مع توفير بعض الحماية.

كانت مناقشة نطاق المستوى الأعلى للأمن المرتفع بمثابة جزءا من القلق العام حول إمكانية زيادة السلوك السيئ ومبدأ أن إدخال نطاقات gTLDs الجديدة لا ينبغي أن تؤدي إلى أمن أو استقرار القضايا. وتعهد المجتمع بقدر كبير من العمل على السلوك الضار، والذي شمل مجموعة عمل تعنى بتعيين HSTLD الممكن. ونتيجة لمناقشة استراتيجيات تخفيف السلوك السيئ في مساحة الاسم، أوصي بتسعة تدابير لزيادة الفوائد التي تعود على الأمن والاستقرار الشاملين للمسجلين وثقة كافة المستخدمين لمناطق نطاق gTLD الجديد.

أجريت عملية واضحة المعالم والتي أوصت في تقديم gTLDs الجديدة ودعمت من قبل مجلس ICANN. ونحن نعتقد أن العديد من الأسباب لعدم دعم إدخال gTLDs الجديدة التي تم تحديدها من خلال تعليق العامة وورش العمل والمنتديات العامة قد سمعت وتم تناولها من خلال تطوير دليل مقدم الطلب.

الامتثال

بالإضافة إلى تطوير دليل مقدم الطلب والاستعداد العملي لبرنامج نطاق gTLD الجديد نفسه، خصصت ICANN وقتا طويلا وجهدا كبيرا لضمان التنظيم العام، بما في ذلك مجموعة الامتثال، التي سوف تكون قادرة على إدارة زيادة حجم يحتمل من سجلات جديدة.

المسرد والتعريفات

بالإضافة إلى المسرد الوارد في الجزء الخلفي من دليل مقدم الطلب، يقدم النموذج 1 تفسيرات أكثر تفصيلا لمعنى مصطلحات مثل "المجتمع" في سياق عملية نطاق gTLD الجديدة.

نقر بأن هناك مستويات متفاوتة من الحكومات، واختلاف المصطلحات والمستويات بين الحكومات. وقد تم إلحاق الإضافات بالنسخة التالية من دليل مقدم الطلب للإجابة عن التعليقات بشأن التعريفات الأكثر وضوحاً. سعى قسم الأسماء الجغرافية لتحديد المستوى المتوقع من الدعم الحكومي وعدم الاعتراض اللازم لمختلف الفئات.

نجاح برنامج نطاق gTLD الجديد

هناك طرق عديدة لقياس مدى نجاح برنامج نطاق gTLD الجديد. من وجهة النظر التشغيلية، على سبيل المثال، سوف ننظر إلى الكفاءة التي يتم تجهيزها للتطبيقات، وأداء نظام تطبيقات TLD (TAS)، وتدفق العملية الشاملة والجداول الزمنية.

هناك طرق أخرى يمكن من خلالها قياس النجاح. تأكيد الالتزامات بدعوات إلى إعادة النظر في المنافسة وثقة المستهلك وسنة واحدة من اختيار المستهلك بعد نطاقات gTLDs الجديدة حيث يدخل حيز التشغيل. وسوف يجيب هذا التحليل عن الأسئلة الهامة التي طرحت اليوم، على سبيل المثال: هل كانت هناك زيادة في الاختيار بالنسبة للمستهلكين؟ هل تأثر استقرار والقابلية للتشغيل لنظام DNS بسبب العدد المتزايد لـ gTLDs في الجذر؟ هل يتيح البرنامج تنوع جغرافي أكثر في مساحة جغرافية لنطاقات gTLD؟

المواعيد / النماذج

النقاط الرئيسية

- وجه المجلس فريق العمل إلى التبني كخطة عمل لإطلاق السيناريو مع موعد إطلاق Q2 2011.

ملخص التعليقات

إنهاء عملية نطاق gTLD الجديد.
ينبغي على ICANN الانتهاء من عملية نطاقات gTLD وبدء قبول طلبات جديدة. كما يرحب كثيرا بإجراءات تسهيل ذلك، مثل "قمة ICANN" المقترحة في سبتمبر. *dotBERLIN (3 يوليو 2010). dotBayern (20 يوليو 2010). dotHamburg (21 يوليو 2010). dotZON (21 يوليو 2010).*

من المهم بالنسبة لمصداقية ICANN وعدد كبير من مقدمي الطلبات الموجودة بالفعل مواصلة العملية بحيث يمكن نشر الدليل النهائي في أقرب وقت ممكن. *بايرن كونكت (21 يوليو 2010). أبعاد انطاق (22 يوليو 2010).*

وينبغي وضع جدول زمني موثوق لجولة التطبيق المقبلة. *dotZON (21 يوليو 2010). eco (21 يوليو 2010). HOTEL (21 يوليو 2010). NIC Mexico (21 يوليو 2010). EuroDNS (22 يوليو 2010). dotKoeln (22 يوليو 2010).*

الآن يحين الوقت للمضي قدما ببرنامج نطاق gTLD الجديد. ينبغي أن يكون الدليل في شكله النهائي في موعد لا يتجاوز نهاية عام 2010 وأن نافذة التطبيق والاتصال/التواصل تكون بحلول صيف 2011. وينبغي تقديم جدول زمني لمدة 18-24 شهرا المقبلة والتي تحدد بوضوح ما الذي سيحدث ومتى بقدر ما يتصل برنامج نطاق gTLD الجديد. جيه. *فريكس (22 يوليو 2010).*

ينبغي أن تمضي ICANN قدما في البرنامج في الوقت المناسب. وتحتاج ICANN إلى الاعتراف بأنه لا يمكن التركيز على وقت المجتمع والطاقة على "المجهول". وسيكون من غير المعقول أن نتوقع أي مجموعة من الناس لمشروع السياسات التي من شأنها اليوم أن تبقى دون تغيير إلى الأبد. وسيكون من المفيد لجميع الأطراف إذا تم التعرف على هذه القيود. في ظهور مشكلة ما فلنعمل جميعنا على التصدي لها. *Blacknight Solutions (21 يوليو 2010).*

تتيح التغييرات في الإصدار الأخير من DAG إطلاق جولة تطبيق في المستقبل القريب. *AFNIC (23 أغسطس 2010).*

مع إجراء بضعة تعديلات نرى أن برنامج نطاق gTLD الجديد سيكون جاهزا للانطلاق في وقت لاحق هذا العام أو أوائل 2011. *نيوستار Neustar (21 يوليو 2010).*

الوقت الرسمي وفوائد اتباع طريقة تدريجية.
تحتاج ICANN الآن إلى التركيز على نشر جدول زمني رسمي بقدر ما يحتاج إلى العمل على التسوية النهائية لبرنامج نطاق gTLD الجديد. كما أن التأخير المتراكم يضر بالمتقدمين بطلبات gTLD الجديدة مع وجود مشاريع "فائدة اجتماعية صافية" وتقوض مصداقية وشرعية ICANN. لا تزال الطريقة التدريجية المقترحة من قبل AFNIC سارية المفعول. وإذا لم يعتبر تلك الطريقة التدريجية مناسبة لعملية تقديم الطلبات (نوافذ محفوظة لتطبيقات ذات خصائص محددة)، يمكن أن تكون مفيدة للغاية في معالجة الطلبات اللاحقة، أي إما للتجهيز الفعلي للتطبيق و/أو في وقت لاحق عند التفاوض على اتفاقيات السجل. وبمجر قبول ICANN للتطبيقات، فإنه يبدو من المعقول تماما أن مجموعات من التطبيقات مثل المزايا يمكن أن تظهر بشكل طبيعي (الأهداف والحكم والسياسات و/أو الجمهور المستهدف، وما إلى ذلك.) ثم تكون مبادئ الكفاءة والبساطة والعدالة مخصصة لمعالجة هذه الطلبات. ويمكن الجمع بين التخصص بذكاء مع الطريقة التدريجية. كما يمكن أن تشكل مجموعة الطلبات على أساس العقلانية وليس من قبيل الصدفة. هل تكتسب ICANN من الوقت للتعامل مع أصعب المشكلات التي تطرحها مشاريع "فائدة اجتماعية صافية" غير مؤكد في حين أنها تدرك وتثبت قيمة برنامج نطاق gTLD الجديد وإطلاق المبادرات التي من الواضح أن تكون "فائدة اجتماعية صافية". *AFNIC (23 أغسطس 2010).*

اللامبالاة تجاه التعليقات العامة.
تقر ICANN بأنه غير مبالة تامة تجاه التعليقات المقدمة من أصحاب المصلحة في هذه العملية. كما أن مسألة الوقت بالنسبة تايم ورنر تعني أن ICANN مستعدة للمضي قدما مع إطلاق نطاقات gTLDs جديدة على الرغم من حقيقة أن أيا من "القضايا الشاملة" التي حددتها ICANN في أوائل عام 2009 تم معالجتها معالجة كافية في DAGv4 . فإذا ما خططت ICANN لإطلاق برنامج نطاقات gTLD ناجح، فقد يكون هناك المزيد من العمل لما يجب القيام به قبل إجراء "المهمة المنجزة" وقبول الطلبات. *Time Warner (21 يوليو 2010).*

ينبغي على ICANN إعادة النظر في القضايا بعقل متفتح.
ينبغي على ICANN إعادة النظر في القضايا بعقل متفتح، مع اقتراح التغييرات اللازمة قبل اجتماع مجلس في سبتمبر للنظر في جميع المسائل المعلقة المتصلة بتنفيذ برنامج نطاق gTLD الجديد. *COA (21 يوليو 2010).*

استغراق مزيدا من الوقت قبل عرض نطاقات gTLDs الجديدة لأن القضايا والمشكلات تظل دون حسم وتقرير.
تبقى ثلاث قضايا جوهرية دون حل في DAGv4: (1) الدراسة الاقتصادية؛ (2) آليات حماية الحقوق المقترحة؛ و(3) قياس الجذر. *مارك مونيتور (19 يوليو 2010). كارلسون (21 يوليو 2010). BBC (21 يوليو 2010). HSBC (21 يوليو 2010). DuPont (21 يوليو 2010). Comerica (3 أغسطس 2010). Sunkist (21 يوليو 2010). LifeScan (22 يوليو 2010). Solvay (22 يوليو 2010). ETS (22 يوليو 2010). Liberty Mutual (22 يوليو 2010).*

كما ورد في تقرير إطار العمل الاقتصادي، ينبغي على ICANN التحرك ببطء نحو تشكيل نطاقات gTLDs الجديدة ودراسة وتنفيذ الطلب، ويحتمل وجود آثار سلبية ناجمة عن بدء تطبيق نطاق gTLD الجديد. لم يكن هناك تقدم ملموس بشأن القضايا الأربع الشاملة. *Verizon (20 يوليو 2010). HSBC (21 يوليو 2010). أ. ايكمان-سكاليز (21 يوليو 2010). Adobe Systems (21 يوليو 2010). روزيتا ستون (21 يوليو 2010).*

الوضوح في الخطوات المقبلة.
يقدر أعضاء USCIB بعض الوضوح حول مناقشات المجتمع الجارية، وإطلاق دراسة الإطار الاقتصادي والمرحلة الثانية المتوقعة من هذه الدراسة، فضلا عن توسيع نطاق الجذر المتوقع من الدراسة، وأن كل ذلك سيؤثر على DAGv4 واحتمال إطلاق نطاقات gTLDs الجديدة. على سبيل المثال، ذكرت دراسة الإطار الاقتصادي أنه قد يكون من الحكمة مواصلة ممارسة ICANN لإدخال نطاقات gTLDs الجديدة في جولات منفصلة محدودة. *USCIB (21 يوليو 2010).*

ينبغي أن تعطي ICANN الأولوية لـ IDNs وإدخال نطاقات gTLDs الجديدة في جولات منفصلة محدودة، بما يتفق مع توصيات بحث الإطار الاقتصادي. *AT&T (21 يوليو 2010). Coca-Cola (21 يوليو 2010).*

إطلاق نطاقات TLDs الثقافية واللغوية الأقل إثارة للجدل.
يساعد الكثير منهم في تطوير الدول النامية وأنها أقل عرضة للمشكلات مع أصحاب الحقوق. *Blacknight Solutions (21 يوليو 2010).*

تحليل التعليقات

إنهاء عملية نطاق gTLD الجديد
تواصل ICANN نهج تنفيذ البرنامج مع بذل العناية الواجبة، وتخطط لإجراء البدء في أقرب وقت ممكن إلى جانب حل هذه القضايا.

الوقت الرسمي وفوائد اتباع طريقة تدريجية.
عقد الاجتماع الخاص بمجلس إدارة ICANN عبر مؤتمر هاتفي في 28 أكتوبر 2010 حيث ناقش المجلس الأطر الزمنية المقترحة لنشر الصيغة النهائية لدليل مقدم الطلب ومدى التعليق العلني الذي يجب تسلمه على دليل مقدم الطلب. بعد الاتفاق على خطة العمل المقترحة لتوجيه ما تبقى من عمل الموظفين، وجه المجلس مجموع العاملين إلى الاعتماد كخطة عمل للسيناريو بما في ذلك موعد الإطلاق في Q2 2011.

استمر الموظفون في إحراز تقدم نحو وضع برنامج، وفي نفس الوقت، العمل مع مجتمع الإنترنت العالمي نحو مستوى من توافق في الآراء بشأن القضايا المعلقة في البرنامج.

الاتصالات

النقاط الرئيسية

- تهدف حملة الاتصالات إلى معالجة المخاوف حول ما إذا كانت الاتصالات تسمح بتعليم جميع الأطراف هذه الفرصة لتشغيل نطاق gTLD الجديد وأن يكون مفصلا على النحو المناسب، وبدء في وقت قريب بما فيه الكفاية، وأن يحتوي على تفاصيل كافية لمساعدة الهيئات التي تكون جديدة لعمليات ICANN.

ملخص التعليقات

بدء فترة الاتصالات. ينبغي أن تبدأ فترة الاتصالات في أسرع وقت ممكن وعدم التأجيل؛ وينبغي على "الخارجين" الحصول على ما يكفي من الوقت للتعرف على فرص نطاق gTLD الجديد. *dotZON (21 يوليو 2010).*

إجراءات التقييم-التدريب على المتطلبات الفنية والتوعية والتعليم. ينبغي على ICANN توفير مزيدا من التفاصيل والتعليمات بشأن كيفية الاستعداد للمتطلبات الفنية المرتبطة بتطبيق عملية ونطاق gTLD الجديد، وينبغي توفير التعليم والتدريب لمنظمات كتلك التي لا تستهدف الربح وهي الجديدة لأنشطة ICANN. كما أن مسألة التوعية ينبغي أن تبدأ على الفور مع الزيادة بمجرد إطلاق دليل مقدم الطلب النهائي بحيث يكون للأطراف الحصول على معلومات السياسة النهائية. كما ينبغي أن تشمل عملية تقديم الطلبات ونطاقات الاهتمام إلى أطراف ثالثة، مثل إجراءات الاعتراض وآليات حماية الحقوق. وعلى أن تتم تلك التوعية في جميع مناطق ICANN الخمسة، مع إتاحة ICANN حلقات نقاش مباشرة مفتوحة للجمهور بدلا من نشر معلومات فقط على موقعها الإلكتروني الاستضافة. *AAMC (21 يوليو 2010). الصليب الأحمر (21 يوليو 2010). NPOC-FC (21 يوليو 2010).*

تحليل التعليقات

يتجاوز دليل مقدم الطلب ما يقرب من 300 صفحة، حيث فصل بالفعل عملية تقديم الطلبات تفصيلا جيدا. كما أنه يغطي الموضوعات التي ردت على لسان المساهمين بالتعليقات، مثل إجراءات الاعتراض وآليات حماية الحقوق. وفيما يتعلق بطلب توفير قدر أكبر من التعليم التقني، فإن الأسئلة الواردة في الطلب يقصد بها إعلام وتوجيه الطلب في جوانب بدء عملية التسجيل والمتابعة. وينبغي أن يجد مقدمي الطلبات الذين تعوزهم الخبرة أنها جزءا طبيعيا من التخطيط. وقد تم الإشارة إلى الوثائق الإضافية والتوجيه الأكثر تفصيلا لبعض المناطق على العمليات الفنية في الدليل حيثما كان ذلك متاحا، ويتاح عدد من الموارد في أماكن أخرى بالمجتمع.

بشأن خطة الاتصالات من أجل نطاقات gTLDs الجديدة، اضطلعت ICANN بالفعل بجهد كبير لتحقيق الهدف من اشتراط أربعة أشهر الذي أوصت به منظمة دعم الأسماء العامة. ولا يزال العاملين بـ ICANN ملتزمين التزاما كبيرا بالهدف الرئيسي لضمان مشاركة جميع أولئك الذين يرغبون في المشاركة والاستفادة من برنامج نطاق gTLD الجديد وإتاحة فرصة للقيام بذلك.

وقد تم بالفعل نشر خطة الاتصالات، وتلقي التعليقات العامة، والتنقيح. كما تشمل الخطة الحالية عروضا تقديمية حية للتوعية في جميع مناطق ICANN الخمسة، بالإضافة إلى المواد التعليمية المكتوبة والمسجلة. ومن أجل إيلاء الاعتبار إلى جميع الآراء التي أعرب عنها علنا، سيتم وضع اللمسات الأخيرة على الخطة بعد اجتماع ICANN الدولي في قرطاجنة، خلال الفترة ما بين 5 - 10 ديسمبر 2011.

عملية تقديم الطلبات

النقاط الرئيسية

- أنشئت مجموعة عمل دعم مقدم الطلب لتقييم الخيارات المتاحة لتقديم الدعم لمجموعات محددة من مقدمي الطلبات. وقد أدى ذلك إلى أنواع مختلفة من التوعية والتثقيف التي تتوقع ICANN أن تقدمه إلى مقدمي الطلبات. وستتولى هذه المجموعة مواصلة العمل من أجل البحث عن مصادر التمويل ومعايير لمنح لهم.

- تم النظر في تخفيض رسوم الطلب للكفاءات المستلمة من أنواع معينة من المتقدمين (أي السلاسل المتعددة، ومقدم طلب لكيان واحد) بل وتحديدها إلى 185,000 دولار. وسوف يراجع موظفو ICANN عمليات الاستعراض بعد جولة واحدة لتحديد متى يتم اكتساب كفاءات إضافية لجولات لاحقة وكفاءات مكتسبة إضافية والتي سيتم تمريرها إلى المتقدمين في الجولات المقبلة.

ملخص التعليقات

معايير الرسوم- الدول النامية والدول المتخلفة. تعتبر الرسوم الضخمة (185 ألف دولار كرسوم تقييم، و70 ألف-122 ألف دولار و32 ألف-56 ألف لعمليات M&PO واعتراضات المجتمع على التوالي) بمثابة مبادرة من الدول النامية والمتخلفة وخمد التنمية متوازنة عالميا للإنترنت. ينبغي أن تكون ICANN قادرة على وضع معيار للرسم على أساس التكاليف واعتماد سياسة رسوم مواتية بالنسبة للدول النامية والمتخلفة. *ISC (21 يوليو 2010).*

الرسوم المخفضة--ترجمة Exact String وIDNs.
ينبغي على ICANN تخفيض رسوم طلبات الترجمة الدقيقة لنطاق TLD نفسه تخفيضا كبيرا ليعكس جهد تقييم الفريق الذي سيتطلب معالجة الطلب. في حالة وقوع نطاقات TLDs تحت الطلب نفسه والمجتمع وخطة عمل والسلسلة وتسجيل الخلفية، وما إلى ذلك، فإن ICANN لا تحتاج إلى إنفاق المزيد من الوقت لإعادة خطوة التقييم نفسها بلا داع منذ تبرير الحجم/النطاق بشكل معقول. *MUSIC. (20 يوليو 2010). dotKoeln (22 يوليو 2010).*

ينبغي أن يسمح كل مقدم الطلب على أساس المجتمع بزيادة فائدته داخل مجتمعهم المحدد من قبل وجود خيار التقدم بطلب للحصول TLDs المكافئ-IDN لرسم إضافي اسمية (أو لكل IDN أو مكافئ مترجم). ولن يكون من المبرر أن يطرح على المجتمع طلبا يستند إلى المجتمع لدفع مبلغ إضافي يقدر بنحو 185 ألف دولار لكل ترجمة من السلسلة المعتمدة. *BC (26 يوليو 2010). آر. آندروف (النموذج 1، 21 يوليو 2010).*

نماذج من الرسوم المختلفة لأنواع مختلفة من TLDs. نظرا لارتفاع الرسوم والتكاليف المرتبطة بطلب وتشغيل نطاق gTLD الجديد، ينبغي على ICANN النظر في إنشاء نماذج رسوم مختلفة لأنواع مختلفة من نماذج أدني لتخفيف التكاليف على مقدمي الطلبات. وهناك نموذج رسوم معقولة تعزز كثيرا من فرص نجاح عملية نطاق gTLD الجديد. *CNNIC (21 يوليو 2010).*

تخفيض رسوم للمدن الصغيرة ونطاقات TLDs المجتمع الثقافي واللغوي الصغير.
ينبغي إيلاء اهتمام خاص، بما في ذلك خفض رسوم الطلب والرسوم السنوية التي تقدر بنحو 185 ألف و25 ألف دولار سنويا، وذلك للمدن الصغيرة والمجتمعات الثقافية واللغوية الصغيرة التي لا تنوي التنافس مع TLDs التجارية العامة مثل com. أو نطاقات TLDs للعلامة التجارية الجديدة ولمن لا يطيقون مستوى الرسوم الحالي. ومن المفهوم أنه لا تزال هناك حاجة لرسم الطلب المناسب والتي تكون ملائمة من أجل منع التطبيقات المفرطة. *JIDNC (21 يوليو 2010).*

يعتبر الاهتمام الخاص بشأن المتطلبات الفنية ورسوم تطوير طلبات المتقدمين التي تمثل المجتمعات الثقافية واللغوية والجغرافية- ملائما ومناسبا لتوجيهات GAC في مجتمعات بروكسل. *أ. آل-زومان (21 يوليو 2010). الفريق العربي (21 يوليو 2010).*

تخفيض الرسوم على المتغيرات المجمعة. ينبغي على ICANN تقديم رسوم مخفضة في حالة عدم اختيار أسماء نطاق TLD ولكنها موجودة مسبقا (مثل الأسماء الجغرافية، والكثير منها كان لديه أكثر من اسم واحد مشترك بما في ذلك متغيرات IDN). دفع 185 ألف دولار لكل متغير يبدو تأديبي أو غير عادل. *العقول + الماكينات (21 يوليو 2010). بايرن كونكت (21 يوليو 2010).*

المنظمات غير الربحية. ينبغي على ICANN أن تكشف عن التفاصيل والتكاليف الفعلية لاستعراض كل طلب gTLD جديد ومراعاة وضع هيكل انخفاض التكلفة لا تهدف للربح والمنظمات التي تسمح لـ ICANN باسترداد تكاليفها دون فرض أحمال إضافية على مقدمي الطلبات الذين لا يستهدفون الربح. كما ينبغي لهذه الشفافية والنظر في التسعير أن تنطبق أيضا على رسوم التقييم الموسعة، والتي تعترض على رسوم الدعوى (في إجراءات الاعتراض التي ينبغي أن تتوج الرسوم، أو على الأقل الرسوم الأولية التي يجب أن تدفع باعتبارها "وديعة" في الدعوى). وينبغي على ICANN النظر في هيكل التكاليف ذي مستويين للفصل بين الاستخدامات التجارية لـ gTLDs الجديدة من الوظائف الإعلامية والتربوية التي تقدمها المنظمات التي لا تهدف للربح. *AAMC (21 يوليو 2010). الصليب الأحمر (21 يوليو 2010). NPOC-FC (21 يوليو 2010).*

دعم طلبات نطاق gTLD الجديد. يحث مجتمع ICANN الأفريقي على تقديم دعم لتطبيقات نطاق gTLD الجديد من أفريقيا ويكون لها الأولوية. يحتاج المجتمع المدني وNGOs والمنظمات غير الربحية للمنظمات في أفريقيا إلى مثل هذا الدعم، والدعم أمر في غاية الأهمية للتطبيقات التي تستند لمجتمع الجغرافية والثقافية واللغوية.

- وينبغي أن يشمل الدعم على سبيل المثال لا الحصر ما يلي: المالي (الرسوم المخفضة)؛ اللغوي (الترجمة بلغات الأمم المتحدة الست)؛ القانوني؛ والتقني.
- تخفيض التكاليف هو عنصر أساسي في تحقيق أهداف المجلس للقرار 20، وينبغي أن يكون مطلقا بما يلي لتحقيق خفض التكاليف: التنازل عن تكاليف تطوير البرنامج (26 ألف دولار)؛ التنازل عن المخاطر/التكلفة للطوارئ (60 ألف دولار)؛ خفض تكلفة الطلب (100 ألف دولار)؛ التنازل عن رسوم التسجيل الثابتة (25 ألف دولار سنوياً)، ودفع رسوم التعامل على مستوى التسجيل (0.25 دولار لكل تسجيل أو تجديد اسم نطاق). وينبغي أن تدفع التكلفة المخفضة تدريجيا لمنح المتقدمين الأفريقيين مزيد من الوقت لجمع الأموال والمستثمرين منذ أنها ستكون أكثر تشجيعها على تمويل الطلب الذي اجتاز التقييم الأولي.

مجتمع ICANN الأفريقي (28 يونيو 2010).

مجموعة عمل دعم مقدم طلب الدول النامية-دعم المبادرة. نرحب بالمبادرة الأخيرة لـ ICANN المتعلقة بالدعم الممكن لطلبات الدول النامية. وينبغي أن تؤخذ نتائج مجموعة العمل في الاعتبار في دليل مقدم الطلب النهائي. *الفريق العربي (21 يوليو 2010).*

لاقت جهود الدعم المالي لمقدم الطلب غير الربحية للدول النامية من قبل ICANN، حيث أن المقدم لنطاقات TLDs يكون من أجل الصالح العام لاقت ترحيبا كبيرا، وينبغي أن تشمل الرسوم المخفضة للطلب والتقييم والعقد السنوي. وبالنسبة لنطاقات gTLDs المقترحة للرعاية المالية من قبل بعض الحكومات، ينبغي على ICANN أن تنظر في التزام الدعم المالي للحكومة بدلاً من خطاب الاستعداد الذي لا رجعة فيه من الائتمان أو الإيداع في حساب النقدية للضمان الذي لا رجعة فيه، لأن بعض الحكومات ليست موثوقة بما فيه الكفاية لضمان عملية استدامة التسجيل (التسجيلات). وينبغي أيضا تخفيض أعباء تكاليف DNSSEC وأن تكون عملية تقديم الطلبات أكثر ما يمكن الوصول إليه لأصحاب المصلحة العالمية. وينبغي أن توفر ICANN ترجمات للوثائق وترجمات فورية متزامنة للمؤتمرات في وقت واحد بلغات الأمم المتحدة الست التي قد تساعد أيضا على تقليل التكاليف بالنسبة لمقدمي الطلبات غير الناطقين بالانكليزية. أما بالنسبة للدعم التقني، فإنه يلزم دعم DNSSEC. *CONAC (22 يوليو 2010).*

يعتبر الإجماع في مجتمع At-Large هو أنه مهما كانت الصيغة النهائية للعمليات والإجراءات، فإنه يجب على ICANN قبول احتمال تقديم الدعم الإيجابي للمشاركة حتى الآن من المجتمعات المهمشة، وخصوصا تلك الموكلة بالتصرف نيابة عن الفئات المحرومة أو أولئك الذين يحملون أجندة معترف بها على نطاق واسع نشط في مصلحة عامة في اقتصاد نطاق gTLD الجديد. يؤيد ALAC بقوة استمرار هذه الجهود. *ALAC (سبتمبر 2010)*

تخفيض رسوم الطلب--brand. والمنظمات الخيرية. تعتبر رسوم الطلب مرتفع جدا ويمكن أن تكون تمييزية ضد أنواع معينة من المتقدمين مثل brands. التي تقتصر على موظفي الشركة أو المنظمات الخيرية. ينبغي على مقدمي الطلبات أن يكونوا مؤهلين للحصول على رسوم أقل. *هوجان لوفيلز (21 يوليو 2010).*

يكون مستوى رسوم الطلب مناسب عموما. ويحتمل أن يكون الرسم 185 ألف دولار وأن يكون بتقدير متوسط واقعي لتكاليف ICANN لإدارة البرنامج. ويمكن أن تؤدي التغييرات الجوهرية في عملية نطاق TLD الجديدة كما هو موضح في DAGv4 إلى زيادة في الرسوم. كما أنني أؤيد الطرق العملية لتخفيض التكاليف لمجموعة منفصلة من المتقدمين يكونو في حاجة إليها، وخاصة من الدول النامية. *آر. تيندال (21 يوليو 2010).*

شروط الدفع-معدل التبادل. يقترح ما يلي كإضافة في DAGv4 بعد القسم 1.5.4: "القسم 1.5.5-شروط الدفع: يجوز الدفع بالدولار الأمريكي إلى ICANN أو بالعملة المعتمدة لدى دولة مقدم الطلب. إذا قرر مقدم الطلب استعمال عملته المحلية في المدفوعات وسعر الصرف المستخدم، فإنه يجب أن تكون واحدة وهو ما ينطبق على يوم تسجيل مقدم الطلب مع TAS (راجع الفقرة 1.5.1)". ويبرر هذا القسم نظرا لأن خطر أسعار الصرف يتحمله المتقدمين وحدهم، ولكن بالشراكة مع ICANN. ويمكن أن يكون من العدل بالنسبة لـ ICANN الحصول على المنتجات المالية للتحوط من مخاطر هذه العملات، بدلا من اضطرار كل مقدم إلى توفير هذا التأمين من تلقاء نفسه. *إ. بلوتشر (النموذج 1، 5 يونيو 2010).*

استرداد رسوم التقييم (1.5.1). يبدو من غير المعقول إعادة 20% من رسوم التقييم للمتقدمين بالطلبات غير الناجحة بعد تسوية المنازعات تماما. وفي حين أنه قد يكون من المعقول تقديم مثل هذا المبلغ إذا ما قرر مقدم الطلب الانسحاب في بداية إجراءات الاعتراض، فإنه سيكون هناك حافز أقل لاتخاذ مثل هذه الطريقة إذا عرف مقدم الطلب أنهم سيستردون هذا المبلغ مهما كانت نتيجة ومحصلة تسوية المنازعات. *BBC (21 يوليو 2010).*

تحليل التعليقات

رسوم القضايا

توافقت التعليقات المتعلقة بالرسوم عموما مع الإصدارات السابقة لمشروع دليل مقدم الطلب. ولكن هناك تعليق واحد بشكل عام بشأن دعم رسوم الطلبات لتغطية التكاليف، في حين أن عددا من التعليقات قد اقترحت خفض رسوم الطلب إما على أساس موقع منظمة الطلب (على سبيل المثال، دولة نامية)، ونوع المنظمة (غير ربحية، خيرية، مدن صغيرة، صاحب علامة تجارية) أو على أساس افتراض مستوى الجهد المطلوب لاستعراض أحد الطلبات (متغيرات نظام IDN، أو سلاسل متعددة من نفس المنظمة).

تشير التعليقات إلى أن خفض رسوم الطلب 185,000 دولار على أساس نوع TLD حيث يجري تقديم الطلب (لغوي، مجتمع صغير)، والمنظمة المتقدمة بالطلب (غير ربحية) أو حيث يكون هناك سلاسل TLD متعددة كطلبات مقدمة لـ (على سبيل المثال، متغيرات نظام IDN، ترجمة سلسلة ما) من جانب مقدم طلب واحد. وتستند خطوات التجهيز والتكاليف المرتبطة بها إلى القيام بكل تقييم للطلب المقدم بناءا على متوسط عدد من الخطوات لإتمام كل طلب وعدم التغيير على أساس نوع TLD أو المنظمة المتقدمة بالطلب. وبالإضافة إلى ذلك، فإن طلبات النسخ المترجمة من نفس السلسلة سوف تخضع لعملية التقييم الشامل كما هو متوقع في كل طلب على حدة. وبالتالي، لا يتوقع أن تتغير رسوم الطلبات الحالية بالنسبة لجولة الطلب الأولية. ومع ذلك وكما اتفقنا سابقاً من المتوقع أن جولات الطلب اللاحقة ستمكّن من تنفيذ عمليات الضبط على هيكل الرسوم استناداً إلى التكاليف التاريخية من الجولات السابقة والفعالية والكفاءة لعملية تقييم الطلب والبيانات الأخرى حيث أنها أصبحت متوفرة.

في الوقت الحالي، تقوم مجموعة العمل المكونة من عدد من الممثلين من مختلف دوائر الإنترنت المنتخبة بتقييم الخيارات لتقديم الدعم لمجموعة مقدمي الطلبات المحددين. وقد تم تقديم توصيات مجموعة العمل التمهيدية إلى المجلس في سبتمبر وتمت الموافقة على القرار فيما يتعلق بالدعم المقدم من ICANN (http://www.ICANN.org/en/minutes/resolutions-25sep10-en.htm#2.2).

وفي حين يتم تحقيق تقدم من مجموعة العمل على دعم مقدم الطلب وإيكاله بمهمة تحديد موارد التمويل من بين الأشياء الأخرى لتقديم دعم تمويل لمقدمي طلبات محددين يستحقون ذلك وتحديد المعايير لعمليات التمويل هذه بطريقة عادلة وتتجنب حدوث الإساءة.

كان هناك اقتراح بالدفع لوجوب السماح برسوم الطلب بالدولار الأمريكي أو بالعملة القانونية لدولة مقدم الطلب لمشاركة معدل التغيير للمخاطر الوظيفية. تتبع عملية دفع رسوم مقدم الطلب ممارسات ICANN المعيارية فيما يتعلق بالرسوم التي يتم جمعها عالمياً. لهذا الغرض تتلقى ICANN التمويل بالعملة الأمريكية فقط. إنها مسئولية مقدم الطلب لترتيب التمويل بالعملة المحلية لمكافأة رسوم التقييم في كل وقت تحويل مالي. تسمح ICANN بالتقلبات العادية مع تطبيق التمويل على الطلب المحدد.

أحد التعليقات طرح سؤالاً يتعلق بالحوافز ذات الصلة لمقدم الطلب في متابعة إجراءات حل النزاع أو الانسحاب قبل عملية حل النزاع. وقد تم النظر بعين الاعتبار إلى ذلك مسبقاً. ويتم تطبيق عملية حل النزاع هذه للسماح بترجيح الاعتراض فيما يتعلق بالطلب. في حالة الاعتراض، قد يختار مقدم الطلب الانسحاب في مرحلة مبكرة للتمويل الكبير. وهذه العملية غير مخصصة لتثبيط مقدمي الطلبات عن إكمال عملية حل النزاع بل لتحمل بعض التعافي لمقدمي الطلبات ممن لا يمضون بعملية التقييم بكاملها.

فئات الطلب

النقاط الرئيسية

- يجب على الهيئات المشكلة حديثاً التشكل قبل تقديم الطلب. وسيتم تقييم تلك الهيئات بشكل مشابه للهيئات المؤسسة. وقد تمت مناقشة المعلومات المطلوبة من الهيئات المشكلة حديثاً في قسم المعايير باستبيان الطلب.

- ويتطلب معيار اعتراض المجتمع الناجح أن تكون المعارضة واقعية بحيث تعتبر عملية حل النزاع قضايا بخلاف الوسائل للهيئة الواحدة للتخلص من الطلب.

- لن يتم تقديم فئات TLD جديدة أكثر مما تم توضيحه حتى الآن (المجتمع والجغرافيا والمعايير) حيث تعتقد ICANN أنه بمرور الوقت ستكون مصالح المجتمع والسوق مناسبة بشكل أفضل لفرز أنواع TLD. إضافة إلى أن الفئات المقدمة تلك قد تعني زيادة غير مقصودة في التكاليف المرتبطة بالتوافق في نقاط دون إفادة أمان DNS.

ملخص التعليقات

ملخص للفئتين ضمن TLDs المستندة إلى المجتمع - التجارية وغير التجارية. تناسب حجم ICANN المتفرد كافة التي لا تناسب كل أصحاب المصلحة. يجب وجود فئتين من gTLDs المستندة إلى المجتمع -- للاستخدام التجاري الاستخدام غير التجاري. يجب تحديد السياسات المختلفة وإجراءات التقييم لـ TLDs غير التجارية ويجب أن يكون التقييم بسيطا كما قد لا يتم تضمينه بمشكلات حماية العلامة التجارية. يجب على ICANN تقديم مزيد من الدعم لمقدمي الطلبات غير التجاريين -- ماليا وتقنيا ولغويا --وتقديم بعض الاستثناءات لهم فيما يتعلق بالتكامل الرأسي وسياسات Whois. وسيسهل ذلك من إدارة gTLD الجديدة ويسرع من عملية سرعة تقييم المدى ذاته. وعلاوة على ذلك فإن لـ GNSO مجموعات أصحاب مصلحة تجارية وغير تجارية توافق تماما هذا المقترح. *CONAC (22 يوليو 2010).*

تعريف الطلب المستند إلى المجتمع (1.2.3). يبدوا العامل الرابع ("الذي تمت المصادقة على طلبه كتابة من واحد أو أكثر من المؤسسات القائمة...") ضيقا جيدا تجاه تحديد واحد أو أكثر من وغير متوازن عند مقارنته مع أسس القسم 3.3.1 لاعتراض المجتمع. وتتخذ موقفا معارضا حقيقيا من الجزء الهام لاعتراض المجتمع وكيف أنه من المحتمل أن تكون مؤسسة واحدة فقط تمثل المجتمع بعملية الطلب؟ تقترح BITS كذلك أنه خلال عملية المراجعة الأولية يجب مطالبة المراجعين بتغيير الوجهة من طلب "قياسي" إلى "مستند إلى المجتمع" إن كان واضحا نية مقدم الطلب استهداف سلسلة gTLD صراحة أو بشكل غير صريح في مجتمع محددة. من غير الواضح كذلك سبب جعل ICANN في القسم 1.2.3.2 لافتراض أن الطلبات المستندة إلى المجتمع مقصودة أن تكون من "الفئة الضيقة". *BITS (22 يوليو 2010).*

TLDs المالية. أي اسم نطاق مرتبط بالخدمات المالية يجب أن يكون محدودا على شركات الخدمات المالية ذات الحدود والقيود الواقعية والإرشادات الحقيقية وإثبات الأهلية. يجب وجود مجلس خدمات مالية رسمي لتقييم الخدمة المالية الموجهة لطلبات gTLD. يجب إدارة المستويات العالية المحددة للأمان والاستقرار. لا تقوم DAGv4 بشكل كافي بتحديد هذه التوصيات. *ABA (22 يوليو 2010).*

تقييم مقدم طلب الاشتراك: الهيئة التي لم تتم بعد. هنا يطلب التوضيح من ICANN من حيث انه من الممكن بموجب DAG الحالي تقديم طلب باسم ونيابة عن هيئة لم تتشكل بعد حيث عمليات التحقق والتقييمات تتم على الهيئة (الهيئات) المقدمة بينما يلزم تحديد السجل المستقبلي وفقا لكافة البنود ولكنه لم يثبت بعد الوجود القانوني. جدير بالذكر أن ICANN مدعوة لتوضيح طلب التوثيق للسجل المصمم مستقبليا نيابة عن الطلب المقدم. والأمثلة على تلك الحالة قد تكون هيئات مستندة إلى المجتمع أو هيئات غير ربحية ترغب في تشكيل مؤسسة لإدارة TLD ممنوح أو مدينة قد تؤسس وكالة لإدارة TLD مدنية. *أ. أبريل أي. أبريل (النموذج 2، 21 يوليو 2010).*

فئة العلامة التجارية للطلبات. فئة ثالثة من الطلبات لمالكي العلامة التجارية قد تكون مفيدة. لا يزال من غير الواضح إن كان بمقدور مالكي العلامة التجارية أن يتأهلوا لتقديم طلب مستند إلى المجتمع وسواء تم اعتبار الشركة لتمثيل المجتمع المكون من نسبة سكانية محددة مثل العملاء أو العاملين. *هوجان لافيلز (21 يوليو 2010).*

gTLDs المغلقة — الافتقار إلى الفقرات.
فقرات DAGv4 المفتقدة لعملية gTLDs المغلقة. هل هذا يعني أن مالكي العلامة التجارية يملكون gTLD الذي هو في حاجة إلى فتح إجراءات السجل لأسماء نطاق المستوى الثاني المقدمة لأطراف أخرى ليست ذات صلة؟ في هذه الحالة ما هو حافز التسجيل الفعلي والتشغيل الفعلي كـ gTLD؟ *PMI (21 يوليو 2010).*

يلزم ذكر الحاجة إلى إجراءات فريدة لمسجل TLDs فردي. يحتاج المسجل الفردي لـ TLDs إلى متطلبات مختلفة لاستخدام مسجلي ICANN المخولين. لا تحدد DAGv4 الإجراءات الفريدة المطلوبة للسجلات الحالية المستخدمة لزيادة الرؤية عبر الإنترنت لمالك TLD ولا تعرض عمليات التسجيل المفتوحة لأسماء النطاق من المستوى الثاني. *AT&T (21 يوليو 2010).*

المسجل الفردي والعلامة التجارية وTLDs المشتركة — لما وراء نطاق برنامج gTLD الجديد. استنادا إلى تقرير GNSO للمجلس (11 سبتمبر 2007)، فإن المسجل الفردي والعلامة التجارية وTLDs المشتركة أبعد من نطاق عملية gTLD الجديدة الحالية. ونحن نحث ICANN بشدة على تحديد هذه الحقيقة صراحة في الإصدار النهائي القادم من gTLD RFP الجديدة للجولة التالية. يجب على ICANN توضيح الحالة التي لا تفتح فيها TLDs المستندة إلى المجتمع باب TLDs الملكية. *JPNIC (21 يوليو 2010).*

معارضة للمسجل الفردي وفئة المسجل الفردي لـ TLD الخاصة بـ (SRSU). لا يجب على طاقم ICANN اقتراح المستخدم الفردي للمسجل الفردي لـ TLDs الخاصة بـ (SRSU) لأن هذا المقترح ليس عليه توافق وإجماع داخل مجتمع ICANN. إن اقترح طاقم ICANN وفقا لرغبته فسيكون انتهاكا للعملية. إضافة إلى أن هذا المقترح قد يزيد من مخاطر الدعاوى القضائية ضد ICANN من مقدمي طلبات SRSU نظرا لأن العديد من العناصر المطلوبة لعملية gTLD الجديدة لا تناسب لـ SRSU TLDs (مثل الاستخدام المنتدب لسجلات ICANN ومستودع البيانات والتكامل الرأسي). ومن ثم فإن الفقرة الثالثة بقسم الخلفية تحدد ملاك العلامة التجارية والمنظمات التي تتطلب إدارة اسمها الخاص ويجب حذفها. وتعتبر مسألة SRSU TLDs هامة جدا للمسألة السياسة ويجب مناقشتها بـ GNSO. ولم يكن هناك سياسة توافقية متضمنة بالتقرير النهائي لـ GNSO في العام 2007 لـ gTLDs الجديد ويجب معاملتها من PDP المخصصة. في حالة PDP المخصصة لا تنتهي بطريقة مناسبة فإن الجولة التالية لـ gTLDs الجديدة يجب استثنائها من SRSU TLDs. هذا الدليل يتمتع بنفس الهياكل المنطقية كمنطق أساسي لقرارات المجلس 2010.03.12.17 و2010.03.12.18 للفصل/التكامل الرأسي. *JPNIC (2 سبتمبر 2010)*

تحليل التعليقات

توضيح طلبات التعليق "الهيئات التي لم تشكل بعد" تم تقديمها لـ gTLD. الطلبات من أو نيابة عن الهيئات القانونية التي لم تشكل بعد أو الطلبات المفترض تشكيلها مستقبلا لهيئة قانونية (مثل هيئة مشتركة معلقة) سيتم اعتبارها. كافة المتطلبات للهيئة القائمة سيستمر تطبيقها: إثبات الإمكانيات التقنية والمالية والتشغيلية (انظر المعيار للسؤال 45 للتعرف على المعلومات المالية المطلوبة من الهيئات المشكلة حديثا) حيث ستكون مطالبة بالخلفية والمراقبة للمنظمات التي تشكل هيئة جديدة إلى جانب الطاقم الرئيسي للهيئة الجديدة وأصحاب المصلحة وكل ذلك يتم التعامل معه ويجب تقديم كافة المستندات المطلوبة للأسماء الجغرافية و/أو الطلبات المستندة إلى المجتمع وكافة المتطلبات الأخرى المحددة في دليل مقدم الطلب حيث يجب أن تتلاقي مع تقديم الطلب الكامل.

تشير التعليقات إلى عدم توازن محتمل بين مطلب المصادقة على الأقل للطلب المستند إلى المجتمع ومطلب المعارضة الواقعية في حالة الاعتراض الخاص بالمجتمع. ويقصد دعم الطلب بشكل واقعي كذلك ومع ذلك فمن الصعب التحديد استناداً إلى بداية عددية محددة. قد يكون من الجيد دعم الطلب من خلال إحدى المؤسسات أو الجماعات ما يعني دعما واقعيا لهذه الحالة (مثل المجتمع ذو البنية المميزة وله مؤسسة واحدة فقط ذات صلة من المؤسسة المحددة سابقا بتلك المنطقة). وبالمقابل يتطلب معيار اعتراض المجتمع الناجح أن تكون المعارضة واقعية بحيث تعتبر عملية حل النزاع قضايا بخلاف الوسائل للهيئة الواحدة للتخلص من الطلب. المعارضة من هيئة فردية يجب تحديده بشكل واقعي لكل حالة.

التعليقات الواردة على الاقتراحات للمناهج المحتملة لتصنيف الطلب. استنادا إلى الفئة تم اقتراح العديد من الإجراءات المختلفة: على سبيل المثال لا توجد متطلبات لعقد ICANN أو استخدام المسجلين المعتمدين أو إتباع سياسة توافقية أو فقرات السياسة المحددة قي مبادئ ccTLD الخاصة بـ GAC . قد يكون البعض مقيدا بحالة عدم الربح ويجب أن يكون مؤهلا للرسوم المخفضة ويتطلب تقييدات التسجيل والأسماء المحفوظة لحين التسجيل من أطراف محددة. ستكون هناك مناقشات معتبرة بالمجتمع سواء تم العمل بهذه التسويات أم لا. هل لن يطلب من gTLDs المحددة وجود اتفاقية مع ICANN أو لن يطلب إتباع سياسة توافق؟ هل تطلب TLDs المحددة للحفاظ على حالة عدم الربحية؟ هذه المناقشات سيتم اعتبارها وقد لا تؤثر بشكل مطلق بالنتيجة. بنية فئات TLD في حالة منحها تسويات مختلفة مع التزامات تعاقدية مختلفة ستؤدي إلى تكاليف توافق عالية ومن ثم رسوما سنوية.

يتم النظر بعين الاعتبار بشكل كبير إلى مسألة تقديم TLDs المستندة إلى الفئة في عملية gTLD الجديدة. تظل ICANN خصما قويا للاستخدام المبتكر لـ TLDs الجديدة. وهذا الأمر بشكل خاص حيث يتم تفويض TLDs لتحديد الاحتياجات للمجتمعات المحددة مثل المنظمات الحكومية البينية والجماعات الاجتماعية الثقافية والعلامات التجارية المسجلة. بخلاف تحديد ICANN لهذا النوع من الابتكار والتحديد بنماذج TLD المحددة فقد يكون الابتكار منتجا عبر السماح بالمجموعات المختلفة أن تحدد من تلقاء نفسها نوع TLD المدعى وتعزيز النموذج بين المجتمع.

في حالة تشكيل برنامج الإعلان الذاتي والتخلص من التسويات التعاقدية أو تقليلها فقد تظل الرسوم ثابتة. الجماعات الاجتماعية الاقتصادية وأصحاب العلامات التجارية والجماعات الأخرى يمكن تسويتها جميعا ضمن الهيكل الحالي والتحديد الذاتي-كنوع محدد من TLD. بمرور الوقت فإن مصالح السوق والمجتمع ستفرز أنواع TLD– النموذج المفضل لجعل ICANN تتعامل على أولوية ذلك التحديد.

قد يكون من الجيد كفئات دفاعية للطلبات الناشئة عن الممارسة العملية وكـ ICANN والمجتمعات ذات الصلة التي تكتسب مزيدا من الخبرة لفوائد محتملة لفئات gTLD الإضافية بمرور الوقت وقد يتم تطوير البنى التنظيمية مع ICANN لتعكس تلك الفئات. ستكون هناك عاقبة لتطورات السياسة الكاملة-من المشاركين المتأثرين وفقا لنموذج ICANN. لا يوجد شيء بإجراءات التنفيذ الحالية يعارض تلك التطورات المستقبلية.

تقترح التعليقات عدم السماح للمسجل الفردي لـ TLDs حيث قد لا يتوفر الدعم داخل مجتمع ICANN ولا دعم السياسة لهذه الفئة. لم يتم تقديم تصنيف TLDs لما تم اقتراحه (المجتمع والجغرافيا والقياسي). إضافة إلى أن الطلب غير مطالب بوجود الحد الأدنى من المسجلين للتأهيل لـ TLD.

الإجراءات

النقاط الرئيسية

- سيقوم طاقم ICANN بإجراء فحص كامل بعد إغلاق فترة تقديم الطلب الممتدة إلى 90 يوما. استنادا إلى قوة المعلومات المفقودة والطلبات غير الكاملة التي قد يتم رفضها أو توفير الفرصة لها لتوفير المعلومات المفقودة. فقط بعد اكتمال كافة الطلبات أو رفضها خلال اكتمال فترة الفحص يمكن لـ ICANN نشر السلاسل المقدم لها وبيانات مقدم الطلب.

- وتبدأ فترة تقديم الاعتراض بنشر السلاسل المقدم لها وبيانات مقدم الطلب وتنتهي بعد أسبوعين بعد انتهاء التقييم الأولي. كما أن سيتم توفير بيانات مقدم الطلب الضرورية لتقديم اعتراض عبر موقع الويب الخاص بـ ICANN.

- من الهام ملاحظة التمييز بين المراجعات بالتقييم الأولي لا تقدم فرصة للاستئناف ووجود الفرصة للتوضيح فقط. قد تطلب بعض التوضيحات القليلة لسلاسل مشابهة واستقرار DNS وطلب المراقبة الخلفية.

ملخص التعليقات

توقيت تعديل الطلبات غير المكتملة.
والنقاط الواردة بالفقرة 1.1.2.8 (تنافس السلاسل) يمكن توقع استخدامها في الطلبات المتنافسة (المجموعات المتنافسة) والتمتع بميزة التأخير المتعمد للطلبات غير المكتملة. ومن ثم فيجب على الطلبات المقيدة بوقت محدد أقصاه 4 أسابيع أن تعدل أجزاء الطلب غير المكتمل. *dotBERLIN (13 يوليو 2010). dotBayern (20 يوليو 2010). dotHamburg (21 يوليو 2010). HOTEL (21 يوليو 2010). dotKoeln (22 يوليو 2010).*

يجب تعديل الفقرة 1.1.2.8 بحيث يطلب من مقدمي الطلبات إثبات أن كل المعلومات التي يمكن تقديمها خلال فترة زمنية معقولة ذات نهاية معروفة محددة من جانب ICANN. ولن تبدأ إجراءات التنافس على السلسلة حتى اكتمال كل الطلبات المتنافسة لكافة أشكال التقييم. ويجب أن تساعد الأوقات النهائية في منع مقدمي الطلبات من عمليات التسجيل من تأخير عملية حل النزاع. *eco (21 يوليو 2010).*

مكملات للطلبات. يجب على ICANN السماح بالمكملات على الطلبات بعد التقديم. وسيساعد ذلك لا تهدف للربح التي تتعامل بمنحنى للتعلم للتعرف على العملية. *AAMC (21 يوليو 2010). الصليب الأحمر (21 يوليو 2010). NPOC-FC (21 يوليو 2010).*

ملاحظات للتغيير (1.2.7). يجب أن يجبر جزء من الطلب بشكل تعاقدي أو بأي شكل آخر مقدمي الطلبات على إعلام ICANN بالتغييرات. *BITS (22 يوليو 2010).*

توضيح الإطار الزمني لتقديم الاعتراض (1.1.2.4). تحتاج ICANN إلى توضيح الإطار الزمني لتقديم الاعتراض. أحد الأجزاء الخاصة بهذه النقطة تقترح استناد فترة الاعتراض إلى اكتمال عملية الفحص الإداري ولكن قسم آخر اقترح أن يستند إلى فترة التقييم الأولية بمدى أسبوعين بين نشر نتائج التقييم الأولي وإغلاق فترة تقديم الاعتراض. *BITS (21 يوليو 2010).*

إعادة النظر. في كل حالة يجب توفير الفرصة لمقدم الطلب ضمن عملية ICANN لطلب إعادة النظر بالقرار الخاطئ أو المضاد. وللعملية الحالية ثلاثة أماكن يمكن فيها لمقدم الطلب أو الطلب أن يسقط دون توفر الفرصة للاستئناف أو مد المراجعة: التحقق من الخلفية وتشابه السلسلة واختبارات استقرار DNS. *و. سيلتزير (21 يوليو 2010). أر. داماك (يوليو 2010).*

إثبات الوضع الجيد. يجب على ICANN طلب إثبات الوضع الجيد لعملية الطلب. وإطلاق DAGv4 لهذه الخطوة في مرحلة مبكرة من العملية ما يزيد من الاهتمام بالتأثير على العملية بكاملها — وقد تؤدي بشكل محتمل إلى عدد كبير من مقدمي الطلبات المحظورين لينتهوا بمنطقة الطلب. حتى وإن كانت الطلبات غير الجيدة التي تنهي بالتخلص منها في مرحلة لاحقة فقد تؤدي كذلك إلى ضياع الوقت الخاص بموارد ICANN وأشياء أخرى يتم منعها بشكل مبكر بالعملية. *CADNA (21 يوليو 2010).*

تصريح ICANN باستخدام شعارات مقدم الطلب (النموذج 6، القسم 9). لا يوجد أساس لإعطاء ICANN تصريح غير مقيد لاستخدام شعارات مقدم الطلب كما يقدم القسم 9. والعلامة التجارية الأساسية بأن قيمة وتميز العلامة التجارية مثل الشعار يمكن تدميره من خلال الاستخدام غير المنظم من الأطراف خلاف مالك العلامة التجارية. إن طلبت ICANN حق استخدام شعار دليل مقدم الطلب فيجب أن تدخل بترخيص علامة تجارية مناسب مع مالك العلامة التجارية. *IBM (21 يوليو 2010).*

السرّية (القسم 11.ب). معيار السرية بالفقرة غير كاف. بدلا من تحديد استخدام ICANN "للجهود المناسبة" فإن IBM تقترح وجوب تحديد هذا القسم و"وجود اتفاقيات كافية" لـ ICANN مطبقة لضمان الحفاظ على السرية. *IBM (21 يوليو 2010).*

الوصول لنظام طلب TLD. الأقسام 1.1.2.1 و1.4.1 و1.4.1.1 تتحدث إلى مقدم الطلب ولكن من غير الواضح ما إن كانت ICANN ستستخدم للمستخدمين الآخرين ممن يرغبون في مراجعة الطلبات المفتوحة تحسبا لتقديم اعتراض. من غير الواضح كذلك كيفية 1.1.2.2. وICANN لا تنشر معلومات محددة على TAS (على سبيل المثال متعلقة بالتمويل والبنية والأمان) والتي ستؤثر على قدرة المعترضين المحتملة لتقييم الطلب ومقدمي الطلبات. *BITS (22 يوليو 2010).*

توقيت جولات الطلب التالية (1.1.6). بافتراض الإطار الزمني للأقسام الأخرى تكون واقعية لـ ICANN لافتراض إطلاق الجولة التالية من الطلبات "خلال عام واحد من إغلاق فترة الطلب لهذه الجولة"؟ *BITS (22 يوليو 2010).*

المستندات المالية المطلوبة (1.2.2). توصي BITS من جانبها ICANN بطلب 3 أعوام لمراجعة البيانات المالية بدلا من عام واحد فقط. عدة سنوات من البيانات ستعمل على التحقق من القوة المالية المستمرة للطلب. *BITS (22 يوليو 2010).*

نموذج الطلب (1.4.1.2)— تشفير البيانات. يجب على ICANN تشفير بيانات الطلب خلال الانتقال عبر الإنترنت (أي استخدام HTTPS) وخلال راحة التخزين في ICANN— على الأقل للمعلومات المحددة مثل المعلومات المالية. *BITS (22 يوليو 2010).*

رسوم التقييم (1.5.1)— جولة إثبات المفهوم. هل يمكن لـ ICANN جدول 200 طلب لجولة إثبات المفهوم وتكون مؤهلة لإعادة الطلب؟ *BITS (22 يوليو 2010).*

تحليل التعليقات

تم طلب التعليقات لتوضيح توقيت تقديم طلبات كاملة لضمان إجراءات تنافس السلسلة المناسبة. على الرغم من أن الأطر الزمنية غير محددة بشكل نهائي فمن المتوقع أن كل مقدمي الطلبات سيقدمون الطلبات المكتملة بما يتضمن الاستلام من ICANN لرسوم الطلب الكاملة من أجل اليوم النهائي لفترة تقديم الطلب. ستضمن فترة الفحص الكاملة لفترة 4 أسابيع السماح لطاقم ICANN للتحقق من سؤال الطلبات المكتملة وإرفاق كافة المستندات الضرورية المكملة. ولن تتطلع المراجعة إلى كفاية الإجابات بدلا من تركيزها على ضمان الإجابة على ذلك السؤال. في حالة اعتبار أي طلب غير كامل فسيكون لدى مقدم الطلب الفرصة لتقديم أية بيانات مفقودة خلال تلك الفترة. في حالة استمر الطلب غير كامل في نهاية فترة الأسابيع الأربعة فسيكون من غير المؤهل أن يتم تمويل المراجعة المستقبلية ورسوم الطلب (أقل من أية نفقات حادثة). فقط بعد اكتمال الفحص لكافة الطلبات فهل ستنشر ICANN السلاسل المقدم لها والمعلومات الأخرى ذات الصلة. سيحدد النشر كذلك بداية عملية التقييم الأولي. وسيبدأ تحليل السلسلة المشابهة فورا بعد ذلك وسيتم نشر المجموعات المتنافسة بمجرد اكتمال التحليل. سيتم نشر المجموعات المتنافسة قبل نهاية التقييم الأولي.

هناك تعليق آخر يطلب توضيح فترة تقديم الاعتراض إلى جانب توفر معلومات مقدم الطلب الضرورية للتقديم. وستبدأ فترة تقديم الاعتراض في نهاية فترة اكتمال الفحص وستغلق بعد أسبوعين من نشر نتائج التقييم الأولي. استنادا إلى التقديرات الحالية يتوقع أن تدوم فترة تقديم الاعتراض لحوالي خمسة أشهر ونصف 1/2 5 شهرا. فيما يتعلق بتوفر معلومات مقدم الطلب تسمح عملية الاعتراض

للأطراف المهتمة لتقديم الاعتراضات ضد المنظمة التي تقدم للسلاسل و/أو أي من الأسس الأربعة: [المصلحة العامة المحددة] والمجتمع وارتباك السلسلة والحقوق القانونية الحالية. لا تسمح العملية بتقديم الاعتراضات على قدرة مقدم الطلب لتلبية المعايير المالية أو التقنية أو التشغيلية. وفقا لبيانات مقدم الطلب الضرورية وذات الصلة لتقديم الاعتراض فسيتم توفيرها على موقع الويب الخاص بـ ICANN.

هناك تعليق يسأل عن توفر التزام بجولة مقدم الطلب التالية "خلال عام واحد من إغلاق فترة تقديم الطلبات لهذه الجولة". يقترح التقرير النهائي لتطورات سياسة gTLD الجديدة الخاصة بـ GNSO أنه"يجب تقييم الطلبات بشكل مبدئي في الجولات حتى يتضح التوازن" وأن "...تضمين الجولة الأولى لمعلومات مجدولة للجولات التالية التي تحدث خلال عام واحد". تتوقع ICANN تلبية تلك التوصيات ومع ذلك فإن توقيت الجولة التالية قد يتأثر التغييرات والتحسينات الضرورية على برنامج gTLD الجديد. وأية تأخيرات محتملة لبدء الجولة التالية سيتم التواصل بشأنها سريعا على الجانب العملي.

تتطلب التعليقات بعض الوضوح أو إبداء اقتراحات تتعلق بالمناطق المختلفة لدليل مقدم الطلب. أحدهم اقترح وجو ربط مقدمي الطلبات بشكل تعاقدي لإعلام ICANN عن وجود أية تغييرات مادية ناتجة متعلقة بالطلب المقدم. وتتطلب الكلمات الحالية بدليل مقدم الطلب إشعار بالتغييرات للمعلومات وتوضيح مدى تعذر مقدم الطلب في إعلام ICANN بالتغير المادي وإلاّ فقد يصبح الطلب غير صالح.

ذكر تعليق آخر أن السنوات الثلاث للتقييم الأولي (IE) لا تسمح بالاستئناف وبالتقييم الممتد والتحقق من الخلفية وتشابه السلسلة واستقرار DNS. من الهام ملاحظة التمييز بشأن عدم وجود مناطق بالتقييم الأولي لا تقدم فرصة للاستئناف ووجود الفرصة للتوضيح فقط. قد يطلب التوضيح المحدود لفترة السنوات الثلاث المطلوبة أعلاه المطلوبة لـ IE وفق الضرورة. بالنسبة لاستقرار DNS وتشابه السلسلة حيث يتعذر تعديل السلسلة المقدم لها يتوقع زيادة الحاجة للتوضيح وأن تكون في حدها الأدنى.

هناك تعليق يتعلق باستخدام اسم مقدم الطلب والشعار في القسم 9 من البنود والشروط (النموذج 6). في حين أن اللغة تقيد مناطق الاستخدام فسيكون الأمر محدودا كفاية بالإصدار التالي من دليل مقدم الطلب لتعكس استخدام اسم مقدم الطلب فقط. والتعليق الآخر على بنود وشروط الطلب ذات الصلة بالحفاظ على سرية معلومات مقدم الطلب في طلب التشاور لتقييم الطلب. والبنود والشروط تحدد استخدام ICANN لجهودها بشكل مناسب لضمان حفاظ أعضاء المجلس على سرية المعلومات بالطلب. وسيتضمن ذلك وجود اتفاقيات مطبقة مع أعضاء المجلس والخبراء الآخرين كما هو مقترح بالتعليق.

اقترح أحد التعليقات أن فترة الثلاث سنوات للبيانات المالية المراجعة يجب أن يتم طلبها مقابل الأخرى المطلوبة للإصدار التالي للدليل. طلب عام واحد فقط للتعاملات المالية المراجعة أمر مقصود لتقديم بيانات كافية على إمكانية الطلب المالية وتوسيع نطاق الطلبات عبر تجنب المتطلبات الزائدة.

استرجع أحد التعليقات وجوب حماية البيانات السرية المجمعة في TAS. ونحن نتفق ICANN خطوات ضرورية ومناسبة تتضمن توظيف مستشار أمني مستقل لضمان تأمين بيانات الطلب في العملية بكاملها.

طلب أحد التعليقات قائمة بالمشاركين بإثبات المفهوم للعام 2000. ويمكن العثور على تلك المعلومات هنا:
http://www.ICANN.org/en/tlds/app-index.htm

التقييم

النقاط الرئيسية

- يتوقع أن يمد مقدمي الطلبات كل المعلومات الضرورية وذات الصلة وقت تقديم الطلب بما يتضمن الكشف عن أية اهتمامات ذات صلة موضحة بالقسم 1.2.1 (الأسئلة 11د – و من استبيان الطلب).

- تمضي ICANN قدما نحو تطوير إرشادات الأهلية الإضافية (القسم 1.2.1) التي سيتم تواصلها لمقدمي الطلبات المحتملين إلى جانب القائمين على تقييم مقدم الطلب قبل استلام الطلبات.

- يتم العمل على تطوير البروتوكولات لضمان وعي مقدمي الطلبات بالاتصالات على أساس زمني مناسب خلال نفس الفترة للاستجابة لأية طلبات توضيحية.

- وتوضح العملية تطوير وتواصل دور المجلس في التقييم والتفويض.

- لا يمكن اكتمال التقييمات الأولية حتى إظهار التعليقات العامة ذات الصلة المعتبرة وتحديدها. سيتم تقديم ملخص لكيفية تحديد التعليقات العامة لكل طلب بعد نهاية التقييم الأولي.

ملخص التعليقات

السؤال 18 والأسئلة الإضافية. تحث BC من جانبها ICANN على إضافة سؤالين إضافيين لتحديد معيار gTLDs الجديد الذي يضيف قيمة ويفرق: (1) أي من المستخدمين/المسجلين/المنظمة/المجموعة/المجتمع يقوم بالعمل والخدمة؟ (2) كيف تفرق TLD ذاتها عن الآخرين بـ DNS؟ يجب على ICANN بدء دورة gTLD الجديدة مع حماية المنهجية القديمة باختلاف السوق أو إن كان عند الضرورة اتخاذ عمليات ضبط بأدلة مقدم الطلب المستقبلية. *BC (26 يوليو 2010). أر أندروف (النموذج 1، 21 يوليو 2010).*

الإرشادات اللازمة المتعلقة بكيفية تطبيق القسم 1.2.1 الخاص بـ DAG. يتيح هذا القسم لـ ICANN إنكار طلب gTLD الجديد في حالة كان مقدم الطلب أو أحد الشركاء أو العاملين أو المديرين أو أي شخص يملك أكثر من 15% من مقدم الطلب "يمثل موضوع نموذج القرارات التي تشير إلى المسئولية أو الممارسات المتكررة لليقين غير المؤكد فيما يتعلق بعمليات تسجيل اسم النطاق". يحتاج مقيمو مقدم الطلب إلى إمدادهم بالتوجيه الإضافي على عامل الأهلية هذا. على سبيل المثال يجب تطبيق مسألة تحديد 5 أعوام فيما يتعلق بالأنشطة المنتهكة على افتراض توفر العلامة التجارية التي قد تكون غير متعمدة وعملية UDRP التي لا يمكن التنبؤ بها. كذلك يجب التسليم ببعض النتائج المعكوسة لـ UDRP خلال عدد من السنوات في سياق تعريف النطاق الكبير للإشارة إلى الهيئة والفرد وكونه "عامل سيء" يجب أن يحظر من أي تضمين هام وكبير بـ gTLD الجديد. *ICA (21 يوليو 2010).*

التعريفات — الأمان (2.2.3.1). جدير بالذكر أن قسم "الأمان" الخاص بهذه النقطة معتدل للغاية. توصي BITS بالتضمين المباشر لمتطلبات الأمان الأخرى ذات الصلة أو على الأقل مرجع للنقاط الأخرى لدليل الطلب المتضمن لتلك المتطلبات (مثل 5.4.1). *BITS (22 يوليو 2010).*

فريق التقييم — الاتصالات (مرفقة بالنموذج 2، الفقرة أ-3). كيف سيتم إعلام مقدمي الطلبات بالاتصال بهم من لجنة التقييم المتوفرة على "واجهة على الإنترنت" (مثل هل سيكون هناك إعلام عبر البريد الإلكتروني للتحقق من الواجهة)؟ *BITS (22 يوليو 2010).*

"مستخدم الإنترنت المعتدل والمعقول". هذا المصطلح بالقسم 2.1.1.1.2 يجب توضيحه على نحو كافي. *الصليب الأحمر (21 يوليو 2010).*

أولوية المصلحة العامة. بدلا من الطلبات العشوائية لمعالجة الطلبات يجب على ICANN اعتبار أولوية الطلبات استناداً إلى المصلحة العامة. *الصليب الأحمر (21 يوليو 2010).*

لم يتم تحديد الأمور التي تهم منظمة الصحة العالمية (WHO). الأمور التي تهم منظمة الصحة العالمية WHO المتعلقة بالصحة العامة ومشكلات السلامة المتضمنة بالأسماء الدولية وغير المملوكة للمنتجات الدوائية (من خطاب WHO إلى ICANN المؤرخ في 9 ديسمبر 2009) لم يتم تحديدها. *أ. ايكمان ساكليز (21 يوليو 2010).*

التقييم المالي للمنظمات التي لا تهدف للربح. يجب على التقييم أن يأخذ في الاعتبار الصورة المالية المختلفة ومصادر التمويل للمنظمات التي لا تهدف للربح سواء كانت هذه المنظمة لديهما تمويلا كافيا لعمليات التشغيل للسجل لثلاث سنوات أم لا. *الصليب الأحمر (21 يوليو 2010).*

الأسماء المحجوزة — منظمات ccTLD الإقليمية (2.2.1.2). المنظمات الإقليمية الأربعة لـ ccTLDs (AfTLD وAPTLD وCENTR وLACTLD) يجب إضافتها بالفقرة 2.2.1.2 كأسماء محجوزة. مثل ARIN وLACNIC وAFRNIC وRIPE وAPNIC لأرقام IP للمنظمات الإقليمية لـ ccTLDs المتضمنة بشكل مباشر بعملية ccTLDs وICANN. وتتمتع المنظمات الأربعة الإقليمية بأعضاء بمجلس ccNSO وتشارك في مجموعات العمل المختلفة والمعروفة من المجتمع. *إي. آ. آهون (النموذج 2، 17 يونيو 2010).*

القسم 2.2.2.3— التقييم — الأسئلة الموضحة. فيما يتعلق بالتغييرات اللغوية التي جرت على هذا القسم لاحظ أن القائمين على التقييم غير مجبرين لطلب أسئلة توضيحية. تكرر RySG التوصية من تعليقات DAGv3 بوجوب إجبار القائمين على التقييم لطلب أسئلة توضيحية عند الضرورة. *RySG (10 أغسطس 2010). VeriSign (22 يوليو 2010).*

القسم 2.2.3.1— التعريفات — الأمان والاستقرار.
لم يتم إجراء أي تغيير على التعريفات الخاصة بالأمان والاستقرار. وهي في حاجة إلى تنقيحها. وهي تختلف مع تجاوز مسودة اتفاقية gTLD وتستند إلى سوء الفهم لممارسات IETF وتعريفاته. يجب مراجعة لغة التعاقد للالتزام بمنهجية مناسبة (على سبيل المثال يجب عدم مطالبة الأطراف المتعاقدة بالالتزام بالممارسات الفضلى لـ IETF عبر تعريف الممارسات الأفضل وتحديدها على أنها غير إجبارية.) *RySG (10 أغسطس 2010). VeriSign (22 يوليو 2010).*

بعض اللغات بتعريف الأمان متسعة كثيرا ومفتوحة على التفسيرات المتسعة. وهو يستغرق مجموعة كبيرة من حوادث الأمان الكبيرة والصغيرة على الإنترنت. والحقيقة المجردة بأن الخدمات تشغل اسم نطاق غير متضمن أو يتطلب تضمين السجل. واللغة الحالية بالدليل قد تنشأ من تعريف RSEP "لجهد الأمان" ولكنها تفتقد في سياق هذا التعريف. بعد اقتراح DAGv3 RySG بوجب تغيير لغة "الأمان" لقراءتها: "الكشف غير المخول أو التبديل أو إدراج أو تدمير بيانات السجل أو الوصول غير المرخص أو كشف معلومات السجل أو الموارد بالإنترنت من جانب أنظمة السجل التي تعمل وفقا لكافة المعايير المعمول بها". *RySG (10 أغسطس 2010).* VeriSign *(22 يوليو 2010).*

وعبارة تعريف "الاستقرار" "المخولة والمعلنة من هيئة المعايير المخولة والمعروفة" أمر غير مقبول. لا يجب على ICANN ترك اللغة مفتوحة النهاية وجعل الأطراف المتعاقدة خاضعة لأي من أو كل هيئات المعايير. تحتاج ICANN سرد المعايير واسم الهيئة المخولة التي نعتقد أنها IETF. يجب اعتبار طلب كافة المعايير من خلال عملية توافق. *RySG (10 أغسطس 2010)*

السؤال 11(و)— ادعاءات انتهاك الملكية الفكرية. لعل السؤال بهذا الشكل غامضا. والسؤال الأكثر صلة هو ما إذا كان مقدم الطلب مخول بتنفيذ الأنشطة التي تنتهك حقوق الملكية الفكرية التي يستخدم بها اسم النطاق. يجب إعادة صياغة السؤال للإشارة إلى "ادعاءات انتهاك الملكية الفكرية ذات الصلة لتسجيل أو استخدام اسم النطاق". يجب توضيح عمود الملاحظات الذي ترفض ICANN طلب لعدم إمكانية تقديم مقدم لتفسير مرضي. *COA (21 يوليو 2010).*

كشف سياسة جودة بيانات Whois. يجب على ICANN طلب الكشف عن سياسات جودة بيانات Whois — أي اكتشاف كيفية طلب المسجلين رعاة عمليات التسجيل بـ gTLD الجديدة لضمان الدقة والعملة لبيانات Whois المجمعة. والمنهجية الأفضل هي بتضمين متطلبات جودة بيانات Whois باتفاقيات السجل بمشغلي gTLD الجديدة ولكن الكشف بالطلب أمر مرتجع بشكل جيد. يجب على ICANN أن تكون قادرة على استخدام أدوات التوافق لإقناع السجلات أن التقديم السيئ للخطط حول المشكلات الحساسة مثل تحسين جودة بيانات Whois. *COA (21 يوليو 2010).*

يجب توحد متطلبات WHOIS. يجب أن يكون تعزيز Whois بشكل أفضل. يجب تحديد القواعد على قدر الإمكان وضمان الحفاظ على دقة البيانات. يجب على مقدمي الطلبات عقد مجموعة متطلبات موحدة من أجل تجنب أي تناقضات. *CADNA (21 يوليو 2010).*

برنامج TLD للمنطقة عالية الأمان — المبادرات المستندة إلى الطلب.
يجب تضمين استفسار التقييم المحدد بتقديم المبادرات المستندة إلى الطلب لحامية العامة من تبني مزيد من أدوات الحماية الصارمة المحددة ببرنامج TLD لمنطقة الأمان العالي. يجب مكافأة كل مقدمي الطلبات لواحد أو أكثر من النقاط الاختيارية لرد إيجابي أو يمكن خفض النقاط البديلة من نقاط التقييم لمقدم الطلب الذي يرفض اتخاذ خطوات إضافية لحماية العامة. *COA (21 يوليو 2010).*

نحن مهتمون بقرار مقدم الطلب لإقناع تحقق منطقة الأمان العالية حتى لا تعكس بشكل سلبي مقدم الطلب أو التأثير على النقاط بعملية التقييم. يجب أن يكون هناك حق الاعتراض ضد أية خدمات مالية لمقدم الطلب لـ gTLD التي تتطلب بتجنب التحقق للأمان العالي ويجب تحديد أسس هذا التجنب لإنكار الطلب. *ABA (22 يوليو 2010). BITS (22 يوليو 2010).*

دور مجلس ICANN في التقييم والتفويض.
لا يعتبر دور المجلس في أي جزء من التقييم وعملية التفويض غير محدد على نحو كافي أو تقييد. يجب تحديد دور المجلس بشكل واضح بحيث يعرف كل الأطراف ضمن وتحت أي شروط وظروف قد يرتقي المجلس بعدها. المجلس والقائمين على التقييم في حاجة إلى الارتباط بالمتطلبات المناسبة لضمان عدم وجود خلفية (مثل من الحكومات المحلية أو الحكومات الأخرى). يجب تحديد دور المجلس في عملية التفويض بشكل واضح (مثلا تضييق المجلس بسبب أحمال ستكون غير عادلة لمقدم الطلب التي لا تكتمل بشكل ناجح لعملية الطلب). إعادة تمويل كامل التكاليف للتقييم ستكون في حاجة إلى التقدم في حالات مرور الطلب للتقييم ولكن المجلس تنكر التفويض. *إل. ويليامز (23 يونيو 2010).*

يجب على ICANN ضمان دور المجلس لضمان أن الطلبات المقدمة إلى ICANN تلبي المعيار الوارد بدليل مقدم الطلب النهائي المتفق عليه من المجلس. يجب على ICANN تقديم لغة واضحة بدليل مقدم الطلب النهائي بحيث إذا اعتبر أن الطلب ملبي للمعيار الوارد فإنه ليس من دور المجلس إجراء مشاورات إضافية حول صلاحية او أهلية الطلب. *AusRegistry (20 يوليو 2010).*

التقييم التقني لمشغلي السجل النهائيين. على افتراض تحديد مشغلي السجل النهائيين - أي VeriSign وAfilias وNeustar وAusRegistry وCORE، فيجب على ICANN تقييمها و"تمرير" كافة الطلبات المتمتعة بها كمزودي السجل النهائيين. هذا الأمر قد يحافظ على أموال ICANN ويبسط من عملية الطلب. وعملية التقييم التقنية للسجل النهائي تزيد من شعور السجل بالحداثة في ظل عدم وجود سجل سابق للأعمال التجارية. *MUSIC. (20 يوليو 2010)*.

قرار التفويض — حقيقة العملية. يجب على دليل مقدم الطلب النهائي أن يقدم معلومات واضحة حول حقيقة العملية بحيث يتوفر لكل طلب gTLD ناجح تحديد واضح بالتفويض الذي سيحدث. من غير الواضح كيفية تقرير ICANN لطلب التفويض وكيفية إعلام مقدمي الطلبات الناجحين وتوقيت ذلك. *AusRegistry (20 يوليو 2010)*.

إخفاق السجل — استمرار العمليات التشغيلية ومطلب الحاجة المالية.
مطلب الحاجة المالية التي ستضمن ثلاث سنوات على الأقل من تشغيل خدمات السجل الأساسية في حالة إخفاق خدمات السجل كجزء غير ضروري من الموارد للسجلات المعروفة والمتضررة من تأخير طويل لبرنامج gTLD. والمطلب يعتبر تأديبي بشكل خاص للسجلات الصغيرة وسيرتبط بالموارد الهامة. وسيثبط من الطلبات المستحقة ويساهم في تعذر طلبات أخرى. والهدف هو حماية المسجلين المتوافقين مع المتطلبات بمختلف الوسائل. بدلا من ضمان الاستمرار من خلال اتفاقيات تعاون بين السجلات و/أو مزودي خدمات السجل ممن وافقوا على تقديم هذه الخدمات بالسجل المتعذر. وهذا النوع من الترتيب يتم التفكير فيه بالفعل من جانب ICANN بعملية انتقال السجل ويجب أن يمتد لعملية تقييم الطلب بـ DAG. يجب على ICANN تقديم بديل ووسائل غير مالية لضمان استمرار خدمة السجل بالكامل أو بشكل جزئي. *عقول + آلات (21 يوليو 2010). NIC Mexico (21 يوليو 2010)*.

تدعم Neustar مطلب الأداة المالية. قامت ICANN بتنفيذ عملية شاملة للتعامل مع المواقف حيث يكون مشغل السجل هو مزود خدمة السجل النهائي. تعتبر الأداة المالية مناسبة في هذه الحالة نظرا لعدم وجود طرف ثالث لاستمرار عمليات السجل ومن ثم تخصص ICANN نفقات كبيرة لعملية الانتقال. لا تحدد اللغة الحالية بشكل كافي الحالة حيث يكون مشغل السجل لا يشغل خدمات السجل بنفسه ولكن من مصادر خارجية لمزود خدمات السجل النهائي. في هذه الحالات فإن التعذر للسجل قد لا ينتج عن فقدان خدمات المعايير إن استمر المزود النهائي في عمليات التشغيل في حالة إخفاق مقدم الطلب. وهذه المنهجية لا تتطلب أداة مالية. تلاحظ Neustar أن ICANN بالفعل حددت مسألة تعذر مزود خدمات السجل النهائية من خلال المطالبة بتخطيط الاستمرار وتقديم خطة الانتقال. *Neustar (21 يوليو 2010)*.

توضيح اللغة — التعليقات العامة.
في 1.1.2.5، من يتعامل مع التعليقات العامة وبهذه الطريقة (مثلا طاقم ICANN والقائمين على التقييم المستقلين) وكيف سينعكس ذلك في عملية التقييم؟ *DOTZON (21 يوليو 2010)*.

يجب وجود إرشادات للقائمين على التقييم لاستخدامها عند تقييم التعليقات العامة. كيف سيتم تحديد ذلك؟ كيف سيتم إدارة فترات التعليق تلك؟ قد يتم استخدام التعليقات في حل النزاع (1.1.2.7)؛ يجب أن توفر DRPs إرشادات متعلقة بكيفية تقييم التعليقات. *RySG (10 أغسطس 2010). VeriSign (22 يوليو 2010)*.

رسوم RSEP. تقديرات التكلفة للرسوم لاستخدام عملية RSEP أمر يبدوا صعبا كثيرا (50 ألف دولار لمجلس RSEP من ثلاثة أشخاص). ما هي عوامل التكلفة الفردية التي تشكل هذا التقدير؟ توجد في الوقت الحالي حالات واقعية لـ SEPR تمت معالجتها بحيث يتم إعادة تقييم نموذج التكلفة بشكل أكثر فعالية. *RySG (10 أغسطس 2010). VeriSign (22 يوليو 2010)*.

تحليل التعليقات

اقترحت بعض التعليقات أن "اختلاف السوق" يجب أن ينعكس كمعيار بعملية التقييم. وهذه النقطة يمكن تفسيرها بعدة طرق. تفسير السوق ينشئ اختلافات بالمعيار قد يتم تكوينها للسجلات الحالية والابتكار المحتمل. كما في تلك الصناعة هناك اثنين أو أكثر من المنظمات التي تركز على المستهلك ذاته الذي يمد العميل بتلك الخيارات. وهو الخيار الذي قد ينتج منافسة تؤدي إلى الابتكار وتمييز المنتج/الخدمة وتقليل السعر. إضافة إلى ذلك فإن تقييم (أي النقاط) التأثير المفيد للابتكار بطريقة صعبة ومستحيلة وتقدم مشكلات تعزيز العقد.

والسؤال المقترح هو "أي من المسجلين/المستخدمين/المنظمة/المجموعة/المجتمع ينوي العمل؟" يعبر عن جزء صريح من الطلب لتلك الجهة والطلبات المستندة إلى المجتمع. هناك جزء ضمني كذلك في طلب السؤال الحالي لكافة النقاط الخاصة بحث مقدمي الطلبات على تحديد المهمة والغرض (السؤال 18). وهو سؤال مفتوح النهاية لتوفير الفرصة لمقدم الطلب بوصف النطاق الإجمالي للمقترح وتمكين

التعليق المعلوم حول الطلب. لا توجد توقعات بوجوب استخدام هذا السؤال للتخلص من أي جماعات للمستخدم ولا افتراضات بإمكانية عمل المجموعة ذاتها من أكثر من TLD.

والسؤال الثاني المقترح هو، "كيف يفرق TLD ذاته عن الآخرين بـ DNS؟" وقد يقدم منظور هام ولكنه من غير الواضح كيفية تسجيل نقاط تلك الإجابة واستخدامها من بداية العملية أو لتعزيز التوسع الهام لنطاق مسئوليات ICANN.

تتضمن القيم الأساسية لـ ICANN "...الاعتماد على آليات السوق لتعزيز والحفاظ على البيئة التنافسية". كيف يفرق مقدمي الطلبات أنفسهم في سوق محدد أو الصناعة التي يجب أن تترك عملية القرار لمقدمي الطلبات بالأسواق ذات الصلة. لا يجب على ICANN الحكم على فعالية النموذج التجاري لدليل مقدم الطلب. بدلا من ذلك تركز ICANN على استقرار DNS ومنعت ارتباك المستخدمين والعمل على تحديد مدى توضيح مقدم الطلب للكفاءات لتشغيل السجل وحماية المستخدمين والمسجلين.

اقترح أحد التعليقات الحاجة إلى إرشادات أساسية لمتطلبات التأهيل كما هي محددة في القسم 1.2.1 من مسودة دليل مقدم الطلب. توافق ICANN وتمضي قدما نحو تطوير إرشادات إضافية التي سيتم تواصلها لمقدمي الطلبات المحتملين إلى جانب القائمين على تقييم مقدم الطلب قبل استلام الطلبات. لا يزال مقدمي الطلبات مطالبين بالكشف عن أية مشكلات معروفة ويمكنهم توضيح تلك المشكلات عند تقديم الطلب. يجب الوصول إلى المشكلات الأخرى وليست التي تم الكشف عنها من مقدم الطلب، وتطلب ICANN مزيد من التوضيح من مقدم الطلب. ومطلب التوضيح هذا سيتم إجراؤه خلال عملية التقييم الأولي.

اقترح أحد التعليقات كذلك إعادة صياغة السؤال 11(و)، المتعلق بنشاط الانتهاك ذو الصلة بخلفية مقدم الطلب لمزيد من التوضيح والإشارة إلى "ادعاءات انتهاك الملكية الفكرية المتعلقة بالتسجيل أو استخدام اسم النطاق". وهو اقتراح مفيد وسيتم إجراء هذا التغيير في المراجعة.

تم رفع التعليقات التي تطلب توضيح حول التواصل مع لجان التقييم. سأل أحد المعلقين عن كيفية إعلام مقدمي الطلبات عن الاتصالات من لجان التقييم بينما طلب آخر ضمان إلزام لجان التقييم بطلب أسئلة توضيحية عند الحاجة لذلك. يتم العمل على تطوير البروتوكولات وسيتم نشرها لضمان وعي مقدمي الطلبات بالاتصالات على اساس زمني مناسب خلال نفس الفترة للاستجابة لأية طلبات توضيحية.

إضافة إلى أن مقدمي الطلبات يتوقع أن يقدموا كل المعلومات الضرورية والمعلومات ذات الصلة وقت تقديم الطلب. وهذا يتضمن معلومات دقيقة وكاملة لدعم المعايير ذات الصلة بدليل مقدم الطلب. وتعتبر لجان التقييم خبراء في مجال عملهم ويتوقع إجراء تحليل شامل استناداً إلى المعلومات المقدمة من كل مقدم طلب. في حالة تعذر إنهاء التحليل الشامل فقد يتم طلب أسئلة توضيحية. ومع ذلك يمكن لمقدم الطلب عدم تقديم أية معلومات جديدة - فقط معلومات توضيحية كإجابة أو معلومات مقدمة سابقا وقد لا تكون هناك حاجة لأسئلة توضيحية. ووفقا لذلك فإن التوضيحات ستكون وفق حرية وتصرف لجان التقييم.

لاحظ أن عملية التقييم مخصصة لتوفير أكثر من فرصة للتوضيح والإسهاب عند الضرورة. يتوقع من مقدمي الطلبات تقديم طلبات كاملة ودقيقة وبيانات تكميلية بالتقديم الأول. ووظيفة خدمة العميل ستكون متوفرة من مقدمي الطلبات خلال فترة تقديم الطلب. ووظيفة خدمة العملاء ستعمل على تقديم ونشر الإجابات على كافة الأسئلة ذات الصلة من كل مقدمي الطلبات إلى المدى المعمول به بلغة خيار مقدم الطلب. يشجع دليل الطلب مقدمي الطلبات على التمتع بميزة آلية السؤال/الإجابة لتحديد أية نقاط غير أكيدة قبل تقديم الطلب ولتقليل الحاجة إلى معلومات إضافية وتوضيحات إضافية وخطوات إضافية للمراجعة. وبمجرد بدء عملية التقييم الأولية، فإن لجان التقييم ومقدمي الطلبات سيجرون تبادلاً منسقاً للمعلومات عند الضرورة والتي يجب أن تحدد أي مسائل متبقية أو حالات سوء فهم. وفي النهاية ستوفر للطلبات التي لم تجتاز التقييم الأولي خيار طلب إجراءات تقييم ممتدة حيث تقديم بيانات إضافية تدعم طلباتهم (ليس هناك تكلفة إضافية لمن يرغب في هذا الخيار). كما أن إتاحة هذه الفرص قبل وأثناء وبعد تقديم الطلب من شأنها أن تسمح للمتقدم بطلب توفير كافة المعلومات الضرورية للقائمين على عملية التقييم.

وقد ورد تعليق يقترح أن يكون هناك بعض الأولوية لمجموعة معالجة الطلبات في مقابل الاختيار العشوائي. مع ملاحظة أنه يتم تقسيم هذه الطلبات إلى مجموعات إذا ما كان حجم الطلبات مرتفع للغاية حيث لا طاقة بمعالجة الطلبات حينئذ. وفي هذه الحالة، ستطبق أيضاً نفس المخاوف التي ألقي عليها الضوء عند مناقشة تصنيف الطلبات على وضع عملية لتصنيف الطلبات المقدمة وأولوية تقسيمها إلى مجموعات. كما أن منح امتياز لمجموعة من المتقدمين بالطلبات دون أخرى لا يؤدي إلى العدالة والنزاهة.

يقترح أحد التعليقات أن يأخذ التقييم في اعتباره مصادر التمويل المختلفة عندما يراجع الطلب المقدم من هيئة غير ربحية في مقابل هيئة ربحية. ويجب ملاحظة أن مقدم الطلب هو من يحدد المستوى المقدر من التمويل المتطلب لثلاث سنوات من التشغيل وليس المقيمين. كما تأخذ هيئة المراجعة المالية في اعتبارها المعلومات المقدمة وتقيم ما إذا كان مستوى التمويل المقترح سيكفي للإبقاء على TLD مستقر وآمن. وذلك ما يكون بغض النظر عن ماهية كيان المتقدم بالطلب.

وفيما يتعلق بالمتطلبات والتعليقات، تقترح Whois أن تتخذ إجراءات إضافية بخصوص إجراءات دقة Whois كجزء من عملية التقييم. وهذا ما قد تم بحثه والنظر فيه آنفاً. كما تتطلب التغيرات الطارئة على سياسة Whois إجماع مبني على قرار شامل. وتعمل ICANN على عديد من الجبهات لتحسين دقة Whois: مراجعات الأداء والالتزام والتقنيات ودعم صناعة القرار. وفي نفس الوقت توجد تحسينات في الدليل تشمل الحاجة للإبقاء على قاعدة بيانات Whois كبيرة وخيار تنفيذ Whois قابل للبحث.

وفيما يتعلق بزيادة مستوى الأمان يقترح أحد التعليقات توفير باعث لتشجيع مقدمي الطلبات على تنفيذ إجراءات حماية صارمة كما وضح في برنامج TLD منطقة الأمان المرتفع، كما يقترح آخر أن هذه الحماية الصارمة مطلوبة من بعض مقدمي الطلبات. وستكون التحسينات المستمرة في مستوى الأمان دائماً جزءاً من برنامج نطاق gTLD الجديد. وسيتم توجيه المسجل إلى تبني شهادة HSTLD الذين يتصل نموذجهم "بالأمن مثل TLD الذي يوفر خدمات مالية". وتلك هي الأسباب لفرض هذه المتطلبات بخصوص شريحة معينة من الطلبات.

تأمل التعليقات توضيح دور المجلس في عمليات التقييم والتفويض. كما نتفق على أنه متطلب مزيد من التوضيح كما أن التشاور مع المجلس حول التفاصيل قدمت في الدليل الجديد.

يقترح التعليق أن يتم تقييم مزودي السجل النهائي بما يتعارض مع أساس كل طلب. ومن المتفق عليه أن تلك الكفاءات يمكن أخذها بعين الاعتبار في مراجعة الطلبات مع مقدم السجل النهائي وسيتم فحص هذا في عملية التقييم. ورغم ذلك، ليس هناك افتراض أن كل تلك الطلبات ستكون متماثلة أو وجوب خضوعها إلى مراجعة معيارية أقل شمولية.

يطالب أحد التعليقات بتوضيح بشأن طلب التفويض وكيفية وتوقيت إبلاغ مقدمي الطلبات الناجحين. وهذه العملية قد تم توضيحها في الدليل. ويعتمد أمر التفويض بشكل صارم على كيفية إنهاء مقدم الطلب كل مرحلة من العملية بسرعة بعد التقييم الأولي. مع ملاحظة أن كافة الطلبات ستنتهي من التقييم الأولي في نفس التوقيت. وفي حالة اجتياز أحد الطلبات للتقييم الأولي وليس محل جدل أو اعتراض قائم، فإنه سينتقل مباشرة إلى تنفيذ العقد. وما إن يتم توقيع العقد سينتقل مقدم الطلب مباشرة لفحص ما قبل التفويض. وبعد إتمام الفحص بنجاح سينتقل مباشرة إلى IANA من أجل التفويض. وتتوقع ICANN أن يكون لديها مصادر متاحة لتنفيذ كل خطوة أثناء تقدم الطلب. مع ملاحظة أنه بالرغم من أن هذا الجزء من العملية يعتمد على العديد من العوامل - بما في ذلك مستوى استعداد - مقدم الطلب والذي لا تتحكم فيه ICANN بشكل منفرد.

وفيما يتعلق بالتواصل سيتم إيصال مواعيد نشر واضحة إلى الجمهور ومجموع المتقدمين بالطلبات طوال عملية التقييم. ومع تقدم مقدم الطلب في كل مرحلة، فستعرض التحديثات مباشرة على الجمهور ومقدمي الطلبات.

يقترح أحد التعليقات إضافة أسماء منظمات ccTLD الإقليمية إلى قائمة الأسماء التي تحفظ في المستوى الأعلى. وهذا ما تم أخذه في الاعتبار بالرغم من أن قائمة الأسماء المحفوظة في المستوى الأعلى من المقرر أن يتم تقليصها بقدر المستطاع وحفظ فقط الأسماء التي لها تأثير على البنية التحتية لدى DNS أو جزء من الكيان التنظيمي لدى ICANN. وتعد الكيانات المذكورة مساهمين محددين لدى ICANN لكن بالتعمق أكثر داخل دوائر التصنيف التي شكلت على نحو أكثر حرية وأديرت بشكل أكثر خصوصية وستوسع القائمة لتشمل في الاعتبار كل هذه الأسماء المحفوظة.

تطالب العديد من التعليقات بتوضيح عملية تعليق الجمهور. وكما وضح في دليل مقدم الطلب ستفتح فترة تعليق العامة مع نشر الجمهور بيان مقدم الطلب في نهاية الفحص المكتمل وقبل التقييم الأولي. ولضمان قدرة لجان التقييم ومزودي خدمة حل النزاع على النظر بكفاءة وفي الوقت المناسب في تعليقات الجمهور فإن نافذة تعليق الجمهور ستظل مفتوحة لمدة 45 يوم. وإن منتدى التعليق العام سيظل متاحا، ولكن إذا كانت التعليقات بشأن استعلام التقييم الأولى سيتم قبولها خلال 45 يوم. وسوف يتاح لكل عضو من الفريق ومزودي خدمة حل النزاع الوصول إلى التعليقات. وسيناقش كل من إتاحة واستخدام تعليقات الجمهور مع لجان التقييم ومزودو خدمة حل النزاع كجزء من تدريباتهم. وفي حالة إجراءات حل النزاع يتعين على اللجنة توفير الأسباب التي سيبنى عليها قرار الخبير والتي قد تشمل في الاعتبار تعليقات الجمهور ذات الصلة.

تقترح التعليقات بشأن متطلبات الصك المالي أنه ينبغي على ICANN توفير بدائل أو أن هذه المتطلبات ستصبح غير ذات الصلة في حالة كون جزء أو كل عمليات التسجيل مستعينة بمزودي خدمات الطرف الثالث. أما الخيارين المنصوص عليهما حاليا في الدليل ([أ] خطاب الاعتماد أو [ب] وديعة غير قابلة للنقض) تم النص عليهم لأنهم يوفران وسائل أكثر كفاءة وفعالية لنقل التمويل في حالة سيناريو فشل التسجيل. وهناك خيارات أخرى (مثل تلك الواردة في صياغات الدليل السابق) تم أخذها في الاعتبار بالتفصيل من أجل التنفيذ ولكن قد لا تستطيع توفير نفس السرعة أو الكفاءة بدون كونها مانعة بسبب التكاليف للمتقدمين. مع ملاحظة أن التمويل سيتم تحريره فقط إذا كانت البداية تقابل فشل أحد الوظائف الأساسية. ويجب الأخذ في الاعتبار أنه حتى إذا ما استمر مزود الخدمة الحالية بتنفيذ الوظائف الأساسية على المدى القصير فإنه ليس واضحا أن هذا المزود سيرغب في الاستمرار في تلك العمليات على وجه التحديد خصوصا في غياب البنود المالية الخاصة بها من مشغل السجل. كما أخذ الصك المالي في الاعتبار كحجر الزاوية من حماية المسجل وهكذا يعد متطلب عبر كل نطاقات gTLDs الجديدة لكل فترة محددة من الوقت.

وفيما يتعلق بعملية تقييم جزء من خدمات التسجيل اقترحت مجموعة من التعليقات تغييرات بخصوص تعريف "الأمن" و"الاستقرار" المعمول بهما. فقد وردت التعريفات الحالية في اتفاقيات التسجيل الحالية كما وردت أيضا في سياسة تقييم خدمات التسجيل ("RSEP") -- انظر http://www.ICANN.org/en/registries/rsep/rsep.html، التي تم تبنيها كسياسة إجماع لدى ICANN. التعريفات الواسعة بشكل أولي -- أي شيء يجب على السجل فعله قد يؤذي الأنظمة الأخرى على الإنترنت سيعتبر قضية أمن/استقرار وقد تضطر ICANN لسحب موافقتها بخصوص خدمة محددة. تعد تلك التعريفات مصطلحات هامة للغاية وجزء من عمليه لديها تأثير هام على DNS. ويجب أن يخضع التغيير على العملية المعمول بها والموافق عليها حاليا إلى مناقشة أصحاب المنفعة بشكل أوسع.

فيما يتعلق بتقييم رسوم RSEP تقترح التعليقات أن تكون تكلفة النموذج أكثر فعالية. ولقد تم تقييم الرسوم المتوقعة حاليا والتي تبلغ 50,000 دولار بناءا على الانخفاض الضخم للتكاليف التاريخية. وبأخذ الكفاءة في الاعتبار لذلك تقل التكلفة عن 50% من التكلفة الحالية لكل تقييم بخصوص RSTEP. وفي الثلاث سنوات التي تم النص فيها على سياسة تقييم خدمات التسجيل فإن جزء صغير من خدمات التسجيل التي اقترحتها سجلات gTLD الحالية نتج في مراجعة RSTEP. كل استعلام بخصوص RSTEP يحتوي على لجنة-مكونة من 5 أفراد وبتكلفة 100,000 دولار - 125,000 دولار. وفي عملية نطاق gTLD الجديد فمن المرتقب أن تناقش الكثير من القضايا في لجان مكونة من 3 أفراد.

حماية العلامات التجارية

النقاط الرئيسية

- تم مراعاة التعليقات بشكل كامل من كل قسم من مجتمع ICANN ومجتمع الإنترنت الأوسع نطاقاً خلال تطوير تقنيات حماية العلامات التجارية الحالية المنصوص عليها في دليل مقدم الطلب.
- تظهر تلك الحميات للعلامات التجارية التسويات المصاغة بعناية التي تلقت دعما واضحا من منظمات GNSO وAt-Large.
- بالرغم من أن بعض المباحثات كافية إلا أن أدوات حماية العلامات التجارية الجديدة غير مسبوقة وتهدف إلى تدشين توازن بين كل الأطراف المهتمة بالتركيز بشكل رئيسي على حماية حقوق المساهمين والمستهلكين بما في ذلك المسجلين ومستخدمي الإنترنت.

ملخص التعليقات

حق اختيار السجل لتجاوز حماية الحقوق الأساسية. وحتى الآن تتمتع العديد من التعليقات من مجتمع IP تتمتع بطبيعة "أساسية" بينما يستطيع المسجلين بأنفسهم أن يختاروا وفق تلك المتطلبات. وتناشد Big Room تعليقات خبراء IP والعلامات التجارية لما يعرف بـ sunrise "أفضل نوع" وتقنيات حماية الحقوق المستمرة التي ستترتب عليها. *Big Room (21 يوليو 2010)*.
ما هو متوقع حول قسم مشغل السجل (5.4.1). إن هذا قسم هام يشمل المتطلبات الرئيسية مثل نشر متطلبات DNSSEC وخدمة Whois وتعديل إساءة استخدام الاتصال والاستمرارية. وتقترح BITS أن ICANN تتطلب كلا من خدمة حقوق العلامات التجارية وبداية فترة Sunrise. *BITS (22 يوليو 2010)*

دعم مستوى حماية IP
يعد DAG ترخيص كفء وهام لأصحاب العلامات التجارية حتى بالرغم من عدم قبول توصيات IRT في كيانهم. وقد توصلت كل مجموعة مهتمة ضمن مجتمع ICANN إلى أنهم بحاجة إلى التعايش مع شيء هو من وجهة نظرهم أقل من الجيد. ويتعين على مجتمع IP ألا يقوم بأي استثناء خصوصا في ضوء الامتيازات المعقولة التي حصلوا عليها بالفعل. *(العقول + الآلات 21 يوليو 2010)*.

نحن نعمل من أجل مصلحة صناعة فندق عالمي وندعم الأدوات المقترحة بشأن حماية الحقوق وكان ذلك نتاج المناقشات المكثفة في مجتمع ICANN. *HOTEL (21 يوليو 2010)*

وفيما يتعلق بأمور الصياغة الثانوية فلا بد من النظر في قضايا العلامة التجارية بشكل كامل. وعملت نقاشات أصحاب المنفعة على تطوير أدوات الحماية كما أن التسوية ستوفر حماية شديدة لحاملي العلامة التجارية أكثر من الموجودة في نطاقات gTLDs الحالية. *أر. تيندال (21 يوليو 2010). أبعاد النطاق (22 يوليو 2010). Demand Media (22 يوليو 2010). د. شيندلر (22 يوليو2010)*.

عدم كفاية حماية العلامة التجارية.
تقدر IOC أخذ ICANN في الاعتبار تعليقات IOC المتعلقة بقانون حماية العلامة التجارية كمقترح معياري لضم مقاصة العلامة التجارية. وبالرغم من هذا وجدت IOC بيانات مزعجة من قيادة ICANN تؤكد أن حماية العلامة التجارية في نطاقات gTLDs الجديدة من المتوقع أن تكون قضية مستمرة. *IOC (21 يوليو 2010)*

لا تناقش RPMs الحالية مخاوف العلامات التجارية بشكل كاف. مركز *WIPO (16 يونيو 2010)*. *آرلا فوودز (6 يوليو 2010)*. *LEGO (6 يوليو 2010)*. *JONAS (11 يوليو 2010)*. *VKR Holding (13 يوليو 2010)*. *Nilfisk (13 يوليو 2010)*. *LEO Pharma (14 يوليو 2010)*. *Vestas (16 يوليو 2010)*. *Coloplast (19 يوليو 2010)*. *مارك مونيتور (19 يوليو 2010)*. *BBC (21 يوليو 2010)* *C. Speed (21 يوليو 2010)*. *هوجان لوفيلز (21 يوليو 2010)*. *IPC (21 يوليو 2010)*. *DuPont (21 يوليو 2010)*. *Comerica (3 أغسطس 2010)*. *كارلسون (21 يوليو 2010)*. *Sunkist (21 يوليو 2010)*. *Solvay (22 يوليو 2010)*. *ETS (22 يوليو 2010)*. *LifeScan (22 يوليو 2010)*. *INTA لجنة الإنترنت (21 يوليو 2010)*. *Coca-Cola (21 يوليو 2010)*. *مؤسسة الأخبار (21 يوليو 2010)*. *Adobe Systems (21 يوليو 2010)*. *SIIA (21 يوليو 2010)*. *Microsoft (21 يوليو 2010)*. *ABA (22 يوليو 2010)*. *Liberty Mutual (22 يوليو 2010)*. *AIM (النموذج 5، 14 يوليو 2010)*. *Nestle (21 يوليو 2010)*.

يعارض Nilfisk تقديم نطاقات TLDs الجديدة بالإضافة إلى أن النظام الحالي لا يؤمن حلول فعالة لقضايا السطو الإلكتروني وانتهاك العلامة التجارية. *Nilfisk (13 يوليو 2010)*.

لم تناقش ICANN بشكل كاف قضايا حماية العلامة التجارية العامة في نطاقات gTLDs الجديدة. *INTA لجنة الإنترنت (21يوليو2010)*. *Adobe Systems (21 يوليو 2010)*.

سيخلق تقديم نطاقات gTLDs الجديدة فرص ضخمة بشأن سوء نية التسجيل وإيذاء أصحاب الملكية الفكرية والمستهلكين. وسيفقد المستهلكون الثقة في العلامات التجارية التي هي بمثابة الدليل في السوق العالمي. *JONAS (11 يوليو 2010)*. *INTA لجنة الإنترنت (21 يوليو 2010)*.

من المحتم أن الصراعات ستظهر بين أصحاب العلامات المتنافسة في الجهات القضائية المختلفة. ولمن الغباء اقتراح (كما فعلت ICANN) أن يحدد المستخدمون كما في النزاعات يمكن التشجيع للوصول إلى الاستقرار أو اتفاقية لحل هذا النزاع على الأقل في حدود ما يتعلق بحقوق العلامة التجارية. كما أنه من غير المحتمل بشدة أن أصحاب العلامات التجارية قد يعدون للمشاركة أو فقد التحكم في علامته التجارية لصالح صاحب علامة مناسبة إما في نفس الصناعة أو في أخرى مختلفة عنها في نفس الدولة أو في غيرها. ولا نعتقد أنه من المحتمل تسوية النزاع بين حقوق العلامات التجارية الإقليمية والطبيعة العالمية للإنترنت. ولهذا السبب على وجه الخصوص من بين أسباب الأخرى رفضت BBC وأصرت على رفضها بشأن مقترحات ICANN. ولذلك ينبغي على ICANN أن تبني حل يقلل بشكل جذري التسجيلات الدفاعية كما يقلل العبء الإداري والمالي على أصحاب العلامات التجارية. *BBC (21 يوليو 2010)*.

إنه لمن المخيب للآمال بشدة فشل ICANN في تخير الفرصة لتطالب مشغلي السجل لتبني وتنفيذ أنظمة إبطال وتعليق سريعة لمكافحة الإجراءات الضارة. ولذلك سحبت ميكروسوفت اقتراحها بخصوص هذا إصدارها 3 تعليقات تشمل سهولة الحصول على واحد أو أكثر من موظفي ميكروسوفت ذو خبرة للعمل مع مجموعة خبراء دعتهم ICANN لتطوير نظام إبطال وتعليق سريع. *Microsoft (21 يوليو 2010)*.على الرغم من نجاح العمليات فإن هناك نقاش قليل الموضوعية والصدق حول اعتبارات العلامة التجارية. وتخضع التغيرات إلى ضغوط تسجيل ملموسة إلا أنها لا ترتقي إلى معيار مثالي لبدء النقاش واستعلامه والذي هو عنصر أساسي لإطار عمل DNS مستقر وعلى مدى طويل. وتم توضيح هذا في بيان تسوية شديد بشأن تقنيات حماية متصوره: تغافل PDDRP ألعمدي المتجاهل؛ تثاقل الحمل على URS؛ لم توفر مستوى مجال العمل. وتدعم تلك الظروف توصيات ورقة إطار العمل الاقتصادي أن إجراءات ICANN في الطريقة المتحكم بها، وبعبارة أخرى في تمييز الجولات المحددة. وسيستمر العاملون لدى WIPO في مراقبة التطورات وسوف يظلوا متاحين ليساهموا في أنظمة حماية الحقوق التي تعمل لتوسع DNS ضخم. *مركز WIPO (21 يونيو 2010)*.

تعد أنظمة حماية العلامة التجارية الموجودة في الدليل الحالي ضعيفة وغير كافية. وإذا لم تراجع ICANN الدليل الحالي وتجعله ملائما للتجاوب بإيجابية لمخاوفنا سيلجأ أعضاءنا للحكومات المحلية والكيانات الأخرى. *MARQUES/ECTA (21 يوليو 2010)*

لازالت القضايا الهامة بشأن بالمخاوف متعلقة بحماية الملكية الفكرية. ولذلك سيستفيد المجتمع المتصل بالإنترنت من برامج TMC وURS وIHG المصممة بحرفية وذلك من خلال الإحاطة بجميع جوانبها. *IHG (20 يوليو 2010)*.

تكلفة gTLD المتطلبة مرتفعة للغاية بالنسبة للعديد من الشركات بالإضافة إلى تكلفة تنفيذ حقوق علامتهم التجارية. ولذلك على أقل تقدير ينبغي على ICANN السماح بوقت إضافي للشركات الحالية صاحبة العلامات التجارية المدشنة والمسجلة حتى يقوموا بتسجيل تلك العلامات لدى ICANN (أو ينبغي على ICANN أن تدشن خدمة البحث عن العلامات التجارية) لتجنب هذه المشكلة. *بيبير ايركرافت (14 يوليو 2010)*.

تطلب AAFA أن تقوم ICANN بإعادة التقييم ومراجعة تقنيات حماية الحقوق الحالية المقترحة من أجل كلا من عملية الطلب وما بعد التفويض لضمان أن مخاوف وحقوق أصحاب العلامات التجارية (وبعبارة أخرى صناعة الملابس والأحذية التي تعتمد على قوة وسمعة أسماء العلامات التجارية) محمية ومؤمنة في مساحة نطاق gTLD الجديد. وبدون التقنيات الأساسية التي يجب تطبيقها لحماية أصحاب العلامات التجارية في عملية الطلب وما بعد التفويض، تتشكك AAFA في أن برنامج نطاق gTLD الجديد قد يوفر وسيلة للانتهاك والاستغلال القوي للعلامات والأصناف القيمة لمصنعي الملابس والأحذية مما يعمل على الزيادة المضاعفة. كما أن صناعة الملابس والأحذية متخوفة من أن التكلفة العالية المقترحة لتسجيل نطاق gTLD الجديد لن تردع عمليات التزييف الممولة جيدا والمنظمة بحرفية في أغلب الأحيان المتصلة على الإنترنت بشكل سائد. من غير المحتمل أن تكون التكلفة وحدها هي العائق لهذه العوامل السيئة إلا أن تقنيات حماية العلامات التجارية القوية أمر محسوم. تحتاج RPMs لأن تكون أقوى وأقل تكلفة وأكثر فعالية من RPMs المقترحة حاليا في DAGv4 لحماية العلامات التجارية. ولذلك لا يزال العبء الكبير يقع بشكل جوهري على أكتاف أصحاب العلامات التجارية للعمل على وقف الانتهاكات كما أن العمليات المقترح القيام بها لا تزال بصفة عامة مرهقة ومكلفة ومستهلكة للوقت لأصحاب العلامات التجارية. *AAFA (21 يوليو 2010)*.

ينبغي على ICANN مواجهة مخاوف أصحاب العلامة التجارية حول إجراءات الحماية غير الكافية في DAGv4 بتوفير قوانين تفيد:

- تجنب المعاملات التمييزية تجاه تسجيل العلامات التجارية؛
- توفير حلول كافية وفعالة بشأن مواضع ملكية العلامة التجارية المنقسمة (على سبيل المثال انقسام جغرافي أو انقسام تصنيف المنتج)؛
- إضافة إجراءات واضحة بشأن مستودع العلامات التجارية وإقرار تسجيلات العلامة التجارية؛
- إضافة حقوق IP بدلا من العلامات التجارية وحدها؛
- توفير نظام حل النزاع فعال وكفء (تغيير عبء الدليل بعد شرح حقوق IP السابقة التي تشمل مبدأ "المدفوعات الخاسرة")؛
- تطوير إجراءات الاستئناف؛
- صياغة بنود واضحة لنقل أو لإلغاء أسماء النطاق؛
- وإضافة توضيح بشأن نطاقات gTLDs المغلقة.

PMI (21 يوليو 2010).

<u>تخفيف عمل IRT</u>.

قد سمحت ICANN بإخفاء التقنيات التي اقترحتها IRT وبدون شك تأمل ICANN أن يضعف تأثير الجهات المعنية حتى يختفي كليا. قد غيرت بنود AGBv4 ذات الصلة من توصيات فريق مراجعة STI. ليس هناك توافق حول RPMs في DAGv4 وإذا ما تم التوافق حوله ستقل الاستجابة الفعالة بشأن مشكلة التكلفة الخارجية ذات الصلة بالعلامة المسجلة في عملية نطاق gTLD الجديد. إن رفض ICANN بشأن زيادة قوة هذه التقنيات أو إعادتها إلى مستواها الأصلي استجابة لتوصية IRT هو بمثابة وجوب تحمل أصحاب وجمهور العلامة التجارية لهذه التكلفة على وجه العموم التي هي على نقيض المصلحة العامة التي تعهدت ICANN بالعمل عليها. *تيم ورنر (21 يوليو 2010). كوم لوود (21 يوليو 2010). هوجان لوفيلز (21 يوليو 2010). HSBC (21 يوليو 2010). MPAA (21 يوليو 2010). INTA لجنة الإنترنت (21 يوليو 2010)*.

يتعين على ICANN المضي قدما بنحو عام بشأن كل التقنيات المنصوص عليها في تقرير IRT. *USCIB (21 يوليو 2010). Microsoft (21 يوليو 2010)*.

لم تحل بعد قضايا العلامة التجارية الشاملة. لم يكن إعادة إصلاح IRT خطوة للوراء حيث أن هناك حاجة للتغييرات كما أن IRT في وضع جديد لتقديم المشورة في هذا المجال. *C. Speed (21 يوليو 2010)*.

ينبغي على ICANN التوجه نحو خبراء IP المؤهلين لإعداد حزمة من إجراءات الحماية الفعالة أو العودة إلى توصيات تقرير IRT الأصلية. يضطلع WIPO بدور رئيسي في هذه العملية كما يمكنها الاستعانة بمقترحات IRT الأصلية كنقطة بداية. ينبغي على ICANN البدء بإجراءات صارمة التي قد تحرر فيما بعد عند الضرورة. ولإرضاء المجتمع الأوسع يمكن الحث على مراجعة تلك الإجراءات بعد تنفيذها (على سبيل المثل بعد سنتين). *MARQUES/ECTA (21 يوليو 2010)*

تعد AGBv4 خطوة للخلف — حيث قررت ICANN لسبب غير مفهوم عدم الأخذ بالحلول طويلة المدى التي قدمتها IRT. وبدون حلول كافية لم تحل مشكلة حماية العلامة التجارية حتى الآن. تظل المقترحات الحالية بشكل كبير مرهقة ومكلفة ولا توجد وجه مقارنة بينها وبين الحلول الحالية مثل UDRP أو الحلول المدنية المتاحة بموجب ACPA. لا نتوقع تصديق مجتمع الأعمال أو العلامة التجارية على مقترحات حماية العلامة التجارية أو استخدامها بشكل واسع في المستقبل. وكحد أدنى يجب أن تكون جميع حلول حماية العلامة التجارية بمثابة: (1) حلول فعالة؛ (2) معجلة بشكل معقول؛ (3) أكثر صرامة لتجنب التلاعب فيها؛ (4) تعتمد على تكلفة فعلية (التي تتجنب مزيد من تسيل أو استخراج رسوم غير ضرورية من أصحاب العلامة التجارية)؛ (5) توفير زيادة تأكيد؛ و(6) نتيجة جعل أصحاب العلامة التجارية جميعا. *Verizon (20 يوليو 2010). IPC (21 يوليو 2010). DuPont (21 يوليو 2010). روزيتا ستون (21 يوليو 2010).*

عملية.
يتضح من تعليقات العاملين لدى ICANN أثناء اجتماع بروكسيل أن لا توجد تغيرات جوهرية حول تقنيات AGBv4 لحماية الحقوق تم اتخاذها بجدية. حتى اليوم لا تعد جهود المجتمع انتصارا بشأن عملية تطوير سياسة شاملة. إلى حد ما يوضح الافتقار شبه الكامل لدعم الناتج النهائي (تقنيات الناتج النهائي الموجودة AGBv4) بين أعضاء المجتمع المعرضين للخطر فشل العملية. سيكون الخاسر الحقيقي هو جمهور المستهلكين في مصلحتهم بتجنب الأسواق التي تتلاعب وتحتال بشأن النظام الذي تعتمد عليه العلامة التجارية بشكل كامل. *COA (21 يوليو 2010). BBC (21 يوليو 2010). Adobe Systems (21 يوليو 2010).*

ومن المفارقة أن تستعد ICANN لإعلان "إنجاز المهمة" بشأن RPMs في الوقت الذي تدعو فيه ورقة عملها بشأن الإطار الاقتصادي لدراسة هادفة بشأن التكاليف الكلية لأصحاب العلامات التجارية من نطاقات TLDs الجديدة (على سبيل المثال تسجيلات منفذة ومراقبة ودفاعية). ولذلك ينبغي أن تكون الخطوة هي استنباط نظام RPMs سليم وفعال وليس فقط نظام شكلي تستخدمه ICANN لإنهاء هذه المشكلة. *COA (21 يوليو 2010). BBC (21 يوليو 2010).*

العلاقة بـ UDRP. ينبغي أن يكون برنامج نطاق gTLD الجديد بشأن RPMs مكتمل بشكل واضح ولا يكون غير مستقر وثابت والاعتراف بـ UDRP عالميا. *WIPO مركز (16 يونيو 2010).*

التوسع. هناك فجوة جوهرية في التغطية بين مقترحات حماية العلامة التجارية المقترحة حاليا. ولا يوجد حاليا DRP أو تقنية أخرى تسمح لصاحب العلامة التجارية أن يواجه مباشرة سوء استخدام المسجل. *INTA لجنة الإنترنت (21 يوليو 2010).*

قائمة العلامات المحمية عالميا (GPML).
يعد نقص GPML في AGBv4 مخيب للآمال حيث يمكن توفير نفس المعالجة لهذه العلامات لأصحاب العلامات التجارية. *أرلا فوودز (6 يوليو 2010). LEGO (6 يوليو 2010). Nilfisk (13 يوليو 2010). Vestas (16 يوليو 2010). MARQUES/ECTA (21 يوليو 2010). HSBC (21 يوليو 2010). IPC (21 يوليو 2010). DuPont (21 يوليو 2010). IPOA (21 يوليو 2010). Coca-Cola (21 يوليو 2010). مؤسسة الأخبار (21 يوليو 2010). Adobe Systems (21 يوليو 2010). SIIA (21 يوليو 2010). Nestle (21 يوليو 2010).*

بدون GPML لن تكون هناك حماية للعلامات التجارية الاستباقية المزودة أثناء إطلاق نطاقات gTLDs الجديدة. *AT&T (21 يوليو 2010). AIPLA (21 يوليو 2010). BC (26 يوليو 2010). AIM (النموذج 5، 14 يوليو 2010).*

تحليل التعليقات

علق العديد على الطبيعة العامة لنظم حماية العلامات التجارية التي شملها برنامج نطاق gTLD الجديد. ويعتقد البعض أنهم كافون ويعتقد البعض الأخر غير ذلك ويقول البعض أنه لا يوجد نقاش جوهري بشكل كاف حول القضايا. ولازال البعض يقول أنه ينبغي على أي حماية يتم العمل بها أن تمتد للمسجلين.

إنه لمن الهام إظهار تدوين تاريخ الأحداث التي تقود إلى تطوير أنظمة حماية العلامة التجارية المجودة حاليا في برنامج نطاق gTLD الجديد من أجل نطاقات gTLDs الجديدة. عقب نشر الإصدارات الأول لدليل مقدم الطلب صرح مجتمع العلامة التجارية بوضوح أنه هناك حاجة — لمزيد من أنظمة الحماية. وتلقت ICANN هذه التعليقات. وفي استجابة لذلك قرر المجلس تكوين فريق تنفيذ التوصيات (IRT) للمساعدة على تحديد واقتراح تقنيات حماية الحقوق RPMs من أجل مساهمي العلامات التجارية ضمن برنامج نطاق gTLD الجديد (*أنظر* http://www.ICANN.org/en/minutes/resolutions-06mar09.htm#07). ووصف فريق IRT لتنفيذ التوصيات نفسه على أنه مجموعة تتألف من 18 فرد ذوي خبرة في حماية العلامات التجارية على الإنترنت.

وبشكل خاص طالب المجلس IRT بتطوير مجموعة من الحلول التي تتعلق بحماية العلامات التجارية وحماية المستهلك بطريقه عملية ومقبولة للاهتمامات الأخرى. وتمت دعوة الأطراف الأخرى للاستماع لما قامت به IRT واقتراح حلول وبدء عملية تواصل عامة ممتدة تشمل عقد أحداث إقليمية جديدة حول العالم.

في سلسلة من اجتماعات مباشرة ودعوات مؤتمرات ومشاورات علنية شاركت IRT في نقاش جوهري مكثف وطورت توصيات خاصة (http://ICANN.org/en/topics/new-gTLDs/IRT-final-report-trademark-protection-29may09-en.pdf)،تظهر "الرؤى حول اهتمامات العلامات التجارية وقطاع الأعمال في العموم". وشملت هذه التوصيات مقترحات بشأن غرفة مقاصة IP ("غرفة المقاصة")، ونظام اشتباه سريع موحد ("URS")، وإجراء حل النزاع ما قبل تفويض العلامة التجارية ("PDDRP") وقائمة بالعلامات المحمية عالميا ("GPML"). كما ظهرت مخاوف مجتمع ICANN الموسع بشكل حالي بخصوص العديد من توصيات IRT. وعقب تعليق الجمهور الهام من خلال كلا من منتدى تعليق الجمهور والعديد من الاجتماعات المباشرة تبين الحاجة إلى ترشيح إضافي حول مقترحات IRT لتوازن المصالح بشأن المجتمع ككل وأصحاب العلامات التجارية المسجلين مع فوائد شرعية في نطاقات التسجيل التي قد تكون أيضا موضوع العلامات التجارية. والتسويات متطلبة أيضا في ضوء تنفيذ صعوبات بعض مقترحات IRT.

يشمل إعادة الدليل كل تقنيات حماية العلامة التجارية تقريبا التي اقترحها IRT والتي تشمل غرفة المقاصة وURS وPDDRP. ولم يتم إدخال GPML في ضوء تنفيذ الصعوبات مع لتلك القائمة والمعارضة الهامة لها.

وبعد تعليق مزيد من التعليق والمناقشة والمراجعة أعاد المجلس مقترحات غرفة المقاصة وURS إلى GNSO. وطالب المجلس وجهة نظر مجلس GNSO ما إذا كانت غرفة المقاصة وURS التي أوصى بها العاملين احتوتهما سياسة GNSO المقترحة حول تقديم نطاقات gTLDs الجديدة وكانت مناسبة وفعالة لتحقيق المبادئ والأهداف التي نصت GNSO عليها.

وفي استجابة لطلب المجلس كونت GNSO فريق قضايا العلامات التجارية الخاصة ("STI") مكون من مجموعة أصحاب المنفعة وAt-Large والمعينين من خلال لجان الترشيح وGAC. أصدرت STI تقريرها النهائي في 17 ديسمبر 2009، حيث شمل مراجعات موصى بها عديدة بشأن مقترحات غرفة المقاصة URS (*انظر* http://www.ICANN.org/en/announcements/announcement-2-17dec09-en.htm)، التي تبنتها GNSO بالإجماع.

إضافة لذلك وجهة ICANN الدعوة إلى المجتمع المدني في عملية مشاورات مفتوحة لاقتراح المراجعات ومناقشتها الخاصة من بين أشياء أخرى بـ PDDRP. وتألفت هذه المجموعة كمجموعة صياغة مؤقتة ("TDG").

تم أخذ توصيات IRT ومراجعات STI ومراجعات واقتراحات TDG من كل قسم من مجتمع ICANN ومجتمع الإنترنت الرحب في الاعتبار لتطوير تقنيات حماية العلامات التجارية الحالية المنصوص عليها في دليل مقدم الطلب. وتعد أنظمة حماية العلامات التجارية الجديدة تلك غير مسبوقة ومن المقرر أن تخلق توازن بين كل الأطراف ذات المصلحة مع التركيز بشكل رئيسي على حماية المستهلك بما في ذلك كلا من المسجلين ومستخدمي الإنترنت.

تشمل أنظمة حماية العلامة التجارية تلك التي تعد حاليا جزءا من برنامج نطاق gTLD الجديد:

- متطلبات كل السجلات الجديدة لعرض ما إذا كان خدمات إدعاء العلامة التجارية أو انطلاق فترة الشروق.
- تدشين غرفة مقاصة للعلامة التجارية كمستودع مركزي لمعلومات الحقوق يخلق كفاءات لأصحاب العلامة التجارية والسجلات والقائمين على التسجيل.
- تنفيذ URS التي توفر تقنيات تحسين وتقيل التكلفة لإرجاء انتهاك الأسماء.
- متطلبات لجميع مشغلي نطاق gTLD الجديد لتوفير تواصل مع بيانات Whois "الضخمة". يساعد هذا التواصل مع بيانات التسجيل الأطراف المسئولة الملتمس كونها جزء من نشاطات تنفيذ الحقوق.
- إتاحة تقنية ما بعد التفويض التي تمكن أصحاب الحقوق من مناقشة نشاط الانتهاك من جانب مشغلي السجل التي يمكن فرضها بعد التفويض.

وبالطبع تستمر سياسة حل النزاع حول اسم النطاق الموحد الحالية (UDRP) لتكون متاحة حيث يطمح المدعين نقل الأسماء. كما أن الإذعان تجاه قرارات UDRP متطلب لكل جديد بالإضافة إلى gTLDs الحالية.

من المقرر أن توفر كل المقترحات السابقة طريق غير التسجيلات الدفاعية لأصحاب العلامات التجارية.

تحتوي عملية تقديم الطلبات بذاتها المعتمدة على سياسة النصيحة على إجراء اعتراضي الذي به قد يدعي أصحاب الحقوق انتهاك من جانب مسجل TLD. وتمنع الحقوق القانونية الناجحة تسجيل نطاق gTLD الجديد من السير قدما: ولن يتم تفويض العقد إذا تمكن المعترض من توضيح أنها تنتهك حقوقه.

وعلى النقيض من وجود مناقشة موضوعية منخفضة جدا بشأن تلك القضية فمن المحتمل وجود الآلاف من الرسائل الإلكترونية ومئات من المؤتمرات من جانب IRT وSTI وTDG ومجلس GNSO وAt-Large والعديد من الجهات المعنية ودوائر ذات الصلة بحماية العلامة التجارية توضح المجهود الخارق والاهتمام المكرس لتقييم أنظمة الحماية الجديدة هذه. كل ذلك كان بالإضافة إلى الاجتماعات المباشرة المنعقدة في كل من مقر اجتماعات ICANN العلنية بالإضافة إلى أن جزء من هذه الاجتماعات عقدتها ICANN في مارينا ديلري ونيويورك ولندن.

أخيرا واستجابة إلى أنظمة حماية العلامة التجارية المقترحة وغير الواردة في دليل مقدم الطلب مثل مد أنظمة حماية العلامة التجارية المقدمة لإجراء التسجيل تلك الأفكار قد يتم توضيحها بإسهاب من خلال البدء في سياسة تطوير من خلال مجلس GNSO.

غرفة مقاصة العلامة التجارية

عام

النقاط الرئيسية

- وفيما يتعلق بدخول غرفة المقاصة فإن كل العلامات المسجلة محليا أو دوليا مؤهلة بالإضافة إلى العلامات التي أقرتها المحكمة أو قام قانون أو معاهدة بحمايتها (خاضعة لتقيد زمني).
- الخطوات التي تم اتخذها لضمان رسوخ ومنع المتقدمين المشابهين الحالين من المعاملة بشكل مختلف.

ملخص التعليقات

مقترحات غرفة المقاصة.
ينبغي على ICANN مشاركة المشروع الأول حول عملية غرفة المقاصة IP في أقرب وقت ممكن. *dotZON* (*21 يوليو 2010*).
HOTEL (*21 يوليو 2010*).

ينبغي على قسم غرفة المقاصة التركيز على "ماذا نريد" وتجنب "كيفية إنهائه" حيث أن هذا القسم يجب أن يكون نواة RFP الماضية ومن الهام مشابهة المقترحات البديعة والمنافسة من المدى البعيد لموفري الخدمات بشأن صناعة العلامة التجارية. *EnCirca* (*نموذج 5، 21 يوليو 2010*).

تطوير غرفة المقاصة. ينبغي أن يكون هناك تقنية خاصة بغرفة المقاصة لتطوير استخدامها في المستقبل. وفي سبيل هذا أضف عبارة "السبب في هذا البند قد يمنع غرفة المقاصة من استخدام البيانات في أمور أخرى" عقب جملة "بدون الخضوع لعملية مشاركة جمهور ICANN". *EnCirca* (*نموذج 5، 21 يوليو 2010*).

دعم غرفة المقاصة كما هو مصاغ في AGBv4. قد دعمه كلا من IRT وSTI كما تلقى موافقة رحبة من دوائر ICANN وموافقة من مجلس GNSO. *أر. تيندال* (*21 يوليو2010*). *أبعاد النطاق* (*22 يوليو 2010*). *Demand Media* (*22 يوليو 2010*).

غرفت المقاصة ليست RPM.
غرفة المقاصة ليست آلية حماية إنها مجرد قاعدة بيانات. *VKR Holding* (*13 يوليو 2010*). *مارك مونتر* (*19 يوليو 2010*). *Comerica* (*21 يوليو 2010*). *Solvay* (*22 يوليو2010*). *ETS* (*22 يوليو2010*). *كارلسون* (*21 يوليو 2010*). *C. Speed* (*21 يوليو 2010*). *CADNA* (*21 يوليو 2010*). *Sunkist* (*21 يوليو 2010*). *Adobe Systems* (*21 يوليو 2010*). *LifeScan* (*22 يوليو 2010*). *Liberty Mutual* (*22 يوليو 2010*). *BC* (*26 يوليو 2010*). *NCTA* (*نموذج 3، 21 يوليو 2010*). *AIM* (*نموذج 5، 14 يوليو 2010*).

غرفت المقاصة ليست إلا قاعدة بيانات كما أنها تروج للحاجة إلى سجلات دفاعية. *أرلا فوودز (6 يوليو 2010)*. *LEGO* (*6 يوليو 2010*). *LEO* (*14 يوليو 2010*). *Vestas* (*16 يوليو 2010*). *Coloplast* (*19 يوليو 2010*). *BBC* (*21 يوليو 2010*). *Verizon* (20 *يوليو2010*). *PMI* (*21 يوليو 2010*). *HSBC* (*21 يوليو 2010*). *DuPont* (*21 يوليو 2010*). *AIM* (*نموذج 5، 14 يوليو 2010*).

لا تحوي بنود غرفة المقاصة في AGBv4 توصيات IRT في التركيز على دعم خدمة ما بعد الإطلاق. *USCIB* (*21 يوليو 2010*).

العبء الواقع على أصحاب العلامة التجارية.
تلزم غرفة المقاصة بشكل احتمالي أصحاب العلامة المسجلة بتسجيل علاماتهم من كل الأقطار خصوصا مع زيادة التكلفة وعبء العمل. وحيث أن أصحاب العلامات التجارية لم يستلموا أية ملاحظات حول طلبات التسجيل ولا توجد فرصة للتواصل مع المسجلين قبل عملية التسجيل فإن تسجيل محلي واحد لكل علامة قد لا يكون كافي لوروده في غرفة المقاصة.

تتطلب غرفة المقاصة مزيد من الرسوم لأصحاب العلامات التجارية كما أنه لا توفر إعطاء تغطية شاملة التي تمكن فقط من التسجيل العلامات المحددة إلا أنها لا تسجل علامات القانون العام. ولاقت غرفة المقاصة تقديرا غير مسبوق لإقرار العلامة التجارية وتوثيقها للتسجيل في غرفة المقاصة. *مارك مونتر* (*19 يوليو 2010*). *كارلسون* (*21 يوليو 2010*). *Comerica* (*21 يوليو 2010*). *Sunkist* (*21 يوليو 2010*). *Solvay* (*22 يوليو2010*). *LifeScan* (*22 يوليو 2010*). *ETS* (*22 يوليو 2010*). *Liberty Mutual* (*22 يوليو 2010*).

تحليل التعليقات

هناك بعض التعليقات حول توقيت وافتتاح عملية اقتراح غرفة المقاصة. ويجب ملاحظة أن كل إصدار من المقترحات (منشؤها مع مقترح IRT) تم نشره من أجل تعليقات الجمهور كما تستمر ليتم مراجعتها وتحسينها نتيجة لتعليقات الجمهور. ومن الهام كما يرى مقترح غرفة المقاصة لم يتم مناقشة كل الجوانب كما أغفلت بعض الجوانب الهامة للمزودين المحتملين لاكتشافها وتطويرها.

اقترح بعض المعلقين أن غرفة المقاصة ليست سوى قاعدة بيانات كما اقترح البعض الأخر أنها ستروج للحاجة إلى تسجيلات دفاعية. وليس من الواضح لماذا يجب أن تكون هذه هي القضية. وينبغي أن تقل الحاجة إلى تسجيلات دفاعية إذا سجل أصحاب علاماتهم في غرفة المقاصة لأنها ستمكن بشكل جيد المالك يستفيد بنفسه من كل تقنيات حفظ الحقوق في عملية ما قبل التفويض.

لقد كانت توصيات IRT المتعلقة بغرفة المقاصة خاضعة للمراجعة والتعليق بشكل جوهري. وقامت GNSO بتعيين STI لتقييم توصيات IRT وإضافة مساهمات. حينئذ وضعت STI مقترحها على http://www.ICANN.org/en/announcements/announcement-2-17dec09-en.htm. تم نشر المراجعة في فبراير 2010 كما أنها خضعت لتعليق الجمهور. وتمت مراجعة النموذج مرة أخرى ثم نشره لمزيد من التعليق في إبريل 2010. وفي موازنة التعليقات ذات التنافسية حيث أنه لا يتم دمج كل التعليقات لأنها غالبا ما تعكس أفكار مخالفة تقوم STI بالنظر فيهم. ويعتمد عمل غرفة المقاصة على صياغة مفصله للمراجعات والتحاليل.

يجب جعل الكثير من المحادثات التي تدور حول العلامات مؤهلة لتضمينها في غرفة المقاصة. ومن جانب يرغب أصحاب العلامة التجارية في ضمان أنهم سيستطيعون تسجيل علاماتهم ولكنهم في نفس الوقت قلقين من أن التسجيلات المكتسبة القابلة للاحتيال قد تستخدم للتلاعب بالنظام. وكانت نتيجة كلا من المراجعة والمساهمة المقدمة من دوائر مختلفة إنشاء قائمة من المعايير الخاصة للدخول. وفيما يتعلق بدخول غرفة المقاصة فإن كل العلامات المسجلة محليا أو دوليا مؤهلة بالإضافة إلى العلامات التي أقرتها المحكمة أو قام قانون أو معاهدة بحمايتها (خاضعة لتقيد زمني). ولإنشاء معايير هادفة تم اتخاذ الخطوات لمنع ممارسة الاجتهاد ولمنع مقدمي الطلبات ذوي الحالات المتشابهة من أن يقعوا فريسة للخداع بأشكاله المختلفة.

الجوانب الإجرائية

النقاط الرئيسية

- يجب أن يتحمل الأطراف المستخدمين للخدمة التكاليف.
- سيكون المزودون هم الكيانات الوحيدة التي لديها حق الوصول الكامل لبيانات غرفة المقاصة وذلك لحماية الوصول إلى البيانات.

ملخص التعليقات

التكاليف.
سيكون كلا من السجلات والمسجلين (ليس معظم أصحاب العلامات التجارية) المنتفعين الرئيسين من غرفة المقاصة كما ينبغي عليهم المساهمة في تكاليفها. وينبغي على ICANN أيضا تحمل بعض هذه التكلفة. وتعمل ICAAN على توفير عائدات من خلال عملية نطاق gTLD الجديد كما ينبغي عليها تحمل بعض المسؤوليات لضمان أن البرنامج الجديد لا يعمل على تسهيل اختراق واسع لحقوق صاحب العلامة التجارية والتشويش الواسع وخداع الجمهور. *BBC* (*21 يوليو 2010*). *CADNA* (*21 يوليو 2010*). *NCTA* (*نموذج 3*، *21 يوليو 2010*).

يجب أن تقسم تكلفة تمويل غرفة المقاصة بين الكيانات التي ستستفيد اقتصاديا من نطاقات gTLDs —ICANN والمشغلين والقائمين على التسجيل (انظر غرفة المقاصة، قسم. 10). *IOC* (*21 يوليو 2010*)

يجب على أصحاب العلامات أن يقوموا بدفع تكاليف التحويل المرتبطة مباشرة بتضمين علاماتهم التجارية الفردية كما لا يجب عليهم الدفع من أجل عناصر زيادة غرفة المقاصة وتكاليف عمليات إصلاحها. *IPOA* (*21 يوليو 2010*). *AIPLA* (*21 يوليو 2010*).

إذا وجب أن يتحمل مستخدمي الخدمة تكاليف غرفة المقاصة حينئذ لا يجب أن تقوم مكاتب التسجيل بتحميل ملاك العلامة التجارية أية أعباء إضافية مقابل خدمات sunrise/ والادعاءات بخلاف رسوم تسجيل اسم النطاق السنوية وينبغي أن تلك الرسوم هي نفسها المفروضة من أجل عمليات تسجيل landrush العامة. *جرينر* (*نموذج 5*، *19 يوليو 2010*).

وافقت IBM على أن تكلفة إدارة غرفة المقاصة يجب أن يتحملها الأطراف المستخدمة للخدمة وأن هذه الخدمة يجب أن تكون منصوص عليها. كما يجب أن تتحمل ICANN تكلفة تدشين غرفة المقاصة. وتوضح كل دراسة أن برنامج نطاق gTLD الجديد سيكون مثالي التكلفة لأصحاب العلامات التجارية من أجل منع إساءة استخدام العلامات التجارية وتوقيفها. إن تكلفة غرفة المقاصة يجب أن يتم المشاركة فيها مع السجلات الجديدة عن طريق جزء من التمويل تجمعه ICANN من أجل طلبات وصيانة gTLD.
IBM (*21 يوليو 2010*).

رسوم غرفة المقاصة المنصوص عليها.
بموجب القسم الفرعي 4.2 ينبغي أن تكون رسوم الخدمات موضوعة من جانب. ونوافق أيضا بموجب القسم الفرعي 4.2 أن اتفاقية اعتماد المسجل المفصلة تعد نموذج مناسب. *IPOA* (*21 يوليو 2010*).

يجب تحديد الرسوم المتعلقة بغرفة المقاصة في أقرب وقت ممكن حتى تتمكن المنظمات غير الربحية من تخصيص مبالغ مالية في المقابل من أجل عملية نطاق gTLD الجديد. *AAMC* (*21 يوليو 2010*). *الصليب الأحمر* (*21 يوليو 2010*). *NPOC-FC* (*21 يوليو 2010*)

يجب أن تضع ICANN الرسوم بموجب القسم الفرعي 4.2. *AIPLA* (*21 يوليو 2010*).

مشغل غرفة المقاصة. يجب أن تختار ICANN مقاول طرف ثالث ذو خبرة واسعة في قضايا حماية العلامات التجارية وتفعل ذلك من خلال عملية مفتوحة وشفافة. كما تطلب CADNA مراجعة حول اتفاقية تعاقدية مقترحة من أجل اكتساب فهم وافر حول ما سيترتب عليه هذا الدور. *CADNA* (*21 يوليو 2010*).

الوصول إلى غرفة المقاصة. يجب توضيح من لديه حق الدخول إلى بيانات وخدمات غرفة المقاصة. *CADNA* (*21 يوليو 2010*).

إدراج العلامات. يجب توضيح عملية إدراج العلامات داخل غرفة المقاصة لذلك سيكون من الواضح أن أصحاب العلامات التجارية ليسو في حاجة إلى تسجيل اسم نطاق متطابق في العديد من نطاقات gTLDs الجديدة. ولن يتلقى ملاك العلامة التجارية حافز ضخم للمشاركة في غرفة المقاصة إذا تعين عليهم إدراج علاماتهم التجارية والاشتراك أيضا في تسجيلات دفاعية متعددة. *IPOA* (*21 يوليو 2010*). *AIPLA* (*21 يوليو 2010*).

تحليل التعليقات

تحدثت معظم التعليقات عن الجهة المنوط بها الدفع للمقاصة والرسوم التي سيتعين دفعها. وتقر ICANN بأهمية تلك القضية وهي التي تمت مناقشتها كثيراً وتم تضمينها من جانب IRT وSTI. وكما أكدت STI وتبنت ذلك بالفعل في آخر إصدار لها حول مقاصة العلامة التجارية، بأنه "لابد من تحمل الأطراف المستفيدة من الخدمة للتكلفة كاملة. ومن غير المعقول أن تقوم ICANN بتوفير تكاليف... تشغيل TC. ومن غير المعقول أيضاً أن تقوم TC بتمويل صندوق ICANN من الرسوم التي تم جمعها". يتحمل كل من ICANN ومزود (مزودي) المقاصة تكلفة إنشاء المقاصة. وفيما يتعلق بالرسوم التي سيتحملها مزود (مزودي) المقاصة، سوف تتولى ICANN عملية اختيار المزود من خلال عمل مزايدة مفتوحة على أن تكون الرسوم الاقتصادية جزءاً من العملية محل النظر.

أشار أحد المعلقين إلى أن مزود المقاصة لابد وأن يكون متمرساً في القضايا الخاصة بالعلامات التجارية على أن يتم اختياره بطريقة شفافة وواضحة. وكما ورد في AGBv4، فسوف يتم اختيار مزود (مزودي) الخدمة على أساس المعايير المحددة سلفًا والتي تتضمن القدرة على تخزين ومصادقة وتوثيق ونشر البيانات على أعلى مستوى من الاستقرار التقني وأعلى مستوى من الأمان بدون التداخل مع نزاهة أو توقيت عملية التسجيل أو عمليات تشغيل السجل. وسوف يستمر العمل بمبدأ الشفافية على هذه العملية وسيتم عرض كل ذلك على للتعليق العام. وتم الإشارة إلى تفاصيل العلاقة التعاقدية بشكلها الحالي في AGBv4 بالقسم 4.

أما في ما يتعلق بعملية الوصول إلى البيانات، فسوف يكون المزودون هم فقط الهيئات التي تمتلك حق الوصول الكامل إلى بيانات المقاصة. وكما تم الاتفاق مسبقًا بـ AGBv4، من المتوقع أن يقوم أحد المزودين بتسكين المستودع بينما يقوم مزود آخر بالمصادقة/التحقق من تلك العلامات. وسوف تكون هناك فقرات شاملة في العقد تتعلق بالحفاظ على البيانات.

في ضوء المقاصة أما عن طرق استخدام غرفة المقاصة، فليس الغرض من إنشاءها أن تكون عائقاً لعمليات تسجيل العلامات التجارية الخاصة بـ TLDs أو لمجرد التسجيل الآلي في كل TLD. بل هي قاعدة البيانات تلك التي تطلب من مشغلي السجل الاستفادة منها في حالة تقديم خدمات تمهيدية لصالح Sunrise أو طلبات الحصول على العلامة التجارية.

المصادقة والتحقق من الصحة

النقاط الرئيسية

- تسعى ICANN إلى الاستفادة من المزود الذي يتمتع بحضور إقليمي حيث تتواجد الخبرة المناسبة للتعامل مع أية شكاوى من أية منطقة جغرافية.
- وسوف يتم تنفيذ بعض أشكال العقاب أو نظام العقاب المدرج إذا لم يتمكن أصحاب الحقوق من المحافظة على المعلومات الموجودة حاليا في المقاصة.

ملخص التعليقات

المصادقة الإقليمية. لا يوجد أي أساس لخدمة المصادقة الإقليمية في تقارير IRT أو GNSO-STI. تعارض IPOA الأمر ما لم يوجد تبرير مقبول. *IPOA* (*21 يوليو 2010*). *AIPLA* (*21 يوليو 2010*).

المعلومات المحدثة. قد ينتج عن تعذر مالك العلامة التجارية في الاستجابة لأحد الطلبات المنطقية التي يتقدم بها مدير المقاصة بطلب التحديث مجموعة من التحذيرات وقد يمتد ليصل إلى الحرمان المطلق من تعليق الرد على المقاصة. من غير العملي أن نحاول جمع العقوبات المالية من أصحاب العلامات التجارية ممن هم لا ينفذون أعمال تجارية أو قد فشلوا في إقناع أتباعهم بأهمية مدخلات غرفة المقاصة. كما تساند IPOA أيضاً عمليات التجديد الرسمية ذات الطابع الدوري (على سبيل المثال قد تكون كل 5 أو 10 سنوات) بهدف الحفاظ على نوعية المعلومات الموجودة بقاعدة البيانات. *IPOA* (*21 يوليو 2010*). *AIPLA* (*21 يوليو 2010*).

إرشادات المصادقة والبيانات.
ما هو الغرض من أخر فقرة وردت في القسم 7، والمدرجة تحت اسم إرشادات المصادقة والتحقق من الصحة؟ هل هي مجرد آلية سرية لدخول المقاصة إلى العلامات التي لا يمكن أن تترقى لها بأي طريقة أخرى خلاف ذلك؟ *AIPLA* (*21 يوليو 2010*).

إلا أن العنصر المؤهل غير موجود في أخر فقرات التحقق من العلامات من جانب المقاصة. وفيما يتعلق بالجملة التي تقول "بالنسبة للعروض حسنة النية في عمليات بيع السلع أو الخدمات" فلابد من إدراجها في عبارة "بالسلع المنصوص عليها في عملية تسجيل العلامة التجارية". ومن شأن هذا أن يساعد في منع إدراج العلامات التجارية الزائفة داخل المقاصة (على سبيل المثال، الكلمات العامة التي تستخدم في تصنيف العلامات التجارية غير المعروفة والتي لم يحدث وأن استخدمت من قبل في تجارة السلع المنصوص عليها). *EnCirca* (*نموذج 5، 21 يوليو 2010*).

المعيار الذي يجب على مالك العلامة التجارية أن يقدم بياناً بشأنه وهو مكلف ومرهق. لماذا لا يكفي أن نستخدم صورة طبق الأصل من شهادة تسجيل العلامة التجارية السارية أو سجل قاعدة البيانات الرسمي على الإنترنت والخاص بسجل العلامات التجارية ذات الصلة؟ *BBC* (*21 يوليو 2010*).

كما أننا نعترض وبشدة على استخدام المقاصة كموثق للعلامات حيث أن هذا بعيد عن الغرض الأساسي الذي تم إنشاء المقاصة من أجله. كما لابد من حذف مصطلح "المقاصة– العلامات التي تم التحقق منها". *ك. كوماتيس* (*21 يوليو 2010*). *أر. دامارك* (*22 يوليو 2010*).

دليل استخدام التحقق من صحة العلامة.
جدير بالذكر أن المقترح الذي تقدمت به ICANN بإعطاء المقاصة الحق في التحقق من صحة العلامات من خلال قيام مالك العلامة التجارية بتقديم دليل يفيد الاستخدام المستمر للعلامة، هو أمر مكلف كما أنه يتعارض مع التشريعات المحلية والتي تنص على ضرورة وجود فترة بين عملية تسجيل العلامة والالتزام باستخدامها. مثل تلك الأدلة، إذا حدث واستخدمت كـ"محقق من صحة" العلامة التجارية فلابد من عدم نشرها بأي طريقة أو إبلاغ أي شخص بها حيث أنها تعتبر سرية جداً ودقيقة تجارياً. *BBC* (*21 يوليو 2010*).

يجب مطالبة مالك العلامة التجارية أن يقدم ما يثبت حسن النية في الاستخدام، إلا أنه غير ملتزم بتقديم ما يؤكد امتلاكه للحقوق "بشكل مستمر" منذ القيام بعملية التسجيل. *لجنة الإنترنت الخاصة بـ INTA* (*21 يوليو 2010*).

تحليل التعليقات

تم طرح فكرة المصادقة الإقليمي للتعليق العام. حيث ستتحول المقاصة لتصبح مستودعاً مركزياً مهمته المصادقة/التحقق من صحة البيانات من شتى أنحاء الأرض، ومن المقترح أن يتم طلب أحد المزودين ذوي الحضور الإقليمي للمساعدة في التوصل إلى العملية بسرعة. وبالأخذ في الاعتبار الفعاليات التي يمكن إنجازها فإن هناك مقترح حالي لاستخدام مزود ذو حضور إقليمي بحيث يمكن استدعاؤه وقت الحاجة. وسوف يظل كل ذلك خاضعًا لنفس المعايير الصارمة.

وعلق البعض على تلك العقوبات الخاصة التي ستطبق في حالة تعذر الحفاظ على المعلومات الموجودة حاليا بالمقاصة. يتصور البعض ،حالياً، أنه سوف يتم تنفيذ بعض أشكال العقوبات أو نظام العقوبات المدرجة في حالة الفشل في المحافظة على المعلومات الحالية وسوف يتم التوصل إلى التفاصيل النهائية بعد الانتهاء من عملية اختيار المزود (المزودين). ومن المعلوم أن تلك العقوبات المالية لن يتم تطبيقها كما أنها لن تخدم الأهداف المرجوة من عملية تشجيع التواصل بين المقاصة وعملية المحافظة على المعلومات.

تم تقديم بعض التعليقات حول طرق استخدام مصطلحات "المصادقة" والتحقق من الصحة" ووصفهم. حيث تقدم أحد المعلقين بطلب توضيح أخر فقرة من إرشادات المصادقة والبيانات كما اقترح أخر بضرورة عمل إضافة واحدة. وبعد مراجعة مضنية، سوف يتم مراجعة هذا البيان. أولا، لن يسمح بدخول المقاصة إلا للعلامات المسجلة والتي نالت المصادقة. ويشير مصطلح "التصديق" الذي سبق الإشارة إليه في الفقرة الأخيرة من هذا القسم الخاص بمقترح غرفة المقاصة إلى صلاحية "الاستخدام" والذي سنحتاج إليه أثناء عملية توفير الحماية لخدمات sunrise تلك التي يتقدم بها مكتب التسجيل. ثانياً، فيما يتعلق بالإضافة المقترحة، فسوف تعمل على توضيح البيان أكثر كما أنها ستكون بين ثناياه.

وفيما يتعلق بطرق حماية البيانات، فمن المتوقع أنه وإلى ذلك المدى الذي يكفل حماية السرية والحساسية للمقاصة من أجل تحقيق أغراضها في التصديق، فسوف يكون للمزود الحق في استخدام كافة الوسائل لضمان التوصل إلى سرية مثل تلك لعلامات. مثل تلك الوسائل المستخدمة لحماية سرية المعلومات سوف يتطلب وجودها في عقد (عقود) المزود (المزودين) مع ICANN كما ستطلب عملية العطاءات ضرورة توضيح تلك القابلية.

وعلقت إحدى المجموعات أنه ليس هناك ما يستلزم قيام عملية Sunrise بطلب إدراج بند الاستخدام "المستمر" للعلامة. ونص على مراحل هذا الاستخدام لضمان أن عمليات التسجيل الصالحة هي فقط القادرة على التسجيل خلال فترات Sunrise. في حالة عدم استمرارية تلك الحقوق، فلن تدوم صلاحية عمليات التسجيل التي تقوم بها بعض المؤسسات. بيد أن استمرارها لا يعني بالضرورة أنها تستخدم كل يوم وإنما استخدمت خلال فترة من الوقت.

استحقاق الإدراج والحماية

النقاط الرئيسية

- وتتطلب المراجعة الجوهرية التي قام بها مزود خدمة التحقق من المقاصة ما يلي: (1) التقييم وفق أسس مطلقة؛ و(2) تقييم الاستخدام.
- واتفق كل من IRT وSTI على طلب المطابقة التامة للعلامة حتى يتم حمايتها في sunrise أو إبداء ملاحظة من جانب خدمات المطالب.

ملخص التعليقات

تبقي العديد من القضايا الهامة والمفتوحة فيما يتعلق بالمقاصة، حيث أنها لا تزال تقيد الملكية الفكرية والتي قد يتم تسجيلها في قاعدة البيانات على أنها علامات نصية مثل (1) مسجلة محلياً؛ (2) تم التحقق من صحتها من جانب المحكمة؛ أو (3) محمية بموجب قانون أو معاهدة. وهناك حاجة إلى مزيد من التوضيح قبل أن تعمل المقاصة في خدمة الهدف المقصود من IRT. *مؤسسة الأخبار* (*21 يوليو 2010*). *IACC* (*21 يوليو 2010*).

المراجعة الشاملة أو التقييم.
تشجعت IOC كون "المراجعة الشاملة" للعلامات التجارية المسجلة محلياً لم تعد شرطًا مسبقًا للدخول إلى المقاصة (الفصول الخاصة بالمقاصة 5 و9). إلا أن هذا سيكون عديم الفائدة، إذا قامت آليات حماية الحقوق (مثل خدمات عمليات التسجيل الخاصة بـ Sunrise والـ URS) بتطبيق معايير "المراجعة الشاملة". وتضيف IOC بأنه لو شعر القائمون على اسم النطاق بالقلق من السهولة التي من الممكن أن تتم عملية تسجيل الكلمات العامة من خلالها في بعض الدول المحددة، فسيتوجب على المعنيين باسم النطاق أن يتحملوا عبء البدء في الإجراءات الصارمة التي أوصت بها ICANN سابقاً. *IOC* (*21 يوليو 2010*).

وينبغي أن يتغير مفهوم "المراجعة الشاملة" أو "الفحص الشامل" ليصبح "الفحص المبني على الأسس المطلقة". وهذا من شأنه أن يحدد المشكلة التي تواجه طلبات/اعتراضات مقدمي الطلبات gTLD على حالات تسجيل العلامة التجارية لاستخدام الكلمات المجردة الوصفية في البلاد التي لا تجري أية فحوصات تكون مبنية على الأسس المطلقة. *C. Speed* (*21 يوليو 2010*).

بموجب القسم 4.1.1، ينص المفهوم على إمكانية أن يتولى الكيان عملية "التحقق من صحة" العلامة التجارية من قِبل المؤسسات التي لا تجري المراجعة الشاملة. أما إذا ظلت المعالجة المتباينة لمثل تلك العلامات في إطار مشروع عمل المقاصة، فلابد وقتها من تحديد معايير هذا التحقق. *IPOA* (*21 يوليو 2010*). *AIPLA* (*21 يوليو 2010*).

ولابد من توضيح مصطلح "الفحص الشامل" ليبين لنا أن "المراجعة الجوهرية" تشير إلى فحص عمليات "قابلية التسجيل المتأصلة" أو على "الأسس المطلقة". *IPOA* (*21 يوليو 2010*). *AIPLA* (*21 يوليو 2010*).

ولابد كذلك من توضيح "المراجعة الشاملة" لإزالة أي لبس فيما يتعلق بنوع العلامات التي يسمح لها بالدخول إلى المقاصة. *AT&T* (*21 يوليو 2010*). *INTA لجنة الإنترنت* (*21 يوليو 2010*).

ينبغي على ICANN أن تقدم تعريفاً مناسباً لمصطلح "المراجعة الشاملة" أو أن تظل من الأفضل على تجاهلها لتلك الفكرة تحقيقاً للمصالح،مثلا "المراجعة المبنية على الأسس المطلقة". ومن الظلم أن نطلب من مشغلي المقاصة تحديد أي العلامات من الدوائر القضائية التي يتم تضمينها. كما أن التمييز بين سجلات العلامة التجارية الرسمية لا يشمل دور مشغل المقاصة كما أنه ليس أمراً اعتيادياً حتى تتدخل فيه ICANN نفسها في محاولة للتأثير فيه. *MARQUES/ECTA* (*21 يوليو 2010*). *Microsoft* (*21 يوليو 2010*). *AIM* (*نموذج 5، 14 يوليو 2010*).

كما أن عدم وجود تعريف واضح "للمراجعة الشاملة" قد يؤدي إلى احتمالية حدوث تمييز بين أصحاب العلامات التجارية في بعض الدول حول العالم بعضهم البعض (بما في ذلك الاتحاد الأوروبي). وينبغي أن لا تتسم أية مقاصة بالتمييز كما أنه من الواجب على مشغليها عدم التحكيم في صلاحية العلامات التجارية. *كوم لود* (*21 يوليو 2010*). *PMI* (*21 يوليو 2010*). *BBC* (*21 يوليو 2010*).

ينبغي على ICANN أن توضح العناصر التي تشكل "المراجعة الشاملة" وعمليات التحقق من الصحة المطلوبة على سبيل المثال، تلك العلامات المسجلة بالدوائر القضائية والتي لا تتطلب مراجعة "شاملة". *AAMC* (*21 يوليو 2010*). *الصليب الأحمر* (*21 يوليو 2010*). *NPOC-FC* (*21 يوليو 2010*). *هوجان لوفيلز* (*21 يوليو 2010*). *IPC* (*21 يوليو 2010*). *لجنة الإنترنت لـ INTA* (*21 يوليو 2010*). *SIIA* (*21 يوليو 2010*).

ولابد من توفر توضيح "للمراجعة الشاملة" حيث أنها تخص أهلية الخدمات الخاصة بـ Sunrise. بمعنى، تضمين "المراجعة الشاملة" لما يلي: (1) أسس مطلقة؛ (2) أسس نسبية؛ أو (3) أسس مطلقة إضافة إلى فترة معارضة. وقد تستثنى العلامات التجارية في العديد من الدوائر القضائية (مثلا، في بعض مكاتب العلامات التجارية المحلية في أوروبا) من التأهل لخدمات Sunrise وذلك إذا لم تشتمل "المراجعة الشاملة" على فحص يكون مبنياً فقط على "الأسس المطلقة". كما أن الاتجاه إلى فحص العلامة التجارية في العديد من الدوائر القضائية كأوروبا مثلاً يعد أمراً بعيداً عن عمليات المراجعة للحقائق ذات الصلة تجاه التركيز على المراجعة على الأساس المطلق والتخلي عن المراجعة على الأساس ذو الصلة بحالات المعارضة. وسيكون أمراً غير عادياً، إذا كانت مثل تلك العلامات مستحقة فقط لخدمات Sunrise وذلك في حالة ما إذا تم معارضتهم بنجاح. *IBM* (*21 يوليو 2010*).

ويبدوا التصميم الحالي أنه يدير دور المقاصة إلى كونها الحكم على صلاحية العلامات التجارية والتي اكتسبتها بشكل شرعي من خلال الأنظمة المقدمة في العديد الدوائر القضائية. ويجب على المقاصة أن لا تتسم بالتمييز حتى تتمكن من مواجهة محاولات العبث المضادة المحتملة. (ويمكن اكتشاف تلك المستجدات المحتملة من خلال معالجة العلامات المسجلة من الوهلة الأولى والتي تخضع لتحدي آخر سيأتي.) *مركز WIPO، 16 يونيو 2010*).

ولن يتسنى للمقاصة الوصول إلى هدفها لأن السجلات غير مطالبة بدمج عمليات الحماية التابعة لـ RPMs التمهيدية لكل عمليات تسجيل العلامة التجارية ذات التأثير المحلي والعالمي. *COA* (*21 يوليو 2010*).

ويجب على المقاصة أن لا تكون متحيزة أثناء اختيارها للعلامات التجارية الصالحة. وإذا تبنت المقاصة المعايير الاستثنائية، فسوف يظل العديد من أصحاب العلامات التجارية عرضة لعمليات الخداع والاحتيال والإساءة. ليس من سلطات المقاصة أن تصدر أحكاماً بنوعية لوائح العلامات التجارية الدولية، ولكن لها أن تفرض تنفيذ تلك الأحكام. *IHG* (*20 يوليو 2010*). *AIPLA* (*21 يوليو 2010*). *Nestle* (*21 يوليو 2010*).

تقييد المطابقة التامة.

ومن شأن تحديد استخدام بيانات المقاصة على الأزواج المتطابقة تماما (وفقط عند البدء) أن يتسبب في فقد العديد من عمليات تسجيل اسم النطاق المسيئة. *مركز WIPO* (*16 يونيو 2010*). *Verizon* (*20 يوليو 2010*). *C. Speed* (*21 يوليو 2010*). *PMI* (*21 يوليو 2010*). *BBC* (*21 يوليو 2010*). *Coca-Cola* (*21 يوليو 2010*). *Adobe Systems* (*21 يوليو 2010*). *روزيتا ستون (21 يوليو 2010*). *USCIB* (*21 يوليو 2010*). *ABA* (*22 يوليو 2010*). *NCTA* (*النموذج 3، 21 يوليو 2010*).

ينبغي أن يكون تعريف الزوج المتشابه على الأقل هو نفس تعريف IRT له، وينبغي أن نضع في الاعتبار هل العلامة مفردة أم جمع للعلامة كذلك علينا أن ننتبه للاختلافات الهجائية (بغرض حالات السطو الإلكترونية). *BC* (*26 يوليو 2010*).

ينبغي أن تكون "المطابقة المتماثلة" للمقاصة ممتدة للعديد من الحالات المحتملة لعمليات الاستيلاء (على سبيل المثال، الأشكال المجمعة لأسماء النطاقات التي تتضمن العلامة التجارية). *AAMC* (*21 يوليو 2010*). *الصليب الأحمر* (*21 يوليو2010*). *NPOC-FC* (*21 يوليو 2010*).

وبالنظر إلى العاملين بالاحتيال والخداع الإليكتروني، سنلحظ ضرورة أن تتوسع سلطة المقاصة لتشمل أسماء النطاقات المتطابقة ذات "التماثل المربك والمشوش" وليست المتطابقة فقط. *IHG* (*20 يوليو 2010*).

كما أن فشل Sunrise أو خدمات المطالب في التعرف على هذا التماثل المربك أو المشوش والمكافآت الخارجية لتجاهل عمليات الاستيلاء المنتشرة في نظام أسماء النطاقات (انظر قسم المقاصة 8). وعلى أقل تقدير، فلابد أن تطلب خدمات المطالب من مكاتب التسجيل ضرورة الإبلاغ عن أسماء النطاقات والتي تشبه على نحو مربك ومشوش أو تكافئ خارجيا للعلامات التجارية الموجودة بالمقاصة. وفي حالة إذا استفاد السجل من خدمة المطالب فيجب عليه أن يرسل إشعارا وأن يخطر مالك العلامة بعدم حصوله على أية ميزة كما هو الحال في حالة ما إذا قام السجل بعرض فترة تسجيل لصالح Sunrise، وبالتالي لن يكون هناك أية ميزه لخدمة المطالب و"بالمثل جميع الحالات المشابهة يتم معاملتها بنفس الطريقة" بغض النظر عن ما إذا كانت خدمة المطالب لديها حصانة من أسماء النطاقات ذات التماثل المربك أو المشوش أو نظيره الخارجي. *IOC* (*21 يوليو 2010*).

وينبغي السماح لأصحاب العلامات التجارية بالتخزين في أسماء المقاصة تلك التي تتكون من العلامات التجارية المسجلة والصحيحة بالإضافة إلى المصطلحات العامة التي يتم تداولها في سلعهم أو خدماتهم. وعن موقفنا نحن، فإننا نساند المقترح الذي تقدم به الأقلية من المستخدمين التجاريين والعماليين والموضح بالملحق 4 من توصيات فريق عمل STI. وتم استخدام مثل تلك الإجراءات بشكل ناجح أثناء السياسة السابقة لـ gTLD كما هو الحال في مكاتب تسجيل ASIA. *IPOA* (*21 يوليو 2010*). *AIPLA* (*21 يوليو 2010*).

ولابد من توضيح أشكال العلامات التي يجب تضمينها بالمقاصة وما إن كانت فردية أو جماعية سواء من خلال عملية تشغيل آلية أو الطلب من مالك العلامة التجارية. حيث تستفيد نسبة كبيرة من عمليات تسجيل أسماء النطاقات المسيئة من النوعيات المفردة أو الجماعية في الوقت الذي لا تحدد فيه القوانين الحالية لتلك القضية. *AIPLA* (*21 يوليو 2010*).

ولابد من تحديد نطاق عمليات البحث عن المطابقة مع إدخالات من مشغلي المقاصة المقترحين حول ماهية عمليات التي يمكن إجراؤها بشكل معقول. إلا أن السبب الذي تقدمت به ICANN للتقيد على "الأزواج المتطابقة" لم يلقى تأييداً. فعلى أقل تقدير، لابد وأن يتضمن هذا الزوج أسماء مجموعة وأسماء للنطاقات تحتوي على نفس العلامة التجارية. *لجنة الإنترنت لـ INTA* (*21 يوليو 2010*).

وعلى النقيض تماماً من المفهوم الجاري حول علامات الترقيم أو استبدال بعض الحروف الخاصة المستخدمة في تعريف الزوج المتطابق في هذا القسم، فلا يسمح باستخدام "الشرطة السفلية" في أسماء النطاقات. *EnCirca* (*نموذج 5، 21 يوليو 2010*).

وكوسيلة للمحافظة على عملية التكامل التشغيلي والمحافظة على إدارة علمية المعالجة بنفس المقدار فمن غير المسموح أن يتم توسيعها لتشمل الاختلافات الهجائية للعلامة التجارية. وتتساءل ICA حول مدى إمكانية تحديد معيار سليم لتحديد الحدود المقبولة لمثل تلك الاختلافات. وينبغي عدم تخويل أصحاب العلامات التجارية بفرض السيطرة المحتملة أو التمتع بنظرية "الطلقات التحذيرية" الخاصة بالمقاصة واستخدامها على المسجلين المحتملين حول عدة آلاف من الاختلافات المحتملة للعلامة الواحدة— وبخاصة فيما يتعلق بانتهاك العلامة التجارية التي تنص على ضرورة أن تكون تلك الأسماء تم استخدامها من قبل وغير مقصورة على اسم النطاق فقط. *ICA* (*21 يوليو 2010*).

وينبغي أن يتم توسيع نطاق تعريف التطابق التام (2.3) ليشمل "الأخطاء الواضحة في الهجاء". *AIM (نموذج 5، 14 يوليو 2010).*

تعني عدم الموافقة على مد نطاق RPMs المستند إلى المقاصة ليشمل الأزواج المتطابقة أو دمج أي شكل من قائمة العلامات المحمية عالميا، أن التأثير على تخفيض حجم عمليات التسجيل الدفاعية قد يكون عنصرا مهملا. *COA* (*21 يوليو 2010*).

كما أن تصميم علامات ذات عناصر تصميم بسيطة لابد وأن تدخل ضمن تعريف "الزوج المتطابق". *IBM* (*21 يوليو 2010*).

كل التعليقات مع التوصيات التي سبق تقديمها من BC: إذا حدث واشتملت أي سلسلة لنطاق تم التقديم له نصاً لآية علامة تجارية مدرجة في المقاصة، فيتوجب أن يتم تقديم إخطار TM إلى مقدم الطلب حول كل اقتراح موجود في توصيات فريق العمل. وفي حالة ما إذا تم تسجيل النطاق، فيتوجب حينها إخطار مالك العلامة التجارية. وسوف يكون لأصحاب العلامات التجارية أيضاً الخيار في تقديم أية إخطارات في حالة ما إذا اشتملت سلسلة النطاق المقدم له على علامة تجارية تم التغيير فيها بأن تحتوي على أخطاء هجائية مثل تلك التي حددتها الأدوات الحسابية. ويتوجب على الشخص المقدم للنطاق أن يرسل رده على إخطار العلامة التجارية إما من خلال القنوات المرئية أو رسائل البريد الاليكتروني ويجب على المسجل أن يحتفظ بالسجلات المكتوبة لهذه الردود الخاصة بكل نطاق. ويتوجب أيضا على كل مالك للعلامة التجارية أن يحصل على إخطار لكل عملية من عمليات التسجيل الجارية. وينبغي أن يعطي إخطار العلامة التجارية للمسجل الحق في اشتراط الردود المطلوبة. *BC* (*26 يوليو 2010*).

وفيما يتعلق بالعلامات الموجودة بالمقاصة، لابد وأن تشتمل وبشكل عام على عناصر نصية لعلامات التسجيل تحتوي على نصوص ذات أسلوب معين أو تصميمات بالإضافة إلى النص بدلا من العلامات المكونة من كلمة واحدة. *AAMC* (*21 يوليو 2010*). *الصليب الأحمر* (*21 يوليو 2010*). *NPOC-FC* (*21 يوليو 2010*). *BBC* (*21 يوليو 2010*).

ويتوجب على ICANN أيضاً تعريف المصطلح "العلامة النصية" حتى نتجنب التفسير الخاطئ. *IBM* (*21 يوليو 2010*).

كما ينبغي توسيع رقعة تعريف العلامات النصية لتشتمل على العناصر النصية للعلامات المصممة وفيه لا يتم رفض النص بأكمله *IPOA* (*21 يوليو 2010*). *AIPLA* (*21 يوليو 2010*).

لابد من دراسة أفضل الممارسات المستخدمة في الشكل الحالي المستخدم في أحدث RPMs فيما يتعلق بالمقاصة. على سبيل المثال، لابد من توسيع نطاق المقاصة حتى يشتمل على علامات الأدوات والأسماء المجموعة. *كوم لوود* (*21 يوليو 2010*).

ويتوجب على ICANN أن توضح تعريف "العلامة النصية" المشار إليه بالمقاصة—وينبغي كذلك أن تتولى حماية الحروف ذات الأسلوب المعين والنص ذو المكونات المصممة. *CADNA* (*21 يوليو 2010*). *AT&T* (*21 يوليو 2010*). *لجنة الإنترنت لـ INTA* (*21 يوليو 2010*). *مؤسسة الأخبار* (*21 يوليو 2010*). *BC* (*26 يوليو 2010*).

العلامات التي تحميها المعاهدات.
ينبغي على ICANN أن توضح أي من العلامات "اكتسبت حمايتها من المعاهدات" والتي تشير إليها (الصفحة 2). *ك. كومايتيس* (*21 يوليو 2010*). *أر. داماك* (*22 يوليو 2010*).

كما أنه لا يكون التضمين بالمقاصة "لأي من العلامات النصية التي يحميها قانون أو معاهدة" مقصوراً على تلك العلامات "الجارية بتاريخ 26 يونيو 2008 أو قبله". ومن شأن هذا التقييد أن يميز بين الألعاب الأوليمبية في المستقبل في المدن المضيفة الجديدة التي ستكتسب الحماية القانونية. *IOC* (*21 يوليو 2010*).

كما أن علامات الترقيم المستخدمة بالقسم 2 بشأن النقطتين المصنفتين أ وب يشوبها بعض الغموض. هل تسري عبارة "العلامات السارية بتاريخ 26 يونيو 2008 أو قبله" على رقم (3) فقط كما تقرأ حالياً؟ لم يمكن هذا هو المقصد. *EnCirca* (*نموذج 5، 21 يوليو 2010*).

قائمة بالعلامات المحفوظة لصالح العلامات التجارية الأوليمبية. في حالة تقديم gTLDs جديد، تدرج العلامات التجارية الأوليمبية على قائمة بالعلامات المحفوظة — تماما كما تحجز ICANN حالياً علاماتها التجارية الخاصة بها (انظر النموذج 2.2.1.2). وينبغي على ICANN أن تخضع وتعمل بطريقة ملائمة بما يتوافق مع قانون الولايات المتحدة الأمريكية الخاص بالألعاب الرياضية الأوليمبية وألعاب الهواة وقانون حماية المستهلك من الاحتيال الإليكتروني عند تحديد عملية تقديم gTLDs الجديد والذي يتضمن علامات تجارية أوليمبية للبيع من عدمه. *IOC* (*21 يوليو 2010*).

تصنيفات العلامات التجارية. هناك فقرة غير موجودة بالمقاصة تسمح بتصنيف العلامات التجارية في قوائم تعكس التصنيفات العالمية للسلع والخدمات. وهذا أمراً بالغ الأهمية كونه سيعوض العلامات التجارية المتطابقة والمماثلة التي تتعايش تحت مظلة القانون التقليدي بطريقة متجانسة. وهو أمر بالغ الأهمية خاصة للأعمال التجارية البسيطة والمتوسطة ولأصحاب العلامات التجارية بالدول النامية. *ك. كومايتيس* (*21 يوليو 2010*). *أر. داماك* (*22 يوليو 2010*).

نقطة-العلامة التجارية.
باستثناء علامات التسجيل التي تتضمن نطاقات المستوى الأعلى كجزء من العلامات التجارية أو الخدمات، يبدو أن تلك العلامات تحدث تمييزاً مقابل عمليات التسجيل الصالحة للعلامة التجارية وتعجز عن أن تضع في اعتبارها الاتجاهات التجارية المعاصرة. وتحتاج ICANN أن تقدم سبباً معقولا عن سبب عدم اشتمال المقاصة لمثل تلك العلامات التجارية. *ك. كومايتيس* (*21 يوليو 2010*). *أر. داماك* (*22 يوليو 2010*). *BBC* (*21 يوليو 2010*).

يجب على AGB أن تمنع أية ميزة لحاملي العلامات التجارية ذات نطاقات المستوى الأعلى (أي علامات على امتداد "دوت TLD"). ففي الوقت الذي لا يتم فيه توفير dot-TLD من مكتب العلامات التجارية وبراءة الاختراع بالولايات المتحدة إلا أنها متوفرة في العديد من الدوائر القضائية الأخرى مما يضر كل مقدمي الطلبات. وينبغي على ICANN أن تكفل ضمانات ليس فقط عدم إعطاء الأولوية لرفض العلامات التجارية التابعة لـ TLD في الطلب ولكن عدم اعتبارها ذات أساس صحيح وصالح لتقديم الاعتراض. (*العقول + الماكنات* (*21 يوليو 2010*). *NIC Mexico* (*21 يوليو 2010*). *أبعاد النطاق* (*22 يوليو 2010*).

ومن المهم أن نذكر أن "dot TLD" لا تعطي أي مقدم للطلب ميزة غير عادلة، مما يجعلها لا تعبر عن أساس لتقديم اعتراض فيما بعد. وفي حالة الطلب الجغرافي، سيتم تسوية موقف الحكومة المعنية التي ترغب في دعم بدء تلك الأعمال بأفضل المصالح للمنطقة الجغرافية. *بايرن كونكت* (*21 يوليو 2010*).

لا توفر ICANN أية حماية ضد العبث الذي يقوم به مقدمي طلبات TLD والذين أعلنوا عن طرح العديد من المبادرات وبذلوا حملات توعية بأقصى جهدهم وقاموا بكل الاتصالات الممكنة والقانونية. بناءاً عليه،أعلنت علامات TLD التجارية عن ضمان TLD مع سنوات من الاستعمال والتعرض والتأثير والأنشطة التجارية تحقيقاً للمصلحة العامة وذلك في حالة استخدامها بطريقة مشروعة. ففي الوقت الذي لا ينبغي فيه تمييز العلامة التجارية بأن تكون الجهة الوحيدة في تحديد من يحصل على TLD، إلا أنها هي الوسيلة الوحيدة التي نكتسب حمايتنا من خلالها حيث لم تتمكن ICANN من التواصل مع أية آليات لمنع إساءة مقدم الطلب لـ TLD والعبث والانتهازية. *MUSIC*. (*21 يوليو 2010*).

استخدام المقاصة في الإجراءات الخاصة بـ URS وUDRP. ربما تمنح المقاصة المصادقة على الحقوق لكل من المدعيين والمدعى عليهم في الشكوى في حالة وقوع أي نزاع داخل ICANN. ويتوجب على المقاصة وقتها تقديم سبباً تشرح فيه سبب استخدامها لهذا الغرض في حالة ما إذا وقع أي نزاع لـ ICANN. *AIPLA* (*21 يوليو 2010*).

تحليل التعليقات

الغرض الأساسي من إنشاء المقاصة هو أن تكون مكاناً لجمع العلامات التجارية. وتحقيقاً لهذا الغرض، لابد من سن بعض المعايير الخاصة بالإدخال والإدارة. وكان الهدف هو إنشاء قائمة بالمعايير يمكن التحقق منها بطريقة كفؤ ومناسبة وفعالة من حيث التكلفة في الوقت الذي يتم منع العبث بالنظام حيث أن الغرض من تشكيلها هو أن تكون قاعدة لآليات حماية الحقوق. وحتى التوصل إلى هوية هؤلاء المزود (المزودين) سوف يتم ذكر بعض التفاصيل الإضافية.

لا تزال معايير الإدخال والتصديق محل نظر كما يتضح بالتعليقات والمراجعة. وسوف تضمن المصادقة أن كل العلامات المقدمة للتضمين بالمقاصة تم تسجيلها محلياً أو دولياً. وسوف يشترط وجود التحقق من الصحة إذا رغب حامل العلامة التجارية في أن تكفل خدمة sunrise الحماية له - ولذا لابد للعلامة أن: يتم التحقق منها للاستخدام في عملية التسجيل أو من قبل إحدى المحاكم التي يحميها القانون أو المعاهدات (التي تخضع لبعض القيود الزمنية) أو (في حالة عدم وجود أي مما سبق)، يتم التحقق منها من مزودي المقاصة.

ولابد أن تعمل المقاصة بشكل فعال إذا رغبت أن تكون مثل RPM ذات الفاعلية. ومن شأن انتهاء المدة أو عدم دقة البيانات بالمقاصة أن تضر مقدمي الطلبات وحاملي العلامة التجارية وغيرهم. وقد اتفق الجميع في النهاية على أنهم كوسيلة إضافية من وسائل حماية البيانات الموثوقة والدقيقة، سوف يسمحون لحاملي العلامات بالتحقق من دقة معلوماتهم وبالموافقة على إبقائها على شكلها الحالي. والحقيقة التي لا خلاف عليها، هي أن وجود صورة طبق الأصل من عمليات التسجيل لا يعني بالضرورة أن يكون المسجل المحدد هو نفس الشخص حامل العلامة أو أن المعلومات دقيقة ومحدثة. كما أن حلف اليمين في العديد من القضايا يستغرق وقتاً وتكلفة أقل مقارنة بعملية استخراج صورة طبق الأصل لعملية التسجيل.

وتهدف العديد من التعليقات كما يتضح مما سبق إلى طلب فهم وتوضيح "التقييم الواقعي" كما هو محدد بالدليل. ولتوضيح العناصر المشروطة من أجل إجراء تقييم واقعي، فقد تبنى المجلس القرار التالي في اجتماعه المنعقد بتاريخ 25 سبتمبر 2010 (انظر http://www.icann.org/en/minutes/resolutions-25sep10-en.htm#2.6 :

> التقييم الواقعي: سوف يقدم دليل مقدم الطلب وصفاً واضحاً لعملية "التقييم الواقعي" أثناء القيام بعملية التسجيل، وسيحتفظ على الأقل بما تتطلبه المراجعة الواقعية للعلامات من أجل أن يضمن حمايتها تحت مظلة خدمات sunrise والاستفادة من URS، ويمثل كل منهما فائدة محددة لصالح حاملي العلامة التجارية. وعلى وجه الخصوص، اشتراط أن تكون عمليات التقييم، سواء تلك التي تتم أثناء عمليات التسجيل أو من قبل أحد مزودي خدمة التحقق، قائمة على الأسس المطلقة لاستخدام AND للعلامة. وللتقييم الواقعي الخاص بعمليات تسجيل العلامة التجارية ثلاثة متطلبات رئيسية: (1) التقييم على الأسس المطلقة - لضمان أن العلامة التي تم تقديم الطلب عليها تصلح فعلاً كعلامة تجارية؛ (2) التقييم على أسس نسبية- لتحديد ما إذا كانت العلامات المحفوظة سابقاً قد تعيق عملية التسجيل؛ و(3) تقييم الاستخدام - لضمان أن العلامة التي تم تقديم الطلب عليها قيد الاستخدام الحالي.
> وتتطلب المراجعة الواقعية التي قام بها مزود خدمة التحقق للمقاصة ما يلي: (1) التقييم على أسس مطلقة و(2) تقييم الاستخدام.

وسوف يتم مراجعة الطريقة التي كتب بها دليل مقدم الطلب حتى تعكس التوضيحات التي أشرنا إليها بالأعلى.

ويرى العديد من المعلقين أن قصر حماية "الأزواج المتطابقة" على خدمات المطالب للعلامة التجارية أو خدمات sunrise يعد أمراً مقيدًا جدًا. وكان هذا الاقتراح موضع نقاش حاد. حيث تبنى كل من IRT وSTI نفس التقييد للزوج المتطابق. ووفقاً لذلك، فلن يتم مراجعة هذا التعريف أو النطاق.

وقد تم رفع المزيد من الطلبات التوضيحية المتعلقة بضرورة توفير حماية صارمة للأسماء أو العلامات التي يحميها القانون أو المعاهدات. ولتوضيح كافة الاستفسارات المبينة بالأعلى:

- فإن عملية إدخال العلامات إلى المقاصة لا تتطلب أية حماية من قبل القانون أو المعاهدات.
- كما أن الإشارة إلى تاريخ السريان هو نفسه تاريخ العمل بالقانون أو المعاهدة، وليس التاريخ الذي تمت فيه عملية تسجيل العلامات (بمعنى أن علامات الترقيم بصحيفة الـ AGB تكون صحيحة).

- ولن يتم فرض الحامية إلاّ للعلامات التي تنص عليها المعاهدات القائمة. ففي الوقت الذي قد يتم فيه استثناء بعض أنواع الحماية في المستقبل، إلا أنه تم تطوير عمليات التقييد من أجل منع الإساءة المحتملة.

ويرى اثنان من المعلقين ضرورة تحديد تصنيفات للسلع والخدمات. حيث تسمح المقاصة بعمليات الإدخال بغض النظر عن التصنيف الدولي ("IC") للسلع والخدمات. ويتضمن وصف السلع/الخدمات احتمالية حدوث تشوش أم لا، غير أنه لا يتضمن وصفاً للتصنيف الذي قد يتم تخصيص السلع والخدمات فيه. علاوة على ذلك، ليست كل دائرة قضائية من الدوائر تتبع نظام التصنيف الدولي المطلوب مما قد يؤدي ذلك إلى وقوع معالجة غير عادلة أو غير مناسبة لعمليات التسجيل التي تصدرها الدوائر القضائية التي لا تستخدم نظام IC.

وفي ردها على أحد التعليقات التي وردت بشأن توضيح التأثير الداخلي، أشارت إلى أنه لابد من مراجعة اللغة الواردة بالقسم 9 ليدخل في إطار التأثير الداخلي وليس التأثير الدولي. (كما أن الإشارة إلى كلمة "طلبات" يشير إلى طلبات gTLD، وليست طلبات المقاصة.)

ولاقت مسألة إدراج علامة "dot-TLD" (مثل، "ICANN.ORG" أو"ICANN.") من عده العديد من وجهات النظر المتباينة. فبينما لا يدرك البعض سبباً لاستبعادهم، نجد آخرين يساندون هذا الاستبعاد. حيث أن الغرض من إنشاء المقاصة هو أن تكون مكاناً لجمع العلامات التجارية. ولتحقيق أهداف IRT وSTI، فقد تم الاستقرار على أن هذه العلامات التي تقوم بوظيفة العلامات التجارية، أعني أنه بالرجوع إلى المصدر، هي ذات العلامات التي ستكون مؤهلة للتضمين. وتم إنشاء العديد من طرق الحماية بغرض منع الإساءة وضمان تحقيق الطلب المحايد لمعايير التحقق بما يتضمن البيانات القابلة للإثبات بموضوعية التي تخدم فيها العلامة أغراض العلامة التجارية الصالحة. وتم إثبات أن بقاء TLDs وحدها لا يخدم وظيفة العلامة التجارية في تحديد المصدر. فبدلاً من إبلاغ المستهلك عن "ماهية" المنتج أو الشخص الذي يقوم بصناعته فإنهم يبلغونه عن مكان شراءه. وحيث أن TLD لا تشير إلى المصدر ولأن العلامات المسموح لها بالدخول إلى المقاصة والتي تشمل TLD سوف تزيد من احتمالية الاستخدام الخاطئ والاحتيال بشكل ملموس، تم استثناؤهم إجمالاً. وسوف يتجنب هذا الحاجة إلى تسجيل العلامات التجارية الدفاعية.

وفي ردهم حول أحد الاستعلامات بشأن الاستخدام المحتمل للمقاصة: تم إنشاء المقاصة بشكل خاص من أجل خدمة دعاوى Sunrise وIP بشكل خاص. كما أنه من الممكن أو من غير الممكن أن يتم دعم الـ URS استنادا إلى نتائج اتجاه الخدمات الخاصة بـ URS.

خدمات مزود المقاصة

النقاط الرئيسية

- يمكن للمقاصة أن تقدم خدمات مساعدة ولكن لا يحق لها استخدام سلطتها كميزة تنافسية.
- قد تتضمن الخدمات الاختيارية خدمات تسجيل ما بعد الإطلاق مثل IP Watch (مراقبة بروتوكول الإنترنت).
- وقامت IRT بتطوير معايير "الزوج" المتماثل بهدف تعريف "الصدمات" التي تتلقاها المقاصة.

ملخص التعليقات

ما قبل الإطلاق مقابل ما بعد الإطلاق لخدمات الدعاوى وsunrise.
كلا من خدمات RPMs التالية تتبع خدمات ما قبل الإطلاق لذا لابد من تحويلها إلى خدمات ما بعد الإطلاق لتكتسب قيمة حقيقية. كما أن قصر خدمة الدعاوى على الأزواج المتطابقة يعد أمراً غير كافي كما هو الحال في أغلب عمليات الاحتيال الإليكتروني والتي يكون فيها الزوج غير متطابق. ولا يوجد هناك تفسير لهذا المفهوم المختلف المتعلق بحقوق العلامة التجارية لكل من خدمات Sunrise وخدمات دعاوي العلامات التجارية (فيما يتعلق بالمراجعة/الفحص الواقعي). *أرلا فودز* (*6 يوليو 2010*). *LEGO* (*6 يوليو 2010*). *VKR Holding* (*13 يوليو 2010*). *Nilfisk* (*13 يوليو 2010*). *LEO Pharma* (*14 يوليو 2010*). *Vestas* (*16 يوليو 2010*). *Coloplast* (*19 يوليو 2010*). *PMI* (*21 يوليو 2010*). *BBC* (*21 يوليو 2010*). *DuPont* (*21 يوليو 2010*).

ولابد من زيادة بعض طرق الحماية الإضافية للعلامات التجارية في غرفة المقاصة من خلال طلب إجراءات الإخطار الإلزامية لمرحلة ما بعد الإطلاق. ومن المتوقع حدوث عمليات كبيرة من الاحتلال الإليكتروني بعد البدء في عملية التسجيل. *AIPLA* (*21 يوليو 2010*). جرينر (*النموذج 5، 19 يوليو 2010*).

كما ينبغي عدم قصر خدمات دعاوي العلامات التجارية على مرحلة ما قبل الإطلاق ولكن لابد منها أثناء تطبيق عملية التسجيل ما بعد الإطلاق، سواء كانت مكاتب التسجيل تستخدم دعاوي العلامات التجارية أو خدمات Sunrise في مرحلة ما قبل الإطلاق. *IPOA* (*21 يوليو 2010*). *AIPLA* (*21 يوليو 2010*).

كما أن إقامة آليات لغرف المقاصة مثل خدمات دعاوي العلامات التجارية التي يتم توجيهها بشكل كامل لمكاتب التسجيل في مرحلة ما بعد الإطلاق تقصي معظم مشاكل التسجيل سيئة الاستخدام إلى إطار زمني لاحق. في العديد من الحالات، سوف تكون RPMs ناقصة بدون إجراءات حماية ما بعد الإطلاق. *COA* (*21 يوليو 2010*).

وبشكلهم الحالي، لا تقدر خدام Sunrise ولا المطالب على تخفيض عدد النطاقات التي تم تسجيلها عن سوء قصد. ولتفعيلهم، ينبغي أن يتم إلزام تلك الخدمات سواء في مرحلة ما قبل أو ما بعد الإطلاق. *C. Speed* (*21 يوليو 2010*). *BC* (*26 يوليو 2010*).

لن تتمكن من حل مشكلة الاحتلال الإليكتروني. وليس لأحد أن يفترض أن اختيار مشغلي مكاتب سجلات gTLD بشأن المقترح الحالي الخاص بـ Sunrise أو خدمات دعاوي العلامة التجارية،خلال عملية التطوير الإيجابية، سوف يعمل على حل المشاكل الخاصة بإساءة الاستخدام بشكل واقعي وتقييد تلك الخدمات من خلال ردع عمليات الاحتلال الإليكتروني وغيره من إساءة الاستخدامات. *Coca-Cola* (*21 يوليو 2010*).

لابد من وضع معايير تحكم عملية الطلب التي تقوم بها مكاتب التسجيل للدعاوي وخدمات sunrise حتى يكونوا جميعاً بنفس الدرجة. *C. Speed* (*21 يوليو 2010*). *BC* (*26 يوليو 2010*). *AIM* (*نموذج 5، 14 يوليو 2010*).

الاستخدام الحصري لغرفة المقاصة. لابد من توضيح حقيقة أن مكاتب التسجيل هي الجهة الوحيدة المنوط بها استخدام غرفة المقاصة بشكل حصري وذلك من أجل إخضاع Sunrise أو إخضاع دعاوي IP. *EnCirca* (*النموذج 5، 21 يوليو 2010*).

وليست كل دعاوي العلامة التجارية وخدمات Sunrise عملية أو قابلة للتطبيق لكافة المتقدمين. ويتوجب على ICANN عدم فرض سياسة تكون غير قابلة للتطبيق في بعض الكيانات. على سبيل المثال، تم منع منظمات حكومية صينية من ممارسة أنشطتهم التجارية. ويتوجب على CONAC، مكتب التسجيل المعني بأسماء النطاقات للمنظمات الحكومية الصينية والمنظمات التي تخدم الصالح العام، أن يجري فحصاً مسبقاً لكافة أسماء النطاقات قبل القيام بعملية التسجيل. ومن غير الممكن أن يتم تسجيل علامة تجارية على أنها اسم نطاق في مثل هذه التصنيفات، حيث لن يكون للأمر أي قيمة في الاستفادة بخدمات العلامة التجارية أو Sunrise في هذه الظروف. ولها أيضاً أن تلزم CONAC بتحمل تكاليف استخدام غرفة المقاصة. *CONAC* (*22 يوليو 2010*).

الخيارات المتوفرة لـ "فترة Sunrise" أو "خدمات المطالب". ومن المحتمل أن تكون Sunrise غير ضرورية للقائمين على مكتب تسجيل العلامة التجارية ممن يخططون لاستخدام gTLD التابعة لها كمكتب خاص للتسجيلات، ولهذا السبب يجب أن يكون لديها الحق في اختيار تطبيق آليات الحماية الخاصة بحقوق خدمات المطالب فقط. *IBM* (*21 يوليو 2010*).

إخطار لأصحاب العلامات التجارية.
نعارض جميعنا تلك الميزة التي ستقدم للمسجلين المحتملين وهي تأخير الإخطار المرسل إلى أصحاب العلامات التجارية بواسطة خدمات دعاوي العلامة التجارية حتى يتم الانتهاء من تنفيذ عملية التسجيل. ولهذا فإن هدفنا لابد وأن يتجه نحو منع القائمون بعمليات الاحتيال الاليكترونية المتوقع ظهورهم والمسجلين المحتملين من القيام بعمليات التسجيل وذلك حتى يطلب حجم الجهد الواقعي الذي قام به مالكو العلامة التجارية قبل وبعد عملية التنفيذ. *IPOA* (*21 يوليو 2010*). *AIPLA* (*21 يوليو 2010*).

وينبغي على خدمة دعاوي العلامة التجارية أن تطلب فترة انتظار قبل تفعيل عملية التسجيل وبعد إرسال إخطاراً إلى كلا من المسجلين المحتملين وأصحاب العلامات التجارية. وينبغي أن يشتمل الإخطار المرسل إلى المسجلين المحتملين على الآتي: "ما يثبت إرسال نسخة من إخطار العلامة التجارية إلى أصحاب العلامات التجارية. في حالة ما إذا ظن مالك العلامة التجارية أن منح اسم النطاق الذي تقدم بطلبه يتعارض مع حقوق العلامة التجارية الحالية فيمكن بناء على ذلك بدء ICANN في إجراءات حل النزاع و/أو اتخاذ إجراءات قانونية بالمحكمة ضده". *IPOA* (*21 يوليو 2010*). *AIPLA* (*21 يوليو 2010*).

وتتوازن المقترحات قبل الإطلاق بشكل غير عادل لصالح المسجلين. يجب أن يكون مالكو العلامة التجارية قادر على الاعتراض قبل تسجيل اسم النطاق. وقد يوفر ذلك الوقت والمال بدلا من التركيز URS التي ستمنح لاحقا. *BBC* (*21 يوليو 2010*).

رسوم Sunrise.
سوف تستمر معظم السجلات في ممارستها العملية المحددة لعرض "عمليات sunrise" التمهيدية والتي تعمل فقط لتحصيل رسوم إضافية لعمليات التسجيل الإضافية الدفاعية لمعظم أصحاب العلامات التجارية لسبب إيجابي يرغب فيه. لا توجد لتحديد رسوم sunrise محدودة وتوصي ICANN بأنها ستعمل في الاحتياجات "استنادا إلى حاجة السوق" والذي يعني إمكانية استخلاص رسوما عالية من السوق من مالك العلامة التجارية. *Verizon* (*20 يوليو 2010*).

لاحظت CADNA إضافة فترة sunrise الإجبارية التي قد تكون مفيدة لمجتمع العلامة التجارية طالما لم يتم عرض أسماء النطاق بأسعار تنافسية. لا يجب الاستحواذ على النطاقات "كرهينة" من خلال مطالبة أصحاب العلامات التجارية بدفع أكثر من أي شخص آخر لعلاماتهم التجارية. *CADNA* (*21 يوليو 2010*).

تهتم المنظمات غير الهادفة للربح بانتقاء معظم السجلات لخدمة Sunrise من أجل إنشاء عائد مالي للسجلات. قد لا تكون المنظمات التي لا تهدف للربح ذات الموارد المحدودة لتسجيل نطاقات كثيرة قادرة على المساهمة في كل أو أي من خدمات Sunrise. يجب على ICANN اعتبار اقتراح أو المطالبة بتسعير اسم النطاق البديل للمنظمات التي لا تهدف للربح. *AAMC* (*21 يوليو 2010*). *الصليب الأحمر* (*21 يوليو 2010*). *NPOC-FC* (*21 يوليو 2010*).

الخدمات الإضافية.
يتعارض المقترح الذي يسمح لمشغل المقاصة بتقديم خدمات إضافية مع ما توصي به STI. وضحت STI أن الخدمات الإضافية يجب أن تتصل مباشرة بالعلامات التجارية (العلامات القانونية العامة وما إلى ذلك). تم تحديد أن كل حقوق الملكية الفكرية تقع خارج نطاق المقاصة ويجب تضمينها. *ك. كومايتس* (*21 يوليو 2010*). *أر. داماك* (*22 يوليو 2010*).

أطرت لجنة الإنترنت INTA على إدراك ICANN على إمكانية عرض مشغل المقاصة لمجموعة خدمات إضافية والمحافظة على قاعدة بيانات منفصلة تحتوي على "مجموعة" الحقوق مثل "العلامات التجارية غير المسجلة وأسماء الشركة والأسماء التجارية والأسماء الشخصية والعائلية والخاصة بالمنشأ المخصصة وما إلى ذلك. " وتهدف هذه الخدمات إلى السماح لأصحاب العلامات التجارية بتسييس علاماتهم بشكل أفضل. يجب أن يكون عرض وتقديم تلك الخدمات إجبارياً لتقييم ومنح نطاقات TLDs محددة (كمنطقة أمان مرتفعة). *لجنة الإنترنت لـ INTA* (*21 يوليو 2010*).

يجب على ICANN النظر في الفقرة التي تسمح بتقديم الخدمات الإضافية لمشغل المقاصة أو على أساس غير حصري. وقد تتضمن تلك الخدمات إطلاق قوائم الكلمات العامة أو التغيرات الهجائية المختلفة للعديد من العلامات التجارية — تماما كنوع المعلومات التي تسهل وتمكن من علميات الاحتيال والسطو الإلكتروني. يجب أن تكون تلك البيانات متوفرة على أساس غير حصري ويحب حمايتها للاستخدام الحصري من أصحاب العلامات التجارية ذي الصلة. لا يجب أن تكون الأطراف الثالثة قادرة على الاستفادة من الإرباك العام بتخزين إفادات متنوعة ودمج أسماء النطاق التي تنشئ القيمة بشكل دقيق وذلك لارتباطها مع مالك العلامة التجارية. *CADNA* (*21 يوليو 2010*). *لجنة الإنترنت INTA* (*21 يوليو 2010*)

تحليل التعليقات

تتساءل التعليقات بشأن:

- ينبغي توفير بعض خدمات ما قبل الإطلاق مثل IP الادعاءات بعد الإطلاق.
- النظير المحدد غير كافي لحماية العلامات، و
- لا يوجد تفسير بشأن الفرق بين علامات منح الحماية في Sunrise مقابل علامات منح الحماية في خدمات الادعاءات.

صرحت IRT فيما يتعلق باقتراح أن تكون خدمات الادعاءات ما قبل الإطلاق متوفرة ما بعد الإطلاق الأتي: "درست IRT ما إذا تعين توفير خدمة IP الادعاءات إلى فترة ما بعد الإطلاق أيضا. وانتهت IRT إلى أنه من غير الضروري توفير خدمة IP الادعاءات بعد الإطلاق بسبب منح URS أنظمة الحماية كما وصت IRT أيضا في هذا السياق". (*انظر* http://www.icann.org/en/topics/new-gtlds/irt-final-report-trademark-protection-29may09-en.pdf، الحاشية 6.) هذه الخدمات متوفرة إجباريا بخصوص بيئة ما بعد الإطلاق. على الرغم من كون خدمات ما بعد الإطلاق شيء مؤكد يفيد أن المزود لخدمة غرفة المقاصة يمكنه عرض خدمة إضافية مثلا. بدأ النقاش حول سبب طلب النظائر المحددة للحماية بالأعلى. وبالنسبة إلى سبب الاختلاف بين الحماية الممنوحة للعلامات في sunrise مقابل الادعاءات، لقد تم التوضيح من قبل أن Sunrise تحوي ميزة إيجابية، بينما خدمة الادعاءات ليست أكثر من إشعار. كما أن تقنيات حماية حقوق ما بعد الإطلاق متاحة ضمن إجراءات URS وUDRP وPDDRP بالإضافة إلى أن أية إصلاحات متاحة في المحكمة القضائية المختصة.

تقترح التعليقات بأن هناك حاجة إلى Sunrise أو الادعاءات. هذه هي الحالة. وكما شرع في AGBv4، ستكون كل سجلات gTLD الجديدة مطلوبة لكي تستخدم غرفة المقاصة لدعم تقنيات حماية حقوقها لما قبل الإطلاق. ولذلك على أقل تقدير يجب أن تشتمل على Sunrise أو خدمة الادعاءات للعلامة التجارية.

اقترح البعض وجوب إبلاغ أصحاب العلامة التجارية قبل السماح لأي أحد بتسجيل اسم موجود في غرفة المقاصة وبالتالي السماح بمناقشة ما قبل التسجيل. كما أوضحت IRT إن هدف الخدمة لا يجب أن يكون تقنية حظر، حيث توجد أسباب منطقية عدة لكثير من الناس على اختلافهم لاستخدام نفس الكلمة أو العبارة التي ربما استخدمت كعلامة تجارية من قبل. هذا بالإضافة إلى وجوب عمل المسجل المحتمل على توضيح أن لديه مصلحة مشروعة في تقديم طلب بخصوص الاسم.

إن الرسوم المخصصة من أجل غرفة المقاصة سيتم جعلها تتناسب مع المعاملات. وسيقوم أصحاب العلامة التجارية بدفع قيمة تسجيلات الاسم كما ستقوم مكاتب التسجيل بدفع قيمة خدمة Sunrise أو IP الادعاءات. كما ستوفر الموائمة بين العملية والرسوم وجود عمليات اقتصادية أكثر كفاءة.

ناقشت STI بشكل مطول السماح لمزودي خدمة غرفة مقاصة العلامة التجارية بعرض خدمات إضافية. وقد تبنى مقترح غرفة المقاصة عزم STI على ضمان أن مزود خدمة غرفة مقاصة العلامة التجارية لا يحصل على أي ميزة تنافسية تفوق المنافسين بشأن الخدمات الإضافية مثل خدمات الادعاءات لما بعد الإطلاق أو قواعد بيانات تتيح معلومات أخرى.

نظام تعليق سريع موحد (URS)

عام

النقاط الرئيسية

- المقصود من URS هو إضافة تقنيات حماية الحقوق الأخرى مثل UDRP كما تم إعداده بغرض استهداف نوع محدد للغاية من حالات إساءة الاستخدام الواضحة.
- علاوة على ذلك فإن نتائج تأثير URS حال تنفيذه مشجعة لذلك يمكن تقيمه في المستقبل.

ملخص التعليقات

ضعف الدعم المخصص لـ URS كما تم إعداده.
من غير المحتمل أن يحقق URS إمكانياته بصورة كاملة بسبب أنه في عديد من الحالات نادرا ما يكون أسرع من UDRP وحيث أنظمة علاج أضعف وبدون أنظمة حماية كافية لمواجهة إساءة استخدام المسجلين مثل نظام الخاسر-يدفع بشأن الحالات الموجهة ضد ارتفاع حجم المسجلين. *COA* (*21 يوليو 2010*). *آرلا فوودز* (*6 يوليو 2010*). *LEGO* (*6 يوليو 2010*). *Nilfisk* (*13 يوليو 2010*). *LEO Pharma* (*14 يوليو 2010*). *Vestas* (*16 يوليو 2010*). *Coloplast* (*19 يوليو 2010*). *PMI* (*21 يوليو 2010*). *DuPont* (*21 يوليو 2010*). *AT&T* (*21 يوليو 2010*).

يعد URS أكثر عبئا من أجل النقل فقط ويشتمل العبء على دمج العوامل بما في ذلك: لجنة توظيف حتى في حالات العجز؛ لجنة فحص بشأن الدفاعات الممكنة في حالات العجز؛ إمكانية الاستئناف خلال سنتين من العجز؛ عبء إثبات كبير؛ غير مؤكد كما هي النتائج (فعلى سبيل المثال إمكانية اللعب ومراقبة" الباب الدوار")؛ استخدام رابط تسجيل سيء النية وتحديد العلامات للإعداد قاعدة من أجل مطلب URS إما يسمى مراجعة جوهرية أو متطلبات علامات شرعية بشأن غرفة المقاصة (مع تضمين التكلفة والوقت)؛ متطلبات الترجمة الواضحة؛ إبداء خيار إعادة التسجيل؛ إمكانية الاستئناف؛ وسلسلة الأحداث الهامة. *مركز WIPO* (*16 يوليو 2010*). نحن ندعم نداء WIPO بغرض أن يكون URS معاد هندسيا. *JONAS* (*11 يوليو 2010*).

قد قامت BC بحث ICANN بأن تتعهد بدراسة الجدوى قبل اتخاذ أي قرار لمناقشة ما إذا أن URS سيكون قابل للتنفيذ كنموذج عمل ثابت وإذا كان أكثر ثبات إذا تم السماح بالتحويل (وبعبارة أخرى كيفية استخدام العديد من مقدمي الشكاوى له). *BC* (*26 يوليو 2010*).

لا يتسم URS "بالسرعة" كما أن العناصر الإجرائية التي يقدمها مرتفعة التكلفة. وفي حين تحقيق تعديل URS الأساسي لتعليق وحيد فمن المحتمل إرغام أغلبية أصحاب الماركات علي شراء اسم نطاق في كل gTLD مطابق لعلاماتهم التجارية أو سيتعين عليهم تسجيل طلب UDRPs بدلا من الاعتماد على استهلاك وقت متساوي وعملية URS مكلفة. *مارك مونيتور* (*19 يوليو 2010*). *Comerica* (*21 يوليو 2010*). *كارلسون* (*21 يوليو 2010*). *C. Speed* (*21 يوليو 2010*). *هوجين لوفلز* (*21 يوليو 2010*). *BBC* (*21 يوليو 2010*). *HSBC* (*21 يوليو 2010*). *IPC* (*21 يوليو 2010*). *AAMC* (*21 يوليو 2010*). *الصليب الأحمر* (*21 يوليو 2010*). *NPOC-FC* (*21 يوليو 2010*). *Adobe Systems* (*21 يوليو 2010*). *IACC* (*21 يوليو 2010*). *Sunkist* (*21 يوليو 2010*). *ABA* (*22 يوليو 2010*). *Solvay* (*22 يوليو 2010*).

وبتقديم النية الكامنة رواء URS تبين أنه من الضروري عدم تعطيل URS بقوانين غير ضرورية ومرهقة وتعديلات محدودة ومرتفعة التكاليف. *IHG* (*20 يوليو 2010*). *CADNA* (*21 يوليو 2010*). م. *جايجر* (*22 يوليو 2010*).

حيث أن URS المصاغ حاليا يحدث شك لدى ملاك العلامة التجارية كما أنهم سيختارون على نحو منطقيا التعديلات المؤكدة والكاملة التي منحتها UDRP. *Verizon* (*20 يوليو 2010*). *IPOA* (*21 يوليو 2010*). *روزيتا ستون* (*21 يوليو 2010*). *AIPLA* (*21 يوليو 2010*). *NCTA* (*نموذج 3، 21 يوليو 2010*).

قد عملت كل التغيرات والتعديلات على تحويل URS إلى إصدار أضعف من UDRP (أرخص وليست أسرع ووسائل تعديل ضعيفة- وبعبارة أخرى لن يحول النطاق إلى مقدمي الشكاوى). *C. Speed* (*21 يوليو 2010*). *AT&T* (*21 يوليو 2010*).

تم جعل URS أضعف من إصدار IRT كما أنه أصبح غير مؤثر: حيث أنه بطيء كما أنه أصبح معقد ومرهق وغير قابل للعمل. ولذلك يتعين على ICANN أن تعود إلى الإصدار الذي اقترحه IRT وتقوم بتحسينه بجعله أسرع (21 يوما على الأكثر)؛ وأسهل (دعوى أولية مع نسخة من Whois ونسخة موقع ويب وليس وثيقة مكونة من 5,000 كلمة)؛ وعملي (فقط من أجل حالة بدون إصدارات قابلة

للمنافسة بشكل حقيقي)؛ وكفء (قائمين على الفحص ذوي خبرة)؛ ومعقول (يزال الدفاع "ذو الواقع الجدلي" وينبذ حينما يعتقد القائم على الفحص أن الدفاع قد أصبح ممكن). ينبغي النظر في مفهوم "الخاسر يدفع" كما ينبغي إتاحة URS لجميع ملاك العلامات التجارية بدون تمييز شريطة أن سريان تسجيلهم في الوقت الحالي. *MARQUES/ECTA* (*21 يوليو 2010*).

تم إضعاف URS بصورة خطيرة ولذلك ينبغي على ICANN أن تعود إلى URS كما اقترحه IRT. *كوم لوود* (*21 يوليو 2010*). *مؤسسة الأخبار* (*21 يوليو 2010*).

دعم URS كما تم إعداده.
أقوم بدعم URS كما تم تفصيله في DAGv4. لم يقوم النقاد الذين يقولون أنه سيكون أطول من UDRP بإجراء مقارنة صحيحة حيث أنه قارنوا إجراء URS المحتمل الأطول بإجراء UDRP المحتمل الأصغر. وعلى نحو مماثل يبدو من المحتمل أن معدل تكلفة URS سيكون أقل بصورة ملحوظة من معدل تكلفة UDRP. *آر. تينداال* (*21 يوليو 2010*). *أبعاد النطاق* (*21 يوليو 2010*). *Demand Media* (*22 يوليو 2010*).

تناولت التغيرات العديد من مخاوف أعضاء ICA بخصوص العملية المقررة والملاحظة الكافية والمناشدات الجادة.
ICA (*21 يوليو 2010*).

الرسوم.
ينبغي أن تكون الرسوم المتعلقة بـ URS محددة في أقرب وقت ممكن حتى تتمكن المنظمات غير الربحية باكرا من وضع ميزانية من أجل عملية gTLD الجديدة. *AAMC* (*21 يوليو 2010*). *الصليب الأحمر* (*21 يوليو 2010*). *NPOC-FC* (*21 يوليو 2010*).

يتعين على ICANN الالتزام بشدة نحو جعل URS أقل تكلفة بكثير من UDRP — وبعبارة أخرى تلتزم "بعدم تجاوز" الرسوم (علي سبيل المثال يجب أن لا تتخطى دعوى URS 400 دولار) في كتاب الإرشادات النهائي. وقد يوفر ذلك مزيد من الراحة أصحاب العلامة التجارية. *أبعاد أسماء النطاق* (*22 يوليو 2010*).

الفقرة 2 -- تعديل الرسوم. ينبغي حذف عبارة "من المعتقد في أكثر الأحيان أنه لن تقدم استجابة بخصوص الدعاوي". وتوضح هذه الجملة أن URS يوجه القائمين عليه نحو فحص خلافات URS بموجب افتراض أن المدعيين مذنبين وذلك غير عادل وعلى عكس العملية المقررة. *ك. كومايتيس* (*21 يوليو 2010*). *آر. داماك* (*22 يوليو 2010*).

ينبغي على كل مزودي URS أن يلتزموا بالعقد. توصلت STI-RT إلى توافق جماعي حول هذه النقطة. وهذا سيدعم عملية التوحيد.
ICA (*21 يوليو 2010*).

مؤهلات القائمين على الفحص. يحتاج القائمون على الفحص فقط إلى خلفية قانونية. وكيف يتم تعريف ذلك؟
هوجان لوفيلز (*21 يوليو 2010*).

تناوب القائمون على الفحص. وربما يمثل تناوب القائمين على الفحص الذين تم إعطائهم سلطات قضائية ولغات مختلفة مشكلة.
هوجان لوفيلز (*21 يوليو 2010*).

تحليل التعليقات

تقترح بعض التعليقات أن URS بصياغته الحالية سيكون أكثر تأثيرا. كما يقترح البعض الأخر بأنه لن يكون مؤثرا وأن عبء الإثبات مرتفع للغاية كما أن تعديله غير كافي وأنه ليس سريع بشكل كافي وأنه سيؤدي إلى الشك.

قام IRT بتصميم URS كما قام STI بتعديله والإضافة إليه ومراجعته حتى يأخذ في اعتباره تعليق الجمهور ذو الأهمية. وليس من المقرر إحلال هذا الإجراء محل أي من إجراءات التعديل الإضافية الأخرى التي قد تتوفر لدى أصحاب العلامة التجارية لمنع عملية الانتهاك. ونوعا ما يعني URS توفير تلك الإجراءات الأخرى مثل UDRP كما تم إعداده بغرض استهداف نوع محدد للغاية من حالات إساءة الاستخدام الواضحة.

وفي الواقع ليس من المقرر أن ينص URS على الشك. الإجراءات المختلفة في السلطات القضائية المختلفة توفر أنواع مختلفة من المساعدة. إذا كانت المساعدة بشأن حالات الانتهاك الواضحة هي الهدف فإن URS ربما هو البديل الصحيح، وإذا كان تحويل النطاق

هو المبتغى فإن UDRP ربما هو البديل الصحيح، وإذا كانت التعويضات هي المبتغاة فإن المحكمة ربما هي البديل الصحيح. سيتوقف هدف أصحاب العلامة التجارية بشكل جوهري على الدعوى المرفوعة. وستوفر URS تعديل إضافي وليس الاستبدال.

علاوة على ذلك فإن نتائج تأثير URS حال تنفيذه مشجعة لذلك يمكن تقيمه في المستقبل. وكجزء من تقديمه كما هو منصوص عليه في قسم 14 من URS ستبدأ مراجعة الإجراء بعد إصدار التحديد الأول بعام. ومن المتوقع أن يغطي التقييم الاستعمال والإحصائيات كما سينَشر لتعليق الجمهور لقياس التأثيرِ الشامل.

كل من التعليقات المحددة مثل الخلل في URS تم تناوله بالتفصيل في الأقسام أدناه.

تم إخضاع قيمة رسوم URS إلى التعليقات. ولا تزال الكمية الدقيقة قيد النظر وسيحددها المزود بهدف كونها تكلفة فعالة قدر المستطاع. لم يتم تبني المراجعة المقترحة لحذف أحد التعليقات التحريرية فيما يتعلق ببند الخاسر يدفع من أجل أن يتم تبني URS.

بينما يقترح أحد التعليقات أنه ينبغي على كل مزودين URS أن يلتزموا بالعقد، ينبغي أن يكون من الواضح أن كل المزودين سيتطلب منهم الامتثال للمعايير والإجراءات، بغض النظر عن التقنية التي بموجبها يعملون على تزويد خدمات URS.

تناول أحد التعليقات الخلفية القانونية للقائمين على الفحص كما تناول أخر مسألة تناوبهم. ستحدد الخلفية القانونية للقائمين على الفحص بناءا على التدريب القانونيِ أَو التدريب في عمليات حل النزاع. وسيتطلب من مزودي URS مراعاة مسألة القائمين على التناوب في ضوء تنوع السلطة القضائيَة واللغة.

النقاط الرئيسية

- سيتحمل صاحب العلامة التجارية عبء الإثبات حيث أنه الشخص أو الكيان الذي يأمل المساعدة.
- وبتوفير أنظمة الحماية الأخرى التي أصبحت سارية فقد تم تغيير الوقت المخصص للرد على الشكاوى من 20 يوما وتقليصه إلى 14 يوما مع فرصة مده سبعة أيام إضافية.

ملخص التعليقات

أعباء مالك العلامة التجارية.
تم خرق URS بسبب العبء الموجود علي مالك العلامة التجارية لإثبات أن المسجل ليس لديه مصلحة مشروعة في اسم النطاق. *آرلا فوودز* (*6 يوليو 2010*). *LEGO* (*6 يوليو 2010*). *VKR Holding* (*13 يوليو 2010*). *Nilfisk* (*13 يوليو 2010*). *LEO Pharma* (*14 يوليو 2010*). *Vestas* (*16 يوليو 2010*). *Coloplast* (*19 يوليو 2010*). *PMI* (*21 يوليو 2010*). *Adobe Systems* (*21 يوليو 2010*).

لا ينبغي أن يتحمل صاحب العلامة التجارية عبء الإثبات. كما ينبغي اعتبار حالة صاحب الشكوى شرعية بموجب إثبات أن العلامة التجارية شرعية كما أنه في مثل تلك الحالات يتعين على المسجل أن يكون مسئول عن إثبات "حسن نيته". *IHG* (*20 يوليو 2010*)

رد تسجيل الرسوم.
يخلوا URS من رسوم تسجيل رد على الشكوى. *آرلا فوودز* (*6 يوليو 2010*). *LEGO* (*6 يوليو 2010*). *VKR Holding* (*13 يوليو 2010*). *Nilfisk* (*13 يوليو 2010*). *LEO Pharma* (*14 يوليو 2010*). *Vestas* (*16 يوليو 2010*). *Coloplast* (*19 يوليو 2010*).

ما هو السبب وراء السماح للمدعي أن يتخلف عن ما يزيد عن 30 يوما عقب الإقرار قبل أن يسألوا أية رسوم مع استجابتهم؟ ينبغي إلزام المدعى عليه بدفع الرسوم في كل الحالات حيث تسجل استجابة لتوفير بعض التوازن بين الأطراف. وحتى إذا لم تكن تلك هي الحالة تنبغي وجود رسوم عندما تسجل الاستجابة لاحقا. *BBC* (*21 يوليو 2010*). *NCTA* (*نموذج 3، 21 يوليو 2010*).

ينبغي طلب الرسوم من أجل أي استجابة سجلت عقب دخول القرار حيز التنفيذ. لا ينبغي السماح بثلاثين يوما "مهلة" كما هو مقترح حاليا. *جرينر* (*نموذج 5، 19 يوليو 2010*).

إخطار المسجل (6.2 و6.5): هل من الضروري وجوب إرسال نسخة من الإخطار إلى المسجل راعي النطاق من جانب مزود URS. ينبغي إعلام المسجل دائما بالإجراءات التي تغير حالة النطاق حيث يعد المسجل طرفا في الخدمة والعلاقة التعاقدية مع القائم على التسجيل. إن المشغلين لمكتب التسجيل ليسوا في موقع يسمح لهم بالتواصل مع القائمين على التسجيل. *RySG* (*21 يوليو 2010*).

نماذج بسيطة. ينبغي علي ICANN تطوير نماذج بسيطة من أجل الشكوى والجواب والقرار مع تطلب أن الشكاوى الطويلة جدا أو المعقدة بهدف استعمال هذا النموذج بدلا من كونه متطلب لتسجيله كشكاوي UDRP أو أن مقدم الشكوى يأمل في تعديلات أخرى. وقد يقلل هذا من الأعباء وكما أنه يعجل العملية. *AAMC* (*21 يوليو 2010*). *CADNA* (*21 يوليو 2010*). *لجنة الأنترنت INTA* (*21 يوليو 2010*). *الصليب الأحمر* (*21 يوليو 2010*). *NPOC-FC* (*21 يوليو 2010*).

مقدار الكلمات.
يعد مقدار 5,000 كلمة من أجل الشكوى والاستجابة عال للغاية من أجل ما يجب أن يكون حالة واضحة كما أنه سيزيد تكاليف الإعداد. *هوجان لوفلز* (*21 يوليو 2010*). *CADNA* (*21 يوليو 2010*).

ينبغي أن يكون مقدار الكلمات صغير للغاية في حدود 250 إلى 500 كلمة. وتقترح AT&T العودة إلى نموذج الشكوى الأولي ومناهج الاستجابة. *AT&T* (*21 يوليو 2010*).

الأطر الزمنية.
يجب أن يتوفر للقائم على التسجيل 14 يوما لتسجيل الجواب. *AAMC* (*21 يوليو 2010*). *لجنة الأنترنت INTA* (*21 يوليو 2010*). *الصليب الأحمر* (*21 يوليو 2010*). *NPOC-FC* (*21 يوليو 2010*). *Microsoft* (*21 يوليو 2010*). *NCTA* (نموذج *3*، *21 يوليو 2010*).

ينبغي أن يطلب من القائم على الفحص أن يعيد القرار خلال 7 أيام عمل بهدف تقديمه خلال 3 أيام كأحسن تطبيق. *AAMC* (*21 يوليو 2010*). *NPOC-FC* (*21 يوليو 2010*). *الصليب الأحمر* (*21 يوليو 2010*).

وعلى أقل تقدير ينبغي إعادة القرار خلال 3 أيام عمل في حالات العجز. *لجنة الأنترنت . INTA* (*21 يوليو 2010*).

الأطر الزمنية بشأن صناعة القرار والاستجابة طويلة للغاية. ويجب أن تكون العملية انسيابية. *CADNA* (*21 يوليو 2010*). *AT&T* (*21 يوليو 2010*). *AIPLA* (*21 يوليو 2010*).

عجزت URS عن تقديم تعديل سريع؛ إن إطار URS الزمني الذي اقترحه IRT تم تمديده في المقترح المصاغ حاليا حيث أنه غالبا ما يكون التوقيت فيه من أجل القرار الأولي مساو أو أكبر مما هو عليه في UDRP. *لجنة الأنترنت INTA* (*21 يوليو 2010*). *الصليب الأحمر* (*21 يوليو 2010*). *SIIA* (*21 يوليو 2010*). *USCIB* (*21 يوليو 2010*). *Microsoft* (*21 يوليو 2010*). *EuroDNS* (*22 يوليو 2010*). *BC* (*26 يوليو 2010*). *AIM* (*نموذج 5، 14 يوليو 2010*). *Nestle* (*21 يوليو 2010*).

يجب إعادة التركيز على URS بهدف تنزيله مباشرة على موقع ويب. يتمثل دور مزود URS في إجراء مراجعة سريعة بشأن حسن نية مقدم الشكوى وفي عمله كقناة وصل بين مقدمي الشكوى ومكتب التسجيل. ينبغي على URS العمل مع تقليل جوهري للأطر الزمنية التي ستوقف حدوث الإجراء الإجرامي كما سيغطي 99% من حالات URS:

- بدايات الشكوى
- خلال 24 ساعة—يثبت مزود URS حسن نية الشكوى كما يقوم بإخطار مكتب التسجيل؛
- وخلال 24 ساعة—يخطر مكتب التسجيل القائم على التسجيل بأنه سيقوم بغلق وبعد ذلك منع قرار موقع الويب في 24 ساعة.

إذا استجاب القائم على التسجيل (أي تأكيد حول بيانات القائم على التسجيل وبيان شرعة الشكوى من عدمها) خلال 24 ساعة ينبغي إبطال فرضية سوء النية كما ينبغي على موقع الويب السماح مباشرة للحل مرة أخرى. وإذا استجاب القائم على التسجيل كما وضح سابقا يقوم مكتب التسجيل بإخطار مزود URS الذي يقوم بدوره بإخطار مقدم الشكوى خلال 24 ساعة ويقوم URS بإنهائها. وعند تلك النقطة ينبغي دعوة مقدم الشكوى ليحل محله إطلاق UDRP جديد. *AIM* (نموذج *5*، *14 يوليو 2010*).

المراجعات المطلوبة.
يحتاج قسم 1.2(و) إلى المراجعة حيث أنه متعارض مع معايير الفحص الواردة في قسم 8.1(أ). *لجنة الأنترنت INTA* (*21 يوليو 2010*).

ينبغي إعادة صياغة الفقرة 1.2(و) لإضافة الكلمة "و" أمام (2) مع حذف الكلمة "و" بعد (2) في النسخة الأصلية وعلى نفس المنوال ستوضع "؛ و" قبل (3) مع حذف "و؛" قبل (3) في النسخة الأصلية. *ك. كومايتيس* (*21 يوليو 2010*). *آر. داماك* (*22 يوليو 2010*). هذا التعديل لا يعمل على تغيير المحتوى بل يجعله مفهوما.

ينبغي تقسيم الفقرة 4.3 إلى فقرتين من أجل التوضيح:

- 4.3—"يجب إرسال كل الإخطارات الموجهة إلى القائمين على التسجيل عبر البريد الإلكتروني والفاكس (في حال كونه متاحا) والبريد. كما يجب تقديم الشكوى والمستندات الملحقة، إذا وجدت، إلكترونيا".
- 4.4—"ينبغي أيضا على مزود URS إخطار المسجل بشأن سجل اسم النطاق بموجب النقاشات عبر الخطابات الموجودة في ملف المسجل لدى ICANN".

ك. كوماتيز (*21 يوليو 2010*).*آر. داماك* (*22 يوليو 2010*)

تحليل التعليقات

تناولت التعليقات مسألة من يملك عبء الدليل وماذا يجب أن يكون معيار الدليل. وسيتحمل صاحب العلامة التجارية عبء الإثبات حيث أنه الشخص أو الكيان الذي يأمل المساعدة. لتبني طريقة أخرى سيمنح صاحب العلامة التجارية فرضية أنها غير مخولة للامتلاك. وليس كل استخدام للعلامة التجارية غير قانوني أو مخالف للاستخدام فلا يعني ملكية "أ" وحده للعلامة واستخدام "ب" لها أن "أ" يجب أن ينتصر.

كما تناولت التعليقات هل يتعين على المدعى عليه أن يدفع الرسوم ومتى توجب ذلك. رفض كلا من IRT وSTI نظام الخاسر يدفع إلا أنه مازال قيد المناقشة. وفي الوقت الحالي لا ينبغي على المدعى عليه دفع رسوم التسجيل من أجل بدء الإجراء. وهذا لأنه في أغلب الحالات يترك القائم على التسجيل الاسم المسجل ولا يجيب أو يدفع. وفي حالات أخرى قد يستجيب المدعى عليه إلا أنه لا يدفع. ومن ثم سيعمل الانتظار من أجل الرد والرسوم المستحقة قبل الإجراء على تأجيل تعديل الخطأ إلا أنه لن يفرض أي رسوم إضافية.

ولهذا تم إلغاء رسوم التسجيل إذا لم يقرر القائم على التسجيل الاستجابة عقب تخلفه عن الفترة الإضافية من الوقت. توفر القدرة على الاستجابة عقب العجز للقائمين على التسجيل الشرعيين حق استعادة استخدام اسم النطاق الشرعي. وهكذا سيسمح بالاستجابات المتخلفة بموجب مقترح URS.

تقترح بعض التعليقات استخدام "نموذج شكاوى" والإجابات كما يقترح آخرون فرض تقييد على الوثائق. وبينما يمكن أن تسهل النماذج عملية التسجيل في بعض الحالات المحددة المعبرة عن طبيعة الواقع الكثيفة من معيار سوء النية ستجعل نموذج الشكوى غير ملائم. وفي نزعة مشابهة فإن حد الـ 5,000 كلمة تم التوصّل إليه من أجل موازنة الحاجة إلى جعل RPM سريع مقابل الحاجة إلى جعل مقدم الشكوى قادر على تبرير شكواه وتحليلها بمعيار مراجعة واضح ومقنع. فليس من المتطلب أن يستخدم مقدم الشكوى 5,000 كلمة كاملا.

يعتقد الكثيرون أن الوقت المخصص للاستجابة طويل للغاية. كما تتفق ICANN مع ذلك. و قد صرح المجلس الأتي: "توقيت URS: واستجابة لتعليق الجمهور تم تغيير الوقت ليستجيب إلى الشكوى من 20 يوم إلى 14 يوم مع فرصة وحيدة لمد سبعة أيام إذا وجد مبدأ حسن النية لمثل هذا التمديد". (*انظر* http://www.icann.org/en/minutes/resolutions-25sep10-en.htm#2.6) سيتم مراجعة مقترح URS لإظهار هذا التغيير.

هناك أنظمة حماية أخرى متاحة للقائمين على التسجيل في حالة عدم استطاعتهم على الاستجابة في خلال 14 يوما. أولا يمكن طلب سبعة أيام إضافية. ثانيا، وجود فرص للتسجيل بعد التخلف ومن أجل الاستئناف. ومن المعتقد أنه سيكون هناك أنه سيكون هناك عدد قليل من الحالات الشرعية حيث لن يستطيع القائم على التسجيل على الاستجابة خلال الفترة المنصوص عليها. وبخصوص تلك الحالات هناك أنظمة حماية من فشل التسجيل أو الاستئناف. ومن ناحية أخرى تعني زيادة فترة الرد من 14 إلى 20 يوما بأن كل تسجيل ضار يمكن أن يساء استخدامه لفترة إضافية.

بينما اقترح البعض بأنه يجب على مقدم شكوى URS أن يكون قد أشار إلى UDRP بموجب العديد من السيناريوهات فإن كلا من UDRP وURS يعتبران إجراءان منفصلان حيث أن ربط الحقوق للمذكور أولا بنتيجة المذكور ثانيا يهد هكذا غير ملائم..

تعد التعليقات المتعلقة بالمراجعات الغوية ملائمة كما ستؤخذ في الاعتبار وتنفذ حال الملائمة.

النقاط الرئيسية

- المقصود من URS هو زيادة سرعة العملية في أكثر الحالات إساءة الاستخدام وضوحا وهكذا يصبح عبء الإثبات الواضح والمقنع ملائما.
- الإيقاف لم يحدد إلى سلطة قضائية محددة؛ حيث يكون الإيقاف بحق أصحاب العلامات التجارية المسجل في السلطات القضائية التي تجري مراجعة جوهرية أو التي تكون بجانب ذلك شرعية في أمور محددة.

ملخص التعليقات

أهلية المتطلبات.
وبتطلب ذلك فإن علامات مقدمي الشكاوى التجارية المسجلة في السلطات القضائية تتطلب "مراجعة موضوعية" ولذلك جعلت ICANN متطلبات الاستحقاق بشأن URS مرتفعة بشكل غير معقول. *AAMC* (*21 يوليو 2010*). *الصليب الأحمر* (*21 يوليو 2010*). *NPOC-FC* (*21 يوليو 2010*).

لا يوجد هناك سببا حول وجوب إتاحة URS لعلامات محددة فقط التي سجلت في دول بمراجعة جوهرية. هناك حاجة لإجراء التنزيل السريع من موقع منتهك بوضوح بغض النظر عن المكان الذي سجلت فيه العلامة بموجب النقاش. يمكن أن تنفذ التعديلات (والتي بالفعل منفذة) لتهاجم الاستخدام السيئ لإجراء URS. *Coca-Cola* (*21 يوليو 2010*).

إن URS الآن أضعف بكثير من ما اقترحه تقرير IRT كما أنه على ما يبدوا متاحا فقط لأصحاب العلامة التجارية المسجلة في البلدان التي تجري ما يسمى مراجعة جوهرية (فقرة 1.2(و))، لذلك استثني علامات CTMs التجارية وأغلب العلامات التجارية المحلية الأوروبية. *آرلا فوودز* (*6 يوليو 2010*). *LEGO* (*6 يوليو 2010*). *VKR Holding* (*13 يوليو 2010*). *Nilfisk* (*13 يوليو 2010*). *LEO Pharma* (*14 يوليو 2010*). *Vestas* (*16 يوليو 2010*). *Coloplast* (*19 يوليو 2010*). *PMI* (*21 يوليو 2010*). *BBC* (*21 يوليو 2010*). *الصليب الأحمر* (*21 يوليو 2010*).

معيار واضح ومقنع.
سيكون من الصعب على العديد من أصحاب العلامات التجارية مضاهاتها كما سيكون من السهل على المدعى عليهم إدارتها لإحباط إيجاد URS. هذا المعيار ليس فقط أعلى من UDRP بل أعلى مما هو مطلوب في أغلب الإجراءات المدنية. *Verizon* (*20 يوليو 2010*). *هوجان لوفلز* (*21 يوليو 2010*). *مؤسسة الأخبار* (*21 يوليو 2010*). *روزيتا ستون* (*21 يوليو 2010*). *BC* (*26 يوليو 2010*).

إن معيار واضح ومقنع يعد ملائما. *أبعاد أسماء النطاق* (*22 يوليو 2010*). *ICA* (*21 يوليو 2010*).

وبسبب كون معيار URS الواضح والمقنع يفوق معيار UDRP؛ سيستمر أصحاب العلامة في استخدام UDRP مثلما كانوا في الماضي بصورة ناجحة. إن البيان الذي يفيد بأن شكوى URS ستمنح فقط لصالح مقدم الشكوى إذ لم يكن هناك قضية أصلية من واقع مادة تبدو ملائمة. *IPOA* (*21 يوليو 2010*). *AIPLA* (*21 يوليو 2010*).

تعد مرحلة بدء عزل الشكاوى بطيئة للغاية. تجيز ICANN عزل القائم على الفحص شكوى URS معتمدا على مرحلة مبهمة وبطيئة جدا ــ وبعبارة أخرى إذا "قدم الدليل" لتوضيح أن اسم النطاق غير منتهك أو إذا "أمكن الدفاع" لإثبات أنه غير مخالفا. *Verizon* (*20 يوليو 2010*). *هوجان لوفلز* (*21 يوليو 2010*). *IPOA* (*21 يوليو 2010*). *لجنة الأنترنت INTA* (*21 يوليو 2010*). *Microsoft* (*21 يوليو 2010*).

معايير سوء النية.
لكي يكون سريعا حقا، يجب أن يستخدم URS معيار "أو" موصل من سوء النية. *IOC* (*21 يوليو 2010*).

يجب أن يشير المعيار (3) في الفقرة 1.2 (ز) إلى القائم على التسجيل الذي قام بتسجيل اسم في المقام الأول بغرض تعطيل عمل الأخر بدلا من المنافس. ربما يكون هناك العديد من الأسباب حول دوافع تسجيل شخص ما اسم نطاق بهدف تعطيل عمل طرف ثالث غير منافس تجاري له. *BBC* (*21 يوليو 2010*).

يجب افتراض أن تجارة البيع (5ب) سيئة النية وليس مجرد عاملا يؤخذ في الاعتبار. يجب أن يتحمل القائم على التسجيل عبء إثبات أن تجارة البيع ليست سيئة النية حالما يترافع عنها في الشكوى. *IPOA* (*21 يوليو 2010*). *AIPLA* (*21 يوليو 2010*).

"نموذج". إذا ألحق القائم على التسجيل نموذج تسجيلات سوء الاستخدام فإنها لن تكون نقطة في صالحه حيث أن هذا التسجيل الخاص لا يبدو مشاركا في نفس خصائص سوء الاستخدام مثل هؤلاء الواردين في النموذج (5.8(د)). *AIPLA* (*21 يوليو 2010*).

تحليل التعليقات

تقترح التعليقات أن متطلبات الاستحقاق من أجل استخدام URS عالية للغاية ومحددة لسلطات قضائية معينة. وقد عمل IRT على تطوير URS بهدف تزويد سرعة الأداء من أجل أغلب حالات سوء الاستخدام الواضحة. وبهدف توفير تلك العملية فإن هناك حاجة لفرض بعض القيود حول استمرار تسجيل الشكوى المطابقة لـ URS. وفي هذه الأثناء فإن الاستمرار لا يحدد للأصحاب العلامات التجارية المسجلة في السلطات القضائية التي تجري مراجعات جوهرية. سيكون هناك مزود لتشريع استخدام العلامات إذا لم يجرى هذا التشريع في السلطات القضائية المختصة بتسجيل العلامة التجارية أو أن العلامة ستكون على عكس ذلك محمية من جانب قانون أو معاهدة. سرت تلك التحديدات على العلامات المؤهلة ليأخذها URS في الاعتبار لتقليل العبث بالنظام من جانب هؤلاء الذين يسجلون ببساطة العلامات بدون سبب خلاف امتلاك اسم نطاق.

ويعتقد البعض أن المعيار الواضح والمقنع ملائم بينما لا يقتنع آخرون بذلك. علاوة على ذلك، فقد أشار البعض بأن ذلك يكون أعلى من معايير UDRP، وبالتالي سيتجنب مقدمي الشكاوى ببساطة URS من أجل UDRP. يقترح البعض بأن مرحلة الرفض الخاصة بالشكاوى منخفضة جدا. ولمن الحقيقة بمكان أن معيار الإقناع والوضوح يكونا أعلى من UDRP; وهذا هو المقصد. بالإضافة إلى ذلك، فإن المرحلة الخاصة برفض الشكاوى يقصد من خلالها أن تنخفض. كما نوه من قبل، فإن المقصود بـ URS هو تقديم عملية سريعة في أغلب الحالات الواضحة لسوء الاستخدام. ومن ثمّ يكون المعيار الأعلى مناسبا. كما ينص IRT على: "إذا كانت هناك قضية قابلة للنقاش، فلن تكون القضية مناسبة للقرار بموجب URS ويجب على صاحب الشكوى أن يتبع القرار في منتدى آخر". (انظر الصفحة رقم 34 من التقرير النهائي IRT من خلال الرابط: http://www.icann.org/en/topics/new-gtlds/irt-final-report-trademark-protection-29may09-en.pdf).

ولذلك، لن يتم تعديل معيار الإقناع والوضوح وكذلك المرحلة الخاصة برفض شكوى URS.

كما يستلزم الدليل أن يظهر سوء النية التي كانت فحوى وموضوع التعليق. ولقد اقترحت بعض التعليقات بأن يجب أن يتضمن مطلب الفصل معيار المراجعة في حالة URS، أي أن اسم النطاق قد تم تسجيله **أو** كونه يستخدم بسوء نية. علاوة على، تم الاقتراح بأن مطلب الوصول لسوء النية من شأنه أن يصل إلى "تعطيل عمل من الآخر"، بدلا من "المنافس".

بينما تم أسر نوعين مختلفين من إمكانية انتهاك الإدارة من قبل معيار الفصل، فإن هدف URS سوف يتمثل في الوصول فقط إلى غالبية الحالات الواضحة لسوء الاستخدام. وبسبب رفعة هذا المعيار، فقد اتخذ قرار لمطالبة صاحب الشكوى بأن يقدم تبريرا وإثبات بتسجيل النطاق أو من كونه يستخدم بسوء نية. وبالتالي، سيبقى الرابط كمعيار من أجل حالة URS. وهذا لا يعد المعيار في كل نوع من RPM. ونظرا لنوع الضرر التي تهدف URS إلى التصدي له، فإنه سيحتفظ بمعيار "المنافس".

يذكر سؤال أعلاه، ما المقصود من 5.8(د). بالإضافة إلى ذلك، يعتقد البعض أنه يجب أن يفترض بيع بيانات المرور سوء النية، كما أشير إليه في 5.9. ولا يقصد باللغة كما تم اقتراحها في الفقرة 5.8(د) أن تزود بوسيلة لتجنب التعرض للانحراف من الممارسات السيئة سابقا. ويكون المقصود بالمعيار في هذه الفقرة هو الحصول على النية الحسنة لمسجل العلامة التجارية الذي لا يسجل سلاسل من أخطاء الهجاء للعلامات التجارية المسجلة - ولا يقصد أن يزود الأمان لتسلسل قراصنة الإنترنت. وعلى افتراض أنه يتعين على صاحب الشكوى أن يعرض دليلا واضحا و مقنعا لكي يثبت قضيته، فسوف تكون الافتراضية المناهضة للمستجيب لحالة URS غير مناسبة. وعلى أي حال، فإن العنصر الذي يتسنى للفاحص اعتباره كدليل على سوء النية يتمثل في بيع مسار المرور في حالات مناسبة. وبالتالي، ستبقى المعايير المبينة في الفقرة 5.9 تسمح الاعتبار بدون إنشاء افتراضية لصالح صاحب الشكوى كما هي مكتوبة.

النقاط الرئيسية

- يتمثل الغرض من معيار الدخول المقيد بشكل أكبر (مقارنة بـ UDRP) في تجنب تحليل استهلاك الوقت عبر السؤال عن الحقوق، والتي تقوض الغرض المقصود وقدرة عملية URS على تقديم علاج سريع غير مكلف لحالات سوء الاستخدام الواضحة.
- يجب أن يكون دليل الاستخدام العادل للاسم محل النزاع قد تم تحليله من خلال الفاحص لتحديد صحته.

ملخص التعليقات

الحقوق القانونية العامة.
من المفارقة أن صاحب الشكوى يستطيع أن يقدم شكوى URS معتمدا على حقوق العلامة التجارية ولكن يمكن لمسجل للعلامة التجارية الدفاع بناءا على أساس حقوق القانون العامة. كما أننا لا نرى سببا لعدم قدرة الإجراء على النظر في حقوق القانون العام للمشتكي أيضا. *BBC* (*21 يوليو 2010*).

نموذج أوسع - الدفاع. نحن لا نوافق على أن حقيقة اسم النطاق لا تعتبر جزءا من نموذج أوسع أو سلاسل من تسجيلات سيئة التي يجب أن تكون دفاع منفصل في حد ذاته. *BBC* (*21 يوليو 2010*).

تغيير اللغة من "الملاذ الآمن" إلى "الدفاعات". يتعين على ICANN أن تمد المجتمع بتحليل مستقل يمكن أن يؤدي إلى تغيير في التعبير من "الملاذ الآمن" إلى "الدفاعات". وبدلا من "الدفاعات" يجب تغيير المصطلح إلى "دفاعات مطلقة أو كاملة"، التي تعد الأقرب إلى المعنى الأصلي "ملاذ آمن". *ك. كومايتيس* (*21 يوليو 2010*). *آر. داماك* (*22 يوليو 2010*).

الفقرة 5، القسم 5.4—ملحق. فقرة أخرى (هـ) يجب إضافة "دفاعات مطلقة/كاملة". *ك.كومايتز* (*21 يوليو 2010*). *آر. داماك* (*22 يوليو 2010*).

دفاع الاستخدام العادل الفقرة 5، القسم 5.8(ب). تشير اللغة الحالية بأن الفاحص اجتهد للوقوف على دفاع الاستخدام العادل المقبول وتحديده. ويعد هذا مخالفا للعملية المطلوبة وسيمنح الفاحصين المزيد من السلطة. يجب حذف عبارة "وجد بواسطة الفاحص". كما يعتبر الاستخدام بمثابة دفاع ثابت وكلما استطاع المسجل تقديم دليل لمثل هذا الاستخدام فعلى الفاحص أن يقبله دون تعمد. *ك.كومايتز* (*21 يوليو 2010*). *آر. داماك* (*22 يوليو 2010*).

الفقرة 5.9 تعديل. الكلمة "لا" مفقودة وهذا يبدو خطئا مطبعيا. ويجب أن تقرأ كما يلي: "الاعتبارات الأخرى التي لا تعتبر أمثلة ..." *ك.كومايتز* (*21 يوليو 2010*). *آر. داماك* (*22 يوليو 2010*).

للعديد من أنواع الدفاع.
تضيف النسخة الحالية من النظام الموحد للإيقاف السريع URS مزيد من العوامل التي تدعم الدفاع الذي لم يبادر المسجل بتقديمه عمداً أو عن سوء نية، دون إضافة أي افتراضات إضافية مسبقة لصالح أصحاب العلامة التجارية والذي يبدو وأنها تعكس تحيزاً واضحاً ضد أصحاب العلامة التجارية. *NCTA* (*نموذج 3، 21 يوليو 2010*).

ومن أجل التمتع بالسرعة المطلوبة، فلابد وأن يقلل النظام الموحد للإيقاف السريع URS من عدد الدفاعات الخاصة التي يتعين أن يأخذها أعضاء هيئة الدفاع بعين الاعتبار. *IOC* (*21 يوليو 2010*).

تحليل التعليقات

يعترض أحد المعلقين فيما لو كانت الشكوى لا يمكن وأن تقوم على أساس الحقوق التي يكفلها القانون العام. ويمكن أن تنطبق النية لاستخدام النظام الموحد للإيقاف السريع URS فقط في حالات سوء الاستخدام المحددة. ولعل السياسة الموحدة لفض المنازعات UDRP التي لا تزال متاحاً في حالة أي شكوى بشأن النظام الموحد للإيقاف السريع URS تسمح بالقرار القائم على الحقوق التي يكفلها القانون العام. كما هو وارد بالحاشية السفلية رقم 38 بتقرير IRT النهائي (انظر http://www.icann.org/en/topics/new-gtlds/irt-final-report-trademark-protection-29may09-en.pdf)، فإن "نظام IRT يساعد على تحديد المدخل القياسي لاستخدام URS بوصفه أكثر تحديداً من المعيار المزود من خلال UDRP والذي يسمح بالتعامل مع الشكاوي الخاصة بعمليات التسجيل أو حقوق العلامات التجارية أو غيرها من الحقوق المتصلة بالقانون العام. وبطبيعة الحال يجوز أن يواصل الأطراف الذين لا يسمحون بمعيار أعلى مقترح للإدخال لاستخدام URS الاستمرار في تقديم الشكاوي بموجب URDP أو بالمحاكم وفقا لما تقتضيه الضرورة. وليس من المقرر بأي حال من الأحوال أن يكون الاستثناء من URS له مساس بأي طرف من المبادرة من خلال أي طرق أخرى متاحة. الغرض من هذا المعيار الأكثر تقييدا هو تجنب التحليل الذي يستغرق وقتا طويلا حول مسألة الحقوق، الذي من شأنه أن يقوض الغرض المقصود وقدرة عملية URS على توفير علاج سريع غير مكلف لحالات سوء الاستخدام الواضحة". وهكذا، سوف لا ينظر URS في تلك الشكاوى التي تقتصر فقط على حقوق القانون العام.

وقد طلب اثنان من المعلقين تفسيراً لتغيير "الملاذ الآمن" إلى "الدفاع". وكما هو موضح في ملخص وتحليل التعليق المنشور في 28 مايو 2010، "[إن] تعديل اللغة يحدث توازنا بين صاحب العلامة التجارية الذي يقدم المطالبة وحقوق المسجل الذي لا يزال حرا في زعم الدفاع عن حسن النية. ولكن حيث لأنه لا يوجد حق مطلق يجب أن يسود لصاحب العلامة التجارية، بالمثل فليس هناك حق مطلق على أساس حسن النية المزعومة، وإلا يمكن أن يزعم الجميع ذلك ولا يمكن تحقيق أي مطالبة ناجحة". *انظر* http://www.icann.net/en/topics/new-gtlds/urs-comment-summary- and-analysis-28may10-en.pdf. ولذلك، فمن المعتقد أن مصطلح "الدفاعات" يعد أكثر دقة. يشير هذين المعلقين ذاتهما إلى ضرورة إضافة فقرة جديدة للدفاع المطلق. وترد الدفاعات المطلقة، إن وجدت، ضمن مصطلح الدفاع.

ويشير تعليقين إلى أن الفاحص يجب أن يقبل دون قيد أو شرط الأدلة على الاستخدام العادل للعلامات التجارية من الولايات القضائية دون مراجعة موضوعية. هذا ليس صحيحاً. وسوف يطلب من الفاحص تحديد ما إذا كان هناك دليل على الاستخدام العادل. ويجب تحليل الأدلة على الاستخدام العادل من قبل الفاحص لتحديد صلاحيتها، ولهذا السبب يتم تضمين عبارة "يتم العثور عليها من قبل الفاحص". وبناء عليه، فليس المطلوب تغيير اللغة رداً على هذه التعليقات.

يقترح اثنين من المعلقين تنقيح بعض من لغة 5.9. وفي حين أن كلمة "لا" لم يكن يقصد بها أن تكون جزءا من هذا الباب، فقد يكون هناك بعض من عدم الوضوح في اللغة. وهكذا، سوف تتغير لغة من "اعتبارات أخرى تعتبر بمثابة أمثلة على سوء النية لدى الفاحص" إلى "عوامل أخرى يجب على الفاحص النظر فيها".

يقترح تعليق واحد إلى أن الدفاعات تتسبب في التحيز لأصحاب العلامات التجارية، وآخر يقول إن هناك الكثير من الدفاعات عن المدعى عليهم بنظام الإيقاف السريع URS. وليس هناك نية للتسبب في وجود تحيز لأصحاب العلامات التجارية. وقد وضعت نظام الإيقاف السريع URS من قبل IRT وبالتالي تم تعديله في وقت لاحق من قبل STI وغيرها، فقط لحماية أصحاب العلامات التجارية. والنتيجة هي محاولة تحقيق التوازن بين حقوق صاحب العلامة التجارية، وذلك مقابل وجود مسجل لاسم النطاق الذي قد يحمل نفس الكلمات الواردة بالعلامة التجارية، ولكن يتم استخدامه بطريقة غير مخالفة.

الحالة الافتراضية

النقاط الرئيسية

- والمقصود بالفحص الكامل، حتى في حالات المخالفة، هو ضمان أن جميع الأطراف، سواء كانت مستجيبة أم لم تكن، يتم منحها فرصة عادلة لتحليل الوقائع.

ملخص للتعليقات

لا توجد لجنة في حالات المخالفة.
حينما يفشل المسجل في تقديم الدفاع (في حال المخالفة)، ينبغي إصدار حكما فوريا في صالح صاحب الشكوى. لا ينبغي تعيين لجنة لمناقشة نقاط المخالفة للدفاع. *IHG (20 يوليو 2010). IPOA (21 يوليو 2010). Coca-Cola (21 يوليو 2010). NCTA (نموذج 3، 21 يوليو 2010).*

وينبغي أن ينجم عن مخالفة المدعى عليه إيقاف اسم النطاق. ليست هناك حاجة لتعيين اللجنة والإعادة النظر الموضوعي في حال وجود حالة مخالفة. *IPOA (21 يوليو 2010). AIPLA (21 يوليو 2010).*

وحتى يتمتع بالسرعة المطلوبة، ينبغي أن يتجاهل نظام الإيقاف السريع الموحد URS مراجعة اللجنة في حالات المدعى عليه المخالفة. *IOC (21 يوليو 2010).*

الرجوع بأسماء الخادم إلى الاستجابة المخالفة. في حالة الاستجابة المخالفة، يجب ألا يتم الرجوع بأسماء الخادم فورا إلى الحالة قبل وضع "إيقاف" لحين إتمام الفحص الأولي للاستجابة المخالفة لمنع رفع الدعاوي على غير أسس مقبولة والتأخير في تنفيذ القرارات. قد يكون السماح بالعودة للوضع الأولي مخالفاً للنوايا "السريعة" وفق نظام الإيقاف السريع الموحد URS وتوفير ثغرة للسطو الالكتروني من أجل تمديد العملية. *جرينر (نموذج 5، 19 يوليو 2010).*

يجب عدم السماح بأي ردود مخالفة. يجب عدم السماح بأي ردود مخالفة، ما لم يكن هناك فحص أولي، ووجود أدلة قوية ودامغة على أن القرار كان عن طريق الخطأ. كما هو الحال بالنسبة للسياسة الموحدة UDRP فإن المسجل لا يزال لديه الخيار في رفع دعوى بالمحكمة لاستعادة الاسم المتنازع عليه. *جرينر (نموذج 5، 19 يوليو 2010).*

تحليل التعليقات

يعارض بعض المعلقين التقييم وفق الحالة المخالفة والتفكير في إصدار حكم فوري لصالح صاحب الشكوى. ويعتقد آخرون بأنه ينبغي السماح بالردود المخالفة. اقترح أحد المعلقين أنه حتى يتم الانتهاء من الفحص الأولي للاستجابة المخالفة، لا ينبغي أن يتم رد اسم الخادم للسماح للمسجل للاستفادة من اسم النطاق.

يعتبر الفحص في الحالة المخالفة شيئاً محددا بمعرفة IRT، ومقبولة من جانب الفريق المختص بمراجعة قضايا العلامات التجارية ("STI"). الهدف هو ضمان أن هناك شخص آخر غير صاحب الشكوى لديه فرصة على الأقل لتحليل جدارة أو استحقاق المطالبة. وهكذا، فإن هناك مراجعة كاملة حتى في حالة عدم وجود استجابة. وكذلك ، نظرا للطابع السريع لإجراءات URS، فإن القصد من ذلك هو توفير توازن للمسجلين الشرعيين الذين لم تتاح لهم فرصة الرد في الوقت المناسب. تساعد القدرة على الاستجابة بعد الوقت الافتراضي والعودة إلى نفس الموقف كما لو كان قد تم في الوقت المناسب على منح الحق للمسجلين الشرعيين في استعادة حق استخدام اسم النطاق الشرعي، على الأقل ريثما يتم البت في الأمر. وهكذا ، فإن الردود المخالفة يظل مسموحاً بها في ضوء استخدام نظام URS.

النقاط الرئيسية

- إذا كان هناك استئناف، فيبدو وأن العرض المستقل (بدلا من العرض من جانب الفريق نفسه الذي قرر رفع الشكوى) في مصلحة جميع الأطراف نظرا لنوع الإجراء، ومعيار سوء النية الذي يجب على مقدم الشكوى الوفاء به.
- ولن يترتب على تقديم الاستئناف تغيير تسجيل اسم النطاق لحين صدور قرار الاستئناف.

ملخص للتعليقات

حالات الاستئناف المجددة – مشروعية المهلة المقررة. من المقترح أن يكون هناك مهلة مقررة قانوناً لرفع الدعاوي لمدة عامين في حالات تقديم الاستئناف المجدد وذلك بموجب قرار اللجنة مما يواجه أي قلق حول عدم تلقي الإنذار بمعرفة المسجلين وبعد إعادة النظر وقائع كل قضية على حدة. *IOC* (*21 يوليو 2010*).

يجب أن تكون حالات الاستئناف فعالة.
في حال وجود أي حكم (مخالفة أو غير ذلك) يجب أن تكون عملية الاستئناف فعالة ومؤثرة. السماح للمدعى عليه بالاستئناف لمدة قد تصل إلى عامين ويعتبر التقديم في موعد لاحق غير بديهي وله نتائج عكسية. *IHG* (*20 يوليو 2010*). *Verizon* (*20 يوليو 2010*). *هوجان لوفيلز* (*21 يوليو 2010*). *IPOA* (*21 يوليو 2010*). *روزيتا ستون* (*21 يوليو 2010*). *AIPLA* (*21 يوليو 2010*). *NCTA* (*نموذج 3، 21 يوليو 2010*).

تعتبر مدة سنتين للمسجل المخالف لإعادة فتح الدعوى فترة طويلة جدا. ينبغي تخفيض الإطار إلى 30 يوما من صدور الإشعار بالمخالفة، ويخضع لعرض سبب وجيه لضرورة رفع سبب المخالفة. *لجنة INTA للإنترنت* (*21 يوليو 2010*).

تعتبر مدة سنتين للمسجل المخالف لإعادة فتح الدعوى فترة طويلة جدا. ينبغي تخفيض الإطار إلى 90 يوم من صدور الإشعار بالمخالفة. *AAMC* (*21 يوليو 2010*). *الصليب الأحمر* (*21 يوليو 2010*). *NPOC-FC* (*21 يوليو 2010*). *BC* (*26 يوليو 2010*).

إعادة النظر المجدد.
معيار الاستئناف المجدد غير مناسب، حيث يسمح للطاعن حال إخفاقه بأن يأمل في أن يتم اتخاذ قرار مختلف من قبل مراجع جديد. تستغرق حالات الاستئناف المجدد وقتا أطول لحلها. *NCTA* (*نموذج 3، 21 يوليو 2010*).

لا ينبغي السماح بالإعادة النظر المجدد عن تقديم رد جديد خلال فترة التسجيل. إذا كان سوء الاستخدام محددا وواضح المعالم بما يكفي لتبرير اتخاذ قرار لصالح صاحب الشكوى، يجب ألا يكون هناك قدر من الإجبار في حالة وجود استجابة مرفوعة بعد المخالفة، وبالتأكيد لا يجب أن يكون ذلك في غضون أشهر أو سنة أو أكثر في وقت لاحق، لتبرير الاستعادة التلقائية للموقع. *جرينر* (*نموذج 5، 19 يوليو 2010*).

نحن نعترض بشدة على الاقتراح بأن المسجل الذي يخفق في رفع استجابة يحق له الإعادة النظر مجدداً في أي وقت حتى بعد مرور سنتين على اتخاذ القرار بذلك الشأن. تعتبر مدة عامين فترة طويلة جدا. إننا نعترض أيضا على عودة اسم النطاق مرة أخرى لعنوان بروتوكول الإنترنت الأصلي حيث يقوم المسجل برفع طلب للإعادة النظر من جديد. يجب أن يعود اسم النطاق مرة أخرى لعنوان بروتوكول الإنترنت الأصلي فقط حيث يتم رفع الرد في غضون فترة سماح محدودة، أي أشهر قليلة. *BBC* (*21 يوليو 2010*).

الوقت المناسب لرفع دعوى الاستئناف.
ينبغي تخفيض الإطار لتقديم استئناف بعد صدور قرار URS إلى 14 يوم. *AAMC* (*21 يوليو 2010*). *الصليب الأحمر* (*21 يوليو 2010*). *NPOC-FC* (*21 يوليو 2010*).

يجب أن يكون هناك استئناف مجدد من أي من الطرفين، وينبغي تقصير مهلة رفع الاستئناف. *AIPLA* (*21 يوليو 2010*).

يجب تقديم إشعار الاستئناف في غضون 10 أيام، ويجب أن يتحدد موعد لاتخاذ قرار بشأن الاستئناف. *لجنة INTA للإنترنت* (*21 يوليو 2010*).

القيود على الأدلة الجديدة. وينبغي أن تقتصر أي أدلة جديدة قد تم تقديمها كجزء من الاستئناف على الأدلة التي تفيد بأن (1) لم تكن متوفرة في ذلك الوقت حال اتخاذ الإجراءات الأولية، أو (2) تتعلق بالقضية التي لم تثر من قبل الأطراف، ولكن تشكل جزءا من أساس اتخاذ هذا القرار. *NCTA* (*نموذج 3، 21 يوليو 2010*).

رسوم للحصول على أدلة الاستئناف. يعتبر تعليق الأدلة الجديدة على رسوم إضافية أمراً غير عادل ونحن لا نرى مبرراً لذلك. إذا كان المستأنف يدفع الرسوم المطلوبة للاستئناف، فليس هناك مبرر لرسم آخر لتقديم أدلة جديدة. ينبغي أن تتنازل شركة الإنترنت للأرقام والأسماء المُخصصة ICANN عن هذا المطلب. *ك. كوماتيس* (*21 يوليو 2010*). *آر. داماك* (*22 يوليو 2010*).

إجراءات الاستئناف (بالفقرة 12) غير كافية. 12.5 يقول فقط "تنطبق القواعد والإجراءات الخاصة بموفر الخدمة للاستئناف". يجب أن يكون هناك نص صريح أنه سيتم إرسال إشعارات عبر البريد الإلكتروني إلى المسجل، صاحب الشكوى والقائم بالتسجيل ومشغل السجل. يكشف يعرض عدم التحديد في الوقت الحالي مشغلي السجل إلى مسؤولية لا داعي لها وإجراءات غير متوقعة. في حال نجاح الاستئناف، فإن URS يطلب من مشغل السجل فتح النطاق وربما العودة مرة أخرى إلى مشغلات الأسماء السابقة. ينبغي وأن يقوم مشغلي السجل بتنفيذ إجراءات النطاق فقط بموجب إشعار صريح ورسمي من موفر خدمة URS، في إطار إجراءات موثقة توثيقا كاملا. *RySG* (*21 يوليو 2010*).

تحليل التعليقات

أثيرت بعض تساؤلات فيما يتعلق بالسبب في السماح بالاستئناف لمدة عامين. اقترح البعض أن هذه الفترة الزمنية طويلة جدا. الطريقة الوحيدة التي يمكن أن يعتد بالاستئناف في غضون عامين لاحقاً وإذا كان المدعى عليه يسعى للتبرؤ من المخالفة. خلاف ذلك، يجب تقديم الاستئناف خلال 14 يوما وفقا للقسم 12.4. ولتحقيق التوازن بين أي ضرر وردع أي تلاعب بالآلية المقترحة للمخالفات، فإن تقديم طعن لا يترتب عليه تغيير القرار الخاص باسم النطاق. حتى إذا كان هناك قرار لصالح صاحب الشكوى، فسوف يستمر النطاق للإشارة إلى الصفحة الإعلامية من الخاصة بموفر خدمة URS. بالنظر إلى الحفاظ على الوضع الراهن، فمن غير المرجح أن يتم التلاعب في إجراء المخالفة/ الاستئناف لمدة عامين. وكذلك، فإن القصد من URS هو معالجة الانتهاكات الواضحة. في هذه الحالات الواضحة، سيتم الاستئناف بصورة طفيفة ويكون لها أثر بسيط على إدارة العملية.

وقد وردت تعليقات أخرى بشأن الإعادة النظر المجدد. يدعم بعض المعلقين ذلك في حين يرى آخرين أنه سيؤدي إلى إطالة عملية الاستئناف. نظراً لمحدودية تقديم الأدلة أمام فاحص URS، فمن غير المرجح أن يؤدي إعادة النظر مجدداً بدرجة كبيرة لزيادة الوقت الذي يتم فيه استكمال كل من قرار الاستئناف وإعادة النظر. علاوة على ذلك، وبالنظر إلى نوع الإجراءات الجاري اتخاذه، ومستوى سوء النية الذي يتعين على مقدم الوفاء به، من أجل تحقيق التوازن، فإن إعادة النظر المستقل في المواد المقدمة يبدو وأنه في مصلحة جميع الأطراف. على هذا النحو، ينبغي وأن يستمر الأخذ بمعيار النظر مجدداً.

تستفسر التعليقات الإضافية حول الحق في تقديم أدلة جديدة في الاستئناف، وتقترح أن يقتصر ذلك فقط على أدلة غير متوفرة في وقت الإجراء الأولي أو أن يتصل بقضية لم تثر من قبل الأطراف، ولكنها تشكل جزءا لا يتجزأ من أساس هذا القرار. حيث يتم اعتماد مستوى الاستئناف كما هو بصيغته الحالية، فهو يعكس النية لمنع لإعاقة الخصم من الاستئناف مع اشتراط أن تكون الأدلة مقتصرة على رفع أو تقديم الشكوى. يعتبر توفر أو عدم توفر الأدلة أحد العوامل التي يمكن أن تنظر فيها لجنة الاستئناف.

اقترح أحد المعلقين أنه حيث أن المسجل يقوم برفع استئناف، فإنه لا ينبغي أن يدفع بتقديم أدلة إضافية. في حين أن التكاليف تعتبر مصدر قلق، فإن مجرد المبادرة برفع استئناف لا يحمل معه الحق في تقديم أدلة جديدة. أيضا، لابد من استرداد التكاليف الإضافية للجلسة المرتبطة بتقديم أدلة جديدة. على هذا النحو، سوف لا تزال المدفوعات القائمة بذاتها مطلوبة.

طلبت مجموعة واحدة قواعد وإجراءات إضافية بشأن الاستئناف. رداً على ذلك، أدرجت بعض المتطلبات إشعارا إضافياً في الإصدار الحالي من URS وقد نشرت في شهر نوفمبر 2010 في نفس الوقت الذي تم فيه نشر هذا التحليل. علاوة على ذلك، تعليق حول الوقت المناسب لتقديم طعن يبدو من المعقول والوقت للقيام بذلك قد انخفض 20 حتى 14 يوماً. وسيتم تطوير إجراءات إضافية مرة واحدة وقد تم اختيار مقدمي URS.

رفع الدعاوي المجحفة

النقاط الرئيسية

- تحاول URS تحقيق التوازن بين المنافع والأضرار بشكل دائم عن طريق منع أولئك الذين قدموا اثنين من المواد الباطلة، ومنع أولئك الذين يقدمون اثنتين من الشكاوي المجحفة لمدة سنة فقط بعد اعتبار الشكوى الثانية مجحفة.
- إذا تم العثور على الأشخاص الذين يثبت إجحافهم في عملية تقديم الشكاوي فيجب أن يكون استئناف الدعوى قائماً فقط على أسباب محدودة للغاية.

ملخص للتعليقات

الشكاوى المجحفة وبطلان المواد المتعمد.
تعريف الشكاوى "المسيئة" ليس واضحاً، يمكن أن يوصف أصحاب العلامات التجارية المشروعة باقتراف سلوك مجحف وبالتالي يتم منعهم من استخدام URS. *PMI* (*21 يوليو 2010*).

ويعتبر المعيار لفرض عقوبة على مقدمي الشكاوي المشتكين منخفضاً بشكل لا مبرر له، وتعتبر العملية صامتة على عبء الإثبات الذي يقع على عاتق الفاحص مما يساعد على اكتشاف الشكوى المجحفة. يجب تعيين الشريط بصورة عالية نظرا لارتفاع العواقب الوخيمة لهذه النتيجة. *NCTA* (*نموذج 3، 21 يوليو 2010*).

ترحب IBM بالتوضيحات المقدمة لتحديد "المسيء" والشكوى لتحديد "بطلان المواد المتعمد" (11.4). مطلوب التوضيح بشأن ما يعتبر بمثابة "مواد". *IBM* (*21 يوليو 2010*).

يجب إزالة قسم الشكاوى المجحفة أو المعدلة، ويعتبر المقطع الحالي أمراً مثيراً للقلق لأنه من المرجح جدا أن يقوم كل مسجل بالدفاع في حال وجود طبيعة تعسفية للشكوى، مما يزيد من التكاليف والوقت للرد. *IPOA* (*21 يوليو 2010*). *AIPLA* (*21 يوليو 2010*).

تعتبر الضمانات للشكاوى المجحفة مختلفة للغاية. الشرط الوارد في القسم 11.4 أن البيان الخاطئ سيكون له "تأثير" على وجود نتائج منخفضة للغاية بحيث يمكن اعتبار ذلك بمثابة بطلاناً "ماديا" متعمدا. *لجنة INTA للإنترنت* (*21 يوليو 2010*). *BC* (*26 يوليو 2010*).

لم يتم تحديد الفترة الزمنية فيما يتعلق بنتائج اثنين من "بطلان المواد المتعمد" الذي يمكن أن يمنع أي طرف بشكل دائم من استخدام URS. *لجنة INTA للإنترنت* (*21 يوليو 2010*).

حد العقوبة منخفض جدا. ربما تكون اثنتين من الشكاوي مجحفة أو مواد باطلة بشكل متعمد في غضون فترة خمس سنوات مما يوجب الجزاء (المنع من استخدام URS لمدة عام واحد). *AIPLA* (*21 يوليو 2010*).

"السياسة المزدوجة" لم يسبق لها مثيل في القانون الدولي (انظر URS للقسم 11). لا تمنع السلطات القضائية أصحاب العلامات التجارية من تقديم الشكاوى—تحت أي ظرف من الظروف—وكذلك تمتنع شركة الإنترنت للأرقام والأسماء المُخصصة ICANN عن ذلك. *IOC* (*21 يوليو 2010*).

توافق IBM على أن اثنين من نتائج "الباطل المواد المتعمد" يمنع أي طرف بشكل دائم من استخدام URS. *IBM* (*21 يوليو 2010*).

لا ينبغي تخفيف الأحكام في حالة وجود أي شكوى مجحفة. أولئك الذين يقترفون بعض الأخطاء المتعمدة فيما يختص بالوقائع المادية في URS يجب أن تواجههم عقوبات أقوى من مجرد المنع من استخدام هذه العملية؛ مثل هذه العقوبات يجب أن تشمل غرامات مالية في بعض الحالات الفظيعة. *ICA* (*21 يوليو 2010*).

وينبغي أن يكون معيار إعادة النظر في الاستئناف في حالة التجاوز أو الانتهاك على أساس إعادة النظر مجدداً—كما هو مقترح في حالة الطعن في المخالفة أو استئناف أي قرار. *لجنة INTA للإنترنت* (*21 يوليو 2010*).

تحليل التعليقات

ولقد كانت هناك عدة تعليقات حول شروط وتطبيق معايير الشكوى المجحفة. يعتقد بعض المعلقين أن المنع من استخدام URS يتطلب مستوى أعلى من ذلك بكثير أو لا ينبغي أن يسمح به على الإطلاق، ويعتقد البعض أن المعيار المعلن متساهلا للغاية، ويعتقد آخرون أن مجرد منع مجرد صاحب الشكوى من استخدام URS ليس كافياً. ما هو منصوص عليه في اقتراح URS يعد بمثابة محاولات لتحقيق التوازن بين كل هذه المواقف، من خلال يتم بشكل دائم فقط منع أولئك الذين قدموا اثنين من المواد الباطلة، ومنع هؤلاء الذين يقدمون اثنتين من الشكاوي المجحفة لمدة سنة فقط بعد اعتبار الشكوى الثانية مجحفة.

يعتبر من الثابت أنه إذا تم اكتشاف قيام أصحاب العلامات التجارية بتقديم الشكاوى المجحفة، كما هي معرفة في AGBv4 فسوف يتم منعهم من استخدام URS. وهذا لا يمنعهم، برغم ذلك، من استخدام آليات الإنفاذ الأخرى، بما في ذلك السياسة الموحدة UDRP.

طالب أحد المعلقين بإيضاح مادة البند بينما أفاد آخر أن أي بيان خاطئ يعد بساطة له تأثير غير كافياً لاعتباره بمثابة بطلان متعمد للمواد. ولقد استخدمنا القسم 11.4 من URS، حيث يشار إلى البطلان المتعمد للمواد باعتباره "يحتوي على تأكيد للواقعة والذي يتم حال وقوعه مع العلم بأنه خاطئ وغير صحيح فإذا كان صحيحاً، فإن ذلك يؤثر على نتائج المبادرة بإجراء URS". يعتبر الشيء مادياً إذا كان له تأثير على نتائج إجراءات URS. وسواء كان أي شيء له تأثير على النتائج أم لا، فإنه برغم ذلك، يعتبر مادياً. وهذا لا يقلل من الحقيقة القائلة بأنه يجب أن يكون أيضا من قبيل "البطلان المتعمد للمواد،" وليس مجرد "بيان كاذب".

وقد اقترح أحد المعلقين أن المعيار في إعادة النظر في الاستئناف في حال الكشف عن انتهاكات ينبغي وأن يقوم على النظر مجدداً. ولكن الغرض من URS فقط هو مواجهة معظم الحالات الواضحة لسوء الاستخدام أو الانتهاك. وهكذا، إذا تم الكشف عن قيام الأشخاص بسلوك مجحفة في عملية تقديم الشكوى فيجب أن يكون استئناف الوقائع لأسباب محدودة للغاية. يساعد هذا في التحقق من أنه يتم السماح فقط لأصحاب العلامات التجارية المشروعة وممن لديهم أسباب مشروعة لتقديم شكوى URS لاستخدام العملية بطريقة غير محظورة.

سبل العلاج

النقاط الرئيسية

- دعا كل من IRT وSTI للإيقاف، وليس نقل اسم النطاق في حالة نجاح الشكوى من URS.
- بالإضافة إلى إلزام مقدم URS لنشر القرار على موقعه على الإنترنت، فقد تم إضافة اشتراط تقديم إشعار إلكتروني إلى الأطراف ذات الصلة.

ملخص للتعليقات

الإخطار بالقرار. يفيد قسم 9.2 بأن "[إذا] قام مقدم الشكوى باستيفاء عبء الإثبات، فإن فاحص القرارات يصدر قراراً لصالح مقدم الشكوى. وسينشر قرار بشأن موقع مزود URS". وقال هناك خطأ حيوي فيما يلي: الإجراءات لا تتطلب أي إشعار نشط لمختلف الأطراف المعنية. يجب تعديل الإجراء بحيث يبادر موفر خدمة URS بإرسال نسخة من القرار عبر البريد الإلكتروني إلى المسجل، صاحب الشكوى والمسجل ومشغل السجل. هذه الإشعارات الرسمية يجب أن يتم إرسالها. إذا كان القرار في صالح صاحب الشكوى، فإنه يتعين على مشغل السجل إيقاف النطاق كما هو وارد في 10.1. ويجب على مشغلي السجل التصرف فقط بموجب الإخطار الصريح من موفر خدمة URS، ويجب توثيق هذا الإخطار ضمن متطلبات URS. وبصفة عامة، فمن فإن الأمر المنطقي الوحيد هو أن يقوم مختلف الأطراف باستلام إشعار بالبريد الإلكتروني حول هذا القرار، ويتم ذلك كما هو الحال بالنسبة لقرارات السياسة الموحدة UDRP. *RySG* (*21 يوليو 2010*).

العلاجات ليست كافية.
ينبغي أن توفر URS لأصحاب العلامات التجارية القدرة ليس فقط على إيقاف اسم النطاق مؤقتاً ولكن أيضا بأن يكون لديهم الخيار لنقل أسماء النطاقات القيمة مرة أخرى إلى محافظهم. وفي أفضل الأحوال، فإن URS كما هو مقترح الآن، لا تسمح سوى بإيقاف مؤقت للفترة المتبقية من فترة التسجيل مع خيار الإيقاف لمدة سنة إضافية. خلال هذا الوقت لا يمكن لصاحب العلامة التجارية الاستفادة من اسم النطاق القيم ذاته. ويجبر هذا أصحاب العلامات التجارية على المراقبة الدائمة وإنفاذ الالتزامات بمجرد تجميد اسم النطاق في نهاية المطاف، وبالتالي يسقط اسم النطاق ويتم انتقاؤه من خلال أحد المتوقعين الفضائيين بنسبة الآخرين. *Verizon* (*20 يوليو 2010*). *PMI* (*21 يوليو 2010*). *DuPont* (*21 يوليو 2010*). *IPOA* (*21 يوليو 2010*). *CADNA* (*21 يوليو 2010*). *Coca Cola* (*21 يوليو 2010*). *مؤسسة الأخبار* (*21 يوليو 2010*). *روزيتا ستون* (*21 يوليو 2010*). *AIPLA* (*21 يوليو 2010*). *BC* (*26 يوليو 2010*). *NCTA* (*نموذج 3، 21 يوليو 2010*).

ينبغي على URS اقتراح علاج مفيد—على سبيل المثال، نقل أو قيد بقائمة التسجيل بالقائمة السوداء المحفوظة، أو فرض سوء النية بالنسبة لجميع النطاقات التي سبق أن تم تعليقها إيقافها مرة واحدة (انظر URS القسم 10). *IOC* (*21 يوليو 2010*).

لن يساعد الإيقاف بوصفه العلاج الوحيد على خفض التكاليف بالنسبة لصاحب العلامة التجارية نظراً لمخاطرة أن يقوم نفس المستخدم العشوائي أو أي مستخدم عشوائي آخر بتسجيل الاسم لدى انتهاء الصلاحية. إذا اختار صاحب الشكوى لتمديد إيقاف اسم النطاق لمدة عام واحد، فهل تستمر بيانات Whois لتعكس بيانات المدعى عليه بعد انتهاء الصلاحية تاريخ الأولي؟ من سيراقب أسماء النطاقات الموقوفة لضمان عدم إجراء أية تغييرات على بيانات Whois أو الموقع خلال فترة الإيقاف؟ *جرينر* (*نموذج 5، 19 يوليو 2010*).

ينبغي أن يكون قرار URS ملزما مدى الحياة، وليس بضعة أشهر. *AIM* (*نموذج 5، 14 يوليو 2010*).

فيما يتعلق بالعلاج (10.2)، ينبغي أن يكون لصاحب الشكوى الناجح الحق في إلغاء النطاق لتجنب التسبب في الضرر للسمعة الحسنة المرتبطة بعلامتها التجارية من خلال وجود الرابط التنافسي الذي يحتوي على علامتها الخاصة بالموقع على شبكة الانترنت التي لا تخضع لمراقبتها لفترة طويلة من الزمن. *IBM* (*21 يوليو 2010*).

إذا كانت نقطة URS هو للتصدي للانتهاك الصارخ، إذن ينبغي ألا يتعدى النطاق نقطة إجراء وإجازة المراجعة الإدارية الأولية من خلال إجراء URS ويتعين أن يتم تعطيل الوصول إلى الإنترنت فوراً. *Coca-Cola* (*21 يوليو 2010*).

وينبغي ألا يكون النقل متاحاً بموجب URS. وينبغي أن تكون السياسة الموحدة لفض المنازعات UDRP وسبل علاج URS متميزة. *ICA* (*21 يوليو 2010*). *أبعاد النطاق* (*22 يوليو 2010*). م. *جايجر* (*22 يوليو 2010*).

لا يتم إعادة التسجيل بعد صدور قرار URS ذو أثر عكسي. لعدم تفاقم مشكلة "الباب الدوار" والحاجة إلى التسجيلات الدفاعية المكلفة، يجب ألا يكون المسجلين قادرين على اعادة تسجيل اسم النطاق بعد صدور قرار URS ذو أثر عكسي. *IHG* (*20 يوليو 2010*).

حق الرفض الأول. وينبغي على أقل تقدير أن يكون لمقدم الشكوى الناجحة حق الشفعة لتسجيل اسم النطاق عندما يتعلق الأمر بالتجديد للفترة المقبلة. *BBC* (*21 يوليو 2010*).

الفقرة 4 إغلاق النطاق.
تعتبر مطالبة مشغلي السجل بدلا من المسجلين بأداء إغلاق النطاق مشكلة كبيرة. تتجاوز هذه الفقرة طبقة واحدة من التسلسل الهرمي للتسجيل (المسجلين) والصراعات في هذا الصدد مع الطريقة التي تعمل بها السياسة الموحدة لفض المنازعات UDRP. ينبغي أن يكون المسجلون نقطة الاتصال بلجنة URS. المسجلين لديهم إجراءات قائمة وملائمة مكان لأداء الوظائف المماثلة، ولهم علاقة مباشرة مع المسجلين كما أن لديهم بالفعل خدمات العملاء التي تسعى إلى مساعدة المسجلين. *ك. كومايتز* (*21 يوليو 2010*). *آر. داماك* (*22 يوليو 2010*).

ويمكن لعملية الإغلاق أن تسبب أضرارا كبيرة مستمرة لصاحب العلامة التجارية الذي يتم انتهاك حقوقه أو للجمهور بحكم الطريقة التي تعمل بها (لا يزال الاسم قائماً لفترة من الوقت على أن يكون الموقع مرئياً). يجب أن يكون هناك بعض الأحكام للمعالجة مؤقتة على الأقل في حالات الضرر الكبير المحتمل (أقرب ما يكون لصدور حكم قضائي مؤقت في إجراءات المحكمة). *BBC* (*21 يوليو 2010*).

تمديد فترة التسجيل. القسم 10.2 يقول: "يجب أن يكون هناك خيار لصاحب الشكوى الناجحة لدفع الشكوى إلى تمديد فترة التسجيل لمدة سنة إضافية بأسعار تجارية". تعتبر آلية ذلك غير محددة. وتلاحظ RySG أن مشغلي السجل تم منعهم بشكل عام من تقديم خدمات التسجيل مباشرة للمسجلين، وتفترض RySG أن يتم تقديم هذا الخيار دون تدخل مشغل السجل. *RySG* (*21 يوليو 2010*).

تحليل التعليقات

كان الأسلوب والطريقة التي ينبغي اتباعها لتقديم إشعار للأطراف موضع تعليقات. بالإضافة إلى إلزام مقدم URS لنشر القرار على موقعه على الإنترنت، فقد تم إضافة اشتراط تقديم إشعار إلكتروني إلى الأطراف ذات الصلة.

تم تقديم العديد من التعليقات التي تنطوي على طبيعة العلاج المتاحة لمقدم شكوى URS. اقترح البعض أن العلاج ينبغي أن يتمثل في النقل، والبعض الآخر اقترح أن القرار ينبغي أن يكون ملزمة لفترات أطول من الوقت. دعا كل من IRT وSTI للإيقاف، وليس نقل اسم النطاق في حالة نجاح الشكوى من URS. وكما أشير أعلاه، فإن المقصود من URS هو أن تكون الطريقة التي يمكن لأصحاب العلامات التجارية من خلالها الحصول على التبرئة فورياً من معظم حالات الانتهاك الواضحة. يعكس علاج الشر الذي صمم من أجل منعه. إذا كان الهدف هو الإلغاء، يمكن الحصول على هذا الخيار من خلال آلية مختلفة لحماية الحقوق، مثل السياسة الموحدة لفض المنازعات UDRP.

لقد كانت الطريقة التي يستمر بها المسجلين في فقد إجراءات URS لتسجيل أسماء النطاقات موضع تعليقات. وقد تم ورد اقتراح قائل بأن أي حكم له أثر عكسي ينبغي وأن يمنع المسجل من اعادة تسجيل اسم النطاق. يتم تحديد كل حالة على الأساس الخاص بها. بناء عليه، فإن إجراء URS لا يشمل حظرا على المشاركة مستقبلا في عملية تسجيل اسم النطاق.

اقترح البعض أن أي مقدم شكوى URS ناجح لابد وأن يتم منحه حق الرفض الأول لاسم النطاق عندما يحين موعد التجديد. ومن أجل التوازن، فقد تم رفض هذا الاستئناف لأن الغرض هو وقف الانتهاك الصارخ وبالتالي فإن علاج الإيقاف يحقق هذه الغاية. اقترح آخر أن يتم فرض العلاج المؤقت، بما يماثل العلاج القائم في حالة إجراءات الدعوى القضائية. تم تصميم URS لمعالجة ضرر معين ويعكس العلاج أن أي ضرر—دقيق في بعض حالات الانتهاك الواضحة، والقيام بذلك بسرعة. ومن شأن العملية السريعة أن تغني عن الحاجة إلى أي علاج مؤقت. علاوة على ذلك، فإن URS ليست هي الطريقة الوحيدة التي يمكن فيها لصاحب العلامة التجارية المتضرر الحصول على الإغاثة المطلوبة، فهي ببساطة أحد الحقوق العديدة التي تتاح لها آليات لحماية الحقوق. إذا كان الهدف هو أمر قضائي، يمكن لصاحب العلامة التجارية المضي قدما في الإجراءات بدائرة الاختصاص الملائمة للحصول عليه.

فيما يتعلق بالتعليق المتصل بقدرة مقدم شكوى URS الناجح لتسجيل اسم النطاق لمدة سنة إضافية، فإننا نتفق على أن هذه الآلية تتطلب تفاصيل التنفيذ التي تحتاج إلى حل بالتشاور مع السجلات ومقدمي الخدمات.

التحليل الاقتصادي

النقاط الرئيسية

- يجيب بعض الاقتصاديون المستقلون الذين تحتفظ بهم شركة الإنترنت للأرقام والأسماء المُخصصة ICANN على التعليقات الموضوعية.
- بشأن توقيت التحليل، فإن الدراسة ليست جهداً جديداً بل هي جزء من السؤال المستمر بشأن إجراء جديد لبرنامج نطاقات gTLD الذي تمت الاجابة عنه اولا في الوثائق التأسيسية الخاصة بشركة الإنترنت للأرقام والأسماء المُخصصة ICANN وتمت الإجابة عنه لاحقاً من خلال عملية وضع السياسات الخاصة بشركة ICANN.
- قامت شركة الإنترنت للأرقام والأسماء المُخصصة ICANN بالنظر بجدية في نتائج دراسات سابقة خطيرة، لتنفيذ حماية العلامات التجارية وتدابير التخفيف من السلوك الخبيث.

ملخص للتعليقات

إجراء التحليل الاقتصادي غير مكتمل.
لم تؤدي شركة الإنترنت للأرقام والأسماء المُخصصة ICANN حتى الآن تحليل الأثر الاقتصادي للبرنامج على أصحاب العلامات التجارية (على سبيل المثال، تكلفة التسجيلات الدفاعية، التكاليف / الفوائد) كما أنها لم تقم بتحليل طلب المستهلكين. لم توضح شركة الإنترنت للأرقام والأسماء المُخصصة ICANN حتى الآن أن برنامج نطاقات gTLD الجديد سوف يحقق هدفها المعلن المتمثل في خلق الابتكار والمنافسة. يتفق مارك مونيتور مع نتيجة تقرير الإطار الاقتصادي الذي يفيد بأن أسماء النطاقات الجديدة gTLDs المقيدة الخاصة بنماذج الأعمال التقليدية لتسجيل اسم النطاق لن تقدم أي منافسة ملحوظة لـ (com.). وينبغي التعجيل بأسماء عامة ومجتمعية gTLDs والنطاقات الدولية IDN gTLDs. من الصعب التنبؤ بالإطلاق الناجح لبرنامج gTLD الجديد دون مزيد من الدراسة والتحليل. الاستنتاجات الأولية بوثيقة الإطار الاقتصادي تتعارض مع المنطق الأصلي لشركة الإنترنت للأرقام والأسماء المُخصصة ICANN لإدخال الحقول الجديدة (أي com. هو اسم النطاق المهيمن gTLD كما أن إدخال أسماء عامة إضافية قد لا تفقد هيمنتها). *مارك مونيتور* (*19 يوليو 2010*). *Red Bull* (*21 يوليو 2010*). *BBC* (*21 يوليو 2010*). *DuPont* (*21 يوليو 2010*). *Comerica* (*21 يوليو 2010*). *كارلسون* (*21 يوليو 2010*). *Sunkist* (*21 يوليو 2010*). *Solvay* (*22 يوليو 2010*). *LifeScan* (*22 يوليو 2010*). *ETS* (*22 يوليو 2010*). *Liberty Mutual* (*22 يوليو 2010*).

التقرير لا يضيف قيمة. التقرير الاقتصادي، على الرغم من أنه يبدو مهنياً من حيث المظهر، إلا أنه يعبر عن القليل ورسالته الرئيسية تتعلق بالقضايا "كيفما اتفق". ويتوقع التقرير مختلف المخاطر والفوائد دون قياس أي منها، ويفتقر إلى الأدلة التجريبية. *العقول + الآلات* (*21 يوليو 2010*).

أصدرت الإنترنت للأرقام والأسماء المُخصصة ICANN تقرير الإطار الاقتصادي في غضون أيام فقط قبل شركة ICANN الأخير، مع القليل من الوقت للمراجعة من قبل المجتمع. قبل تداول حقول gTLDs الجديدة، يجب أن تقوم شركة الإنترنت للأرقام والأسماء المُخصصة ICANN بإجراء التحليل الاقتصادي بما في ذلك تكلفة أصحاب العلامات التجارية والمستخدمين والطلب الفعلي للمستهلك لأنواع مختلفة من حقول gTLDs الجديدة. ويبدو أن أسماء النطاقات الدولية IDNs تشتمل على غالبية الطلب وغيرها من حقول gTLDs الأخرى لا تحتوي إلا على القليل إن وجد. *Verizon* (*20 يوليو 2010*).

يجب أن يسبق إطلاق حقول gTLDs الجديدة تحليل اقتصادي أكثر شمولاً يأخذ في الاعتبار الطلب الفعلي للمستهلك وتكاليف أصحاب العلامات التجارية. تحتاج شركة الإنترنت للأرقام والأسماء المُخصصة ICANN إلى إبطاء خططها الجديدة التي تقوم من خلالها بإطلاق gTLD ويستغرق وقتا طويلا لضمان أن التكاليف لا تفوق فوائد المسجلين والمستخدمين. *CADNA* (*21 يوليو 2010*). *لجنة INTA للإنترنت* (*21 يوليو 2010*).

وحذرت ورقة الإطار الاقتصادي من أن عملية القيد المفتوحة قد لا تؤدي بشكل اجتماعي إلى العدد الأمثل من حقول gTLDs الجديدة. مع ذلك استمرت شركة الإنترنت للأرقام والأسماء المُخصصة ICANN وعلى إثر عملية القيد المفتوحة مما يؤدي حتما إلى وابل من حقول gTLDs الجديدة التي ستقوم بدفن مستخدمي الإنترنت في الارتباك والانتهاك وارتفاع التكاليف. *MPAA* (*21 يوليو 2010*).

توحي نتائج التحليل الاقتصادي بأنه بصرف النظر عن الاستجابة للمطالب الاقتصادية لحقول gTLDs الجديدة، اتخذت شركة الإنترنت للأرقام والأسماء المُخصصة ICANN نهجاً قد يكون له عواقب وخيمة على استقرار نظام أسماء النطاقات DNS. يقر التحليل الاقتصادي بالتكاليف الهائلة التي يفرضها برنامج gTLD الجديد على أصحاب العلامات التجارية والمستهلكين وأخيراً المجتمع المدني. يتعين القيام بمزيد من العمل الواجب القيام به—خصوصا في مجال تحديد المخاطر والآثار الموجودة في الأسواق لأسماء gTLDs. *SIIA* (*21 يوليو 2010*).

ومن المثير أن نرى في البداية تحليلا اقتصاديا في هذه المرحلة المتأخرة من التخطيط. ونحن نتوقع أن تقوم شركة الإنترنت للأرقام والأسماء المُخصصة ICANN بإمعان النظر في التوصيات التي تقدم الآن ضمن الإطار الاقتصادي والاضطلاع بالدراسات ذات الصلة قبل الانطلاق في العمل. وينبغي لهذه النتائج أن تأخذ في الاعتبار DAG والنهج شامل لإطلاق حقول gTLDs الجديدة. *HSBC* (*21 يوليو 2010*).

اقترحت دراسة الإطار الاقتصادي ان الآثار التنافسية الإيجابية من حقول gTLDs الجديدة قد لا تكون كبيرة، في حين اقترحت أيضا بعض التطورات الهامة التي يحتمل أن تكون ابتكارات مفيدة من حقول gTLDs الجديدة كفرصة للتمايز. وينبغي أن تسعى شركة الإنترنت للأرقام والأسماء المُخصصة ICANN آلية الطلب والهياكل لزيادة المنافسة وتشجيع الابتكار في نظام أسماء الحقول DNS. تمثل قواعد DAGv4 الخاصة بالأسماء المجتمعية سواء في الأجزاء الخاصة التقييم والاعتراض خير مثال على الطريقة التي يمكن أن تقدم ابتكاراً في الأسماء العامة gTLDs لنظام أسماء الحقول DNS. ينبغي أيضا أن تكون شركة الإنترنت للأرقام والأسماء المُخصصة ICANN متأنية في تحليلها الجاري وفي عمليات التقييم والفرز عندما يتم إطلاق حقول gTLDs الجديدة. تؤيد USCIB اقتراح دراسة الإطار الاقتصادي لشركة ICANN لأي برنامج gTLD جديد من أجل تحديد المنافع العامة وتكاليف تنفيذ حقول gTLDs الجديدة بشكل أكثر وضوحاً، بما فيها التكاليف المتعلقة المستهلكين. *USCIB* (*21 يوليو 2010*).

<u>مزيد من البيانات الشاملة والدراسة المطلوبة.</u>
لتسهيل إجراء تحليل اقتصادي سليم للتكاليف وفوائد حقول gTLDs الجديدة، تؤيد AT&T تأييدا كاملا للتوصيات الخاصة بدراسة الإطار الاقتصادي أن شركة الإنترنت للأرقام والأسماء المُخصصة ICANN تجمع بيانات أكثر شمولا عن الحقول الجديدة والقائمة gTLDs، وإجراء عدة أنواع من الدراسات، *قبل* أن يتم عرض حقول gTLDs الجديدة. هذه المعلومات سوف تساعد أيضا في فهم التكاليف الناجمة عن السلوك الخبيث وإبلاغ صناع القرار بشأن الاستقرار والأمن والقضايا المرنة. *AT&T* (*21 يوليو 2010*). *ABA* (*22 يوليو 2010*).

تؤيد مايكروسوفت توصيات دراسة الإطار الاقتصادي إلى شركة ICANN الفقرة 117 (إدخال حقول gTLDs الجديدة في جولات منفصلة محدودة) والفقرة 118 (تتطلب السجلات والمسجلين لتوفير المعلومات، بما في ذلك النزاعات حول العلامات التجارية، بما يكفي للسماح بتقدير التكاليف والفوائد من حقول gTLDs الجديدة). *Microsoft* (*21 يوليو 2010*).

لا ينبغي أن تقوم شركة الإنترنت للأرقام والأسماء المُخصصة ICANN بإصدار دليل مقدم الطلب النهائي قبل دراسات الحالة والتحليلات الأخرى المذكورة بورقة الإطار الاقتصادي الكاملة وللمجتمع فرصة للتعليق على إدماجها في آخر مسودة لدليل مقدم الطلب. *مؤسسة الأخبار* (*21 يوليو 2010*). *AIPLA* (*21 يوليو 2010*). *BITS* (*22 يوليو 2010*).

<u>أعرض الحقول الجديدة في جولات منفصلة ومحدودة.</u>
تؤيد AT&T توصيات دراسة الإطار الاقتصادي أن شركة الإنترنت للأرقام والأسماء المُخصصة ICANN تقوم بإدخال الحقول الجديدة gTLDs في جولات منفصلة ومحدودة مع إعطاء الأولوية لأسماء النطاقات الدولية IDNs. وبهذه الطريقة، سوف تكون شركة الإنترنت للأرقام والأسماء المُخصصة ICANN قادرة على تخفيف ارتباك المستهلكين وإجراء أي تعديلات ضرورية لتنفيذ خطة تقوم على التعلم من الجولات الأولية. وكما يقر البحث الاقتصادي، لا توجد وسيلة لشركة الإنترنت للأرقام والأسماء المُخصصة ICANN لإجراء تقييم كامل وفهم كل من التكاليف المحتملة والآثار المترتبة على الحقول الجديدة. وعن طريق إعطاء أولوية لأسماء النطاقات الدولية IDNs، سوف تقوم شركة ICANN بالتيسير حقول gTLDs الجديدة التي من المرجح أن تحقق منافع جديدة لمستخدمي شبكة الإنترنت العالمية. *AT&T* (*21 يوليو 2010*).

وحتى تمكننا من تحقيق عدد كبير من النطاقات التمهيدية فلن يكون هناك أي أدلة للدراسة بشأن المنافسة على مساحة الاسم. ولذلك توصي BC شركة الإنترنت للأرقام والأسماء المُخصصة ICANN بمواصلة ممارستها المتمثلة في إدخال حقول gTLDs الجديدة في جولات منفصلة ومحدودة. *BC (26 يوليو 2010)*.

<u>يعتبر اليقين أمر غير واقعي.</u> لن يكون هناك يقين بشأن مستقبل ملحقات مساحة اسم النطاق. *dotZON* (*21 يوليو 2010*).

<u>ينبغي عدم تأخير إطلاق النطاقات الجديدة TLDs والمضي قدما في خطة التنفيذ.</u>
وينبغي أن لا يتسبب أي شيء في الدراسة اقتصادية في مزيد من التأخير في تقديم النطاقات الجديدة TLDs أو تغيير خطة التنفيذ. وتوصي شركة ICANN أن يتم عرض DAGv4 من النطاقات الجديدة TLDs في جولات منفصلة ومحدودة : سيكون هناك نافذة منفصلة سوف تفتح وتغلق، ويجب على جميع مقدمي الطلبات المرور بخلفية التدقيق، وتلبية المؤهلات، ووضع قدراتهم التقنية وتلبية جميع المعايير المالية، وأن يتوافر حوالي 1 مليون دولار لملف تطبيق TLD جديدة. وبالتالي فإن هذه الجولة سوف تكون محدودة في المدة إلى مجموعة منفصلة من الكيانات التي يمكن أن تلبي الحد الأدنى من المؤهلات. نظرا لطبيعة عمليات التقييم والاعتراض والموافقة، فإن كافة الأسماء المطبقة في هذه الجولة سوف يتم إدخالها، من خلال الممارسة العملية، بجذر الدفعات أو المراحل. ويمكن

استخدام شركة الإنترنت للأرقام والأسماء المُخصصة ICANN تجربة هذه الجولة وإجراء أية تعديلات ضرورية قبل الجولات المقبلة، على النحو الموصى به في الدراسة الاقتصادية. *أبعاد النطاق* (*22 يوليو 2010*).

التحليل والوظيفة المقترحة

وقد أحيلت هذه التعليقات إلى اقتصاديين مستقلين تابعين لشركة ICANN للرد عليها. ومع ذلك، يمكن الآن إجراء رد ما بشأن توقيت التقارير والتعليقات التي يتعين ورودها ضمن هذا التحليل في وقت سابق من العملية. الدراسة الحالية هي الأخيرة في سلسلة من التحقيقات بشأن ما إذا كانت العديد من الأسواق الجديدة يجب أن يتم فتحها وينبغي تفويض أسماء عامة gTLDs بطريقة منفتحة.

هذه ليست أول عملية فتح أسواق شركة الإنترنت للأرقام والأسماء المُخصصة ICANN. عقدت شركة الإنترنت للأرقام والأسماء المُخصصة ICANN منافسة وفرصة لتسويق/توزيع المدى (المسجلين)، مع نتائج جيدة بشكل مذهل بالنسبة للمستهلكين ورجال الأعمال. وفي المقابل، تم قياس إمكانية فتح السوق بالجانب التصنيعي (السجلات)، وذلك بسبب المخاوف التقنية وغيرها من المخاوف التي تم التصدي لها.

لقد كانت دائما مهمة شركة الإنترنت للأرقام والأسماء المُخصصة ICANN، على النحو المحدد في وثائق تأسيسها، هي فتح المنافسة لنظام أسماء الحقول DNS – ولقد كان هذا أحد الأسباب الرئيسية لوجود الشركة الإنترنت للأرقام والأسماء المُخصصة ICANN حتى من قبل بدايتها. بعد الجولتين الأوليتين والدروس المستفادة حول المزايا والتكاليف هناك، قامت شركة الإنترنت للأرقام والأسماء المُخصصة ICANN بتطوير سياسة عملية مكثفة حيث قام كل الجماعات أصحاب المصلحة في المنظمة الداعمة لشركة الإنترنت للأرقام والأسماء المُخصصة ICANN GNSO بتأييد افتتاح هذا السوق – وبعد مناقشات مستفيضة بشأن التكاليف والفوائد.

بعد موافقة مجلس إدارة شركة الإنترنت للأرقام والأسماء المُخصصة ICANN قامت الشركة بعدة دراسات اقتصادية مستقلة بشأن ما يلي: الرقابة على الأسعار والتكامل الرأسي والفوائد المحتملة للبرنامج.

أشارت الدراسات السابقة ومناقشة المجتمع للتكاليف الاجتماعية المحتملة في البرنامج. ونتيجة لذلك، فقد حاولت شركة ICANN قدر استطاعتها أن تأخذ في الاعتبار المصالح التجارية في شكل مدخلات، مما أسفر عن برنامج شامل لحماية العلامات التجارية وتدابير التخفيف من سلوك الخبيث التي تضمنها دليل الإرشادات.

بعد كل ذلك، كانت هناك دعوة لمزيد من التحليل وانطلقت هذه الدراسة. لا يرجع توقيت التقرير إلى الإدراك المتأخر بل هو بمثابة تعهد إضافي بالجهد المتواصل.

السلوك الخبيث

النقاط الرئيسية

- وقد وضعت مجموعات العمل طريقتين إضافيتين للتعامل مع السلوك الخبيث بالنسبة لبرنامج gTLD الجديد: برامج مستوى النطاق الأعلى من الناحية الأمنية ("HSTLD") والمنطقة مركزية للوصول للملفات ("ZFA"). انظر لقطة تحديث HSTLD المنشورة تحت غلاف منفصل.
- مسئولية الحصول على بيانات Whois غير صحيحة أو غير دقيقة قد تسترعي النظر في المستقبل لإدراجها ضمن التعديلات التي أدخلت على RAA.

ملخص التعليقات

نهج متكامل لحماية العلامات التجارية والسلوك الخبيث. وينبغي أن تقوم شركة الإنترنت للأرقام والأسماء المُخصصة ICANN دمج نظرها في السلوك الخبيث، وحماية العلامات التجارية كما هي ذات صلة مباشرة بها. ومن الضروري اتخاذ تدابير استباقية إضافية للحفاظ على أسماء gTLDs خادعة من النظام في المقام الأول، فهي ينبغي أن تكون عنصرا أساسيا من عناصر الخطة الشاملة لشركة الإنترنت للأرقام والأسماء المُخصصة ICANN لتجنب الارتباك للمستخدم النهائي والأضرار الأخرى الناتجة عن السلوك الخبيث. *AT&T* (*21 يوليو 2010*).

الأساس الإلزامي للسجلات. والمشكلة الرئيسية هي الطابع الطوعي للعديد من الضمانات الرئيسية التي اقترحتها شركة الإنترنت للأرقام والأسماء المُخصصة ICANN للتعامل مع السلوك الخبيث. كحد أدنى، ينبغي أن تتطلب شركة الإنترنت للأرقام والأسماء المُخصصة ICANN من مشغلي السجلات لأسماء gTLDs الجديدة لتنفيذ الإجراءات الأساسية للمساعدة في منع، أو التعجيل بالاستجابة للسلوك الخبيث الذي ينطوي على التسجيلات التي ترعاها. *Time Warner (21 يوليو 2010)*.

الوكيل والتسجيلات الخصوصية. ينبغي اتخاذ تدابير قبل إطلاق أسماء gTLDs الجديدة للتعامل مع زيادة استخدام الوكيل والتسجيلات الخصوصية من قبل العناصر السيئة لأغراض غير مشروعة. إذا لم يتم التعامل مع هذه القضية قبل بدء أسماء gTLDs الجديدة، فقد يخرج طاق استخدامها لأغراض غير مشروعة عن مستوى السيطرة. *هوجان لوفيلز (21 يوليو 2010)*.

المسؤولية عن بيانات Whois غير صالحة أو غير دقيقة. إذا كان لا يمكن للمسجل تعقبها بسبب بيانات Whois غير الصالحة أو غير الدقيقة، فينبغي أن تنتقل المسؤولية إلى المسجل أو مقدمي خدمة Whois الخصوصية. ويمكن بهذا الحد من الضرر لاستخدامات الإنترنت وتسخيرها لتحسين دقة بيانات Whois. *HSBC (21 يوليو 2010)*.

المدمج في آليات وجهود الامتثال لمكافحة السلوك الخبيث. ينبغي أن يكون استخدام أسماء gTLDs الجديدة والهياكل المرافقة له في DAGv4، حيثما أمكن، من أجل بناء آليات للحد من أي نشاط جنائي آخر، بما في ذلك البريد المزعج، والبرمجيات الخبيثة، والاعتداء على بيانات Whois والأنشطة غير القانونية الأخرى. سوف يساعد ضمان الامتثال الشديد للعقود وزيادة التمويل المخصص لجهود الامتثال لشركة الإنترنت للأرقام والأسماء المُخصصة ICANN في هذا الصدد. *USCIB (21 يوليو 2010)*.

تدابير إضافية لفحص مشغلي السجلات. الاختيار الخلفية هو إضافة إيجابية لعملية فحص شركات التسجيل. ومن شأن هذه التدابير الإضافية تقليل احتمال السلوك الخبيث، بما في ذلك: (1) رفض تقديم الطلب التلقائي مقابل الطلب التقديري كما تقترح صياغة الملاحظات على السؤال رقم 11، (2) توسيع نطاق فئة من الأشخاص ليشمل الأشخاص الذين يعملون، أو صندوق استثمار لمشغل التسجيل، (3) القضاء على القيود الزمنية في (د) فيما يتعلق بالتنحية من قبل ICANN مثل أن أي تنحية في أي وقت غير ذات الصلة؛ (7) تنقيح (هـ) ليصبح "هو موضوع وجود نمط أو ممارسة أي مسؤولية، أو نتائج تم توصل إليها عن سوء نية في الاتصال مع، أو التعدي على العلامات التجارية لتسجيل اسم نطاق، بما في ذلك ". (8) إضافة فئة جديدة (و) التي تغطي "خرقا ماديا لاتفاق التسجيل الموجود أو اعتماد الاتفاق المسجل". *Microsoft (21 يوليو 2010)*.

انهاء الخدمة السريعة أو أنظمة الإيقاف. ومن المخيب للآمال للغاية أن شركة الإنترنت للأرقام والأسماء المُخصصة ICANN فشلت في اغتنام الفرصة لمطالبة لمشغلي السجلات لاعتماد وتنفيذ انهاء الخدمة السريعة أو أنظمة الإيقاف لمكافحة السلوك الخبيث. تكرر Microsoft الاقتراح الذي قدمته في نسخة 3 التعليقات، بما في ذلك كونها قابلة لوجود واحد أو أكثر من موظفى مايكروسوفت من ذوي الخبرة للعمل بفريق خبراء شركة الإنترنت للأرقام والأسماء المُخصصة ICANN المحولة لوضع انهاء الخدمة المطلوبة السريع أو نظام الإيقاف. *Microsoft (21 يوليو 2010)*.

دعم جهود السلوك الخبيث في DAGv4. وأنا أؤيد وأشيد بشركة الإنترنت للأرقام والأسماء المُخصصة ICANN لعملها على ما يعتلق بالسلوك الخبيث في DAGv4 وينبغي النظر في هذه المسألة وحلها. أبعاد النطاق *(22 يوليو 2010)*.

برنامج منطقة TLD الأمنية العالية—الحوافز القائمة على التطبيق.
ينبغي أن تدرج مسألة التقييم المحددة لتقديم حوافز قائمة على التطبيق للمتقدمين لحماية الجمهور من خلال اعتماد أكثر صرامة للحماية المنصوص عليها في برنامج منطقة TLD الأمنية العالية. ينبغي منح المتقدمين واحد أو أكثر من نقاط اختياري للاستجابة إيجابية ، أو يمكن أن تكون بدلا من خصم نقاط من نقاط تقييم مقدم الطلب الذي يرفض ان تتخذ هذه الخطوات الإضافية لحماية الجمهور.
COA (21 يوليو 2010).

تحليل التعليقات

كما ورد في التعليقات المختلفة، فإن قضايا حماية العلامات التجارية والسلوك الخبيث يوجد بها بعض التداخل، وعلى الرغم من التقدم في مناقشة تلك القضايا بشكل منفصل، فإن الحلول تم التوصل إليها بشكل موازي. وقد اشتمل ذلك على الضوابط والعمليات على حد سواء في دليل مقدم الطلب الحالي. وتعالج مسألة السلوك الخبيث إلى جانب تسعة تدابير منفصلة مصممة للتخفيف من الزيادة المحتملة في الخداع، والبريد المزعج، والبرمجيات الخبيثة، على سبيل الإقناع، وغيرها من الأنشطة الأخرى التي تمارس الانتهاكات. من المعتقد أن جميع تلك التدابير سوف تعمل من أجل حماية أصحاب الحقوق وجميع المسجلين.

وقد عملت التخفيف من قضايا السلوك الخبيثة، لأنها تتصل باستخدام حقول gTLD الجديدة، من خلال المشاركة النشطة من مصادر متعددة للخبراء، بما في ذلك فريق تسجيل السلامة على الإنترنت (RISG)، اللجنة الاستشارية للأمن والاستقرار (SSAC)، فرق الاستجابة للطوارئ (CERTs)، دائرة الملكية الفكرية (IPC)، وأعضاء المجتمعات المصرفية والمالية وأمن الإنترنت.

نتيجة لهذا العمل، تم التوصية بتسعة تدابير وتضمينها في دليل مقدم الطلب لصالح المسجلين والمستخدمين لزيادة الثقة في مناطق gTLD الجديدة :

- شركات التسجيل المدققة (فحص الخلفية)
- أظهرت خطة لنشر DNSSEC
- حظر إعادة توجيه نظام أسماء النطاقات DNS "أحرف"
- إزالة السجلات اللاصقة للحد من أداة من أدوات الفواتير وغيرها
- شرط الحفاظ على سجلات Whois السميكة
- طريقة مركزية للوصول لملف المنطقة
- الاجراءات والاتصالات الموثقة لإساءة التسجيل
- المشاركة في عملية طلب تسجيل الأمن السريعة

طلب التعليقات التي تضع شركة الإنترنت للأرقام والأسماء المُخصصة ICANN تركيزاً من خلالها على دقة بيانات Whois والأساليب المقترحة لتعزيز دقة Whois. ردا على تعليق عام سابق، فإن الاتفاق المقترح للتسجيل يتضمن الآن شرطا للحفاظ على قاعدة بيانات Whois السميكة. تقوم شركة الإنترنت للأرقام والأسماء المُخصصة ICANN الآن باستعراض نشط لبرنامج gTLD الجديد وامتثاله للأنظمة العامة للنظر فيها ويمكن إجراء تحسينات لتعزيز دقة أو سهولة الوصول إلى بيانات Whois.

قد تتطلب مسؤولية الحصول على بيانات Whois غير صحيحة أو غير دقيقة إمعان النظر في المستقبل لإدراجها ضمن التعديلات التي أدخلت RAA، وهي قضية لواضعي السياسات للشركة الإنترنت للأرقام والأسماء المُخصصة ICANN. قد تقوم متطلبات إزالة النطاقات الخبيثة بمعالجة هذه المسألة بطريقة أكثر كفاءة.

وصفت العديد من التعليقات على السلوك الخبيث: الحاجة إلى التركيز بصورة أكثر صرامة على الدعم الشامل، وقضية الأسئلة الخاصة ببرنامج TLD المنطقة الأمنية العالية ("HSTLD")، إنفاذ العقود، واقتراحات أنشطة المراقبة. راجع المذكرة التفسيرية المنشورة مؤخرا بشأن السلوك الخبيث وHSTLD ملخص لقطة وتحليل لتقرير إضافي على جميع جوانب السلوك تخفيف الجهد والنتائج الضارة. تم إدخال العديد من التغييرات على الدليل فيما يتعلق وتحسبا لبرنامج HSTLD ما إلى ذلك. ويتم تشجيع التسميات الأمن السامية لنطاقات العليا التي تثير توقع الحصول على الأمن، مثل مقدمي الخدمات المالية. حيث أن إطلاق الحقول الجديدة gTLDs أصبح وشيكاً، فإن شركة الإنترنت للأرقام والأسماء المُخصصة ICANN تعمل على زيادة التوظيف وفق قواعد الامتثال، وربط التسجيل، IANA، وغيرها من المهام لتوفير مجموعة كاملة من الإنفاذ وغيرها من الخدمات لسجلات gTLD الجديدة والاستفادة من نظام أسماء النطاقات DNS الخاصة بالمستخدمين.

تنفيذ بعض الآليات المدمجة الجارية، مثل رصد مدى توافر خدمات Whois.

وقد تمت مراجعة عمليات فحص المتقدمين التسجيل بمزيد من التفصيل. وقد أدخلت تغييرات واضحة وكبيرة في مجال فحص الخلفية لجعل هذه الأداة أكثر فعالية لمنع أي إساءة محتملة في المستقبل، وتقديم الطلبات وغيرها مع المتطلبات المعينة.

التعليقات المطلوب وضعها بعملية إيقاف اسم النطاق السريع لمعالجة أسماء النطاقات المسيئة التي تستضيف أو تدعم أي سلوك خبيث. في الوقت الراهن، تشترط أدلة التقديم على جميع المتقدمين إنشاء والحفاظ على نقطة الانتهاك المخصصة للاتصال والمسؤولة عن معالجة المسائل التي تتطلب اهتماما عاجلاً، وتوفير الاستجابة في الوقت المناسب. على الرغم من أن سياسات وإجراءات معينة قد تختلف وفقا لاحتياجات نطاقات TLDs على وجه الخصوص، فإنه من المتوقع من جميع مقدمي الطلبات لدينا خطة متطورة لمنع إساءة الاستخدام والتخفيف من حدتها في نطاق المستوى الأعلى TLD لاجتياز التقييم. العمل على توحيد المجتمع أو تنسيق انهاء الخدمة أو آليات أخرى يمكن أن تحدث على مستوى السياسة المطبقة، أو بشكل غير رسمي بين مشغلي TLD. وبالإضافة إلى ذلك، تم القيام بعمل كبير IRT وSTI (انظر أقسام العلامات التجارية) لوضع نظام موحد للإيقاف السريع لانهاء خدمة الأسماء التي تنتهك بشكل صارخ حقوق العلامات التجارية، حيث يمكن معالجة هذا النوع من السلوك.

خلفية الاختيار

النقاط الرئيسية

يبنى أساس فحص الخلفية على القلق العام حول للسلوك الخبيث المحتمل من خلال تقديم حقول gTLDs الجديدة.
- تمت إزالة مصطلح "الارهاب" من معايير الاختيار الخلفية.
- يقتصر التركيز في الوقت الحالي على فحص خلفية الحرص التجارية العامة، والتاريخ الجنائي، والسلوك غير اللائق باسم نطاق محدد.

ملخص التعليقات

خلفية الشيكات
ورحب بأن تضيف DAGv4 فحص الخلفية للمتقدمين، حيث كان لعدد من الظروف دور في حرمان أي شخص أو كيان من تشغيل حقول gTLD الجديدة. *COA (21 يوليو 2010). هوجان لوفلز (21 يوليو 2010). آر. تينيدال (21 يوليو 2010). ABA (22 يوليو 2010). BITS (22 يوليو 2010).*

بدلا من العمل بمنهجية كل قضية على حدة، فإننا نفضل اتباع نهج أكثر انتظاما لفحص الخلفية ونظرا لأهمية التخفيف من مخاطر المشاركة في عملية gTLD الجديدة من خلال المحركات الجنائية. *BITS (22 يوليو 2010).*

قسم 2.1 تفاصيل عملية فحص الخلفية المقبولة بشأن الأفراد والكيانات لتطبيق لأي نطاقات gTLD جديدة. استخدام منهجية "كل حالة على حدة اعتمادا على موقف الفرد من التأثير على الكيان في تطبيق وعمليات التسجيل" ينبغي الحد من المخاوف بأن شركة الإنترنت للأرقام والأسماء المُخصصة ICANN سوف تبحث عن أي اتصال لسلوك شائن، مهما كان بعيداً، لإسقاط مقدم طلب gTLD. لغة فحص الخلفية هي أيضا مناسبة شريطة أن شركة الإنترنت للأرقام والأسماء المُخصصة ICANN لن تبحث في استبعاد مقدم الطلب عن أي شيء ولكن مسلسل انتهاكات الملكية الفكرية التي تم البت فيها أمام أي محكمة. ونحن نعتقد أن شركة الإنترنت للأرقام والأسماء المُخصصة ICANN سوف تكون عقلانية في هذا الجانب من عملية استعراض مقدم الطلب. *Demand Media (22 يوليو 2010).*

ترحب CADNA بشرط فحص الخلفية ولكن سعى للحصول على مزيد من المعلومات حول كيفية عمل فحوص خلفية ذات أولوية فيما يخص الانتهاكات السابقة للملكية الفكرية. *CADNA (21 يوليو 2010).*

ولم يقدم أي أساس لإدخال هذه الخطوة الإضافية في عملية التطبيق. يعتبر أقل الفحوص تدخلاً هو الفحص الذي يجرى لمقدم الطلب نفسه في ما يتعلق بقدراته المالية والتقنية والتشغيلية. إذا كان ضروريا أن تتأكد الإدارة من مقدم الطلب، فينبغي أن يقتصر هذا على الموظفين النشطين، والمديرين وربما أغلبية المساهمين التابعين لمقدم الطلب.
كلمة "شركاء" في هذا السياق هو الخلط بين والمعنى القانوني فيما يختلف عن المعنى الأوسع والأعم في الاستخدام العادي. وبالإضافة إلى ذلك ، فإن بعض الأسباب التي يبنى عليها فحص الخلفية تبدو بشكل أو بآخر غامضة بشكل مفرط أو غير متناسبة مع الأهداف. بينما لا يمكن تجاهل حجم المسائل الخطيرة مثل جرائم الإرهاب والحرب، فكيف يؤثر نشر هذه الحقول الجديدة gTLDs وتشغيل نظام أسماء النطاقات DNS؟ *م. وونج (21 يوليو 2010). آر. داماك (يوليو 2010).*

لا يوجد نص لإبلاغ مقدم الطلب أنه أثار ناقوس الخطر في سياق فحص الخلفية، أو حتى أنه قد فشل بسبب وجود فحص الخلفية السلبي. لا يوجد حكم للطعن أو إعادة النظر في قرار عدم السماح للتطبيق بسبب فشل فحص الخلفية. *م. وونج (21 يوليو 2010). آر. داماك (يوليو 2010).*

وينبغي أن تقوم شركة الإنترنت للأرقام والأسماء المُخصصة ICANN بإزالة شرط فحص الخلفية ما لم تشير ردود فعل المجتمع إلى دعم مبدئي قوي، مؤيد بالأدلة. وإذا كان المجتمع يعتمد فحص الخلفية، فينبغي أن يكون ذلك محدوداً للغاية، على الأكثر، في حالات المخالفات المالية أو ثبوت الغش، والحالات التي يثبت فيها السطو الإلكتروني بشكل واضح. *م. وونج (21 يوليو 2010). آر. داماك (يوليو 2010).*

التحقق من خلفية غير مناسبة، مجحفة، وينبغي حذفها. ولم يكن هذا شيء مستحسن من خلال GNSO ولكنه شيئاً موظفي شركة الإنترنت للأرقام والأسماء المُخصصة ICANN بإنشائه. يعد منع "الإرهاب" على نطاق واسع خارج نطاق مهمة شركة الإنترنت للأرقام والأسماء المُخصصة ICANN وليس هناك تعريف متفق عليه دوليا للإرهاب. وهذه السياسة تمس غير الغربيين. وبالإضافة إلى

ذلك، بما في ذلك "انتهاكات الملكية الفكرية" في نفس الفئة من الضرر مثل "الارهاب" ويبدو ذلك بمثابة هدية لمجتمع الملكية الفكرية التي لا ترتكز على التناسب، أو دعم المجتمع المحلي. *آر. جروس (21 يوليو 2010). آر. داماك (يوليو 2010).*

قيام الطرف الثالث بفص الخلفية
إننا نشعر بالقلق إزاء مستوى ونهج لاختيار الشركة التي سوف تعما كطرف ثالث في اجراء فحوص الخلفية وفقاً لنظام DAGv4 يجب على شركة الإنترنت للأرقام والأسماء المُخصصة ICANN اختيار مؤسسة محايدة، وتنظيم موثوق كطرف ثالث من خلال مشاورات واسعة على مستوى المجتمع. ينبغي اختيار مؤسسة في إطار الأمم المتحدة للقيام بهذه المهمة. *ISC (21 يوليو 2010).*

تطلب CADNA مزيد من المعلومات حول عملية اختيار الطرف الثالث لأداء فحص الخلفية. *CADNA (21 يوليو 2010).*

إدراج كلمة "الإرهاب" دون معايير أو تعريف
فيما يتعلق بالقسم DAGv4 1.2.1 "الصلاحية" و 2.1 "فحص الخلفية" ادراج كلمة "الإرهاب" بصورة تعسفية كجزء من فحص الخلفية بالنسبة لمقدمي الطلبات،ودون تقديم أي تعريف أالمعايير تقاس بالموافقة أو رفض مقدم الطلب لحقولgTLD الجديدة أو IDN gTLD، مثيرة للقلق الشخصي العميق. فحص الخلفية بهذه المنطقة من الإرهاب، وتقديم DAGv4 دون أي تعريف، غير مقبول لكثير من الناس والمجتمعات واللغة، والجماعات الدينية في جميع أنحاء العالم. إنه من المدهش أن نرى شركة الإنترنت للأرقام والأسماء المُخصصة ICANN تدخل في مجال الإرهاب في حين أن مجال اختصاصها ينطبق فقط على عملها كمنسق فني. وينبغي أن تدرج تعريفات وتدابير واضحة ومعترف بها دوليا في هذا القسم أو ينبغي إزالته. *أ. آل-زومان (19 يوليو 2010). أ.آل-زومان (21 يوليو 2010).*

وأضافت شركة الإنترنت للأرقام والأسماء المُخصصة ICANN فحصاً للإرهاب للتحققق من أن كافة مقدمي حصلوا على الحقول الجديدة gTLDs (بما في ذلك أسماء IDN gTLDs) في DAGv4 مع عدم وجود تعاريف أو معايير على الإطلاق التي تقوم عليها هذه الفحوص، ويعد ذلك مؤشرا واضحا أن التفكير قليلا في هذه المسألة، إن وجدت، له آثاره الدولية الخطيرة. هذا الشرط يعتبر ضاراً للكثيرين في المجتمع الدولي والبعض سوف قاطع عملية شركة الإنترنت للأرقام والأسماء المُخصصة ICANN. لو نفذت سوف تدل بوضوح على أن شركة الإنترنت للأرقام والأسماء المُخصصة ICANN قد خرجت عن حدود ولايتها. وهو يوحي بأن ICANN لا تزال تعمل في ظل حكومة الولايات المتحدة، بما صب الضرر على تأكيد الالتزام.

وينبغي أن تعالج شركة الإنترنت للأرقام والأسماء المُخصصة ICANN هذه المشكلة على وجه السرعة عن طريق إما:
الخيار 1 - تراجع "الإرهاب" كمجال للفحص والتحقق في دليل العمل، أو
الخيار 2 - إذا كان "الإرهاب" لا يزال مجالا للفحص، يجب أن تقوم بذلك شركة الإنترنت للأرقام والأسماء المُخصصة ICANN
(أ) أن تبين كيف تعتزم تنفيذ مثل هذا التقييم وتوفير تعاريف واضحة لنوع من الإرهاب (على سبيل المثال، إرهاب الإنترنت، الإرهاب الإسلامي، إرهاب الدولة، الخ.)؛
(ب) تعريفات الاعتماد لابد أن تكون منسجمة مع دوائر الاختصاص القضائي المجتمعية، الدولية والمحلية والمعايير على الارهاب التي تقوم عليها ويمكن إجراء قياسات عادلة وغير متحيزة من مقدمي الطلبات؛
(ج) إذا كانت شركة الإنترنت للأرقام والأسماء المُخصصة ICANN أو موظفيها أو "خبرائها" لا يمكن يقدموا تعريفات لمناسبة أوبروتوكولات توافق المعايير المذكورة أعلاه، فسوف تخضع ICANN لتقديم أفضل خدمة لفترة من 30 يوما أو 45 وطلب التعليق على ردود فعل المجتمع للحصول على التعريفات والمشورة بشأن البروتوكولات، كما هو الحال بالنسبة للقضايا الأخرى.
(د) شركة الإنترنت للأرقام والأسماء المُخصصة ICANN ينبغي أن توفر تفسيرا لكيفية وأسباب إضافة "الإرهاب" إلى DAGv4 في المقام الأول—أي من يقدم الطلب؟ وينبغي أن شركة الإنترنت للأرقام والأسماء المُخصصة ICANN تبين في المنتدى الذي وضع السياسات وقدم هذا الطلب، متى وبواسطة من، "من أسفل إلى أعلى"، أغراض الشفافية.

إذا كانت هذه جريمة تعسفية تساعد على وجود "الارهاب" بشكل غير مقصود، فلابد من اعتذار شركة الإنترنت للأرقام والأسماء المُخصصة ICANN مع الالتزام بتصحيح قد يأخذ وقتاً طويلا لإظهار كيف يمكن أن تقوم شركة الإنترنت للأرقام والأسماء المُخصصة ICANN السمحة تحقيق ذلك عند ارتكاب خطأ. *الفريق متعدد اللغات على الإنترنت (19 يوليو 2010).*

فحص الخلفية – بحاجة لشروط واضحة. يحتوي قسم فحص الخلفية بعض المصطلحات الغامضة المعرضة للتفسير الذاتي. وهذا يمكن أن تقدم الأطراف الثالثة التي تسعى إلى التدخل مع أو تأخير أو عرقلة تطبيقات محددة مع موجهات الهجوم. وينبغي أن تدرج واضحة ومعترف بها دوليا التعاريف والتدابير في هذا القسم. *الفريق العربي (21 يوليو 2010).*

تحليل التعليقات

تم إزالة مصطلح "الارهاب" من دليل مقدم الطلب. لم يكن المقصود من مصطلح واحد للخارج أو تحديد مجموعة من مقدمي الطلبات المحتملين، بل كان من المفترض أن توفر بعض التوجيه بشأن ما يمكن أن يكون محددا وتشير إلى أن شركة الإنترنت للأرقام والأسماء المُخصصة ICANN يجب أن تمتثل لبعض القوانين المعينة.

نرحب تعليقات عديدة بإضافة خلفية عملية الفرز، والبعض الآخر يشكك في أساس وضرورة هذا الاستعراض في ضوء التحليل واسع النطاق الذي من المقرر وأن تقوم به لجان التقييم. تهتم بعض التعليقات الأخرى بتعريف المصطلحات وإمكانات أن العملية يمكن أن تكون ضارة اعتمادا على كيفية تفسير هذه المصطلحات من خلال القائم بتوفير خدمة فحص الخلفية. هذه التعليقات لها الأولوية والجدارة وتم النظر بعناية في إعادة صياغة هذا القسم من دليل مقدم الطلب.

يبنى أساس فحص الخلفية على القلق العام حول للسلوك الخبيث المحتمل من خلال تقديم حقول gTLDs الجديدة. هناك تعليقات محددة بأن السماح "للعناصر السيئة" في امتلاك و/ أو إدارة نطاقات TLDs من شأنه أن يساعد على استمرار السلوك الخبيث على شبكة الإنترنت. كما هو مبين في النسخة المقبلة من دليل مقدم الطلب، فإن عملية عملية الفرز الخلفية هي جزء من نهج شامل للتخفيف من مثل هذا السلوك. كانت كل الطلبات وستظل بحاجة إلى الكشف عن أية مخاوف محتملة حول خلفياتهم. ومع ذلك، يقتصر الآن التركيز من خلال فحص الخلفية على الحرص التجاري العام، والتاريخ الجنائي، والسلوك غير اللائق لاسم النطاق المحدد. كافة المعايير المحددة واردة بدليل العمل.

ينبغي أن تقوم أي منظمة خارجية بإجراء فحص الخلفية والتأكد من البيانات المتاحة للجمهور لتحديد ما إذا كان مقدم الطلب قد قدم جميع الإفصاحات. تتطلب الفجوات بين الكشف عن مقدم الطلب مقابل الاختيار طرف ثالث إيضاحات من مقدم الطلب.

تحجيم الجذور

النقاط الرئيسية

- نشرت شركة الإنترنت للأرقام والأسماء المُخصصة ICANN دراستين لمناقشة تحجيم نطاق الجذر.
  سيناريوهات معدل التفويض الخاصة بحقول gTLDs الجديدة http://www.icann.org/en/topics/new-gtlds/delegation-rate-scenarios-new-gtlds-06oct10-en.pdf
  موجز لتأثير تحجيم الجذر المنطقة http://www.icann.org/en/topics/new-gtlds/summary-of-impact-root-zone-scaling-06oct10-en.pdf

- تصف دراسة معدل التفويض الحد الذي تفرضه معدلات تفويض من النطاقات العليا الجديدة TLDs بما لا يتجاوز 1000 حقل جديد TLDs في السنة، بغض النظر عن عدد التطبيقات.
- معدل التفويض المخطط وغيرها من العوامل التي تساهم في الاستنتاج بأن برنامج gTLD الجديد لن يشكل جزءاً من القضايا الجذرية لاستقرار المنطقة.

ملخص التعليقات

حد التجمع الأولي لأسماء عامة مجتمعية gTLDs وأسماء عامة IDN gTLDs. مارك مونيتور يتفق مع دراسة تحجيم الجذور بأن الزيادة البطيئة المحدودة حقول gTLDs الجديدة قد يكون من الحكمة التريث في استخدامها حتى اكتمال تنفيذ DNSSEC حيث لا يوجد ما يشير إلى كيفية تقديم العديد من أسماء عامة gTLDs وبالتالي شركة الإنترنت للأرقام والأسماء المُخصصة ICANN لم تحد رسميا حجم التجمع الأولي. ويمكن للتقارب DNSSEC، أسماء النطاقات IDNs، IPv6 والحقول gTLDs الجديدة التأثير على استقرار الجذر. وبالنظر إلى أن التأثير السلبي المحتمل للأمن والاستقرار، فإن شركة الإنترنت للأرقام والأسماء المُخصصة ICANN تحد مجموعة من أسماء gTLDs عامة (للسماح لشركة الإنترنت للأرقام والأسماء المُخصصة ICANN لتقييم الضغوط المحتملة على الجذر) والحد بشكل كبير من الجولة الأولى لأسماء عامة المجتمعية gTLDs (مصممة ومدعمة ومحددة بوضوح، وهي منظمة وقائمة من قبل بمعرفة المجتمعات) والأسماء العامة IDN gTLDs فقط. *مارك مونيتور (19 يوليو 2010). Red Bull (21 يوليو 2010). BBC (21 يوليو 2010). HSBC (21 يوليو 2010). DuPont (21 يوليو 2010). كارلسون (21 يوليو 2010).*

Comerica (21 يوليو 2010). Sunkist (21 يوليو 2010). Solvay (22 يوليو 2010). LifeScan (22 يوليو 2010). ETS (22 يوليو 2010). ETS (22 يوليو 2010). Liberty Mutual (22 يوليو 2010).
وخلصت الدراسة إلى توسيع نطاق الجذر أن هناك حاجة إلى مزيد من العمل لنفهم تماما الآثار المترتبة على تقديم حقول gTLDs الجديدة وتطوير استجابات فعالة لهذه المخاوف. وأوصى فريق تحجيم الجذر باتباع نهج متدرج لإدخال gTLD جديدة كوسيلة للمساعدة في إدارة المخاطر على ملقمات منطقة الجذر. *AT&T (21 يوليو 2010).*

تحرص USCIB على أن تقوم شركة الإنترنت للأرقام والأسماء المُخصصة ICANN بالإنهاء والإفراج عن تحجيم الجذور المتوقع وهي دراسة من شأنها أن توفر النظرة الثاقبة والاعتبارات الأمنية الهامة فيمكا يختص بالاستقرار لإدخال مجموعة من نطاقات ASCII وغير ASCII وتأثير ذلك على جذر منطقة واحدة. ويمكن التركيز على التمايز للمساعدة على الحد من بعض الآثار السلبية المحتملة للادخال السريع للحقول gTLDs الجديدة في الجذر. *USCIB (21 يوليو 2010).*
نقترح تأجيل تنفيذ حقول gTLDs الجديدة لحين توافر التقرير النهائي لدراسة تحجيم الجذر ومعالجة أي قضايا على نحو كاف ومحدد. *BITS (22 يوليو 2010).*

تحليل التعليقات

وأثارت التعليقات القلق بشأن تأثير برنامج gTLD الجديد على استقرار نظام أسماء النطاقات DNS. على وجه التحديد، ركزت التعليقات على إدخال أسماء gTLDs "غير محدودة" جديدة لنظام أسماء النطاقات DNS. من المهم أن نلاحظ أن الوضع الحالي "غير المحدود" لتطبيقات gTLD الجديدة لا يتعادل بالضرورة مع التفويض الفوري وغير المحدود لتلك التطبيقات gTLD الجديدة التي تم الموافقة عليها والتعاقد. وقد وضعت الشركة الإنترنت للأرقام والأسماء المُخصصة ICANN خطة مناسبة لمعدلات تفويض الحقول الجديدة gTLDs في منطقة الجذر بوصفه عنصرا من عناصر برنامج gTLD الشامل. تم إنشاء هذه الخطة مع أخذ كل من العدد المتوقع والحد الأقصى من التطبيقات في الاعتبار.
من خلال الافراج عن اثنين من التقارير ذات الصلة ب تحجيم جذر المنطقة، تشير شركة الإنترنت للأرقام والأسماء المُخصصة ICANN الفرضية القائلة بأن العديد من القضايا أثيرت وعولجت من خلال:

- معدلات التفويض المقننة؛
- في الحقيقة أنه تم بالفعل نشر DNSSEC، أسماء النطاقات IDNs و IPv6، و
- تحليل السلوك لجذر L.

يسعى تحليل "سيناريوهات معدل التفويض عن الحقول الجديدة" gTLDs لتبديد المخاوف من أن يتم تفويض النطاقات العليا TLDs جديد، واستقرار ملقم الجذور ونظام التوزيع والذي قد يكون محل تساؤل. يحسب أن المعدل المتوقع للنطاقات العليا TLDs الجديدة التي تدخل الجذر في الدور الاول ستكون في حدود 200 حتي 300 سنويا -- ولا تزيد على 1000 تفويض في السنة حتى لو كانت هناك الآلاف من التطبيقات. ونتيجة لذلك، لم يتم تحديد قضايا استقرار فنية ذات مغزى أو المشورة بمعرفة مشغلي منطقة الجذر حيث أشارت إلى أنه يمكن استيعاب معدلات تفويض تصل الى 1000.
واستنادا إلى هذا التحليل، وآخذا في الاعتبار لنتائج الدراسات والآثار المترتبة على تحجيم الجذر التي تم تلخيصها في "ملخص لتأثير تحجيم جذر المنطقة،" ليس لدينا أدلة (سبب للاعتقاد) بأن جذر النظام لن يظل مستقراً. ويوصي التقرير أيضا بضرورة تحسين رصد نظم إدارة الجذر فضلا عن الاتصالات بين مختلف الجهات المعنية في إدارة الجذور للتأكد من أن التغييرات المتعلقة بالتحجيم من أنظمة إدارة الجذر لا تمر مرور الكرام قبل أن تأخذ تلك التغييرات مجراها. هذا ليس من الصعب من الناحية الفنية نظرا لأن معدلات التفويض منخفضة نسبيا، ويجري النظر فيها حالياً.

الأمن والاستقرار

النقاط الرئيسية

- وسيزود الامتثال التعاقدية للتعامل بفعالية مع مراجعة الحسابات وإنفاذ القضايا الناشئة عن إدخال حقول gTLDs جديدة.
- وسيجرى تقديم الحقول الجديدة gTLDs بطريقة تتفق مع التزامات شركة الإنترنت للأرقام والأسماء المُخصصة ICANN للحفاظ على الأمن والاستقرار ومرونة نظام أسماء النطاقات DNS.
- وقد وردت آراء متباينة بشأن ما إذا كان الأمن تحقق في المنطقة العليا يجب أن يكون البرنامج إلزاميا أو طوعيا. وسيواصل البرنامج الواجب اتباعها من قبل ICANN، وسيتم اعتماد معايير وإدارة البرنامج من قبل وكالة مستقلة.

ملخص التعليقات

قضايا الامتثال. لدى شركة الإنترنت للأرقام والأسماء المُخصصة ICANN بالفعل تحديات كبيرة حرجة في الوقت الحالي فيما يتعلق بالامتثال وفقاً لتقرير صدر مؤخرا (KnujOn) فإن شركة الإنترنت للأرقام والأسماء المُخصصة ICANN لا تخصص موارد كافية لهم. قضايا الامتثال تعتبر بمثابة قضايا خطيرة (الراية الحمراء) وتهدد أي توسع مزمع لنظام أسماء النطاقات DNS. لا تزال هناك أسئلة خطيرة حول ما إذا كانت ICANN يمكنها التعامل بشكل فعال مع الأمن والاستقرار أو السلوك الخبيث عند زيادة عدد السجلات والمسجلين والحقول العامة gTLDs التي تعمل على نطاق عالمي. وDAGv4 لا يقدم أي ضمان بأن دورة الحقول الجديدة gTLDs لن تدفع بمزيد من النشاط الإجرامي وغير القانونية أو كيف تقوم شركة الإنترنت للأرقام والأسماء المُخصصة ICANN بمنع ومعالجة هذه القضايا. *Verizon (20 يوليو 2010)*.

الثقة والاعتماد على الإنترنت. يستند نجاح الإنترنت على الانفتاح واعتماده المستمر لاحتياجات المستخدمين. ويمكن للمستهلكين الاعتماد على توافر التوربد والمصداقية في السجلات ومشغلات السجل والتطورات المستمرة لتلبية احتياجات المستخدمين. لا ينبغي أن يتم تعريض هذا الإنجاز للخطر. *dotZON (21 يوليو 2010)*.

برنامج التحقق من مناطق الأمان العالية
يبدو أن هذا البرنامج من غير المرجح تحقيقه وإذا كان الأمر كذلك يجب أن يكون فعالاً. ويجب على برنامج HSZ TLD أن يكون ملزما لجميع حقول gTLDs الجديدة، أو كحد أدنى، ينبغي تقوم أن شركة الإنترنت للأرقام والأسماء المُخصصة ICANN بطرح النقاط من أي مقدم طلب لا يعرب عن نيته في طلب تصديق HSZ TLD. *Microsoft (21 يوليو 2010)*.

وينبغي التحقق من ارتفاع مستوى الأمن عالية بحيث يكون إلزاميا لنطاقات الخدمات المالية. *ABA (22 يوليو 2010)*. *BITS (22 يوليو 2010)*.

وينبغي لبرنامج HSZ أن يكون طوعيا بحيث يمكن للمستهلكين جعل التقييم الخاصة بهم من قيمته. إذا كان هناك قيمة حقيقية المستهلك يتم اعتماد محرك قوى السوق على نطاق أوسع. *آر. تيندال (21 يوليو 2010)*.

تحليل التعليقات

قضايا الامتثال

فيما يتعلق بقضايا الامتثال، سوف تستمر الشركة الإنترنت للأرقام والأسماء المُخصصة ICANN في تطبيق وقف مسجل ICANN وعقود التسجيل في مصلحة حماية وتشجيع المسجلين وثقة الجمهور في نظام أسماء DNS. ومن المقرر تخطيط موارد إضافية، بحيث تكون آمنة لتقديم خدمة فعالة لسجلات gTLD الجديدة.

الثقة والاعتماد على الإنترنت.

تقر شركة الإنترنت للأرقام والأسماء المُخصصة ICANN هذه التعليقات، ويعترف أنه ينبغي إجراء إدخال الحقول الجديدة بطريقة تتفق مع الالتزامات الخاصة بشركة الإنترنت للأرقام والأسماء المُخصصة ICANN للحفاظ على الأمن والاستقرار ومرونة نظام أسماء النطاقات DNS. والقصد من عملية التطبيق وتقييم الاقتراحات لحقول gTLD الجديدة هو متابعة عملية لضمان الثقة والاعتمادية وعدم وضع الإنترنت أو النظام الفريد في خطر.

برنامج التحقق من مناطق الأمان العالية.

تلقت ICANN وجهات نظر متباينة بشأن ما إذا كان برنامج التحقق من مناطق الأمان العالية ينبغي أن يكون إلزاميا أو طوعيا.

بوجه عام، وفي أبواب أخرى من دليل مقدم الطلب، تشير التعليقات أن برنامج HSTLD يجب أن يكون طوعياً وأنه إذا كان هناك تصور قيم في هذا الصدد، فسوف يتطور السوق لاستيعاب الطلب. ويجري حاليا وضع برنامج HSTLD واستكشاف قدرته على البقاء قيد الاستعراض والنظر. صدر في 22 سبتمبر 2010، وذلك بالتنسيق مع شركة الإنترنت للأرقام والأسماء المُخصصة ICANN أصدرت HSTLD AG في طلب المعلومات (RFI) على برنامج DHSTL. الغرض من طلب المعلومات هو مساعدة مجتمع شركة

الإنترنت للأرقام والأسماء المُخصصة ICANN في فهم الأطر والنهج المحتملة لتقييم حقول TLD مقابل معايير HSTLD وتحديد مكان إدخال التحسينات على مشروع المعايير والبرنامج العام قد يكون ضروريا لضمان نجاحها، وتقييم جدوى برنامج HSTLD المقترحة.

الخطوات التالية :

وافقت ICANN و HSTLD AG على أن هناك قيمة في إجراء طلب المعلومات عن البرنامج، وكما ذكر أعلاه تم نشرها في 22 سبتمبر 2010. بعد فترة طلب المعلومات يغلق في 23 نوفمبر 2010 ويكون لكل من شركة الإنترنت للأرقام والأسماء المُخصصة ICANN وHSTLD AG الوقت الكافي للرد على الأسئلة وتلخيص وتحليل الردود وسيتم اتخاذ قرار حول الخطوات المقبلة.

لا تزال شركة الإنترنت للأرقام والأسماء المُخصصة ICANN ملتزمة بتخفيف السلوك الخبيث في حقول gTLDs الجديدة، وتدعيم تطوير مفهوم HSTLD كبرنامج طوعي يعمل بشكل مستقل. وقد اتخذت بعض الأفراد في المجتمع قرار مجلس إدارة شركة الإنترنت للأرقام والأسماء المُخصصة ICANN 2.8 لتخفيف السلوك الخبيث[1] وعدم وجود دعم لهذا المفهوم. في حين أن المجلس قال انه لن يتم التوقيع على المشغل لمثل هذا المنتج، فإنه يدعم مفهومه مثلما يجرب بالنسبة للتدابير الأخرى (على سبيل المثال، URS، وحظر الأحرف، الوصول لملف المنطقة المركزية، الخ) لتخفيف السلوك الخبيث في حقول gTLDs الجديدة.

إدارة البديل

النقاط الرئيسية

- ومن المفهوم أن الحالات والممارسات النصية تختلف في جميع أنحاء العالم، وأن تفويض النطاقات العليا البديلة TLDs أمر بالغ الأهمية لتجربة جيدة للمستخدم لعدد من مستخدمي الإنترنت.
- وتستمر ICANN بدعم نشاطات الدراسة والتطوير من أجل الوصول لحل إداري فعّال للمستوى الأعلى، بما في ذلك اختبار DNAME، إنشاء السياسة، وأليات أخرى، وذلك لتمكين المستخدمين من أنحاء العالم لانتهاء فرص التوفر الزائدة لـ DNS آمن ويمكن الاعتماد عليه.

ملخص التعليقات

الحروف الصينية. ويجب أن يتم التعامل مع المتغيرات إلى حد ما في عملية gTLD الجديدة. السياسة الحالية حيث يجب أن تكون المتغيرات قد تم حظرها أو حجزها حتى يكون هناك حل مناسب قد تستفيد منه بعض المتغيرات بالنسبة للآخرين ويتسبب في إرباك المستخدم. في السلاسل النصية الصينية حصة للشكل المبسط والتقليدي بنفس المعنى ويستخدم بالتساوي بين مستخدمي الانترنت الصينيين. يعتبر تجاهل أو حجز أي شكل بمثابة حرمان لفئات معينة من المستخدمين الصينيين من لحق في الوصول إلى الإنترنت بالكتابات الصينية. تلتمس CNNIC من ICANN بالنظر في حل مناسب للأحرف الصينية قبل بدء الحقول gTLDs الجديدة. قد يكون الأمر أنه إذا التزم مدقمي الطلبات بشروط مماثلة بشأن "الصين" فإن شركة الإنترنت للأرقام والأسماء المُخصصة ICANN ستوافق على بعض من الطلبات في سلسلة مكونة من اثنين في حزمة. *CNNIC (21 يوليو 2010).*

تفويض البدائل. بدائل أو متغير النطاقات العليا TLDs يتم دعمها وتفويضها إلى صاحب نطاق TLD نفسه. حظر أو حجز هذا المتغيرات سيحرم جماعات معينة من المستعملين من الحق في الوصول إلى الإنترنت بلغتهم باستخدام جهاز الإدخال المتوفر (على سبيل المثال، لوحة المفاتيح). *أ. آل-زومان (21 يوليو 2010).*

تحليل التعليقات

توافق شركة الإنترنت للأرقام والأسماء المُخصصة ICANN على أن العلاج سلاسل البديل يجب أن يتم وفقا لإجراءات عادلة. تم تصميم المنهج الحالي ليكون موحدا ولتجنب إلحاق الضرر أو الإفادة لأي مجموعة مستخدمين بالمقارنة إلى الآخر. ومن المتفق عليه أن الحالات والممارسات النصية تختلف في جميع أنحاء العالم، وأن المتغيرات تعتبر حاسمة لتوفير تجربة جيدة للمستخدم بالنسبة لعدد من مستخدمي الإنترنت.

[1] قرار المجلس للعرض على: http://icann.org/en/minutes/resolutions-25sep10-en.htm#2.8.

ومن المتوقع على المدى الطويل أن البديل TLDs سيتم دعمه وتفويضه إلى مشغل TLD نفسه. وتتمثل المهمة في تحديد فهم واضح ومعتمد عالميا لتعريف البديل TLDs، وما هي السياسات وتوقعات المستخدم التي يمكن أن يتم إرفاقها إليهم.

وتجدر الإشارة إلى أن IDN ccTLDs التي تنطوي على الكتابات الصينية المبسطة التقليدية تم تفويضها، ويتوقع أن الخبرة المكتسبة من خلال IDN ccTLD Fast Track سيبلغ هذه المناقشات المجتمع بالمضي قدما وسيساعد في عمل نهج عملي لمساحة gTLD.

في تصريح تفويض IDN ccTLDs، لاحظ قرار المجلس أن المنهجية التي اتخذها مدير IDN ccTLD للتعامل مع هذه الحالات من IDN ccTLDs الموازي، في المدى القصير، هي الخيار الوحيد المتاح، ولكن هناك حدود خطيرة إلى حيث يكون هذا المنهج قابل للتطبيق، بحيث لا يمكن أن ينظر إليه على أنه حل عام. وبناء على ذلك، ينبغي مواصلة أعمال التنمية طويلة المدى. و أشار المجلس أنه "لابد من مواصلة التحليل الهام لأعمال التنمية المحتملة على كل العناصر السياسية والتقنية لإيجاد حل للإدخال على أساس عام من السلاسل التي تحتوي على المتغيرات مثل TLDs".
(انظر http://www.icann.org/en/minutes/resolutions-22apr10-en.htm)

شركة الإنترنت للأرقام والأسماء المُخصصة ICANN مستمرة في دعم دراسة وتطوير الأنشطة في اتجاه الحل البديل للإدارة العليا، بما في ذلك اختبار DNAME (اسم النطاق) وغير ذلك من الآليات، بحيث يمكن للمستخدمين في جميع أنحاء العالم الاستفادة من الفرص المتزايدة في نظام DNS بشكل آمن وموثوق.

تشابه السلاسل

النقاط الرئيسية

- ما إذا كانت الاستثناءات الواجب عملها لاستبعاد سلاسل TLD "المتشابهة بطريقة محيرة" هي قضية معقدة تتطلب مناقشة سياسة إضافية.
- وينبغي لعمل السياسة دراسة ما إذا كان ينبغي أن يكون هناك استثناءات لحالات التشابه "غير الضارة" (على سبيل المثال، قضايا الملكية المشتركة أو في ضوء السياق).
- التنوع في عمل فرق التقييم سيتماشى مع التنوع المتوقع لتطبيقات gTLD الجديدة.

ملخص التعليقات

القسم 2.2.1.1. لم يتم إجراء أية تغييرات على هذا القسم. السلاسل التي يحكم عليها أنها متشابهة لكن بطريقة غير ضارة لا ينبغي إزالتها في التقييم الأولي. في حالة حدوث ذلك، يجب أن توفر فرصة لتصحيح الخطأ المحتمل. وينبغي أن يكون التركيز على تجربة جيدة للمستخدم، فإنه من الممكن جدا أن سلسلتين يمكن أن تكونا متماثلتين لكنها لا تخلق تشويش وبدلا من ذلك توفر تجربة أفضل للمستخدم.
RySG (10 أغسطس 2010). VeriSign (22 يوليو 2010).

بدلاء اللغة أجنبية (1.1.2.8، 2.2.1). وينبغي أن تشمل اختلافات السلسلة على نظراء للغة الأجنبية تطبق على الأسماء (على سبيل المثال "البنك" بالإنجليزية و"بانكو" بلغة أجنبية ثانية ينبغي اعتبارهم نظيرين). *BITS (22 يوليو 2010).*

استعراض المنهجية (2.2.1.1.2). أوافق على أن ارتفاع درجة التشابه المرئي يمكن أن تدل على صعوبة أكبر في تمرير استعراض تشابه السلسلة. وأنا أؤيد ما خلص إليه DAG بأن "التحديد النهائي للتشابه يرجع إلى حكم اللجنة الاستشارية".
آر. تيندال (21 يوليو 2010).

تشابه السلاسل - أعضاء الهيئة. يجب أن تتضمن الهيئة الاستشارية التي تقوم بمراجعة تشابه السلاسل على هؤلاء الذين يمارسون العلامات التجارية والموظفين ذوي الخبرة في أعمال المنظمات غير الهادفة للربح. *الصليب الأحمر (21 يوليو 2010).*

وينبغي أن يشتمل استعراض تشابه السلسلة على انطباع سمعي (صوت) وتجاري (معنى) وكذلك التشابه المرئي.
الصليب الأحمر (21 يوليو 2010).

وينبغي أن يتاح استعراض ممدد عملية استعراض تشابه السلسلة، بناء على طلب مقدم الطلب. *الصليب الأحمر (21 يوليو 2010).*
ف. بيتر (نموذج 2، 21 يوليو 2010).

"مستخدم الانترنت متوسط ومعقول". وينبغي لهذا المصطلح الذي يوجد في قسم 2.1.1.1.2 أن يكون أكثر وضوحا. *الصليب الأحمر (21 يوليو 2010).*

معايير التقييم للسلاسل المتشابهة بشكل محير – IDNs. وهناك نقطة رئيسية مفقودة في معايير التقييم الحالية لشركة الإنترنت للأرقام والأسماء المُخصصة ICANN لتشابه السلاسل الذي يؤدي إلى لبس وهي أنها لا تستعرض TLDs، ولاسيما IDNs، في سياق استخدامها (على سبيل المثال، السيريلية). عند استعراض IDN في السياق، يصبح تقييم السلسلة (واختلافاتها الأبجدية) أكثر سهولة. *ف. بيتر (نموذج 2، 21 يوليو 2010).*

تحليل التعليقات

يستحق الاقتراح بالسماح لاستثناءات للتشابه "غير الضار" بالتأكيد النظر. وقد طلبت التعليقات بمنح استثناءات من نتائج التشابه المربك. إن سبب منح استثناء سيكون أن زوجا السلسلة اللذان وجدا متشابهين بطريقة مربكة يشكل حالة من "الارتباك غير الضار"، على سبيل المثال إذا كان مقدم الطلب / المشغل هو نفسه بالنسبة لكلا السلسلتين أو إذا كان هناك اتفاقية بين المتقدمين المشاركين / المشغلين التي تنص على تجربة المستخدم محسنة.

قد تكون أحد نتائج فكرة GNSO هو تفويض TLDs البديل – ونظرا لأن TLDs البديل متشابه جدا.

وينبغي أن لا تفوض السلاسل المتشابهة في غياب دراسة عميقة سياسية للقضايا. التعديلات المقترحة تطرح مجموعة معقدة من قضايا السياسة العامة (على غرار تلك التي تمت مناقشتها بشأن المتغيرات). لا يتعين اعتبار الاقتراح كأحد أمور التنفيذ الواضحة.

يعتبر هذا المنهج تحفظياً. إن كان ملائما، فإن نتيجة العمل المشار إليها أعلاه يمكن اعتبارها للتنفيذ حينما يتم اكتمالها. لابد من تشجيع سياسة العمل في هذا المجال.

تشير سياسة GNSO إلى أن السلاسل التي تنجم عن ضرورة عدم التفويض لارتباك المستخدمين: تجنب ارتباك المستخدمين يعتبر من الأهداف الرئيسية لحماية المستهلك النهائي وتشجيع تجربة مستخدم جيدة.

تعتبر معايير ومتطلبات التشغيل أشبه ما تكون لحقول TLDs بطريقة "غير محددة" وهو لا يتضح ولا يسير على نحو مستقيم. المعايير والشروط السليمة في مثل هذا الموقف يتم انجازه بشكل متعادل لابد من تحديدها وتحتاج إلى الموافقة عليها من جانب المجتمع ككل.

استعراض سلسلة التشابه وأحكام حماية ومعارضة الارتباك تساعد بالفعل على حماية تفويض النطاقات العليا TLDs ضد تطبيقات السلاسل المشوشة مماثلة. منح الحق في النطاقات العليا TLDs المخولة لاستخدام هذه السلاسل أنفسها بما يمثل تغيير من حيث المبدأ والأهمية. ويمكن استخدام هذه الحقوق لإدخال سلاسل TLD مماثلة على التوالي، حيث من المحتمل وأن تبلغ بعيدا عن أي تشابه مباشر مع سلسلة TLD الأصلية. مدى ملاءمة مثل هذه النتائج، ووجود قيد على فرضها، لا بد من مناقشتها والاتفاق عليها من قبل المجتمع الأوسع.

بدء التشغيل الفعلي للسلاسل المشابهة المشوشة "غير الضارة" بما يثير قضايا تتعلق بتجربة المستخدم وتوقعات المستخدمين والتي تم تحديدها بالفعل في مناقشات حول سلاسل "المعادل" و"البديل". الاحتياجات التشغيلية للحفاظ على هذه الجوانب تحتاج إلى تطوير، والعرض والإنفاذ. على سبيل المثال، هل ينبغي أن نعقد العزم على نفس العنوان أم لا؟

إذا تم منح استثناءات لسلاسل التشابه "غير الضارة" المماثلة، فيجب أن يكون هناك أيضا ضمانات لأن يظل الوفاء بشكل دائم للظروف اللازمة، مع توجيه الدعوة الى الشروط التعاقدية الخاصة فضلا عن تدابير الامتثال. على أن توضع هذه الحاجة التي وافق عليها المجتمع الأوسع. أما الاحتياجات في هذا الصدد فهي أكثر وضوحا بشأن الاستثناء الممنوح ويتم تشغيلها من قبل مشغلي سلاسل مختلفة في إطار أي اتفاق خاص يهدف إلى تحسين تجربة المستخدم.

التغييرات المقترحة من قبل المنظمة الداعمة GNSO تستحق النظر على النحو المناسب، وربما يثبت في نهاية المطاف أن تكون مفيدة. ومع ذلك، هذا ليس امرا مفروغا منه، ويتطلب تحقيق نتائج إيجابية من جميع التحقيقات المذكورة أعلاه. في حين إجراء التحقيقات اللازمة ، فلن تكون هذه السلاسل مفوضة. في غضون ذلك، فإن الحماية المتاحة ضد التطبيقات للسلاسل المشابهة للارتباك وحماية مصالح كل من المستخدم والمشغل، وبالتالي يترتب عليها عدم وجود مبررات واضحة للتسرع في تعديل المنهج القائم.

تؤخذ جيدا متطلبات التنوع في خبرات الفريق، خصوصا في ظل سلطة القرار النهائي للفريق، ويعد بالفعل معيارا متوقعا لاختيار مزود الخدمة لتجميع الهيئة الاستشارية.

وفيما يتعلق باشتراط وضع تعريف أكثر دقة من "متوسط، مستخدم الانترنت بشكل معقول"، فإنه تجدر الإشارة إلى أن التنوع في اللجنة المختصة تشمل التنوع اللغوي لضمان الإلمام بالمخطوطات المعنية. هذا من أجل تجنب النتائج غير المبررة من التشابه المشوش، كما هو الحال مثلا في السلسلتين الصينيتين فقد تبدو مشوشة بصريا بما يماثل الغربيين ولكن لا يمكن توضيح الفروق بصريا على الإطلاق بالنسبة للمستخدم الصيني. ويشيع استخدام "شخص راشد" قياسياً ويعتقد أن إضافة التفاصيل قد تؤدي إلى تشويه القصد.

المتطلبات لزيادة نطاق تقييم التشابه وراء سلسلة التشابه البصري سبق تناولها في الجولات السابقة والتعليق وضعت أي جوانب جديدة للنظر إلى الأمام. ويقتصر تقييم دليل في التقييم الأولي إلى التشابه البصري فقط كشاشة مسبقا لعملية الاعتراض التي تغطي جميع أنواع البلبلة المحتملة (كما هو مفصل في وقت سابق تعليق التحليلات والتصريحات العلنية).

خلاف السلسلة

النقاط الرئيسية

- تشير التعليقات المتعددة إلى عتبة التسجيل لتقييم أولوية المجتمع، ويجادل البعض لصالح الإبقاء على 14 من أصل 16، ينما يتمسك آحرون بخفضه إلى 13.
- تقترح التعليقات المتعددة تغييرات مختلفة في التسجيل، ولا سيما: باستخدام المقياس الأدق ، يتم تمديد التسجيل لترسيم المجتمع، وتعديل التسجيل للرابطة والتفرد، إضافة نقاط لهيكل عمل السياسة/الحكم وإضافة نقاط الإنشاء في وقت مبكر.
- بعض التعليقات معالجة الوضع مع اثنين أو أكثر من التطبيقات المجتمع الفوز في المنافسة النهائية، واقتراح بدائل للمزايدة: أ) يفوز أعلى هداف، ب) في انتظار قرار طوعي، ج) نظام تسجيل النقاط التكميلية.
- يقترح أحد التعليقات عملية التغيير في عرض للنتائج المحتملة للمناقشات بشأن التكامل الرأسي.
- يدعي تعليق أن الحقوق القانونية يجب ان تلعب دورا في قرار الربط.
- يقترح أحد التعليقات معاملة منفصلة للمنظمات غير الهادفة للربح.

ملخص التعليقات

الحقوق القانونية القائمة. وينبغي أيضا أخذ الحقوق القانونية القائمة بعين الاعتبار عند حل الخلاف في السلاسل. حيث هناك أن حقوق مشروعة للمنافسة، فلابد من أن تعتمد آلية أكثر تطورا (من، على سبيل المثال، المزاد) لتخصيص gTLD ذات الصلة التي تعكس طبيعة واتساع نطاقها وطول العمر لهذه الحقوق. *BBC (21 يوليو 2010)*.

تقييم أولويات المجتمع وإعادة النظر في المعايير.
وينبغي إعادة النظر في الموظفين بشركة ICANN لتقييم مستوى الأولوية بالمجتمع. التعليقات العامة السابقة تعتبر حيادية بشكل ساحق عند 13 نقطة. لم يقم موظفي ICANN بتفسير أساس الإصرار على نقطة 14 الرئيسية بشكل مقبول، والتي سيكون من المستحيل تقريبا تطبيقها بمعظم التطبيقات المزمع تحقيقها في المجتمع. *COA (21 يوليو 2010)*.

وبالإضافة إلى ذلك، للحد من احتمالات أن تكون عملية تقييم أولوية المجتمع أكثر من أي شيء بمثابة ردهة لقاعة المزاد، فينبغي تعديل المعايير الخاصة على أعلى درجة من معايير التقييم التالية، على النحو المبين بـ DAGv4 القسم 4.2.3، ونصها كما يلي (إضافة النص المسطر):

- المحور: تطابق السلسلة اسم المجتمع، وهو اختصار قصير لشكل يعتبر معروف جيدا لاسم الجماعة، أو بخلاف ذلك يرتبط بقوة مع المجتمع.
- التفرد: ليس للسلسلة معنى هام آخر إلى أبعد من التعرف على المجتمع الموصوف في التطبيق. (إلى أن يتم تطبيق هذا المعيار في اللغة المقترنة بالمجتمع الموصوف، إن وجدت). المعنى الذي لا علاقة له بأي مجتمع يعتبر هاماً.

COA (21 يوليو 2010).

تقييم أولوية المجتمع - وضوح التنقيحات. تم التعبير عن وضوح ملحوظ في DAGv4. *Big Room (21 يوليو 2010). آر. تيندال (21 يوليو 2010).*

تقييم أولوية المجتمع - تقديم الدعم لدرجة 14 نقطة. أدعم بقوة فكرة أن مقدم الطلب يسجل ما لا يقل عن 14 نقطة ليصل الى نقطة تحقيق التقييم بالمجتمع ذو الأولوية. خفض درجة يمكن ان تضر المسجلين. إذا كان تم تخفيض عتبة التسجيل سيكون من الأسهل بالنسبة لمقدمي الطلبات الحصول على وضع المجتمع بالسلاسل التي يجب أن تتوفر في المستوى الثاني لمجموعة واسعة من المسجلين. لا يحدث التسجيل إلا عندما يكون هناك اثنين أو أكثر من مقدمي الطلبات للحصول على السلسلة، وفي هذه الحالة فإن العتبة العالية التهديف هو أفضل وسيلة لحماية المجتمعات الحقيقية لأنه سيكون من المرجح أن يتم منح سلسلة لمقدم الطلب الذي يمثل المجتمع في السؤال بشكل وثيق. تسمح الدرجة المنخفضة بالاعتراضات الناجحة للمجتمعات المشروعة، وسيكون من الأسهل للمجموعات التي قد لا تكون مرتبطة بشكل وثيق مع المجتمع بنجاح، لمنع أي مقدم طلب، وتستند معايير الاعتراض الناجح على المعايير المطلوبة لتحقيق نتيجة 14 نقطة. *آر. تيندال (21 يوليو 2010). أبعاد النطاق (22 يوليو 2010). د. شيندلر (22 يوليو 2010).*

يجب تعيين تقييم أولوية تسجيل المجتمع فيما يتراوح بين 13 و16 نقطة الى نقطة واحدة تسمح للتقييم (خطأ ذاتي / خطأ بشري). وسيكون هذا المنهج أكثر عدلاً وإنصافاً. النهج الضيق المقترح حاليا سيؤدي بلا شك إلى عدد كبير من المزادات غير العادلة وغير الضرورية. BC *(26 يوليو 2010). آر. آندروف (نموذج 4، 21 يوليو 2010).*

الإيضاحات المطلوبة لتقييم أولويات المجتمع. وينبغي أن تقوم ICANN بشكل أكثر وضوحا بتحديد مفهوم "المجتمع المحدد بوضوح" وعملية التسجيل. لا ينبغي على أن يعاقب مقدم الطلب في عملية التشابه العرضي. إذا كانت ICANN تريد أن تحافظ على النظام الحالي للتسجيل، من ثم ينبغي أن يكون لها قواعد أهلية مداها السماح لمزيد من التفاصيل و/أو النظر في جميع سياسات التسجيل معا. يجب أن يكون هناك نطاق أوسع في إطار ترسيم المجتمع ليصل المجموع إلى 17 أو 18. وبموجب هذا النظام الذي يفرض عقوبات على نحو ما مزدوجة (رسم والأهلية للطوائف غير العضوية، على سبيل المثال)، وينص على "فشل" عرضي خارج السيطرة على مقدم الطلب (عدم وجود "التفرد" بسبب بعض التشابه من قبيل الصدفة أو بأي لغة أخرى)، والقدرة على تفويت النقطة الثالثة الحاسمة حتى بالنسبة لمعظم المقترحات المعقولة والمسؤولة. *أ. أبريل أي. أبريل (نموذج 4، 21 يوليو 2010).*

تقييم أولويات المجتمع - تغيير مقياس التهديف لأعشار النقطة. ينبغي عدم استخدام إجراء تقييمي لتقييمات أولوية المجتمع من خلال مقياس صحيح جسيم سيغيب عن الفروق الدقيقة بهذه المعايير الصعبة والحاسمة. يجب تغيير النطاق للسماح للتمييز من حيث أعشار نقطة بدلا من نقطة كاملة. يصبح هذا التغيير بمثابة الإجراء الأكثر حساسية في حين لا يزال توفير خط مشرق بين تلك التطبيقات التي تشير لأولوية المجتمع وتلك التي لا تشير لذلك. *أ. دوريا (نموذج 4، 22 يوليو 2010).*

تقييم المجتمع-تحديد النقاط بناءا على المساءلة والشفافية. في حالة استخدام نظام النقاط، فإنه يجب أن يستند العدد الأكبر من النقاط الممنوحة إلى مصداقية نموذج حكم نطاق TLD فيما يتعلق بالمساءلة والشفافية لأصحاب المصلحة بالمجتمع. بالإضافة إلى ذلك، لا يتسنى لـ ICANN التعامل مع جميع عمليات صنع السياسات. وبصورة أكثر دقه تكون نطاقات TLDs المعتمدة علي المجتمع بمثابة النوع الذي يجب أن يمنح صنع ومراقبة وتعزيز سياسته لنموذج حكم نطاق TLD. ويجب على ICANN تقييم صلاحية سلطة التفويض كمعيار رئيسي لمعرفة نطاق TLD المعتمد على المجتمع. *و. ستوب (نموذج 4، 21 يوليو 2010).*

تقييم المجتمع-مقارنة طلبات المنافسة وحدود النقاط المطلقة. إذا لم يمكن تجنب استخدام النقاط، فيفضل إضافة تقنية النقاط التكميلية للتعامل مع الطلبات المتنافسة المعتمدة على المجتمع والتي يجب أن تستبعد المتنافسون غير المستحقين للتعامل في الفقرة (مثل حالات العبث الواضح). وسوف تشتمل معايير مقارنة المتقدمين المتنافسين المعتمدين على المجتمع بين بعضهم البعض على: الصلة النسبية لـ: المؤسسات المجتمعية الداعمة والمجتمع (في حالات التنافس بين المجتمعات؛ القدرة النسبية لمستخدمي الإنترنت خارج المجتمع لفهم الغرض من نطاق TLD؛ الدرجة التي يضمن من خلالها نموذج حكم نطاق TLD المساءلة والشفافية للمجتمع المحدد. *و. ستوب (نموذج 4، 21 يوليو 2010).*

المتقدمون المتنافسون المعتمدون على المجتمع-تجنب المزادات. حيث تبين اعتماد كلا الطلبات المتنافسة على المجتمع بدلا من الفصل في المزاد العلني، والحل الأمثل هو بلا تفويض لذلك وكذلك التنافس المطروح بشكل رسمي. تخضع الطلبات التي تخضع للمنافسة غير المحسومة إلى أن تظل مفتوحة لحين جولات gTLD التالية إذا لم يتم الوصول إلى اتفاقية. وعند هذه النقطة فإنه مسموح لكل متقدم برفع طلب محدّث بدون مقابل. ولن يتم تقييم هذه الطلبات المحدثة في حالة عدم دفع نظير رسوم إعادة التقييم (على سبيل المثال 5,000 دولار لكل طلب). وكذلك فإنه مسموح لأحد الأطراف دفع رسوم إعادة التقييم لطرف آخر. وربما ظلت نتيجة إعادة التقييم غير مفوضة حتى حلول وقتها. *و.ستوب (نموذج 4، 21 يوليو 2010).*

تقييم المجتمع واستثناءات التكامل الرئيسي المحتمل. إذا ما نتج عن المعيار الأعلى أو المقياس استثناء للسياسة العامة المعتمدة على المجتمع في الاتفاقية المسجلة المنفصلة لمشغلي التسجيل، يجب أن يقتصر الطلب على المتوقع، وليس حسم نتيجة التنافس على السلسلة. في حالة إذا ما أدت عملية مجموعة العمل علي التكامل الرأسي إلى استخدم آخر لتقييم أولوية المجتمع، فإن مقدمي الطلبات المعتمدون على العمل الذين لا يتسنى لهم اختيار ذلك في الوقت يجب أن يسمح لهم اختيار ذلك قبل وقت استثناء الطلب ولذلك فهو في الحقيقة ليس إجباريا وقت تقديم الطلب. *إ. بيرنر-وليم (نموذج 4، 21 يوليو 2010)*.

نطاقات TLDs الجغرافية ومعيار تقييم أولوية المجتمع (4.2.3). ينبغي وضع نقطة أخرى في الاعتبار بخصوص تقييم أولوية المجتمع في حالة استند مقدم طلب بمنظمة TLD الجغرافية إلى مجتمع أصحاب المصلحة السليمة لاهتمامات الاسم الجغرافي. *dotBERLIN (13 يوليو 2010)*. *dotBayern (20 يوليو 2010)*. *dotHamburg (21 يوليو 2010)*.

هيكل السيطرة لأصحاب المصالح المتعددين. يجب أن تمنح نقطة إضافية أخرى تقييم أولوية المجتمع وهو تبنى مقدم الطلب/المنظمة هيكل سيطرة محايد سليم لأصحاب المصالح لتحقيق العدالة وتقديم كلا العناصر التجارية وغير التجارية. وجدير بالذكر أن تمييز سيطرة أصحاب المصلحة عن كل أصحاب المصالح بتقديم خدمة عامة على مستوى المجتمع.

المتقدمون الحاليون قبل 26 يونيو 2008 أو ما قبل مارس 2009. نظرا لفترة التأخير الطويلة لإطلاق برنامج نطاق gTLD، التي تسببت مؤخرا في إعطاء مزايا لمقدمي طلبات نطاقات gTLD الجديدة بنقل المفهوم الحالي والمشروعات، فيجب إعطاء نقطة إضافية في تقييم أولوية المجتمع وهو أن تكون المؤسسة المتقدمة موجودة قبل الحصول على موافقة برنامج نطاقات gTLDs الجديدة من خلال مجلس إدارة ICANN في 26 يوليو 2008 أو قبل نافذة طلب المتصلة الأولى في مارس 2009. *dotBERLIN (13 يوليو 2010)*. *dotBayern (20 يوليو 2010)*.

المتقدمون للطلبات الموجودين قبل مارس 2009. نقطتين إضافيتين يجب تخصيصهم في قسم تقييم أولوية المجتمع وهي أن يكون مقدم الطلب/المنظمة موجودة قبل نافذة طلب المتصل الأولى في مارس 2009 وأن تكون حققت حملة تواصل لاتصالات عامة ملحوظة والتي تعتبر وراء التماثل لمصالح الأفضل من كلا المصالح العامة والتوعية ببرنامج نطاق gTLD ICANN. ويجب توفير إثبات عام في هذه الحالات لتأكيد هذه المطالب. وسيكون ذلك بطريقة سليمة لتقليل العبث وتحسين المصلحة العامة والشفافية والمساءلة والأخلاق التجارية. *MUSIC. (20 يوليو 2010)*. *MUSIC. (21 يوليو 2010)*.

المشاركة غير العادلة في مزاد الطلب الأعلى نقاطا. يتم التعامل مع الطلب الأعلى نقاطا في المنافسة من خلال قواعد نظام النقاط الموجودة في ملحق النموذج 2 (أو على الأقل الطلب الأعلى نقاطا عن باقي الطلبات إذا وجد في المنافسة) والذي سوف يقدر له الفوز. وحاليا سوف يظهر في حالات تحقيق أحد الطلبات لأعلى نقاط في المنافسة وجود طلب آخر قد تخطى المتوسط وبالتالي سوف يجري بينهما مزادا. *هوجان لوفلز (21 يوليو 2010)*

المزادات- الضرر الذي يلحق بالمؤسسات غير الربحية. من المرجح أن إجراءات المزاد سوف تضع المنظمات غير الربحية في نطاق ميزانية محدودة بظروف سلبية مختلفة عند الحصول على نطاقات gTLDs الجديدة من طرفيين أو أكثر. وتتمثل أحد الحلول المقدمة إلى ICANN في عرض فئة ثالثة من الطلبات على المنظمات غير الربحية بالإضافة إلى طلبات أولوية المجتمع والمعيارية مع الأخذ في الاعتبار مهمة المنظمات غير الربحية عندما تكون السلسلة قيد التنافس. *AAMC (21 يوليو 2010)*. *الصليب الأحمر (21 يوليو 2010)*. *NPOC-FC (21 يوليو 2010)*.

الحل الذاتي (4.1.3). أدعم اللغة التي تعطى مرونة أكبر لمقدمي الطلبات الذين قد يكونوا في سلسلة التنافس. *أر. تندال (21 يوليو 2010)*.

تحليل التعليقات

بشأن تعليقات المرجع الذي تم التعبير عنه 13 و14 على التوالي (ثلاثة منها)، كحد نقاط للفوز بعدد 16 نقطة، فيتضح تباعد الآراء والمصالح. لم يتم إثارة حجج لأحد الحلول في جولة هذه التعليقات. وتتعلق بعض المصالح السابقة على سبيل المثال بمخاطرة السقوط من أجل اعتراضات معوقات لا أساس لها من الصحة، قد تم تناولها في التعليقات التوضيحية للإصدار 4. وقد أدت هذه المناقشة إلى مناقشة كبيرة و مكثفة مع المجتمع. وسوف يسجل بالدليل النقاط بواقع 14 من 16 نقطة.

تقترح التعليقات معالجة للنقاط وهو ما يتم تفصيلة أدناه.

- لاستخدام المعيار الأخير بالكسور العشرية بدلا من الأرقام الصحيحة كافتراضها في تعليق واحد قد يظهر لتيسير التقييم حيث أن هناك معايير أكثر حبيبية في حالة النقاط القليلة وفقا لكل معيار أثبتت أنها أكثر دقة بمعنى إعادة إنتاجها عندما تستخدم من خلال أعضاء تقييم

مختلفين. قد نصح مستشارو التقييم المخضرمين بأنهم يلاءمون النقاط في الاتجاه المعاكس من أجل استخدم مقياس ثنائي لنقاط كل معيار. وبناءا على الخبرات المكتسبة يمكن أخذه بعين الاعتبار في الجولات القادمة. ويتمثل الموقف المقترح للجولة الأولى في الحافظ على النقاط بدون تغيير في هذا الشأن.

- لتعديل ترابط النقاط (وحيث أن النقاط الأعلى "للسلسلة من شأنها الارتباط بالمجتمع") والتفرد ("بمعنى عدم الارتباط بأي مجتمع لا يتم اعتباره هام") كما هو مقترح من قبل تعليق واحد سيكون مكافئ إلى اعتبار تخفيض النقاط الفائزة. هذه الخلاصة تم موازنتها من خلال تعليقات أخري حيث أن هذه التعديلات تزيد الاحتمالية لحصول مقدمي طلبات المجتمع على عبارات عامة. علما بأن هذه القضايا مغلقة تماما ويمكن لكلا الجانبيين الاحتجاج عليها، وأن آليات نقاط الدليل الحالي تبدو أنها متوازنة بشكل صحيح بين الأهداف لتفضيل المجتمعات أثناء سلسلة التنافس وحيث تؤكد أن هذه المجتمعات ذات أساس جيد وطلبات محدده ومدعمة.

- لتوضيح أن بنية الحكم المتعدد بوجه عام أو فيما يخص تطوير السياسة بصورة خاصة، فسوف يكون لها بعض المزايا ولكن سوف يتم إضافية التعقيدات الكبيرة إليها لتقييم وطلب التزام إضافي لقياس التفويض. ويتمثل الموقف المقترح للجولة الأولى في الحافظ على النقاط بدون تغيير في هذا الشأن. كما أن أحد الأمور التي يجب الانتباه إليها هو أسلوب نطاق sTLD الذي يميز تلك الأمور التي لم تصاغ في نتيجة تطوير سياسة نطاق gTLD الجديدة.

- لإضافة نقاط للتأسيس "السابق" (على الرغم من غلق نطاق gTLD-PDP لما بعد الجديد) فيبدو تأسيس مقدم الطلبات غير مناسبة من منظورين. الأول، أنه تم اشتمال المعيار الأخير بخصوص "التواجد". ثانيا، أنه يرتبط بمعيار "التواجد" بالمجتمع وليس للمتقدم في حد ذاته. وهنا يكون المجتمع المفهوم الرئيسي المعني بينما تقدم الكيان/الكيانات أن المجتمع يمكن أن يتغير مع الوقت لأسباب عديدة، بدون مواعيد لهذه التغيرات المحتملة مما يوضح الاختلاف في النقاط. كما أن المكان المقترح لا يعالج النقاط في هذا الشأن.

كما أن التعليقات بشأن بدائل المزاد الإجباري في حالة إحراز طلبات كثيرة لنقاط كثيرة من البدايات تم العمل جيدا بموجبها. وبصورة خاصة فإن اقتراح السماح بوقت إضافي لحل تطوعي كما هو مذكور حاليا في الدليل يمكن أن يخدم الطلبات الفائزة في مثل هذه الحالات على الرغم من أن مقدمي الطلبات الآخرين في المنافسة ينتظرون نتائجهم. وسيمثل ما يلي عائقا في القضية حيث أن سلسلة الطلبات الفائزة غير متماثلة (لكن متشابها بصورة مربكة) والطلب الآخر يكون وحدة في منافسة مباشرة مع السلسلة الفائزة التي لم تكون أحد الطلبات المختارة نهائيا وتطوعيا. وسوف يصبح الطلب الآخر جاهزا للتفويض ولكن يجب أن ينتظر حتى يكون قادرا على التنافس. وتبدو منفعة نتيجة التطوع أنها تفوق هذه المخاطرة.

ويطرح المقترح الآخر البديل اختيار الطلبات الأعلى في النقاط من بين الفائزين أو لإضافة معيار تكاملي في مثل هذه الحالات، وتبدو غير مناسبة حيث أن نقاط المتقدمين فوق الحد الأعلى قد وصلت لمستوى محدد كصلاحية المعاملة التفضيلية ويجب أن تأخذ في الاعتبار التساوي في هذا الشأن لأي خطوة عملية لاحقة. كما أن المكان المقترح ليس للنظر في اختلاف النقاط بين الفائزين ولا لإنتاج معيار تكملي.

بل إن التعليق بشأن العواقب التالية نتيجة مناقشات التكامل الرأسي تم تقديرها وسوف يتم أخذها في الاعتبار على ضوء النتائج الفعلية لهذه المناقشات.

ويتطلب التعليق اعتبار الحقوق القانونية التي تم تناولها بالتزامن مع فترات التعليق العام السابقة.. وتظهر نتيجة تنافس السلسة بعد تناول وحل كل الاعتراضات القانونية لكل طلبات مجموعة التنافس. وسوف يكون من غير منطقي إعادة فتح أي من هذه الادعاءات أثناء مرحلة حل منافسة السلسة. كما أن الموقف المقترح لم يقدم أي اعتبارات إضافية للحقوق القانونية في حل منافسة السلسلة.

ويقترح التعليق معاملة منفصلة للمنظمات غير الربحية مثل طلب مقدمي الطلبات لمعالجة تفصيلية مماثلة لمقدمي الطلبات وهؤلاء في حل سلسلة التنافس من أجل الحصول على طلبات المجتمع. ومع ذلك لا يوجد هناك أسباب سياسية لضمان أي معاملة تفضيلية في مواقف حل سلسلة التنافس مستندة على مقدمي الطلبات القانونية أو هيكلة تنظيمية التي ربما تخضع لسوء الاستخدام كما أن الموقف المقترح ليس من أجل معالجة العملية في هذا الشأن.

الأسماء الجغرافية

النقاط الرئيسية

- وضعت معظم معاملة الأسماء الجغرافية في الدليل المقدم استجابة لمبادئ GAC بشأن نطاقات gTLDs الجديدة.
- يمكن حماية المصطلحات الجغرافية غير المحددة في دليل مقدم الطلب من خلال عملية اعتراض المجتمع.
- يسعى تعريف أسماء الدول والأقاليم الذي يظهر في دليل مقدم الطلب إلى تأكيد الشفافية لمقدم الطلب ووسائل حماية مناسبة للحكومات والمجتمع الواسع.
- تكون أسماء الدول والأقاليم محمية في المستوى الثاني.

ملخص التعليقات

التعريف.
يجب أن تعرف الأسماء الجغرافية على نطاق واسع وتحتوي كل سلسلة نطاق gTLD على أسماء جغرافية مدرجة في معيار ISO 3166-1 وكذلك يجب الإقرار بالأسماء الجغرافية. وهناك حالات خاصة في الصين حيث أن البلديات والأقاليم تحت الحكومات المركزية مباشرة والأقاليم التي تتمتع بحكم ذاتي لها اسم كامل و اسم مختصر. الاسم المختصر يجب تناوله مثل الاسم الكامل تماما. *ISC* (*21 يوليو 2010*).

في الجزء 2.2.1.4.2، يجب إضافة ليس فقط "المطابقة التامة" وحدها ولكن أيضا "التمثيل" للأسماء الفرعية وهو يعتبر اسم جغرافي. على سبيل المثال، أن ذلك سوف يحل قضية NRW (دولة ألمانية تسمى نوردرهينوستتافلنى). *بيران كونكت* (*21 يوليو 2010*).

ظلت ICA تقر هذا الجزء 2.1.4 لمنح DAG سلطة لا مبرر لها للدول التي تتحكم في ccTLDs خاصتهم بفرض عقوبات مطلقة على استخدام أسماء الأقاليم والدول على أعلى مستوى والطلبات للعاصمة وأسماء المدن الأخرى وأسماء الأماكن الفرعية (الأقطار، الدول، الأقاليم، وما إلى ذلك) مما سوف يتطلب تصديق وعدم اعتراض كيانات الحكومة. ترضى ICA عن رفض ICANN للدعوات السابقة من GAC لفرض نفس المستوى الثاني من القيود على الأسماء الجغرافية من نطاقات gTLDs وICA التي تحث على استمرار الملائمة للسياسة. *ICA* (*21 يوليو 2010*).

أسماء الدول والأقاليم (2.2.1.4.1). ادعم الحماية الجديدة لأسماء الدول والأقاليم ومنطق إدراجهم. *أر. تينداال* (*21* يوليو *2010*).

City TLDs. ينبغي توضيح النزاع المتسلسل بين مدينتين مختلفتين لهما نفس الاسم في كتاب الإرشادات النهائي حيث لدى كلتا المدينتين شعار ملائم غير معارض كما أنهم لم يتقدموا كمتقدم مجتمعي: هل يتم ذلك بالمفاوضات والمزايدات أم هل تظل مع الأطراف لإنهائها وإذا لم يفعلوا ذلك لن يسجل الاسم؟ وينطبق نفس الشيء على اسم المدينة المتنازع علية مع اسم غير المدينة. وإذا لم يحل هذا الخلاف عن طريق المفاوضات فقد تستخدم الأسماء الحقيقية للمدن الصغيرة "للعبث" بالنظام. *أبعاد النطاق* (*22 يوليو 2010*).

"اسم مختصر" بالغة الإنجليزية - مقدونيا واليونان (نموذج 2، ملحق، صفحة 36). يجب حذف "مقدونيا" كما في السجل في توضيح الفصل ب1 من الخلية المتعلقة بهذا الشأن بموجب عمود "الاسم قابل الفصل" في الجدول. هناك نزاع مستمر بين الجمهورية الهيلينية (اليونان) و FYROM، جمهورية يوسوغلافيا السابقة، حول اسم FYROM الرسمي الذي نوقش لسنوات عديدة في الأمم المتحدة دون الإسفار عن نتائج ملموسة حتى الآن. لا يوجد هناك لهذه الدولة "اسم مختصر" رسمي ولاعتقادنا بوجوب بقاء DNS خارج تلك القضية الحساسة لذلك ينبغي حذف كلمة "مقدونيا". ينبغي إضافة "هلاس" إلى اليونان في توضيح الفصل ب1 لأن هذا "اسم مختصر" لبلادنا الجمهورية الهيلينية (اليونان) مستخدم بشكل شائع والذي نعتقد وجوب حمايته بالمساواة مع غيره. *ب. باباسبيليوبولوس* (*نموذج 2، 20 يوليو 2010*).

تحليل التعليقات

هل يجب توفر تعريف رحب بشأن الأسماء الجغرافية في كتاب إرشادات المستخدم؟

إن التشابه الدقيق بين أسماء المناطق المحلية مثل الولايات والمقاطعات والأقاليم المدرجة في قائمة ISO 3166-2 ممنوح حماية بخصوص الدعم المتطلب. هناك تقريبا 5,000 اسم (أغلبهم كلمات متشابهة أو أصلية) في قائمة ISO 3166-2، وقد يضاعف توفير حماية من أجل "تمثيل" أو "اختصار" هذه الأسماء على القائمة عدد الأسماء كما قد يضاعف تعقيد عملية العديد من الخانات. يتم حماية اختصارات وتمثيل الأسماء من خلال عملية اعتراض المجتمع بدلا من جعلها كتصنيفات جغرافية تظهر في قائمة رسمية.

وفي خلال عملية تطوير إطار عمل gTLDs الجديدة يأمل المجلس ضمان دمج: توضيح من أجل مقدمي الطلبات؛ حماية ملائمة من أجل منفعة المجتمع الرحب؛ وعملية إدارة سلسة ومتوقعة وواضحة. كمية الوقت الضخمة المستثمرة في العمل على معالجة الأسماء الجغرافية لضمان تحقيق هذه الأهداف وأيضا ضمان النقاشات إلى حد ممكن حول التوقعات بشأن GAC المجتمع. ويوجد شعور بأن التعريفات الحالية للأسماء الجغرافية في كتب إرشادات المستخدم المدمجة مع عملية اعتراض المجتمع توفر حماية كافية بشأن معدل الأسماء الجغرافية.

تم مناقشة الأسماء الجغرافية خلال عملية تطوير السياسة (GNSO) كما أخذت مجموعة عمل الأسماء المخصصة GNSO في اعتبارها أن عملية الاعتراض كانت كافية من لحماية الأسماء الجغرافية. ولم تجد مجموعة العمل سبب لحماية الأسماء الجغرافية. وعبرت GAC عن مخاوفها حيال عدم اشتمال مقترحات GNSO البنود التي تخالف عناصر هامة من مبادئ GAC كما أنها لا توافق أن إجراءات الاعتراض و حل النزاع كانت كافية لمناقشة مخاوفها.

تم تطوير العديد من معالجات الأسماء الجغرافية في كتاب إرشادات المستخدم أثناء العديد من الحوارات بالإضافة إلى المراسلة مع GAC بشأن هذه القضية التي بدأت عقب موافقة المجلس في يونيو 2008 على توصيات GNSO بخصوص مقدمة gTLDs الجديدة.

وفي 2 أكتوبر 2008، (http://www.icann.org/correspondence/twomey-to-karklins-02oct08.pdf) عقب مؤتمر تلفزيوني مع GAC في 8 سبتمبر 2008 حيث كتب باول تومي الرئيس والمدير التنفيذي آنذاك إلى GAC المبادئ المقترحة بهدف توجيه الإجراء لتنفيذ عناصر فقرة 2.2 حيث قسم موضع الأسماء إلى فئات كما يلي: 1) المحددون الجغرافيون المحليون مثل القرى والولايات والمقاطعات؛ و2) أسماء المدن.

وفي خلال المؤتمر التلفزيوني المنعقد في 8 سبتمبر 2008 حدد أعضاء GAC قائمة ISO 3166-2 كخيار من أجل تحديد الأسماء المحلية. ووفقا لذلك يوفر كتاب الإرشادات الحماية لآلاف من الأسماء في هذه القائمة. وفي خلال هذا الاتصال تمت مناقشة فكرة GAC التي أنشأت قائمة من الأسماء الجغرافية والجغرافية السياسية بيد أنه من المستنتج أن GAC أبعدت من هذا الاقتراح لأنها ستمثل مصدر جهد كثيف يصعب على كل الحكومات القيام به.

تم اعتبار تنفيذ أنظمة حماية للغات الإقليمية أو هيئات الناس صعب حيث أنه من الصعب تحديد الحكومة ذات الصلة أو سلطة العامة من أجل السلسلة التي تمثل وصف اللغة أو الناس كما هم بشمل عام بغض النظر عن الحقوق المدشنة بخصوص تلك المواصفات.

وكما وصف في خطاب 2008 تم اعتبار أسماء المدن قضية هامة حيث أن اسم المدينة يمكن أن يكون أيضا مصطلح عام أو اسم ماركة وفي العديد من الحالات لا يوجد اسم مدينة ليس له مثيل. ومن هنا حيث يتضح أن المتقدم ينوي استخدام gTLD من أجل أغراض مرتبطة بدليل دعم اسم المدينة أو أن عدم الاعتراض ضروري. بالرغم من هذا صياغة البنود في كتب لإرشادات المستخدم لحماية الحقوق الأصيلة عن طريق طلب موافقة حكومية من أجل أسماء العواصم في أي لغة لأي دولة أو إقليم مدرج في معيار ISO 3166-1.

لماذا تقبع أنظمة حماية أسماء الدول والأقاليم في المستوى الثاني؟

تم تطوير أنظمة حماية أسماء الدول والأقاليم الحالية القابعة في المستوى الثاني في تسوية بين مراكز كيانات صناعة سياسة ICANN. وتنص التسوية على أن أنظمة الحماية محددة لقائمة معينة من الأسماء وليس كل الأسماء ذات الدلالة المحلية أو الجغرافية كما طلبت GAC.

في عملية gTLD جديدة تم تطوير حماية محدودة من أجل أسماء الدول والأقاليم القابعة في المستوى الثاني كنتيجة للتشاور مع GAC بخصوص تنفيذ فقرة 2.7 من مبادئ GAC المتعلقة بـ gTLDs الجديدة وتوضح:

ينبغي على المقدمين المشتركين من أجل gTLDs جديدة التعهد بـ:

أ) تبني، قبل تقديم gTLD الجديدة- إجراءات مناسبة لحظر الأسماء ذات الدلالة المحلية أو الجغرافية، دون أية تكلفة وبناءً على طلب الحكومات أو السلطات العامة أو IGOs، على المستوى الثاني لأي gTLD جديد؛
ب) ضمان اتخاذ إجراءات تسمح للحكومات أو السلطات العامة أو IGOs بتحدي إساءات استخدام الأسماء ذات الدلالة المحلية أو الجغرافية على المستوى الثاني لأي gTLDs جديد.

وبموجب طلب المجلس راسل باول تومي (رئيس ومدير ICANN التنفيذي السابق) GAC في 17 مارس 2009 (http://www.icann.org/correspondence/twomey-to-karklins-17mar09-en.pdf)، حيث طلب مساهمات GAC في الخيارات المتاحة لحل قضايا التنفيذ المعلقة بخصوص حماية الأسماء الجغرافية القابعة في المستوى الثاني. تمخض الناتج النهائي لهذا الطلب عن إرسال GAC خطاب إلى باول تومي مؤرخ بتاريخ 26 مايو 2009 (http://www.icann.org/correspondence/karklins-to-twomey-29may09-en.pdf)، الذي اقترح حل كما وافق عليه المجلس وظهر بصورة نهائية في مسودة اتفاقية التسجيل المطورة من أجل gTLDs الجديدة.

هل تمت حماية أسماء الدول الشائعة في عملية ICANN الجديدة؟

يتطابق تعريف أسماء الأقاليم والدول في سياق كتاب إرشادات المتقدم مع معيار ISO 3166-1 كما يعمل على توفير حماية من أجل نموذج الاسم الطويل أو المختصر الوارد في القائمة بما في ذلك الترجمات. لن يتم الموافقة على أسماء الدول والأقاليم في الجولة الأولى من عملية gTLD الجديدة.

تم تطوير معالجة أسماء الدول والأقاليم في الإصدار 4 من كتاب إرشادات المتقدم خصوصا لينص عليها في فقرة 2.2 من قواعد GAC بخصوص gTLDs الجديدة وبعبارة أخرى ترى GAC أنه لا ينبغي رفض فرصة الحكومات لتقديم طلب أو دعم مقدم طلب من أجل اسم الإقليم أو الدولة الخاص بهم. بالرغم من ذلك تمخض توضيح GAC فيما يتعلق بتفسيرهم لمبدأ GAC 2.2[2] عن إعادة النظر في معالجة أسماء الدول والأقاليم في عملية gTLD الجديد. ونتج هذا في تغيير المنهج كما ظهر في مسودة إصدار 4 المنشورة مؤخرا في كتاب إرشادات المستخدم: وتنص على الأتي لن تتاح أسماء الدول والأقاليم للتفويض في الدورة الأولى من عملية تقديم طلب gTLD جديد.

وفيما يتعلق بتعريف أسماء الدول، سعى المجلس إلى ضمان الوضوح لمقدمي الطلبات، والضمانات المناسبة للحكومات والمجتمع بأكمله. وقد تم استثمار مقدار معين من الوقت في العمل من خلال معالجة أسماء الدول والأقاليم لضمان أنها تلبي هذين الهدفين. وبعد المناقشة في اجتماع مكسيكو سيتي، أوصى المجلس بتنقيح دليل مقدم الطلب في مجالين حول هذا الموضوع: (1) توفير قدر أكبر من التحديد على ما ينبغي أن يعتبر تمثيل اسم الدولة أو الإقليم في المساحة العامة، و(2) توفير قدر أكبر من الدقة في تحديد متطلبات دعم التصفيات المؤهلة لأسماء القارة، مع وضع منقح ليتم نشره للتعليق العام.

ويستند التعريف الناتج لأسماء الدول والأقاليم على ISO 3166-1 وغيرها من القوائم المنشورة لتوفير الوضوح لمقدمي الطلبات المحتملين والمجتمع. كما أنه يزيل الغموض الذي أوجده استخدام مصطلح "التمثيل ذو المغزى". ولذلك، فإن تعريف أسماء الدول والأقاليم لم يعدل في مشروع الدليل الأخير، وسيظل منسجما مع أهداف المجلس وقراره بشأن هذه المسألة.

[2] "تفسر GAC فقرة 2.2 من قواعد GAC gTLD أن السلاسل التي هي تمثيل أو اختصار ذات دلالة من أسماء الدول أو الأقاليم يجب التعامل معها من خلال ccTLD PDP القادم كما أن السلاسل الجغرافية الأخرى يمكن السماح بها في مساحة gTLD إذا كانت في الاتفاقية ذات الصلة بحكومة أو سلطة عامة".

في حين أن المعايير المنقحة قد تنتج في بعض التغييرات على ما هي بالنسبة لأسماء توفير الحماية، فليس هناك أي تغيير في القصد الأصلي لحماية جميع الأسماء المدرجة في ISO 3166-1 أو نموذج قصير أو طويل من تلك الأسماء (والأهم، ترجمتهم). وبالإضافة إلى ذلك، تم وضع قائمة أسماء الدول المنفصلة لحماية الأسماء المشتركة للدول المستمدة من قائمة ISO 3166-1، ولكن ليس على النحو المحدد كاسم قصير، على سبيل المثال، أن أحد هذه الأسماء هي "جمهورية فنزويلا البوليفارية" لدولة يشار إليها في الاستعمال الشائع بـ "فنزويلا". وهذا المستوى من الوضوح الزائد يعتبر هام لتوفير عملية تأكيد لمقدمي طلبات نطاق TLD المحتملين والحكومات ومشغلي ccTLD - بحيث يعرف أي الأسماء الحماية المنصوص عليها.

ونحن نعترف أن تعليقات ممثل GAC من اليونان يطالب بإزالة مقدونيا من قائمة أسماء الدولة القابلة للفصل بسبب القضايا العالقة بشأن استخدام الاسم. تم إجراء تعديل على قائمة أسماء الدول القابلة للفصل لتوفير الحماية لـ "مقدونيا" لكنها تدرك أنه نظرا للخلاف القائم بين الجمهورية الهيلينية (اليونان) وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة جمهورية مقدونيا على الاسم، فلن تمنح دولة حق اسم "مقدونيا" إلى أن يتم تسوية الخلاف على الاسم.

في حين أن هيلاس على وجه التحديد لن تدع بـ "اسم قصير" لجمهورية اليونان (اليونان) في قائمة الأسماء القابلة للفصل، فنحن نعتقد أنه يتم توفير الحماية من خلال 'الترجمة بأي لغة' كما تترجم اليونان إلى هيلاس في النرويجية.

ما هي العملية التي تطبق على سلسلة أسماء 'مدينة' لم تعين كطلب مجتمع؟

لن يعقد مزاد لحل الخلاف في حال وجود تضارب بين الطلبات في اسم الجغرافي على النحو المحدد في دليل مقدم الطلب. وفي حال تلقى طلبين لسلسلة جغرافية واحدة، تعتبر الطلبات كاملة (أي أن لديهم الموافقات الحكومية المطلوبة) وسوف تعلق الطلبات على قرار مقدمي الطلبات.

إذا كان طلب الحصول على سلسلة تمثل اسم الجغرافي في خلاف مع مجموعة طلبات لسلاسل مشابهة لم يتم التعرف عليها كأسماء جغرافية، فسوف يتم تسوية خلاف السلسلة باستخدام إجراءات تضارب السلسلة الموصوفة في النموذج 4 من دليل مقدم الطلب.

أسماء العاصمة
بما أن الحصول على موافقة من الحكومة الوطنية لأسماء العاصمة، على النحو المحدد في دليل مقدم الطلب، فإن التضارب غير متوقع. في حالة عدم ترجيح أن الحكومة الوطنية بفرنسا تؤيد طلبين لـ paris. فسوف يطالب مقدمي الطلبات بتسوية هذه المسألة.

أسماء مدينة أخرى
في حالات أخرى حيث يتم النظر في الطلبات للحصول على اسم المدينة ذاتها، ولكن يمثل اثنين من مدن مختلفة (وعلى الأرجح في دول مختلفة)، لديهما وثائق دعم لعدم المعارضة من الحكومة ذات الصلة منها أو سلطة عامة وتعتبر الطلبات كاملة ويمكن تعليق القرار من قبل مقدمي الطلبات.

المدينة مقابل العام
طلبات الحصول على نفس الاسم، ولكن يتم استخدام واحد للاستفادة من اسم المدينة، وبدعم من الحكومة أو السلطة العامة ذات الصلة؛ والآخر هو لأغراض عامة، فإنها ستعرض "سلسلة التنافس الداخلي" الواردة في النموذج 4 من دليل مقدم الطلب.

لا يوجد أي إعطاء للأولوية لطلب للحصول على اسم المدينة مع وثائق الدعم أو عدم المعارضة على طلب للحصول على اسم العلامة التجارية أو العام مع نفس الاسم، إذا قدم على حد سواء كطلبات قياسية. ومع ذلك، تم وضع تصميم 'مجتمع' للطلبات لعرض هذه الطلبات بصورة أكثر إيجابية إذا كان يتسنى لمقدم الطلب أن يثبت، من خلال إجراء تقييم مجتمع ذاو أولوية، وأنه يمثل مجتمع محدد. ويتم تشجيع مقدمي الطلبات الذين يهدفون إلى استخدام نطاق TLD الأساسي لأغراض ترتبط باسم المدينة لتقديم طلب 'مجتمع'، وفهم طلب معايير إضافية.

الأخلاق والطلب العام (M&PO)

النقاط الرئيسية

- سوف تقبل ICANN توصيات مجموعة العمل على نطاق المجتمع 6 التي لا تتعارض مع الأهداف الهامة للبرنامج.
- وقد أدرج أحد الاقتراحات العنوان الجديد لمعارضة ("معارضة المنفعة العامة المحدود") في الإصدار الحالي من دليل مقدم الطلب.
- أدرجت ICANN العديد من توصيات مجموعة العمل وخطط إجراء مشاورات إضافية مع مجموعة العمل قبل وأثناء اجتماع كارتاخينا للتوصل إلى اتفاق في مجالات إضافية.

ملخص للتعليقات

معارضات M&PO - الإجراء الذي يحتاج إلى تحسين. يترك الإجراء المقترح من قبل ICANN الكثير ليرغب به ويرجح أن يكون مكلفا بشكل مغالى فيه. حيث يطلب استجابة ودفع رسم الإيداع قبل أي "نظرة سريعة" من شأنها أن تحدث، وتؤجل "نظرة" حتى تشكيل أي ملحق كامل من القضاة. وتدرك COA أن عملية معارضة الطلب العام والأخلاق من المرجح أن يعاد النظر في ضوء المعارضة القوي من GAC. وينبغي أن يشمل هذا الاستعراض تطوير وسيلة سريعة وخفيفة أكثر من التخلص من المعارضات التافهة. *COA* (*21 يوليو 2010*).

عملية M&PO الحالية التي تشكل مشكلة كبيرة. فشلت ICANN في فهم المخاطر التي سوف يثيرها هذا الشرط وأثرها على الحقوق والحريات الأساسية. وترتبط هذه القضايا تاريخيا بحق السيادة. تسعى ICANN إلى تعيين لجنة مستقلة. ليست ICC الجهة المناسبة لهذه العملية. لا يمكن تحديد قضايا M&PO وفقا للممارسات التجارية أو المبررات، فهي نطاقات للدول الوطنية. وتعتبر معايير التي اقترحتها ICANN مشكلة. فعلى سبيل المثال كيف يمكن تسجيل اسم النطاق "يحرض" أي أحد على القيام بأي شيء؟ الطريقة الوحيدة لتحديد ما إذا كان تسجيل اسم نطاق يحرض الناس على ارتكاب فعل غير مشروع سيكون فحص المحتوى. كما أن ICANN تحتاج إلى توفير أمثلة لمجتمع أوسع من الأسماء التي تحرض على ارتكاب أعمال غير مشروعة. وينبغي أن تقدم هيئة المراجعة توصيات تفيد بأن يكون مقدم الطلب قد يستخدم من قبل المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان أو المحكمة الجنائية الدولية. وسوف تضطر الهيئة إلى أن تكون مكونة وفقا للاختلاف الجغرافي والثقافية، ولن يكون مرتبطا بأي مصالح تجارية ولكن لن يمثل مصالح الولايات/الأقاليم. وعلاوة على ذلك، فإن ICC ليست هي المحفل المناسب ولكن ما يناسبها هو المحاكم الدولية، حيث الهيئات التي يمكن أن تتحول إلى مثل هذه القضايا الحساسة والمثيرة للجدل. *ك. كومايتيس* (*21 يوليو 2010*). *Blacknight Solutions* (*21 يوليو 2010*). *أر. داماك* (*22 يوليو 2010*).

إزالة حل غياب معارضة M&PO عن GAC. ينبغي على ICANN إزالة معارضة الطلب العام والأخلاق من غياب AGBv4 للحل المقترح الذي يقدم إلى المجلس من ICANN GAC. وهذا من شأنه أن يكون متسقا مع نهج مجتمع ICANN الشامل، وتمشيا مع نهج المجلس في القضايا الصعبة الأخرى، مثل فصل التسجيل-المسجل. *Big Room* (*21 يوليو2010*).

M&PO خارج النطاق. تستجيب ALAC إلى مجتمع At-Large في خيبة أمل من الاحتفاظ بمشروع دليل الطلب V4 للغة (MAPO) والطلب العام باعتباره جزء من النطاق التحضيري لنطاقات gTLDs الجديدة. ونؤكد مجددا موقفنا المبدئي: حتى مع قبولنا بأنه لا يوجد تعريف لما هو أخلاقي، فإن تحديد سلسلة أخلاقية والتعدي على النظام العام لا يقع ضمن اختصاص ICANN وعملها بمساحة التحكم بشبكة الإنترنت. وتعتبر خيبة أمل ALAC متوسطة مع العلم بأن منظمات الدعم الأخرى مزعجة بالتساوي واقترحت مجموعة عبر المجتمع لمعالجة والتعامل كذلك مع هذه المسألة. *ALAC* (*سبتمبر 2010*)

حذف معارضة M&PO. كلما أدركت ICANN أن السبيل الوحيد هو عملية رفض معارضة M&PO، كلما أمكن الحصول على تقديم نطاقات gTLDs الجديدة. كما يعتبر معارضة M&PO غير قانوني، وخارج نطاق ICANN وتقشعر لها الأبدان في حرية التعبير. بل وتعارض بشدة من قبل NCUC. ومن المرجح أن تعرض ICANN التقاضي المستمر. كما أن قضايا الأخلاق والنظام العام بمثابة مسائل من القانون الوطني يجب تقريرها في الهيئات التشريعية الوطنية والمحاكم الوطنية. وأن إنشاء مستوى إضافي من معارضات M&PO يدعو فقط إلى التعسف والرقابة الذاتية العالمية. تلتزم ICANN باحترام حقوق حرية التعبير من مستخدمي الإنترنت التي تعتبر مضمونة عالميا من خلال مختلف الدساتير الوطنية والمعاهدات الدولية (على سبيل المثال المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان). *أر. جروس* (*21 يوليو 2010*). *أر. داماك* (*22 يوليو 2010*).

الحاجة إلى مشاركة GAC. تهدد قضية M&PO بأن تكون حجر عثرة للبدء بنجاح وفي الوقت المناسب من برنامج نطاق gTLD الجديد. ويتعين على GAC، وبتشجيع من مجلس ICANN، المشاركة في مجموعة أصحاب المصلحة لإيجاد حل. *ماكنات + عقول* (*21 يوليو 2010*).

الحاجة إلى معارضة M&PO. وليس من الواضح أنه يلزم معارضة M&PO. وقد تم تشكيل مجموعة AC/SO لمناقشة قضايا M&PO، وينبغي اتخاذ مزيد من العمل فقط مع الإشارة إلى العمل الذي يتعين القيام به من قبل تلك المجموعة.
م. وونغ (21 يوليو 2010). أر. داماك (22 يوليو 2010).

إبقاء الخيارات الحالية. ينبغي أن تبقي ICANN على الخيارات الحالية في AGBv4 وليس تمديد مناقشة M&PO أكثر من ذلك. ولن تعمل قائمة M&PO السوداء على حل المشكلات. *dotZON (21 يوليو 2010).*

المعايير القانونية. ينبغي تحديد الامتثال لـ M&PO وفقا لمبادئ القانون الدولي وقوانين كل دولة ذات سيادة. في حالة الحكم فقط من خلال مبادئ القانون الدولي، فمن المرجح الموافقة على بعض نطاقات gTLDs التي تتعارض مع قوانين بعض الدول، وهي غير عادلة لتلك الدول، وحتى الأضرار بمصالحها الوطنية. *ISC (21 يوليو 2010).*

بت ICC في معارضات M&PO-الحدود. تكمن أسباب معارضة M&PO في المناطق التي تتعارض مع القلق ونطاقها والخبرة التي تتمتع بها غرفة التجارة الدولية. هل التمثيل الحيادي والعالمي الخاص بـ ICC معترف به من كل دولة؟ توجد نفس المشكلة مع فصل ICC لمعارضة المجتمع. وتتضمن أحكام M&PO ومعارضة المجتمع مجموعة واسعة من الموضوعات، ذات الأهمية الكبيرة. وسيكون من الظلم لبعض المنظمات الدولية في بعض مجالات العمل تنفيذ الأحكام. وينبغي اختيار المنظمات الأكثر تمثيلا وحيادية أو على الأقل إضافة إلى إكمال هذه المهمة. *ISC (21 يوليو 2010).*

رسوم معارضة M&PO-الدول النامية والدول غير المتطورة. ومن المقرر أن رسوم معارضة M&PO مرتفعة للغاية وسوف تقيد مبادرة الدول النامية والدول غير المتطورة. *ISC (21 يوليو 2010).*

"رفض الخدمة" من خلال معارضة M&PO الازدواجية. عدم وجود قيود دائمة لمعارضة M&PO تتيح لمقدمي الطلبات ما يعادل الحرمان من الخدمة والهجوم على الخصم بموجبه وتمويله تمويلا جيدا أو مجموعة تبدو جميلة من شأنها أن تولد شكاوى متعددة، لتأجيل الطلب وفرض ضرائب على موارد للمنتدى المقرر. جنبا إلى جنب مع الفصل السريع للمعارضة "التافهة أو التعسفية"، فينبغي للعملية النظر في وسيلة طرد سريعة للمعارضة الازدواجية. *و. سيلتزر (21 يوليو 2010). أر. داماك (22 يوليو 2010).*

دور المجلس. حيث لا يوجد معيار موضوعي لما ليتم طلبها، يتعين على المجلس، بعد مدخلات المجتمع المناسبة، عمل ما هو قرار أساسي سياسي حول الآلية المناسبة M&PO، مثل أحكام AGB الحالية، وبعض الاختلاف من ذلك، أو التوسع/إزالة عملية المعارضة. وأنا أؤيد أي نهج معقول من قبل المجلس. *آر. تيندال (21 يوليو 2010).*

القرار السريع.
إذا كانت عملية اعتراض M&PO الحالية تمثل إشكالية إلى GAC وغيرهم، فعلينا أن نعمل معا كمجتمع للتوصل إلى قرار جديد بسرعة كبيرة. *أبعاد النطاق (22 يوليو 2010).*

تحتاج مسألة M&PO إلى جدار ناري من خلق مزيد من التأخير في برنامج نطاق gTLD. *جيه فريكز (22 يوليو 2010).*

بند التحريض. ينبغي أن يكتب بند التحريض على معارضة MP&O، إذا كانت لا تزال في الدليل، لتشمل، على الأقل، العجز والتوجه الجنسي الفعلي أو المتصور أو هوية النوع والرأي السياسي أو غيره، وتعديلها على النحو التالي: "التحريض على أو الترويج للتمييز على أساس العرق أو اللون أو الجنس أو الإعاقة أو الميل الجنسي الحقيقي أو المتصور أو هوية النوع أو الرأي السياسي أو غير السياسي أو العرق أو الدين أو الأصل القومي". *أ. دوريا (نموذج 3، 22 يوليو 2010). س. سيتز (22 يوليو 2010).*

تحليل التعليقات

منذ اختتام منتدى التعليق العام، تعاملت الأحداث الأخيرة مع العديد من القضايا المتعلقة بمعاملة الأخلاق العامة وتوصية النظام، وبالتالي معالجة الكثير من التعليقات أعلاه. وفي أغسطس 2010، تم تشكيل مجموعة عمل مشتركة عبر المجتمع مع أعضاء GNSO وAt Large ومجتمعات GAC لتقديم توصيات بشأن كيفية تحسين تنفيذ التوصية 6. وقد تم تقييم العديد من الشواغل التي أثيرت في منتدى التعليق العام، وعند الاقتضاء، وجهت من خلال هذا الجهد عبر المجتمع. تقرير حول تنفيذ GNSO نطاق gTLD الجديد والتوصية رقم. تم نشر 6 (تقرير التوصية رقم 6) للتعليق العام في 22 سبتمبر 2010، وتضمن عدة توصيات تحظى بإجماع أعضاء مجموعة العمل. وقد أيد هذا التقرير من قبل ALAC في 1 نوفمبر 2010.

في تراجعها في تروندهايم مرر المجلس القرار التالي فيما يتعلق بقضية M&PO:

> يُقر مجلس الإدارة باستلام تقرير مجموعة العمل. وهذه مسألة صعبة، وقُدر عمل المجتمع على تطوير هذه التوصيات. وقد ناقش مجلس الإدارة هذه المسألة المهمة طيلة السنوات الثلاث الماضية.
>
> يوافق مجلس الإدارة أن يتحمل المسئولية المطلقة عن برنامج gTLD الجديد. ومع ذلك، يرغب المجلس أن يعتمد على قرارات الخبراء بخصوص هذه المسائل.
>
> سيقبل مجلس الإدارة توصيات مجموعة العمل التي لا تتعارض مع العملية الحالية، حيث يمكن تحقيق هذا قبل فتح جولة طلب gTLD الأولى، كما سيعمل على حل أي تعارض. وسيتشاور الطاقم مع المجلس للحصول على مزيد من التوجيه بالقدر المطلوب.

يتم تفسير "العملية الحالية" كما هو موضح في قرار المجلس باعتبارها عملية معارضة (على سبيل المثال كما هو موضح في الإصدارات 2 و3 و4 من دليل مقدم الطلب) التي تلبي الأهداف التالية: (1) توفر مسارًا يمكن التنبؤ به لمقدمي الطلبات؛ و(2) تقلل من المخاطر من خلال: (أ) عملية حل النزاع المستقل؛ (ب) لجان حل نزاع لديها خبرة مناسبة؛ و(ج) مجموعة المعايير الأكثر وضوحًا وتناسقًا.

يتضمن دليل مقدم الطلب الذي نشر مع هذا التحليل في نوفمبر 2010 على عدة توصيات من تقرير التوصية رقم 6، بما في ذلك:

- التنقيح المقترح لعنوان المعارضة
- تغيير الإشارات إلى "مبادئ القانون الدولي"
- ملاحظة مهمة ومشجعة لمقدمي الطلبات على التحديد المسبق الممكن والحساسية التي تتعلق بـ M&PO
- إجراء للحكومات لإرسال الإخطارات فيما يتعلق بالقوانين الداخلية لمقدمي الطلبات أو من خلال منتدى التعليق العام
- إدراج المعاهدات الإضافية على النحو الذي يقترحه تقرير التوصية رقم 6
- تطوير إضافي لشروط إجراء النظرة السريعة، بما في ذلك مصطلح "لا أساس له بشكل واضح"

وبالإضافة إلى ذلك، شجعت ICANN مزيدا من المناقشة وقررت عقد اجتماع مع المجتمع المحلي عبر مجموعة العمل عبر المجتمع لمناقشة كيف يمكن إدراج التوصيات الأخرى الواردة في تقرير التوصية رقم 6 في دليل مقدم الطلب وذلك بقدر ما تكون متمشية مع العملية الحالية. يتوقع مشاورات إضافية في قرطاجنة بقصد التوصل إلى قرار بشأن الجوانب المادية للعملية حل المنازعات عن هذه المعارضة في نهاية اجتماع كارتاخينا،

لم تدرج بعض المبادئ الواردة في تقرير التوصية رقم 6 في دليل مقدم الطلب لأنها تتعارض مع الأهداف المذكورة أعلاه. وتتعلق هذه إلى حد كبير برغبة المجلس في الاعتماد على قرارات من جانب هيئات الخبراء المستقلين، ودور المعترض المستقل.

وبالنظر إلى استخدام هيئات الخبير المستقل، اقترح بأن أسباب المعارضة الأخلاقية والعامة "تتعارض مع القلق ونطاقها والخبرة التي يتمتع بها غرفة التجارة الدولية" وأنه سيكون من "غير العادل لبعض الدولي المنظمة في بعض المناطق تنفيذ الأحكام". ومع ذلك، ينبغي التذكير في هذا السياق أن مركز الخبرة الدولي ICC، كـ DRSP، من شأنه إدارة إجراءات تسوية المنازعات؛ ولن "تؤدي الحكم" في حد ذاته. إنه فريق الخبراء (الذي عينه DRSP) الذي ينظر في النزاع ويصدر تقرير الخبير. تعتبر ICANN أن ICC ومركزه الدولي للخبرة، بخبرتها الواسعة في إدارة أنواع مختلفة من إجراءات تسوية المنازعات الدولية، ليكون بمثابة DRSP. تتوافر قوانين المركز الدولي للخبرة من خلال: http://www.iccwbo.org/court/expertise/id4379/index.html.

المعارضة وإجراءات تسوية المنازعات

الجوانب الإجرائية

النقاط الرئيسية

- يمكن توحد المعارضات المتعددة وفقا لتقدير مزود قرار النزاع.
- يجب أن يكون الموعد النهائي متوازن لتقديم معارضة مع ضمان عدم حدوث تأخيرات لا لزوم لها، وتوفير مستوى معين من تأكيد العملية لمقدمي الطلبات.

ملخص للتعليقات

وصول DRSP إلى التعليقات العامة (1.1.2.7). يبدو ملائما تقديم التعليقات العامة لـ DRSPs مباشرة، وخاصة بالنسبة للطلبات الخاضعة بالفعل للمعارضات النشطة. *BITS* (*22 يوليو 2010*).

الوقت المناسب لتقديم معارضات قصيرة جدا (1.1.2.4).
تحدد ICANN فترة معقولة لتقديم المعارضات من خلال اعتماد نموذج على غرار ما يستخدم للمعارضة لطلب العلامة التجارية الجديدة (على سبيل المثال، لمدة شهرين). نافذة لمدة أسبوعين تكون قصيرة جدا لتقديم المعارضات. ونظرا لهذه الفترة القصيرة، يضطر المعارضون إلى القيام بجميع الأعمال مقدما في إعداد معارضة، فقط لتجد أن الطلب قد يفشل في مرحلة التقييم الأولية. كما أن هناك حاجة أيضا إلى أن يكون الحكم للمعارضة بعد التقييم الموسع؛ وحاليا في إطار أسبوعين لتقديم معارضة وسوف تغلق نتائج التقييم الممتدة كما يبدو أن هناك أي فرصة لمعارضة الطلبات التي تفشل في التقييم المبدئي والذي ينجح لاحقا في عملية التقييم الموسعة. *BBC* (*21 يوليو 2010*).

يعتبر إضافية أسبوعين لتقديم المعارضات بعد نتائج التقييم الأولية والنشر الذي من شأنه أن يساعد على معالجة النقص في الوقت الكافي للمعارضة في العملية المقترحة الحالية، بحيث يكون للمعترض المحتمل شهر كامل بعد نشر نتائج التقييم الأولي الكاملة لاستعراض تلك النتائج والنظر في ما إذا كانت هناك حاجة إلى معارضة تحت كافة الظروف. ولن يؤخر تلكم الأسبوعان الإضافيين عملية الطلب. *Coca-Cola* (*21 يوليو 2010*).

الدمج.
إذا كان هناك طلبين أو أكثر مقدمين من مقدم طلب واحد يعترض عليهما على نفس الأسس، فينبغي أن يكون ذلك موضع معارضة واحد. إذا كان للمعترض الواحد سببين مختلفين للمعارضة على الطلب (على سبيل المثال، الحقوق القانونية وأسس المجتمع) يجب أن يكون هذا أيضا معارضة واحدة، وليس معارضتين منفصلتين تقدمهما هيئتين مختلفتين، وتخضع لرسوم معارضة اثنين. *BBC* (*21 يوليو 2010*).

في حالة دمج المعارضات قبل أن رفع الردود، فإنه ينبغي على مقدم الطلب دفع رسوم التسجيل واحدة لاستجابة. وفي حالة دمج المعارضات بعد تقديم الردود، يحق لمقدم الطلب استرداد بعض الرسوم المدفوعة للاستجابة. وفي الحالة الأخيرة، قد لا يكون بالضرورة استرداد جميع الرسوم التي تزيد عن رسوم الاستجابة الواحدة في حالة وقوع مزيد من الخطوات الإدارية. *IBM* (*21 يوليو 2010*).

يعتبر العديد بالنسبة لعلاقة واحدة بين المعترضين المحتملين ومقدم الطلب الواحد بمثابة تحجيم للمشكلة في عملية الطلب التي تحتاج إلى معالجة في حدود الوقت وتكلفة الدفعة. يمكن أن تكون الإجراءات بمثابة رفض للخدمة أو إنكار هجوم الخدمة ضد مقدم الطلب (على سبيل المثال تحدي مقدم الطلب للعديد من المعارضات الكثيرة المماثلة، مع عدم تمديد الوقت في حين أنها قد تكون موحدة، أو على عدد كبير جدا من هذا القبيل ولكنها معارضات غير موحدة، والتي قد تكون مستحيلة على مقدم الطلب للرد عليهم جميعا، يتطلب كل واحد استجابة منفصلة ورسم منفصل). *أ. دوريا* (*نموذج 3، 22 يوليو 2010*).

تكاليف تسوية النزاعات (3.3.7). هناك حاجة إلى توضيح فيما يتعلق بالتكاليف المدفوعة من قبل الطرف السائدة، بما في ذلك ما إذا كانت التكاليف بالنسبة للهيئة قد رفضت (كما هو موضح على أنه غير قابل للاسترداد في 3.2.2 و3.2.4) هي في الواقع كما ترد مناسبة للطرف السائد. *IBM* (*21 يوليو 2010*).

تصويبات لملفات المعارضة (3.2.1). ينبغي إيلاء المعترضين فرصة قصيرة لتصحيح أي أخطاء حيث لا تتوافق معارضتهم مع القواعد الإجرائية، خاصة إذا كانت نافذة تقديم ذلك قصيرة بشكل غير معقول. *BBC* (*21 يوليو 2010*).

تمديد الوقت (3.3.3). في حين يتم تشجيع التفاوض والوساطة، ينبغي أن يقتصر الأطراف على طلبات تمديد لمدة 30 يوما. ويمكن استخدام إجراءات العلامات التجارية كنموذج أيضا، حيث يتم تشجيع الأطراف على وضع الإجراءات على عقد من أجل تسهيل التسوية. *BBC* (*21 يوليو 2010*).

فصل كامل وعادل (3.3.5). ينبغي ألا تأخذ سرعة القرار الأولوية على الفصل الكامل والعادل. تعتبر الحدود الزمنية في جميع أنحاء إجراءات تسوية المنازعات قصيرة جدا. *BBC* (*21 يوليو 2010*).

عدد أعضاء الهيئة.
ينبغي أن تتاح هيئات ثلاثة أعضاء لجميع المنازعات إذا طلب، ويمكن تغطية التكاليف الإضافية من جانب الطرف الذي يطالب ثلاثة قوائم الهيئة. لا يزال عدد خلافات المجتمع وارتباك السلسلة مقتصرا على أحد المشاركين. هناك خيار لـ 3 أعضاء من المتنازعين على الحقوق القانونية ومتطلب 3 أعضاء لاعتراض M&PO. *RySG* (*10 أغسطس 2010*). *VeriSign* (*22 يوليو 2010*).

بموجب التعريف، نجد من الصعوبة فهم كيف يمكن "للهيئة" أن تتكون من شخص واحد فقط. ويتعين على كل هيئة أن تتكون من شخصين على الأقل. *BITS* (*22 يوليو 2010*).

إجراءات التقديم (3.2). يجب استخدام "قواعد خبرة غرفة التجارة الدولية" لمعارضات المجتمع التي يبدو أن تكون مفقودة من المرفق إلى النموذج 3. *BITS* (*22* يوليو *2010*).

التحليل والوظيفة المقترحة

اقترح بأن يتم تمديد آجال معينة للمعارضة، من أجل إعطاء المزيد من الوقت للمعارضين المحتملين الذين يعدون معارضاتهم. وهم يجادلون بأن وقت المعارضة يتجاوز التقييم الأولي من 14 يوما فقط. وهذا صحيح. ومع ذلك، فإن هناك عدة أشهر للاعتراض من موعد نشر الطلب. وهذا هو أكبر بكثير من الوقت المقترح في التعليق لمدة شهرين. في حين أنه يطالب البعض بالتحضير قبل أن يحدد أي شخص ما إذا كان طلب TLD قد اجتاز التقييم، فيجب أن يكون متوازن مع الحاجة إلى عدم تأخير عملية التقييم الأولي بمجرد الاكتمال. يمكن أن يكون التقديم للمعارضات فيما وراء التقييم الممتد من شأنه أن يكون ضارا للخط الزمن الكلي للعملية.

ويهدف إجراء المعارضة الكامل إلى أن يكون منصف وبإجراءات ضمانات. وبناء عليه، فإن DRSP و/أو الهيئة لديها القدرة على تمديد بعض المواعيد النهائية. انظر الإجراء، المادة 16(د) (إمكانية تمديد مهلة أو تعليق الإجراءات بناء على طلب الطرفين)؛ المادة. 17(ب) (إمكانية منح مهلة لتقديم الطلبات الخطية الأكبر من 30 يوما)؛ المادة. 21(أ) (إمكانية تمديد الموعد النهائي لمدة 45 يوما من تقرير الخبراء). نلاحظ أيضا أن المعترضين لديهم فرصة لتصحيح الأخطاء التي تم العثور عليها في الاستعراض الإداري التابع لـ DRSP وذلك للمعارضة وتعطى لمدة خمسة أيام إضافية لملف تصحيح المعارضة، وفقا للمادة 9(ج) من هذا الإجراء.

تتناول العديد من التعليقات القضايا الناشئة عن معارضات متعددة أو طلبات متعددة وإمكانية الدمج. وعلى النحو المبين في المادة 12 من إجراء تسوية المنازعات لنطاق gTLD الجديد ("الإجراءات")، فقد يمكن دمج المعارضات المتعددة في مرحلة مبكرة من إجراء النزاع. في حال تقديم عدد كبير من المعارضات المماثلة ضد طلب واحد (وهو وضع مقارنة بهجوم "رفض الخدمة")، يمكن دمج المعارضات، وفقا للمادة 12. وعلاوة على ذلك، تهدف المعارضات المتعددة فقط إلى التغلب على مقدم الطلب وذلك مما قد يشكل إساءة لاستعمال حق المعارضة، وبالتالي يخضع للرفض في إجراء "النظرة السريعة".

وإذا كان المعترض يرغب في المعارضة على طلب واحد على أكثر من سبب من الأسباب الأربعة المتاحة، يجب تقديم معارضات منفصلة، لأن هناك إجراءات مختلفة عن معارضات مختلفة (على سبيل المثال، سوف تدار معارضات الحقوق القانونية من جانب WIPO، في حين أن معارضات المجتمع سوف تدار من قبل المركز الدولي للخبرة ICC). وبالإضافة إلى ذلك، فإن مؤهلات وخبرة الخبراء سوف تتعلق بطبيعة المعارضة. وبالإضافة إلى توحيد المعارضات المتعددة ضد نطاق gTLD نفسه، فسوف يكون من الممكن توحيد معارضات متعددة ضد نطاقات gTLDs المماثلة. ويعتبر هذا الاحتمال الأخير ضمنيا في المادة 12(أ) من الإجراء وينص عليه صراحة في المادة 7(د)(1) من مشروع القواعد التكميلية WIPO لتسوية منازعات gTLD.

كما أن دمج المعارضات المتعددة التي تحدث عادة قبل أن يدفع مقدم الطلب رسم (رسوم) التقديم. وسوف يحق لـ DRSP استرداد جزء من المبالغ المدفوعة وإيداع الرسوم في حالة حدوث الدمج في وقت لاحق. انظر على سبيل المثال، المادة 7(ج) من القواعد التكميلية WIPO لمشروع تسوية المنازعات gTLD.

علق البعض على هيئات تسوية المنازعات. وقد نوقشت قضية تزويد هيئة من ثلاثة أعضاء بخبراء لجميع إجراءات النزاع في التعليقات التي تتصل بالمسودات السابقة لدليل مقدم الطلب. لا تزال تحبذ ICANN وجود قاعدة من شأنها أن تطالب جميع الأطراف بالموافقة على ثلاثة خبراء لمعارضات الحقوق القانونية، على النحو المنصوص عليه في المادة 13(ب)(2) من إجراء تسوية المنازعات gTLD ("الإجراءات"). لتيسير الرجوع إليها في الإجراءات وغيرها، فإن مصطلح "الهيئة" يشير إلى عضو واحد أو ثلاثة أعضاء، حسب الاقتضاء. ونظرا لأن الهيئة تهدف إلى أن يكون لديها الخبرة المناسبة، إلى حد يكون أي هيكل تنظيمي ملائم للمعارضة، فإنه ينبغي أن تقدم تسوية للمنازعات التي تأخذ بعين الاعتبار، كما ينبغي للأطراف، عند اختيار أعضاء الهيئة.

ولن يكون ملائما تقديم التعليقات العامة لـ DRSP مباشرة لكن الهيئة سيكون لها الحصول على التعليقات العامة من خلال نظام طلب نطاق TLD وتقدير الاعتماد عليه.

تقديم عملية تسوية المنازعات مجانا للحكومات، كما هو مقترح، ولا يتم التفكير فيه في هذا الوقت. تقوم هذه العملية على استرداد التكاليف. تخفيف المتطلب لدفع الرسوم من جانب واحد سوف يؤدي إلى ارتفاع الرسوم للآخرين. كيف نفعل ذلك بدقة هي مسألة مثيرة للمشكلات وتكون النتيجة تمييزية.

اعتراضات المجتمع

النقاط الرئيسية

- بعد الاستعراض واسع النطاق والنظر في التعليقات العامة، تم القضاء على الدفاع بالكامل.
- ومع ذلك، من أجل أن ينتشر ضد الدفاع فيتعين على مقدم الطلب تقديم الدليل لتقديم الاعتراض ويجب على مقدم الاعتراض أن يثبت مستوى مرتفع من المرجح حسابه.
- يمكن للمعترض المستقل اختيار (رغم عدم الحاجة إلى ذلك) لتقديم معارضة على طلب الحكومات أو الكيانات التي لا تستطيع تحمل تكاليف إجراءات تسوية المنازعات.

ملخص للتعليقات

معارضة الحقوق القانونية-الدفاعات. وكما هو الحال مع معارضة المجتمع، فإن الحقيقة وهي أنه المعترض لم يختر تقديم طلب للحصول على نفس أو أي سلسلة أخرى لا تشكل أي عنصر من الدفاع إلى معارضة الحقوق القانونية. *BBC* (*21 يوليو 2010*).

معارضات المجتمع-الموقف.
ينبغي إضافة التالي إلى القسم 3.1.2.4: "حيث يجتمع أكثر من كيان معا لتقديم معارضة المجتمع، أو حيث يتم دمج أكثر من معارضة المجتمع عملا بـ 3.3.2، يجب تجميع مؤهلات المعارضين لأغراض تحديد الوضع. وتكون جمعيات الأعمال والتجارة، ومنظمات العضوية/التابعة لها، مؤهلة لإثبات الوضع لتقديم معارضة المجتمع في إطار المعايير المذكورة أعلاه". *COA* (*21 يوليو 2010*).

يمكن أن يؤدي متطلب دعم و/أو تأييد طلب مجتمع معين إلى إمكانية تضارب المصالح، حيث يمكن لمقدم للداعم لطلب يحصل على أولوية مجتمع أن يقدم معارضة المجتمع ضد طلب المنافسة الذي يحوز على أولوية المجتمع بهدف مساعدة من يساندوهم، بدلا مما يكون لأسباب مشروعة. ولذلك فإنه لا ينبغي لأي مؤسسة مجتمع/منظمة أعضاء تدعم طلب مجتمع يحوز على أولوية خاصة أن تعطى حق معارضة أي طلب آخر يحوز على أولوية المجتمع لنفس نطاق TLD. *Big Room* (*21 يوليو 2010*).

اعتراض المجتمع-التعريف (3.1.2.4). تعتقد BITS بأن النص الذي يعرف المجتمع سيكون مكتوبا جيدا. *BITS* (*22 يوليو 2010*).

اعتراضات المجتمع-معيار "الضرر".
وفقا للفقرة الأولى تحت عنوان "الضرر"، قم بإدخال الآتي في القسم 3.4.4: "سيكون المعترض الذي ارتضى الاختبارات السابقة مفترضا بأن قام بإثبات إمكانية الضرر للحقوق أو المصالح الشرعية المرتبطة بمجتمعها. علاوة على، يمكن أن يكون هذا الافتراض مرفوضا من قبل مقدم الطلب. في النهاية، من أجل أن يظفر المعترض بالفوز، يتعين على اللجنة تحديد مثل هذا الضرر الذي يعد مرجحا إذا كان الاعتراض على الطلب تم التصديق عليه. العوامل التي يمكن استخدامها من جانب اللجنة في إجراء هذا الفصل تشتمل على سبيل المثال لا الحصر على:" *COA* (*21 يوليو 2010*).

اعتراضات المجتمع-الدفاع الكامل.
في نفس القسم (3.4.4) يجب أن تكون الفقرة من أجل تحديد الظروف حيث يكون "إيفاء المتطلبات القائمة من أجل تسجيل اعتراض المجتمع...من قبل مقدم الطلب الذي يستند إلى المجتمع حيث يعد دفاعا كاملا للاعتراض المسجل لدفاعات المجتمع". يجب أن يكون مقدم الطلب مؤكدا على هذا الدفاع المطلوب لإثبات إيجابيا أن المنظمة تطالب بادعاء التمثيل الذي يعد تطابقا جوهريا للتعبير عن اعتراض المنظمة. بينما إنه لا يمكن لمقدم الطلب الذي يستند إلى المنظمة التأكيد على اكتمال الدفاع بتقديم دعوى لتمثيل منظمة لا تتطابق جوهريا مع مقدم الاعتراض، وإثبات الرضا بالمتطلبات المعلقة ويمكن أن يقدم عنصر الدفاع عن الاعتراض حتى في عدم إتاحة الدفاع الكامل. *COA* (*21 يوليو 2010*).

يتعين على ICANN أن تؤهل الدفاع الكامل مع متطلب "التمثيل النسبي" وبموجبه يكون صاحب الشكوى أكثر وضوحا لتمثيل المنظمة المقصودة عن مقدمي الطلبات، ولا ينبغي استخدام الدفاع الكامل ويتعين على صاحب الشكوى الفحص على حسب الوقائع. *أ. آبريل آي. آبريل* (*نموذج 3، 21 يوليو 2010*).

حكم ICC-الحدود. تكون أسس اعتراض المنظمة في المجالات التي تهاجم القلق والنطاق وخبرات الغرفة التجارية الدولية. هل سيكون الحياد والتمثيل العالمي لـ ICC مميزا من كل دولة؟ تتضمن أحكام M&PO والاعتراضات الخاصة بالمنظمة على نطاق كبير من الموضوعات والتي تكون من الأهمية الكبيرة بمكان. وسوف تكون غير عادلة لعدد من المنظمات الدولية في بعض مناطق العمل لقياس أداء السلطات القضائية. يجب أن يتم اختيار منظمات محايدة وأكثر تمثيلا أو إضافة على الأقل من أجل إكمال هذه الوظيفة. *ISC* (*21 يوليو 2010*).

رسم الاعتراض-الدول المتقدمة والنامية. تم وضع رسم باهظ لاعتراضات المنظمة والذي من شأنه تضييق المبادرة على الدول المتقدمة والنامية. *ISC* (*21 يوليو 2010*).

لا تفرض رسوم على اعتراضات الحكومة. يجب على ICANN عدم فرض أي رسوم للحكومات الفردية بما فيها الحكومات المحلية التي تعتزم أن تخضع للاعتراض على الطلبات الفردية. تعتمد مثل هذه الاعتراضات على المنفعة العامة ولذلك يجب أن تكون معفاة من كل الممارسات التجارية. *JIDNC* (*21 يوليو 2010*). *أ. آل-زومان* (*21 يوليو 2010*).

شؤون المنظمات غير الربحية. ستكون المشاركة في إجراءات حل الخلاف أثناء عملية طلب نطاقات gTLD الجديدة منهكة لمصادر المنظمات غير الربحية، مع زيادة الاحتمال القوي بأنها ستكون الموضوع لسوء استخدام DNS من قبل ممثلين غير جيدين. يجب أن تكون العوامل المعتبرة من قبل اللجان المقررة لاعتراضات الحقوق القانونية واضحة (على سبيل المثال، "القطاع ذو الصلة بالجمهور،" وتمييز "العلامة"، "المقصد") ويجب أن لا يزود "كيفية" قيادة أدلة الصياغة في مقابل الاتهامات بالانتهاك. أشار "الخبراء" إلى أن وجوب تضمين لجان فض النزاع لأشخاص ذو ثقافة عالية في التعامل مع العمليات والاحتياجات الخاصة بالمنظمات غير الربحية. يجب تحديد رسوم تقديم الطلب والتقاضي للاعتراضات في أقرب وقت ممكن لكي لا يتسنى للمنظمات غير الربحية القدرة على وضع الميزانية مقدما من أجل عملية نطاق gTLD الجديد. *AAMC* (*21 يوليو 2010*). *الصليب الأحمر* (*21 يوليو 2010*). *NPOC-FC* (*21 يوليو 2010*).

تحليل التعليقات

كما ذكر في أحد التعليقات، تكون الأنشطة التجارية والمؤسسات والمنظمات مؤهلة بالفعل لكي تظهر الاستمرارية لتسجيل اعتراض المنظمة. المعترض هو "شخص أو عدة أشخاص أو كيانات سجلت اعتراض ضد نطاق gTLD الجديد بسبب تقديم الطلب". إجراء فض نزاع نطاق gTLD الجديد ("الإجراء")، المادة 2(ب). يمكن تجميع الكيانات التي تلتقي معا لتسجيل اعتراض واحد من شأنهم تجميع مؤهلاتهم "كمعترض" واحد. علاوة على، لن يكون من الملائم تجميع المؤهلات من أجل استمرار تأهيل المعترضين المتعددين تكون اعتراضاتهم موحدة. وحتى إذا كانت موحدة، فتعتبر الاعتراضات المتعددة في وقائعهم الفردية.

وعلى نقيض اقتراحات صاحب التعليق، فإنه لا يبدو أن يكون هناك أي صراع حول الاهتمام بالموقف حيث يتسنى لمقدم الدعم لطلب منظمة ما تسجيل اعتراض أمام طلب المنظمة المنافسة. وبالفعل، سيكون من غير المناسب أن تضاف قاعدة المعترض إلى طلب نطاق gTLD ويجب ألا يستفيد من أي طلب نطاق gTLD آخر. سيكون أي شخص أو كيان يهتم بطلب ما ويعترض على طلب آخر من شأنه أن يبقى مطلوبا لاستيفاء جميع قواعد الطلب للاستمرار، وإيفاء معايير الاعتراض.

أثير تساؤل حول المعترض الذي يسجل اعتراض على المنظمة بأن يعمل على تحسين ما إذا كان هناك ضرر بحقوق أو اهتمامات شرعية لروابطها التي تم رفعها ومخاطبتها في الاتصال مع النماذج السابقة لدليل مقدم الطلب. لا ترى ICANN أن إرضاء العناصر الأخرى لاعتراض المنظمة (اعتراض المنظمة والاعتراض الأساسي والمستهدف، كما تم توضيحه في 3.4.4 §) يجب أن يخلق افتراضية الضرر. يعتبر احتمال الضرر بمثابة عامل مستقل للاعتراض الذي يجب إثباته من قبل المعترض. إذا كان المعترض لا يستطيع أن يثبت الاحتمال القوي للضرر، فلن يكون هناك ظهور لكون أي سبب عما يجب للمعترض أن يكون له الحق في منع طلب الشكوى. أي عدم رغبة أي طرف في أن يكون مقدم طلب أو يحصل على اسم لا يعد كافيا لكون اعتباره ضارا.

وقد أثير الدفاع الكامل لاعتراض المنظمة (3.4.4 § *بالطباعة الدقيقة*) وتم بحثه فيما يتصل بالنماذج السابقة من دليل مقدم الطلب. بعد المراجعة والاعتبارِ الشامل، تم حذف الدفاع الكامل. وعلاوة على ذلك، لكي يتغلب على الدفاع فإن مقدم الطلب يبقى مصرا على الرفض، وعلى المعترض أن يثبت مستوى متقدم من الضررِ المحتمل.

وبالنسبة للتكاليف التي يتعين على الأطراف دفعها في إجراءات حل الخلاف، فهي لا تزال تثير التعليقات. ولقد تم الاقتراح بأن التكلفة باهظة جدا بالنسبة للدول النامية وأنه يتعين على الحكومات أن تستثنى من دفع هذه التكاليف حيث يبنى الاعتراضات على أساس المنفعة العامة. بأخذ الاعتبار في هذه القضية، يجب أن نتذكر أن التكاليف التي دفعتها الأطراف تغطي المصروفات الإدارية الخاصة بـ DRSPs والرسوم والمصروفات الخاصة بالخبراء. يجب أن تدفع هذه التكاليف بواسطة شخص ما. في حالة دفع فئات محددة من المعترضين أو عدم دفعهم سوى القليل، فسوف يضطر آخرون أو كيان على التسديد على النحو الواجب. بوجه عام، إنه لمن غير المعتاد للحكومات أن تدفع حصص تكاليفها الخاصة بإجراءات فض النزاع. يمكن أن تكون في بعض الحالات المعينة للحكومات أو الكيانات الأخرى (بما فيها المنظمات غير الربحية) غير قادرة على تحمل التكاليف الخاصة بإجراءات فض النزاع، ومن الممكن أن يختار المعترض المستقل (على الرغم من كونه غير مطلوبا) تسجيل الاعتراض وفقا لطلبهم؛ وتكون هذه الخاصية جزءا من تفويض IO. بالطبع، في هذه الحالة، ستظل IO مستقلة وستتصرف بوجه عام في المصلحة العامة وليس بالنيابة عن كيان خاص أو حكومة. وأخيرا،

يجب أن نتذكر أن الطرف السائد سيتم تعويضه عن إجمالي المدفوع المقدم أثناء الإجراءات، طبقا للمادة 14(هـ) من إجراء حل النزاع لنطاق gTLD الجديد.

وقد اقترح بأن أسس اعتراضات المنظمة "تنفي القلق والمجال وخبرة الغرفة التجارية الدولية" وسيكون هذا "غير عادلا لمنظمات دولية محددة في بعض مناطق المشروع لأداء السلطات القضائية". ومع ذلك، يجب تذكر في هذا السياق أن المركز الدولي للخبرة ICC كـ DRSP من شأنه إدارة إجراء حل النزاع ؛وليس "السلطات القضائية" نفسها. إنها لجنة الخبراء (المعينة من قبل DRSP) والتي تنظر في النزاع والقضايا التي يمكن الفصل فيها كخبير. تعتبر ICANN أن ICC ومركزها الدولي للخبرة بخبرتهم الكبيرة على إدارة أنواع مختلفة من إجراءات حل النزاع الدولية مؤهلين للعمل كـ DRSP. تتاح قواعد المركز الدولي للخبرة من خلال: .http://www.iccwbo.org/court/expertise/id4379/index.html

المعترض المستقل (IO)

النقاط الرئيسية

- لا يزال الاعتراض الذي سجلته IO محل نفس التحقيق الذي يجريه الخبراء كحال أي اعتراض آخر.
- لن تكون حالة IO وحقوقها أكبر من غيرها لأي معترض آخر.

ملخص التعليقات

مساءلة IO. هناك افتقار لخصوصية DAGv4 بشأن مساءلة المعترض المستقلة. على سبيل المثال شروط لا حدود لها يحتمل أن تكون قابلة للتجديد لقلق IO. ليست هناك عملية من قبل أي شخص متضرر أو يتضرر بقرارات IO والإجراءات كما هو الحال مع الاعتراض أو الاستئناف. تزيد هذه الشواغل بتقديم ولاية IO لتسجيل اعتراضات M&PO. كحد أدنى، فإن الأحكام المحددة التي تتصل بعملية الاستئناف والمراجعة لـ IO، وكذلك عدم القابلية للتجديد أو عدد أكبر من الشروط لإدراجها في دليل مقدم الطلب النهائي. *م. وونغ (21 يوليو 2010). آر. داماك (يوليو 2010).*

تجربة. عند اختيار IO، ينبغي على ICANN النظر في خبرة المرشحين مع المنظمات غير الربحية والطريقة التي يستخدمون بها الإنترنت. *الصليب الأحمر (21 يوليو 2010).*

الاعتراض على قابلية السلوك الضار للسقوط. تحتاج بعض آليات الاعتراض إلى إنشاءها لتسجيل الأهمية وفجوة الحماية الحاسمة في عملية الاعتراض والتعامل مع الحالة حيث أن الطلب في حين الوفاء بالمعايير الأساسية للتمرير بنجاح من خلال التقييم، ومع ذلك سيترك أعضاء العمومية التي تعتبر عرضة لمخاطر مفرطة للأنشطة الضارة (مثلا، نطاق kids gTLD.، إذا كان مقدم الطلب لا يدرج عملية تدقيق التسجيل قبل التسجيل من أجل زيادة الإجراءات الأمنية kids.). لأن المخاوف قد تنشأ خارج سياق المجتمع المحلي في بعض الحالات، ينبغي أن يكون من الممكن أن يثير القلق دون الحاجة إلى تلبية معايير دائمة لتقديم اعتراض المجتمع. يمكن أن يكون هناك منهج لتعيين هذا الواجب للمعترض المستقل الذي سيكون في وضع يمكنه من تقييم التعليقات العامة التي تثير القلق، والتشاور مع الخبراء ذوي الصلة ثم إطلاق الاعتراض إذا لزم الأمر. وينبغي أيضا إتباع أساليب أخرى يمكن النظر فيها. *COA (21 يوليو 2010).*

التحليل والمكانة المقترحة

علق شخصان على مساءلة IO. لا شك أن المساءلة في غاية الأهمية. هكذا ينبغي أن نتذكر أن الاعتراضات المقدمة من قبل IO تسمع من جانب لجنة الخبراء شأنها شأن أي اعتراض آخر. على سبيل المثال، في حالة تقديم IO اعتراض قائم على المجتمع لا أساس لها واضح أو مخالف للاعتراض، فسيتم رفض الاعتراض. لا يزال الاعتراض الذي سجلته IO محل نفس التحقيق الذي يجريه الخبراء كحال أي اعتراض أخر. في إجراءات حل النزاع فإن حالة IO وحقوقها لن تكون أكبر من غيرها في أي اعتراض أخر. ستتمتع IO بمكانة مميزة أو أنها ستستخدم سلطة غير مقيدة.

تتفق ICANN مع الاقتراح القائل بأن الخبرة مع منظمة غير ربحية ستكون مؤهل مفيد من أجل IO. سيتم اعتبار هذا في المناقصة.

يشير التعليق بخصوص مشكلة السلوك الحاقد إلى إجراءات gTLD وإساءة استخدامه التي تظهر بعد التفويض. وإلى حد أنه يمكن إدراك إساءة استخدام gTLD تلك في الطلب المقدم من أجل gTLD كما أنه يمكنها بشكل محتمل دعم اعتراض انتهاك الحقوق. وبخلاف ذلك هناك تعديلات (تشمل حل النزاع والمقاضاة الجنائية لما بعد التفويض) متاحة بعد التفويض.

إجراءات حل النزاع ما بعد التفويض (PDDRP)

تعليقات عملية عامة

العناصر الرئيسية

- يجب فرض علامات PDDRP التجارية للإبقاء على السجلات الخاضعة إلى أفعالهم السيئة (أو الجهة التابعة إليهم) كما لا يجب عليها إبقاء السجلات خاضعة إلى أفعال القائمين على التسجيل غير التابعين.
- إن أحد نتائج عدم الاستخدام هو أن أصحاب العلامة التجارية يواجهون أكثر من عائق مؤثر يمنعهم من حماية علاماتهم.
- ستخضع العلامات المحمية من خلال PDDRP لنفس الاختبار مثل غيرها المحمية في أنظمة حماية URS وSunrise.

ملخص التعليقات

فشلت PDDRP في تحميل مشغلين مكتب التسجيل المسئولية.
يتحمل مشغلين مكتب التسجيل مسئولية أصيلة لإدارة نطاقاتهم بشكل أخلاقي كما هو الوضع الآن وستعفيهم PDDRP من هذه المسئولية. إذا فشل مشغلو مكتب التسجيل في مراقبة عملية تسجيلهم إما بسبب الفوائد المالية أو إهمال بسيط سينبغي عليهم تحمل المسئولية. *IHG* (*20 يوليو 2010*).

يحتاج PDDRP إلى تعديل لتحميل مشغلي مكتب التسجيل المسئولية. قسم المعايير الآن يعفي بشكل فعال مشغلي مكتب التسجيل من كمية ضخمة من المسئولية إلا أنه ليقدم لهم حافز ليراقبوا أسماء النطاق المسجلة أو الذين بالفعل ضمن تسجيلاتهم من أجل الانتهاك. *CADNA* (*21 يوليو 2010*). *Microsoft* (*21 يوليو 2010*). *NCTA* (نموذج *3*، *21 يوليو 2010*).

يرجع الأمر إلى ICANN لتتحمل مسئولية لمراقبة مكاتب التسجيل العاملة بشكل سيء. لا يجب على ICANN أن تنقل هذه المسئولية إلى المستخدمين. *Nestle* (*21 يوليو 2010*).

وكما هو مصاغ حاليا لن تشجع PDDRP أي استخدام واسع بشكل فعلي من جانب المشتكين المحتملين. *Verizon* (*20 يوليو 2010*). *CADNA* (*21 يوليو 2010*). *لجنة الأنترنت INTA* (*21 يوليو 2010*). *روزيتا ستون* (*21 يوليو 2010*). *BC* (*26 يوليو 2010*).

يجب دمج كل من PDDRP وRRDRP. *Verizon* (*20 يوليو 2010*). *CADNA* (*21 يوليو 2010*). *AT&T* (*21 يوليو 2010*). *لجنة الأنترنت INTA* (*21 يوليو 2010*). *روزيتا ستون* (*21 يوليو 2010*).

ينبغي على كل PDDRP تقديم طلب إلى كل gTLDs. *و. ستوب* (*22 يوليو 2010*).

القائمون على التسجيل لم يشملهم النقاش. لا يعد PDDRP تعديلا كاملا حيث أنه لا يتناول سوء النية، بشكل خاص أو خلاف ذلك، من القائمين على التسجيل الذين سيورطون بشكل حتمي في عمل نشاطات محظورة بالتواطؤ مع مكاتب التسجيل. هذه الثغرة ستشجع مكاتب التسجيل سيئة السمعة لإنشاء علاقات وطيدة مع القائمين على التسجيل والأطراف الثالثة للاشتراك في إجراء سيء النية. *Verizon* (*20 يوليو 2010*). *لجنة الأنترنت INTA* (*21 يوليو 2010*). *روزيتا ستون* (*21 يوليو 2010*).

إن PDDRP ليس كافي في صياغته الحالية. ينبغي على ICANN تعيين وكالة تكون طرف ثالث لإجراء تحقيق حول كل مشغل مكتب تسجيل بما في ذلك الزيارات للموقع. ينبغي أن تحظر اتفاقيات الاعتماد بشكل خاص "التخزين" والممارسات السيئة الأخرى. يجب أن يواجه مشغل مكتب التسجيل غرامة ضخمة إذا أخل بالتزاماته أو مخالفة أولى ويعلق عمله بارتكابه للمخالفة الثانية. *MARQUES/ECTA* (*21 يوليو 2010*).

أعباء المنظمات غير الربحية. تصف AAMC في تقييمها PDDRP بأنها وسائل أكثر ملائمة ذات تكاليف منخفضة بشكل فعلي لحل النزاعات إلا أنها تحتاج إلى تحسين. وكما هو مقترح حاليا من المحتمل أن تكون المشاركة في PDDRP عبئا على المنظمات غير الربحية مما يزيد احتمالية خضوعهم لانتهاكات DNS من جانب الممثلين السيئين. *AAMC* (*21 يوليو 2010*). *الصليب الأحمر* (*21 يوليو 2010*). *NPOC-FC* (*21 يوليو 2010*).

تعد PDDRP سابقة لأوانها كما لا يجب تبنيها. إنها تقلل نفس مستوى عمليات أصحاب المنفعة العديدين كما تقلل تقنيات ضمان أمن حقوق القائمين على التسجيل الشرعية. من المحتمل أن تثير مخاوف بشأن كل ثقافة التسجيل. إنها تثير قضايا مسئولية الوساطة كما توجه تسجيلات اسم النطاق نحو قناعة بنظام أكثر سيطرة. يمكن أن يكون كلا من الخطاب الحر والتعبيرات أكثر عرضة للخطر. *ك. كوميتز* (*21 يوليو 2010*). *آر. داماك* (*22 يوليو 2010*).

الدعم المقدم من أجل PDDRP كما هو مصاغ في AGBv4. أدعم PDDRP كما هو مصاغ في ABGv4. كما أصدق بشدة على مبدأ أنه يجب أن يكون المستخدم مقابل السجلات التي تشترك بشكل فعال في السطو الإلكتروني. *آر. تينداال* (*21 يوليو 2010*). *أبعاد النطاق* (*22 يوليو 2010*).

العلامات المسجلة وغير المسجلة. يجب أن تعمل PDDRP مثل غرفة المقاصة كما يجب عليها التفريق بين العلامات المسجلة وغير المسجلة. تثير PDDRP الشاملة كما هو مقترح حاليا الخطر حيث أن أغلب كل الكلمات تعد أو يمكن أن تعد علامة تجارية قانونية شائعة التي قد تقدم إلى مجتمع العلامة التجارية فرصة للتحول ضد مكاتب التسجيل في كل كلمة فردية التي هي جزء من كلماتنا. *ك. كومايتيس* (*21 يوليو 2010*). *آر. داماك* (*يوليو 2010*).

لا ينبغي أن يتطلب من العلامات التجارية أن تخضع إلى "مراجعة موضوعية" لتؤهل لتكون موضوع شكوى PDDRP. بموجب قانون العلامة التجارية العام ليس هناك معيار واحد من أجل ما يشرع "الفحص الموضوعي". ومن أجل أغراض PDDRP فإن التسجيلات المتاح في أعين الأمة الوحيدة المانحة له يجب أن تكون تسجيلات متاحة. ينبغي تعديل PDDRP لقبول تسجيلات العلامة التجارية من أي أمة أصيلة كقاعدة من أجل شكوى PDDRP. *AAMC* (*21 يوليو 2010*). *لجنة الأنترنت INTA* (*21 يوليو 2010*). *الصليب الأحمر* (*21 يوليو 2010*). *NPOC-FC* (*21 يوليو 2010*).

تحليل التعليقات

ومرة أخرى نوجه الشكر إلى كل هؤلاء الذين علقوا على علامة PDDRP التجارية. وكما نرى من الاختلاف بين الإصدار الأخير ولإصدارات السابقة من PDDRP نستنتج أن مشاركة الجمهور كانت فعالة للغاية. هذه الجولة من التعليقات لم تستثنى. بينما أن التغييرات الطارئة على PDDRP في الإصدار الجديد أقل ضخامة بكثير من أن تنشر إلا أنها لا تقل أهمية.

رغم عدم إدراج جميع التنقيحات المقترحة في PDDRP، فإن بعضها كان قد قابل للتنفيذ أو غير قابل للتنفيذ أو بشكل مباشر على خلاف مع بعضها البعض مما يتطلب اقتراح بعض الأسس الوسطى للمقترح، فكانت جميعها مدروسة بعناية.

تتنوع التعليقات العامة حول PDDRP تنوعا كبيرا. يقترح البعض أن PDDRP فشلت في أن تجعل السجلات قابلة للاحتساب وذلك من السابق لأوانه ومرهق وبالتالي عدم استخدامه. في حين لا يزال البعض يذكر أن PDDRP تسير بتوازن سليما وعلى مستوى مناسب من الإنفاذ ضد السجلات لأنه لا يحمل لهم سوى المساءلة أمام السجلات الممتدة وتورط نفسها في السطو الإلكتروني. ويقترح البعض أن PDDR ينبغي أن تميز بين العلامات المسجلة وغير المسجلة، ويؤكد آخرون أن يكون هناك أي متطلب للاستعراض الموضوعي للعلامات التي يتعين معالجتها من قبل PDDRP. وأخيرا، جاء على لسان أحد المعلقين أن PDDRP يجب أن تطبق على جميع نطاقات gTLDs ويفيد آخر بأنه يجب تطبيقها على جميع المسجلين.

يجب فرض علامات PDDRP التجارية للإبقاء على أن تكون السجلات مسؤولة عن أفعالها السيئة (أو الجهات التابعة لها) كما لا يجب الإبقاء على مسؤولية السجلات عن أفعال القائمين على التسجيل غير التابعين لها. في حالة التعدي على حقوق صاحب العلامة التجارية، فإنه توجد آليات أخرى قائمة بالفعل، مثل UDRP أو الإجراءات القضائية، والتي يمكنهم أن يطلبوا التعويض من المصدر المباشر من التعدي. وعلاوة على ذلك، ونظرا لوجود برنامج نطاق gTLD الجديد، امتدت الطرق التي ينبغي اتخاذها ضد المسجل ليشمل نظام التعليق السريع الموحدة (URS). وهكذا، فإن PDDRP ليس وسيلة حصرية للتصدي لتعدي على العلامات التجارية.

من حيث العلامات التي يمكن معالجتها، لا تميز PDDRP بين العلامات المسجلة وغير المسجلة. يرجى الاطلاع على القسم 9.2.1 في أحدث إصدار من PDDRP، المنشور مع دليل مقدم الطلب في نوفمبر 2010. كذلك، أوضح المجلس، في آليات جديدة حماية نطاق gTLD الجديد (*انظر* http://www.icann.org/en/minutes/resolutions-25sep10-en.htm#2.6)، المراجعة من أجل استعمال العلامة هو مهم في العديد من الحالات للحد من العبث. من المنطقي أن تكون العلامات قادرة على التصدي من خلال PDDRP، وسوف تكون معادلة لحماية URS وحماية Sunrise.

كما نلاحظ مرة أخرى تعليق، كما هو مكتوب، أن PDDRP لن تستخدم كثيرا وسيحكم فعاليتها من خلال عدم الاستخدام. كما لوحظ في الجولة الأخيرة من تحليل التعليق، أنه إذا كان هذا هو الحال، فقد يكون مؤشرا على الحاجة إلى تقييم أو نجاح. إن أحد نتائج عدم الاستخدام هو أن أصحاب العلامة التجارية يواجهون أكثر من عائق مؤثر يمنعهم من حماية علاماتهم.

وأخيرا، عند التوسع الحالي في نطاقات gTLDs، فضلا عن السجلات، فقد يكون هناك شيء للنظر في المستقبل، وأن هذا التوسيع ليس محل نظر هنا ولن ينظر فيه في هذا الوقت.

النقاط الرئيسية

- لا يعتبر التجاهل العمد كافيا ليكون السجل مسؤولا بموجب العلامة التجارية PDDRP. يجب أن يكون هناك تأكيد مبني على جزء من السجل. وللاضطلاع بغير ذلك، فسوف يؤدي إلى بعض النتائج غير الصحيحة وأضرار التي لا يمكن دفعها.
- وقد وضعت PDDRP لمنع إساءة الاستعمال المنهجي، وبالتالي صياغة المعايير عمدا للقيام بذلك.

ملخص التعليقات

معيار "الإغفال المتعمد".
لا ينبغي على صاحب العلامة التجارية أن يكون بعيدا عن أدوات فرض المستوي الثاني في العمر الرقمي حيث أن هيئات التسجيل ربما تختار التصرف بواقعية بغض النظر عن التسهيلات وتحقيق ربح من الاحتلال الإلكتروني. شجعت PDDRP سجلات نطاق gTLD على وضع أسس في الدول مع حماية قانونية هاشة لـ IP (على سبيل المثال، البلاد التي تفتقر إلى المسؤولية الثانوية أو علاج الاحتلال الإلكتروني). يجب أن تستفيد PDDRP من معيار "الإغفال المتعمد" وكذلك نطاق المسجلين. (انظر PDDRP، الفصول 6 و1). *IOC* (*21 يوليو 2010*).

يوضح النطاق الحالي لـ PDDRP على النحو المحدد بتصرف مؤكد على التأثير المقصود لتشجيع إدارة TLD ومساءلة ومصداقية DNS. دعا أصحاب المصلحة إلى مراعاة العوامل لتحديد إمكانية الإغفال المتعمد الذي يقع في سياق إدارة النطاقات الجديدة. *مركز WIPO* (*16 يونيو 2010*).

فشلت PDDRP، دون توضيح، في عكس مكانة في التعليقات المقدمة بشأن الإغفال المتعمد ثم التعبير عن المكان ليس فقط من خلال WIPO و IPC، ولكن أيضا من خلال INTA وMARQUES/ECTA، حيث يمثل بشكل جماعي مشاركة عالمي ملحوظة للعلامات التجارية. *مركز WIPO* (*21 يونيو 2010*). *هوجان لوفيلز* (*21 يوليو 2010*). ندعم دعوة WIPO من أجل PDDRP لإعادة هندستها. *JONAS* (*11 يوليو 2010*). *كوم لوود* (*21 يوليو 2010*).

تثبط حدود "السلوك الإيجابي" أفضل الممارسة من جانب السجلات.
(ويشمل ذلك هؤلاء الذين يصممون عملياتهم عمدا للمشاركة بسوء نية في الأنشطة من خلال آليات إيجابية). يجب أن يكون تعريف "السلوك الإيجابي" واسعا بما فيه الكفاية ليشمل السلوك السيئ المعروف والدولي في جزء من السجلات والمسجلين "الإيجابية" أو غير ذلك. *Verizon* (*20 يوليو 2010*). *روزيتا ستون* (*21 يوليو 2010*).

يجب إضافة التعريف التوضيحي التالي: قد يتكون "السلوك الإيجابي" من خطوات إيجابية من مشغل السجل لحماية نفسه من كل أو بعض المعرفة المضبوطة لطبيعة أنشطة الانتهاك وبعد ذلك المعرفة القوية أو الشك بأن أنشطة الانتهاك من النوع الذي تم التفكير فيها من خلال PDDRP أن يحدث أو أن يكون قريب الحدوث. *لجنة INTA للإنترنت* (*21 يوليو 2010*)

يجب أن يكون "السلوك الإيجابي" المتضمن من خلال مشغل السجل واضحا في حالة ارتفاع الحد الأعلى وتجاوز المخاطرة PDDRP. *C. Speed* (*21 يوليو 2010*).

كما هو مقترح من قبل WIPO يجب أن يكون هناك "ميناء آمن" دفاعيا لحماية لأصحاب السجلات المعروفة للمسجل. ومع ذلك فإن PDDRP يجب أن تخاطب "الإغفال المتعمد" في حالة جدية ICANN بشأن حماية المستهلك ومالكي IP. *MARQUES/ECTA* (*21 يوليو 2010*).

اقترحت WIPO تعديلات على PDDRP تتعلق بالإغفال المتعمد بأنه لا يجب تبنيها. وهم على نقيض القوانين الثابتة للسلطات القضائية التي ناقشت هذه القضية وتوسع القانون الدولي. ولا يجب أن تخلق ICANN عمليات نزاع تؤدي إلى الامتثال بالبروتوكولات المستندة في ذلك إلى كيف يمكن لأصحاب الملكية الفكرية أن يروا القانون في المستقبل. لا يحق لـ ICANN منع حالة إيجاد قانون من خلال دمج مفهوم الإغفال المتعمد مع PDDRP. *Neustar* (*21 يوليو 2010*).

على النحو المقترح فإن PDDRP لا تعرض أمثلة حقيقية عن السلوك، أن وجد، الذي قد يكون مؤهلا كسلوك إيجابي من خلال مشغل السجل. تدعم NCTA معيار أقل صعوبة أكثر من "الإغفال المتعمد" الذي يطلب أن يضع السجل في ملاحظة التسجيل السيئ. وقد قدمت NCTA أمثلة كافية من أجل أن تقدم العرض المطلوب حيث أن مشغل نطاق gTLD يتصرف وفق سوء النية-علي سبيل المثال الفشل

في التنفيذ بعد وضعه في نطاق الملاحظة للتسجيل السيئ لأسماء النطاقات والفشل في تكميل الطلب ومعلومات Whois الدقيقة أما على أساس التردد والتكرار أو على أساس منتظم. وسوف يخضع الأشخاص المعقولين لضغط شديد لتبرير الاستبعاد، كحد أدنى، وهذه الحالات، من تلك التي ينبغي على السجلات تحمل المسؤولية. *NCTA* (*نموذج 3، 21 يوليو 2010*).

الضرر المادي. يمكن أن يثبت تعريف الضرر المادي وجود بعض الصعوبات. وينبغي على ICANN تقديم معلومات حول تفسير الضرر المادي. وباستخدام هذا المصطلح تعترف PDDRP بالإساءة التي لا تتطلب التهديدات الفعلية أو التعدي على العلامات التجارية. *ك. كومايتيس* (*21 يوليو 2010*). *آر. داماك* (*22 يوليو 2010*).

الإيمان السيئ "واضح ومقنع".
وهو معيار واضح ومقنع أعلى من ذلك في معظم الأعمال المدنية. فمن غير المرجح أن مقدمي الشكاوى، دون الوصول إلى الاكتشاف المتاح في التقاضي الكامل، أن يكونوا قادرين على تلبية هذه المعايير الاستدلالية. ويعتبر معيار سوء النية صارما بشكل غير معقول. ومن غير الواضح كيف يمكن لصاحب الشكوى إثبات سوء نية "محدد". وهذا يعني أن يعمل مشغل السجل بسوء نية عام لاستفادة من حرية ممارسة الأنشطة غير المشروعة. وعلاوة على ذلك، يتعين على مقدم الشكوى إنشاء نموذج "كبير" لسوء النية "المحدد". *Verizon* (*20 يوليو 2010*). *AAMC* (*21 يوليو 2010*). *DuPont* (*21 يوليو 2010*). *لجنة INTA للإنترنت* (*21 يوليو 2010*) *الصليب الأحمر* (*21 يوليو 2010*). *NPOC-FC* (*21 يوليو 2010*). *IBM* (*21 يوليو 2010*). *روزيتا ستون* (*21 يوليو 2010*). *BC* (*26 يوليو 2010*).

النموذج والممارسات والانضمام.
ينبغي حذف اللغة التي يطلب من مقدم الشكوى إثبات نموذج من أسماء نطاقات التسجيل التي تنتهك على وجه التحديد علامات من علامات صاحب الشكوى، المنقحة لخفض الضرر الأساسي لصاحب العلامة التجارية، و/أو أن يتم إعادة النظر في اقتراح للسماح للبعض بضم حالة عمل إلى أصحاب العلامات التجارية المتضررة. وفي ظل الشرط الحالي، على الرغم من درجة السلوك التعسفية، لن يكون هناك أي أساس لشكوى PDDRP ضد مشغل نطاق gTLD حيث لا يكون لمالك واحد من العلامات التجارية علامة واحدة على وجه التحديد تتأثر بالتسجيلات التعسفية. *NCTA* (*نموذج 3، 21 يوليو 2010*).

وبالنظر إلى متطلب "النمط الأساسي"، من بين الأمور الأخرى، ينبغي أن تنظر ICANN ما إذا كانت PDDRP ستسمح بضم أو حالة العمل بين الأطراف المتضررة. وهذا من شأنه أن يسمح للأطراف بتقاسم تكلفة PDDRP وتضافر الجهود من أجل جمع أكثر كفاءة وتقديم الأدلة إلى فريق الخبراء. *IPOA* (*21 يوليو 2010*).

الكيانات التابعة لها. للأخذ في الاعتبار قضايا التكامل الرأسي ومسؤولية PDDRP، ينبغي تحديد سلوك مشغل التسجيل ليشمل ما يلي: "السلوك من خلال التحكم من جانب الكيانات مباشرة أو غير مباشرة، التي تسيطر عليها أو تحت سيطرة مشتركة من مشغل السجل، سواء عن طريق التملك أو السيطرة على التصويت، بموجب عقد أو 'مراقبة' حيث أن خلاف ذلك يعني امتلاك، بشكل مباشر أو غير مباشر، من سلطة مباشرة أو توجيه السياسات الإدارية لكيان ما، سواء عن طريق التملك أو السيطرة بالتصويت، بموجب عقد أو غير ذلك". *لجنة INTA للإنترنت* (*21 يوليو 2010*).

هناك عدم توازن بين المعيار الصارم لمقدمي الشكاوى والتساهل تجاه السجلات التي تثير مشكلات وصعوبات لتبريرها. *DuPont* (*21 يوليو 2010*).

الإشارة إلى "الانتهاك".
وينبغي للمعايير المذكورة ألا تنطوي بالضرورة على التعدي على العلامات التجارية كما هو الحال بالنسبة لمقدمي شكاوى UDRP. أيضا، نظرا لأن الطرفين قد لا يكونا في نفس الاختصاص، فإن الإشارة إلى المفهوم قد يثير الصراعات بين مسائل القانون. وبدلا من ذلك، ينبغي الإشارة إلى خرق المعايير أو لمدة مماثلة محايدة. *IPOA* (*21 يوليو 2010*).

يجب إضافة عبارة "في الواقع تعدي على العلامة التجارية الخاصة بمقدم الشكوى" وذلك إلى القسم 6 من معيار شكوى المستوى الثاني، وهذا يضمن أن الشاكي يثبت التعدي الفعلي، كما هو مطلوب لحالات المسؤولية الثانوية في المحكمة. وهذا مهم جدا لأنه قد لا يكون هناك اكتشاف وهناك بعض الشكوك حول اللجنة/المحكم. *RySG* (*21 يوليو 2010*).

تحليل التعليقات

من حيث المعايير، فإن هناك الكثير من النقاش والتعليق على ما إذا كان ينبغي العثور على السجلات مسؤولة بموجب PDDRP للإغفال التام عن السلوك السيئ أي أن هناك أسماء مخالفة في سجله. وعلى النحو المبين في الماضي في الإصدار الحالي من مقترح PDDRP للعلامات التجارية، والمنصوص عليها في النسخة الأخيرة من تعليق وتحليل موجز PDDRP:

> يجب عدم إدراج الإغفال المتعمد كجزء من معيار بموجبه سيتم مراجعة السجلات. وكجزء من PDDRP الذي يمكن أن يجعل السجل مسؤولا عن التعدي على المستوى الثاني كخطوة كبيرة من توفير الحماية للعلامات التجارية. ويجب أن يتم ذلك بعناية. لا تحتوي السجلات واجهة مباشرة للعملاء، والتي تحدث على المستوى المسجل. وتحتفظ السجلات بقاعدة البيانات. وفي أي سجل كبير، سيكون هناك عدد كبير نسبيا من "المعتدين"، والتسجيل قد يكون على بينة من بعضه لكنه سيكون أيضا على علم بالآخرين. ولكن تكون السجلات مسؤولة عن جميع حالات الانتهاك ستكون له آثار غير معروفة على قدرة التسجيل على مزاولة الأعمال المنوطة. وأن المعيار لتحميلهم المسؤولية عن ذلك لا يمكن تنفيذه لفهم كل الآثار، بما في ذلك التفاعل وإعادة التفاوض على الاتفاقات المبرمة بين السجلات والمسجلين وICANN. وفي غضون ذلك، فمن المعقول أن تعقد السجلات المسؤولية عن السلوك الإيجابي فيما يتعلق بأسماء المستوى الثاني. وهذا هو المعيار، والذي لم يحدث حتى الآن، بل هو خطوة كبيرة.

http://www.icann.org/en/topics/new-gtlds/pddrp-comment-summary-and-analysis-28may10-en.pdf

طالب معلق بمزيد من التوضيح "الضرر المادي". وتتعلق المواد عموما بوجود نتائج، ولكن من الصعب تقديم تفسير في المجرد. وسوف يناط الأمر برمته إلى هيئة الخبراء لتحديد ما إذا كان هناك شيء غير مادي لصاحب الشكوى أم لا.

يعتقد البعض أن المعيار الواضح والمقنع مرتفع جدا لأنه أعلى من معظم الأعمال المدنية. يعتقد البعض أيضا اشتراط سوء النية التي تدعو إلى نمط من تسجيل أسماء النطاقات المخالفة في السجل مما يحد أيضا أن الشكوى لا يمكن أن تذهب بعد التسجيل من أجل التعدي على العلامات التجارية المفردة أو القليلة أو علاماتها الخاصة. في حين أن كلا المتطلبين للحصول على أدلة واضحة ومقنعة مرتفعة جدا وكذلك متطلبات سوء النية، وهذا مما يوضح تعمد الصياغة. وقد وضعت PDDRP لمنع إساءة الاستعمال المنهجي، وبالتالي كتابة المعايير عمدا على أن تفعل ذلك. إذا كان هناك اسم واحد مخالف أو عدد قليل من الأسماء المخالفة في التسجيل (أو حتى الكثير)، فإنه يمكن لصاحب الشكوى استخدام آليات أخرى متاحة لها، وكذلك UDRP وURS والنظام القضائي. كما أن اقتراح السماح بالضم هو بالتأكيد شيء يمكن أن يعتبر وسوف يدرج في مناقشات مع مزود(ي) PDDRP؛ إلا أن ذلك لن يلغي الحاجة إلى دليل على وجود نمط والممارسة جنبا إلى جنب مع التسجيلات المنهجية لأسماء صاحب العلامة التجارية.

واقترح أحد المعلقين أنه ذلك لا يتعين فقط على السجلات، بل يجب أن يشمل الكيانات التابعة لها والتي تسيطر عادة على الامتناع عن السلوك الذي من شأنه أن يؤدي إلى التعدي على العلامات التجارية. ونحن نوافق على ذلك. يتم أخذ هذه النقطة جيدا في الاعتبار، وقد أدرجت في إصدار دليل مقدم الطلب المنشور في نوفمبر 2010 مع هذا التحليل.

العناصر الرئيسية

- يتعين على ICANN الامتناع عن تحديد الحاجة إلى تنفيذ العلاج حتى الانتهاء من الاستئناف
- لا يجوز لأي عضو من فريق التقييم أن يكون عضو فريق استئناف

ملخص التعليقات

الرسوم والتكاليف.
يعتبر شرح التكاليف أمر غامض بل أنها لا تذكر أي حد على تكلفة إجراءات PDDRP. كما أن بيان تمرير ICANN بأن التكاليف ستكون معقولة لا يعني أنها ستكون. وتحتاج ICANN إما إلى تنفيذ الحد الأقصى من التكلفة أو تزويد الأطراف بتفسير تجميع التكاليف. وإلا فإن أصحاب الشكاوى لن يكون لديهم حافز لاستخدام PDDRP وسوف يبحثون عن طرق بديلة لتسوية خلافاتهم. *CADNA* (*21 يوليو 2010*).

ينبغي تغيير القواعد لتوفير الحد الأقصى المفروض على التكاليف المقدرة، وأن طبيعة هذه التكاليف يجب أن تكون أكثر تحديدا. ينبغي الاستعاضة عن متطلب نفقة صاحب الشكوى الكاملة في المرحلة الأولى من السياسات التي تتطلب أن تكون هناك حاجة إلى الدفع (بخلاف رسم الإيداع) حتى بعد الانتهاء من الاستعراض الأولي. *لجنة الإنترنت INTA* (*21 يوليو 2010*).

توافق IBM على أنه إذا كان صاحب الشكوى هو الطرف السائد، فإن مشغل السجل سيلتزم بتعويض صاحب الشكوى على جميع الرسوم المترتبة، وإذا كان مشغل السجل هو الطرف السائد، فإنه يجوز لمشغل السجل أن يسترد رسوم الإيداع. *IBM* (*21 يوليو 2010*).

تبدو أن آلية PDDRP وتكاليفها للأسف قد تم تمريرها إلى أصحاب العلامات التجارية. *هوجان لوفيلز* (*21 يوليو 2010*).

لن يضطر مشغل السجل إلى الدفع مقابل الاستجابة؛ بل ينبغي على مشغل السجل أن تدفع فقط إذا/عندما يفقد شكوى PDDRP بأكملها. *RySG* (*21 يوليو 2010*).
إشعار مسبق إلى مشغل السجل بالشكوى المحتملة. علينا التساؤل عن الحاجة إلى الفترة المقترحة لمدة 30 يوما من الإخطار المسبق لشركات التسجيل عن طريق مقدمي الشكاوى. كما أن طول فترة الإشعار تجعل من المرجح أن إجراءات سوء النية سوف تستمر، وسوف ينظر أصحاب العلامات بجدية أكبر في التقاضي باعتبارها أكثر وسيلة فعالة وقابلة للتنفيذ. وينبغي أن تكون فترة 30 يوما إما أنها تمثل مشكلة، أو كحد أدنى، اختصار لمدة كافية لتقديم إشعار فقط، بدلا من معارضتها لمشغلي السجل. *لجنة الإنترنت INTA* (*21 يوليو 2010*).

الشكوى.
تتطلب العناصر المتوقعة من شكوى PDDRP والأدلة دعمها وينبغي وصفها بمزيد من التفصيل. *AAMC* (*21 يوليو 2010*). *لجنة الإنترنت INTA* (*21 يوليو 2010*). *الصليب الأحمر* (*21 يوليو 2010*). *NPOC-FC* (*21 يوليو 2010*).

يجب أن تتضمن الشكوى بيانا بشأن الأضرار الفعلية الاقتصادية وغيرها مما ألمت بأصحاب العلامات التجارية. *RySG* (*21 يوليو 2010*).

الاستئناف.
يجب إزالة القسم 21 بالإشارة إلى URS. في مكانها ينبغي أن تكون PDDRP أو بدلا من ذلك إشارة إلى إما URS أو PDDRP حيث يمكن إزالتها تماما. بالإضافة إلى طبيعة الاستئناف غير الواضحة. من المفترض، أنه لا ينبغي على أعضاء لجنة الاستئناف عدم المشاركة في الدعوى الأولي أو ربما إجراءات أخرى مماثلة في المقام الأول. وهناك أيضا أي إشارة إلى توقيت الاكتشاف والاستئناف وقرار هيئة الاستئناف باستثناء الموعد النهائي للاستئناف الأولي. وينبغي إدراج التواريخ الأساسية في PDDRP نفسها. *IPOA* (*21 يوليو 2010*).

يتمتع مشغل السجل بطرف استئناف متعددة ومطولة. ويجوز لمشغل السجل إما استئناف تقدير الخبراء من خلال عملية المزود؛ أو بدء إجراء تسوية نزاع منفصل بموجب أحكام اتفاقية التسجيل، أو كلاهما معا. ولا يلزم أيا من هذه الطرق الإضافية من الاستئناف. *لجنة الإنترنت INTA* (*21 يوليو 2010*).

كما RySG من شأنها تعديل حكم الاستئناف في القسم 21 لتقديم ما يلي: يجوز لأي من الطرفين السعي في استئناف قرار الخبراء في تحديد المسؤولية أو طريقة العلاج الموصى بها استناداً إلى سجل موجود داخل PDDRP للدعوى مقابل رسوم معقولة لتغطية تكاليف الاستئناف. وفي حالة طلب استئناف، يجب أن تمتنع ICANN عن تحديد ما إذا كان لتنفيذ علاج حتى الانتهاء من الاستئناف. *RySG* (*21 يوليو 2010*).

ينبغي السماح بتقديم أدلة جديدة في مرحلة الاستئناف. كما أن الحقائق التالية قد تكون ذات صلة للغاية بأي علاج يوصى به من قبل الهيئة. أيضا نظرا لأن الاستئناف يقدم من جديد، فليس هناك سبب لتقييد توقيت الأدلة. *RySG* (*21 يوليو 2010*).

الاستعراض الأولي.
تدعم لجنة الإنترنت INTA مفهوم المراجعة الأولي ولكن الاقتراح الحالي غير مقبول من عدة طرق. إذا حددت هيئة المراجعة الأولية أن صاحب الشكوى لم يفي بمعايير الاستعراض الأولية، فإنه ينبغي على المزود تقديم أسباب التحديد. وينبغي السماح لصاحب الشكوى بتعديل شكوى على مرحلة الاستعراض الأولية دون الحاجة إلى إيداع رسم ملف إضافي. وعلى النقيض من ذلك، تتطلب العملية الحالية التجريد من رسوم التسجيل والعملية الثانية من الإجراءات العقابية والتي هي مضيعة للموارد. وينبغي أن يتمتع الأطراف بالقدرة على وقف عملية الاستعراض الأولية من خلال شرط مشترك (على سبيل المثال، لإجراء مناقشات التسوية).
لجنة الإنترنت INTA (*21 يوليو 2010*).

يعتقد RySG بشكل عام أن (1) يمكن القيام بالمراجعة الإدارية والاستعراض الأولي من خلال نفس الأطراف ذات الصلة؛ و(2) يجب أن يكون استعراض الأولي وهيئة الخبراء أطراف منفصلة. يتمثل الأساس المنطقي لـ (2) لتفادي الظهور بمظهر غير لائق، ولإزالة الحوافز المالية للمراجعة الأولي التي توافق تلقائيا على الشكاوى. *RySG* (*21 يوليو 2010*).

ينبغي أن تشمل المراجعة الأولية على النظر في عامل ما إذا كان قد أكد صاحب الشكوى أنه ليس هناك PDDRP حالي أو سابق لنفس الوقائع المزعومة. ترغب RySG في تجنب المراجعة المتعددة لنفس الوقائع، وتقترح ضم شكاوى مماثلة.
RySG (*21 يوليو 2010*).

الافتراضية.
توصي RySG بتغيير اللغة الافتراضية (والتي تؤدي في إطار UDRP في الممارسة إلى الحقائق لصالح صاحب الشكوى) لعدم الاستجابة. سوف تسمح عدم الاستجابة باستمرار القضية إلى المضي قدما إلى تقدير الخبراء في موضوع الدعوى، ولكن من دون وصمة العار بوجود تقصير. *RySG* (*21 يوليو 2010*).

لا ينبغي أن تقرر الحالات الافتراضية الأسس الموضوعية لأن هذا سوف تمتد لعملية لا داعي بها. السجلات هي شركات متطورة يمكن أن تتجنب هذه النتيجة ببساطة عن طريق تقديم الرد. *NCTA* (*نموذج 3، 21 يوليو 2010*).

لجنة الخبراء.
من أجل التنسيق مع URS، أضيف فريق PDDRP خلال مقدم خدمة سوف يكون بالتناوب وذلك لتجنب اختيار مقدمي الخدمات والتي يعتقد أنه من المرجح أن يحكم بطريقة معينة. *RySG* (*21 يوليو 2010*).

ينبغي أن تكون لجان الخبراء الثلاثة كقاعدة افتراضية نظرا لأهمية وخطورة الخلافات PDDRP. *ك. كومنيتز (21 يوليو 2010)*. *آر. داماك* (*22 يوليو 2010*).

ضم الشكاوي المقدمة ضد السجل نفسه.
ينبغي إضافة آلية من شأنها أن توفر لمقدمي الشكاوى الذين يتقدمون بشكاوى مماثلة ضد التسجيل نفسه طلب ضم إلى الأمور في دعوى واحدة. *AAMC* (*21 يوليو 2010*). *لجنة الإنترنت INTA* (*21 يوليو 2010*). *الصليب الأحمر* (*21 يوليو 2010*). *NPOC-FC* (*21 يوليو 2010*).

الفرص السانحة لأصحاب العلامات التجارية (الفقرة 11). تحتاج ICANN إلى توضيح إعطاء PDDRP صاحب العلامة التجارية فرصتان للرد. وهذا على ما يبدو لعدم إتباع نماذج URS وUDRP. *ك. كومايتيس* (*21 يوليو 2010*). *آر. داماك* (*22 يوليو 2010*).

اكتشاف (الفقرة 16). ينبغي ألا يكون الاكتشاف تقديري ولكن ينبغي أن يكون خيار يعمل بغض النظر عن الهيئات.
ك. كومايتيس (*21 يوليو 2010*). *آر. داماك* (*22 يوليو 2010*).

تعليق الإجراءات. ينبغي أن يتمكن الأطراف من التعهد مجتمعين بتعليق إجراءات PDDRP في أي وقت. *لجنة إنترنت INTA* (*21 يوليو 2010*).

تحليل التعليقات

تم تلقي العديد من التعليقات بشأن الجوانب الإجرائية للعلامة التجارية PDDRP. ويتم دائمًا تقدير التوليف الدقيق بين الإجراءات المطروحة حديثًا، وقد تم تضمين بعضها بالفعل في الإصدار الحالي من PDDRP المنشور في نوفمبر 2010 بالتزامن مع هذا التحليل.

ولقد علق العديد على عدم وضوح الرؤية بالنسبة للتكاليف ودفع الرسوم وقابلية استردادها. وعلى الرغم من الغموض الذي يكتنف التكاليف إلى حد ما في الوقت الحالي، إلا أن هذا أمر لا مناص منه، لاسيما إذا ما علمنا أن إجراءات حل النزاع هذه ستعتمد على التكاليف الإدارية للمزودين وقيمة العقوبات المحددة بالساعة. وينبغي أن تكون الرسوم في إطار الممارسات القياسية الحالية لحل النزاع، ويحدد المزودون الحالات بنفس القدر من التعقيد. ومن الصعب تقدير الرسوم على الوجه الأكمل؛ نظرًا لأن هناك مرونة في اختيار عقوبة واحدة أو ثلاثة، إضافة إلى اتساع نطاق الدليل المحتمل الذي يمكن تقديمه في أي مسألة بعينها. ويمكن النظر إلى النطاق الواسع للرسوم والتكاليف التي يتم تقديرها على أساس الاعتراضات المتعلقة بالمجتمع أو غيرها من الاعتراضات وفقًا للإرشاد الوارد في الوحدة 1 من دليل مقدم الطلب. وفي ما يتعلق بالرسوم، لقد اتضح الآن عدم حاجة مشغلي هيئة التسجيل إلى الدفع ما لم يُعد وحتى يُعد حامل العلامة التجارية هو الطرف الذي صدر القرار في مصلحته، ويتم رد جميع الرسوم إلى هذا الطرف.

ويرى البعض أن عناصر الشكوى لم يتم التعبير عنها بالقدر الكافي وترى إحدى المجموعات بضرورة تقديم بيان بالأضرار. وفي ما يخص عناصر الشكوى، ليس ثمة اقتراح بشأن ما هو كافٍ، وقد تمت مراجعة العناصر بواسطة خبراء في تسوية النزاعات للتحقق من كفايتها. واتفاقًا مع أحد الاقتراحات، سيكون هناك تضمين للتأكيد بتعرض الشكوى للضرر، على الرغم من عدم الحاجة إلى تحديد المستوى الدقيق للضرر.

وفي ما يتعلق بالاستئناف، يقترح البعض:

- المزيد من الوضوح بشأن التوقيت وأعضاء اللجنة الذين يترأسون جلسة استئناف
- الوقت الذي تتمكن فيه ICANN من تنفيذ أحد الحلول
- مدى إمكانية تقديم الدليل.
- هناك العديد من طرق الاستئناف، وهي وافرة في ما يتعلق ببند تسوية النزاعات في اتفاقية التسجيل.

وسيتم إجراء المراجعات لقسم الاستئناف في PPDRP لتوضيح الأمور المتعلقة بتوقيت الاستئناف ونطاقه، وتوقيت فرض أحد الحلول، إلى جانب تحديد أعضاء اللجنة الذين يترأسون جلسة الاستئناف. بيد أن طبيعة جلسات الاستئناف ليست متكررة كما يقترح أحد المعلقين. فاستئناف قرار الخبراء يتعلق بالبيانات الصادرة عن اللجنة، بينما يتعلق تنفيذ تسوية النزاع عبر اتفاقية التسجيل بإجراءات ICANN بشأن فرض الحلول.

وفي ما يخص مراجعة الحد الأدنى، تقترح إحدى المجموعات أنه إذا اكتشفت المراجعة الإدارية عدم كفاية الشكوى، يجب إعطاء المشتكي فرصة للتعديل بدون تغريمه رسم إيداع. وتقترح مجموعة أخرى ألا تتألف لجنة مراجعة الحد الأدنى ولجنة الخبراء من نفس الأعضاء. ونحن نوافق على كلا الاقتراحين.

ويبدو منح وقت قصير لتعديل الشكوى لعدم كفاية الإجراءات أمرًا معقولاً وقد تم تضمينه. ويسري الحال نفسه بشأن ضرورة عدم وجود أي عضو في لجنة مراجعة الحد الأدنى ضمن أعضاء لجنة الخبراء.

وتقترح إحدى المجموعات تغيير المصطلح "صعب" إلى إخفاق في الاستجابة؛ لتجنب غموض كلمة صعب. وتقترح مجموعة أخرى بعدم اتخاذ قرار بشأن المزايا إذا كان أحد الأطراف مقصرًا. ولن يتم إجراء أي تغيير على قسم التقصير في ما يتعلق بهذه التعليقات. وبينما ينبغي اعتبار الإخفاق في الاستجابة تقصيرًا، لا تزال الفرصة متاحة أمام الطرف الذي أخفق في الاستجابة للفوز بالمزايا.

ولن يؤخذ باقتراح إحدى المجموعات ضرورة اختيار عضو اللجنة على أساس دوري. وتقترح مجموعتين أن تكون اللجنة ثلاثية الأعضاء هي الوضع الافتراضي، ولكن طالما أن هناك إمكانية لطلب اللجنة الثلاثية من قِبل أي طرف، يبدو الوضع الحالي ملائمًا وأكثر توفيًا في التكاليف ما لم يقدم أحد الطرفين طلبًا إيجابيًا.

وتناقش التعليقات الأخرى الاتحاد وفرص الرد والاكتشاف وتعليق الإجراءات. ويُوصى دائمًا بالاتحاد عندما يكون مناسبًا، ولكن يُترك للمزودين اتخاذ هذا القرار. إذا كانت الوقائع والملابسات متشابهة بالقدر الكافي، فمن المتوقع أن يضع المزود قواعد للتعامل مع هذه الملابسات. في تلك الحالات، ينبغي تطبيق هذه القواعد، على الرغم من أنه سيتم تشجيع المزودين على دمج الأمور إلى الحد الذي يكون عنده هذا الدمج مناسبًا. وبالنسبة إلى فرص الرد، ينبغي أن يمتلك حاملو العلامات التجارية الحق في ضمان سماع كل نقطة من نقاطهم. وفي ما يتعلق بالاكتشاف، ونظرًا لتشجيع الطرفين على تقديم أكبر قدر ممكن من المعلومات، ينبغي أن يُترك للجنة اتخاذ القرار بضرورة تقديم مزيد من المعلومات، إلا أنه ينبغي ألا تكون آليات تسوية النزاع هذه فرصة للطرفين لإجراء اكتشاف لأي غرض معين. وفي ما يتعلق التعليق المتصل بمناقشة التسوية، ليس ثمة سبب في آلية ما بعد التفويض يجبر اللجنة على عدم النظر في مواصلة تعليق مثل هذه المناقشة. ولكن سيُترك هذا الأمر إلى اللجان ذات الصلة.

الحلول

النقاط الرئيسية

- ستُقابل قرارات اللجان بكل احترام وإذعان، غير أن ICANN تحتفظ بالحق الكامل في استيعاب فعالية وتأثير الحلول الموصى بها وسوف تتخذ القرار النهائي.
- وبينما يكون أحد الحلول غير متسق مع تلك الحلول المتاحة بموجب اتفاقية التسجيل، يجب أن تكون هناك مرونة لعدم الإشارة إليه في اتفاقية التسجيل.

ملخص التعليقات

الطبيعة الاستشارية لقرارات اللجنة.
ثمة خطورة كبيرة على انتشار استخدام PDDRP وسمعته، لاسيما في ظل إمكانية تعامل ICANN مع قرارات اللجنة بوصفها مجرد قرارات استشارية لا تلزم ICANN باتخاذ أي إجراء ضد أي هيئة تسجيل. وإذا لم يؤدِ اكتشاف نية سيئة بوجه خاص، بما في ذلك تلك الناتجة من نمط *أساسي* لإساءة التصرف، إلى عواقب وخيمة على مشغل هيئة التسجيل، فما الوسائل الأخرى المطلوبة لاتخاذ ICANN الإجراء اللازم؟ يجب أن يؤدي هذا الاكتشاف على الأقل إلى اتخاذ إجراء فوري من ICANN ضد السجل؛ لتوفير الوضوح لكل أصحاب المصلحة في ICANN وتبرير شريعة إجراءات PDDRP/RRDRP. *Verizon* (*20 يوليو 2010*). *IPOA* (*21 يوليو 2010*). *CADNA* (*21 يوليو 2010*). *روزيتا ستون* (*21 يوليو 2010*). *BC* (*26 يوليو 2010*). *NCTA* (*نموذج 3، 21 يوليو 2010*).

لماذا توفر ICANN مثل هذه الحرية في التصرف، لاسيما أن ICANN ليست طرفًا في النزاع؟ يثير هذا موضوعات الاشتراك في العقد الذي تناقشنا فيها مع ICANN، ولكننا لم نتلقَ أي رد بشأنها. *ك. كومايتيس* (*21 يوليو 2010*). *آر. داماك* (*22 يوليو 2010*).

يجب النظر إلى قرارات إحدى لجان خبراء PDDRP بوصفها قرارات نهائية في معظم الحالات. ينبغي حصر تقدير ICANN لاتخاذ قرارها الخاص بالحلول الواجب فرضها في الحالات التي يتعارض فيها قرار اللجنة مع نطاق البنود الجوهرية لاتفاقيات السجل أو يخرج عنه. وبدلاً من ذلك، ينبغي أن تتضمن اتفاقية التسجيل نصًا يلزم الطرفين بالالتزام بقرار إحدى لجان الخبراء في حالة PDDRP. *AAMC* (*21 يوليو 2010*). *لجنة إنترنت INTA* (21 *يوليو 2010*). *الصليب الأحمر* (*21 يوليو 2010*). *NPOC-FC* (*21 يوليو 2010*).

حذف أسماء النطاقات. يجب منح لجنة الخبراء التي تحكم في إحدى شكاوى PDDRP الحرية في حذف تسجيلات أسماء النطاقات في بعض الحالات (مثل عندما يكون صاحب التسجيل هو اهيئة التسجيل، أو عندما تكون هناك إمكانية لعلاقة بين صاحب التسجيل وهيئة التسجيل محل الخلاف) والحيلولة دون إبقاء النطاقات في هذه الحالات مع المسجل. *AAMC* (*21 يوليو 2010*). *لجنة إنترنت INTA* (*21 يوليو 2010*) . *الصليب الأحمر* (*21 يوليو 2010*). *NPOC-FC* (*21 يوليو 2010*). *Microsoft* (*21 يوليو 2010*).

سلطة اللجنة. ينبغي ألا تتمكن أي لجنة من التأثير على اتباع حل لا يمكن لمحكمة إصدار أمر به ولا يمكن لـ ICANN تنفيذه بموجب بنود اتفاقية تسجيل معمول بها. *RySG* (*21 يوليو 2010*).

تعريف إضمار الأذى. "إضمار الأذى" هو لفظ يختلف معناه في قانون المملكة المتحدة والولايات المتحدة، وقد يكون مجردًا من أي معنى في البلدان التي لا تطبق القانون العام. إضافة إلى ذلك، يختلف معنى هذا اللفظ من النية الفعلية إلى عدم الاكتراث. وتوصي RySG بشدة بتعريف اللفظ بوضوح بحيث يكون معناه حليًا ولا لبس فيه. ونحن نوصي أيضًا بأنه في الحل الاستثنائي الخاص بإنهاء اتفاقية التسجيل، تتم مراعاة قيمة gTLD وتقدير قيمته للمجتمع وأصحاب التسجيل الحاليين (مثل الصيغة المنقحة: "النية المبيتة والتي لا لبس فيها لإلحاق ضرر اقتصادي هائل بمالك العلامة التجارية وعدم تقديم أي قيمة لمجتمع الإنترنت أو أصحاب تسجيل أسماء النطاقات بمنأى عن هذا الضرر المتعمد"، وأنه عند إصدار توصياتها بشأن الحل الملائم، تراعي لجنة الخبراء الضرر الحالي للمشتكي، إلى جانب الضرر الذي ستلحقه الحلول بمشغل هيئة التسجيل وأصحاب تسجيل أسماء النطاقات غير ذوي الصلة بنية حسنة في gTLD). RySG (21 يوليو 2010).

الطعن في الحل.
بموجب القسم 22، يجوز لمشغل هيئة التسجيل الطعن في فرض ICANN أحد الحلول. ويعني هذا أن القرار المبدئي يجوز أن يكون عرضة للاستئناف والطعن في ما يتعلق بالحل، وكلاهما بطول غير محدد. ويبدو هذا غير مستساغ من وجهة نظر المشتكي. *IPOA* (*21 يوليو 2010*).

وترغب RySG في نقل النص الخاص بانتظار ICANN لفرض حل إلى قسم "الطعن في الحل" (القسم 22) وتطلب إيضاحًا بشأن كيفية تفاعل فترة العشر أيام في هذا القسم مع الإطار الزمني للاستئناف البالغ 20 يومًا في القسم 21. *RySG* (*21 يوليو 2010*).

وتقترح RySG إضافة النص التالي إلى القسم 22 لإيجاد اتساق مع النص الذي يقضي بإعادة مراجعة قرار الخبراء من جديد، وبالتالي يتلقى مشغل هيئة التسجيل نفس عناصر الحصانة ضد الانتهاكات والمطالبات المزعومة الخاصة بالإنهاء بموجب PDDRP التي يمتلكها فيما يخص الانتهاكات المزعومة لاتفاقية التسجيل. "يعاد أي تحكيم من جديد ويُبت فيه وفقًا لحقوق الطرفين وواجباتهم بموجب اتفاقية التسجيل. لا يجحف قرار الخبراء ولا قرار ICANN بشأن تنفيذ أي حل بحق مشغل هيئة التسجيل بأي شكل من الأشكال في تحديد النزاع التحكيمي. يجب أن يكون أي حل يتضمن إنهاء اتفاقية التسجيل وفقًا لبنود وشروط نص الإنهاء في اتفاقية التسجيل، بما في ذلك أي وكل النصوص الخاصة بالإشعار وأي فرصة لعلاج انتهاكات اتفاقية التسجيل". *RySG* (*21 يوليو 2010*).

إتاحة المحكمة والإجراءات الأخرى (القسم 23). بالنسبة إلى الاتساق مع UDRP، تقترح RySG تعديل القسم 23 ليصبح نصه كالتالي:

"ليس الغرض من العلامة التجارية PDDRP أن يكون إجراءً حصريًا ولا يمنع الأفراد من طلب حلول في المحاكم، بما ذلك مراجعة قرار الخبراء بشأن المسؤولية القانونية، وفقًا لما هو معمول به. لا يعمل أي قرار خبراء ولا أي إجراءات أخرى بموجب PDDRP بأي حال من الأحول على إلحاق الضرر بموقف أي طرف في أي إجراء بالمحكمة أو التأثير فيه بأي طريقة أخرى، والذي يتم بشكل مستقل عن PDDRP ووفقًا لمعايير قانون العلامات التجارية.

وفي الحالات التي يقدِّم فيها طرف إلى المزود مستند إثبات على اتخاذ إجراء في المحكمة قبل تاريخ إيداع الشكوى في إجراءات تسوية النزاع في مرحلة ما بعد التفويض، يعلق المزود أو ينهي إجراءات تسوية النزاع في مرحلة ما بعد التفويض. وفي جميع الحالات الأخرى التي يُتخذ فيها إجراء في المحكمة قبل انتهاء إجراءات PDDRP، يحدد المزود مدى اتساق إيقاف مع مصالح العدالة، بما في ذلك مدى وجود احتمال لنتائج غير متسقة في حالة عدم منح الإيقاف، ووجود أي أطراف ثالثة في إجراءات المحكمة ونطاق المطالبات والتعويض المطلوب في هذه الإجراءات". *RySG* (*21 يوليو 2010*)

تحليل التعليقات

لقد دار العديد من التعليقات حول موضوع فرض الحلول عقب أحد قرارات الخبراء في العلامة التجارية PDDRP. وهناك بالتأكيد تقدير جم للطبيعة الصعبة للحلول المحتملة ومخاوف بشأن عدم الإضرار بأصحاب التسجيل الشرعيين في الإجراءات. وتحظى مثل هذه المخاوف بأكبر أهمية وتؤخذ على محمل الجد في وضع الحلول المتاحة من أجل PDDRP.

وثمة سؤال يطرح نفسه بشأن بسبب التأكيد على ضرورة امتلاك ICANN هذا القدر من حرية التصرف في فرض الحلول الموصى بها في قرارات الخبراء. وتُعزى هذه الحرية في التصرف تحديدًا إلى الحصانة التي يتمتع بها أصحاب التسجيل. فلجنة الخبراء تُشكل لخبرتها في تسوية النزاعات وتقصي الحقائق. وستُقابل قرارات اللجان بكل احترام وإذعان أثناء فرض الحلول ضد هيئات التسجيل. غير أن ICANN تحتفظ بالحق الكامل في فهم ما إذا كانت هذه الحلول الموصى بها ستُلحق ضررًا بأصحاب التسجيل الشرعيين بطريقة ما. لذا؛ من الأهمية بمكان الاحتفاظ بحرية التصرف والتقدير؛ لحماية أصحاب التسجيل الشرعيين.

وتُعد حماية حقوق أصحاب التسجيل هي الأخرى سببًا في عدم كون حذف الأسماء حلاً، بالرغم من أن البعض يراها حلاً. فأصحاب التسجيل ليسوا طرفًا في العلامة التجارية PDDRP. ويجوز لحامل العلامة التجارية أن يستخدم دائمًا URS أو UDRP ليكون الطرف الذي يحق له في تعليق اسم نطاق أو تحويله.

ويتطلب نموذج PDDRP الحالي إيجاد إضمار بالأذى للتوصية بالحل المتمثل في الإنهاء. وكان تضمين إضمار بالأذى توصية مبكرة من RySG. وهناك عضو آخر في مجموعة أصحاب المصلحة يوصي الآن بنص بديل ("نية الإضرار بحامل العلامة التجارية والإخفاق في إفادة مجتمع الإنترنت"). ونحن نفضل الإبقاء على التوصية الأصلية الصادرة عن RySG.

وأخيرًا، تقترح التعليقات مراجعة النص بشأن القدرة على الطعن في الحلول وتوقيتها وتوفر إجراءات المحكمة. وسيتم تبني بعض النصوص الإضافية، بينما سيتم ترك البعض الآخر؛ لأنه ثمة شعور بأنها تقدم مزيدًا من الحصانة لمشغل هيئة التسجيل أو تفرض شروطًا غير ملائمة على المحاكم ولجان التحكيم. وسيتم دمج الاقتراحات التي تتضمن التوقيت الذي ستنفذ فيه ICANN الحلول، كذلك الحقيقة التي تذهب إلى أنه ليس الهدف من الحل التحامل على المُحكِم المعين من السجل في التحكيم. ولن يتم الاقتراحات الأخرى. وسيتم الاستماع مجددًا إلى القرار الخاص بفرض أحد الحلول بوجه خاص في حالة إيداع التحكيم. وليست ICANN مؤهلة ولا مختصة بإعادة مناقشة قضية المشتكي في إجراءات PDDRP. إضافة إلى ذلك، بينما لا يكون الحل متسقًا مع الحلول المتاحة بموجب اتفاقية التسجيل، يجب أن تكون هناك مرونة أن يكون واحدًا لم تتم الإشارة إليه بصفة خاصة في اتفاقية التسجيل.

إجراءات تسوية نزاعات قيود التسجيل (RRDRP)

النقاط الرئيسية

- ليس الهدف من بدء إجراء RRDRP هو أن يحل محل مسؤوليات الامتثال لالتزامات ICANN التعاقدية.
- وبينما سيُقابل أي قرار خبراء بكل احترام وإذعان، إلا أنه يجب أن تُمنح ICANN حرية التصرف لفرض حلول؛ لأن ICANN تحتفظ بالحق الكامل في فهم ما إذا كانت هذه الحلول الموصى بها ستُلحق ضررًا بأصحاب التسجيل الشرعيين بطريقة ما.

ملخص التعليقات

حق رفع دعوى.
يجب أن يتوفر RRDRP لأي طرف صاحب مصلحة؛ لإنفاذ الشروط المتفق عليها في مجتمع gTLD في اتفاقية التسجيل الخاصة به. وقد تمنع معايير "المجتمعات المحددة" في القسم 5 و"الارتباط القوي" في القسم 6 المطالبين الشرعيين من رفع دعوى خارج هذه التعريفات. *AAMC* (*21 يوليو 2010*). *لجنة إنترنت INTA* (*21 يوليو 2010*). *الصليب الأحمر* (21 *يوليو 2010*). *NPOC-FC* (*21 يوليو 2010*)

يجب أن تحذف شرط حق رفع دعوى أو تتبنى الحد الأدنى نفسه المستخدم في المعارضات بموجب قانون لانهام، وتحديدًا "أي شخص يعتقد أنه سوف يتضرر" بفعل إجراءات تجاوز السجل. ويجب أيضًا تعديل القسم 7 لإضافة الشرط يقضي بتضمن الشكوى لبيان بحق رفع دعوى. *لجنة إنترنت INTA* (*21 يوليو 2010*).

عناصر حصانة هيئة التسجيل. لقد تطورت إجراءات PDDRP أكثر من إجراءات RRDRP نفسها. وينبغي أيضًا تطبيق كل عنصر حصانة هيئات التسجيل في PDDRP على هيئات التسجيل ضمن RRDRP، بما في ذلك تلك المرتبطة بمراجعة قرارات RRDRP واستئنافها. *RySG* (*21 يوليو 2010*).

ويجب الجمع بين PDDRP وRRDRP. *Verizon* (*20 يوليو 2010*). *CADNA* (*21 يوليو 2010*). *AT&T* (*21 يوليو 2010*). *لجنة إنترنت INTA* (*21 يوليو 2010*). *روزيتا ستون* (*21 يوليو 2010*).

المعيار الاستدلالي أقل من PDDRP. ثمة غموض يكتنف حصول RRDRP على معيار أقل "رجحانًا للدليل"، أي لماذا يُسمح لمجموعة من حاملي الأسهم بمعيار دليل معقول لمجموعة من إساءات استخدام السجل بنية سيئة مقابل مجموعة أصحاب مصلحة أخرى لها مجموعة مساوية من المطالبات السليمة. *Verizon* (*20 يوليو 2010*). *AAMC* (*21 يوليو 2010*). *روزيتا ستون* (*21 يوليو 2010*). *BC* (*26 يوليو 2010*).

الاستعانة بالخبراء.
يجب إلغاء حرية التصرف في إضافة خبراء إلى إجراءات RRDRP، إضافة إلى لجنة الخبراء المعينة بالفعل، أو تقليص إلى حد كبير لتقتصر على الحالات الاستثنائية وفقًا لقيود صارمة. ليس من الإنصاف إضافة شهادة من خبير أو خبراء لم يطلبها أي طرف، ولا أي شهادة ليس لدى أي طرف الفرصة لفحصها فحصًا شاملاً، والتي يجب أن يتحمل نفقاتها الطرفين. والقيود الصارمة التي يمكن منح لجنة حرية التصرف في اختيار خبير وفقًا لها قد تكون: نطاق محدد مسبقًا من الرسوم للخبراء بحيث يتمكن الأطراف من تقدير التكاليف مقدمًا، ويجب إبلاغ الأطراف بنية اللجنة لتعيين خبير في أبكر مرحلة ممكنة حتى يتمكن الأطراف من تقديم اعتراضات، وعلى كل خبير معين أن يقوم بإعداد تقرير يلخص فيه ما توصل إليه من نتائج وتقديمه إلى الأطراف في وقت كافٍ للسماح لهم بتقديم حججهم وأدلتهم المقابلة، والتي يُحتمل أن تتضمن بينة من خبير آخر. ويجب أن تكون هذه المواد كلها جزءًا من السجل المقدم إلى اللجنة للنظر فيه. إضافة إلى ذلك، يجب مراجعة القسم 13 لإثبات أن النزاعات المدرجة ضمن RRDRP سيتم حلها عادةً من خلال اتفاقات كتابية وبدون تعيين خبراء، وإذا اعتقدت اللجنة أن تعيين خبير أمر مناسب، فلا تعيين اللجنة أكثر من خبير واحد بدون تعهد من الأطراف بالإجراءات. *لجنة إنترنت INTA* (*21 يوليو 2010*) .

الحلول.
يجب النظر إلى قرارات إحدى لجان الخبراء بوصفها قرارات نهائية في معظم الحالات، بدون استبعاد ICANN القرار الذي يصب في صالح قرار مختلف. ينبغي حصر تقدير ICANN لاتخاذ قرارها الخاص بالحلول الواجب فرضها في الحالات التي يتعارض فيها قرار اللجنة مع نطاق البنود الجوهرية لاتفاقيات السجل أو يخرج عنه. *AAMC* (*21 يوليو 2010*). *لجنة إنترنت INTA* (*21 يوليو 2010*). *الصليب الأحمر* (*21 يوليو 2010*). *NPOC-FC* (*21 يوليو 2010*).

يجب منح لجنة الخبراء التي تحكم في إحدى شكاوى RRDRP الحرية في حذف تسجيلات أسماء النطاقات أو تعليقها في بعض الحالات (مثلما هو الحال في السجل وصاحب التسجيل التابعين). *AAMC* (*21 يوليو 2010*). *لجنة إنترنت INTA* (*21 يوليو 2010*). *الصليب الأحمر (21 يوليو 2010*). *NPOC-FC* (*21 يوليو 2010*).

ويجب السماح بتعليق قبول نطاقات جديدة كما هو منصوص عليه في القسم 16 لتضمين مشغلي هيئة التسجيل الذين يتصرفون بنية سيئة وإهمال جسيم وإضمار أذى أو الذين ينتهكون باستمرار قيود الاتفاقية. *لجنة إنترنت INTA* (*21 يوليو 2010*).

الرسوم. تزداد درجة عدم إمكانية توقع النفقات والنتائج المحتملة لإجراءات RRDRP. ويمكن للجان الخبراء تعيين خبراء بناءً على تقديرهم التام وفي مقابل اعتراض الأطراف. ليس ثمة سقف لرسوم الخبراء وثمة غموض يكتنف النفقات المحتملة للإجراءات. ومن المرجح أن تدفع هذه العوامل المشتكين المحتملين بعيدًا عن استخدام RRDRP والاتجاه إلى التقاضي. *لجنة إنترنت INTA* (*21 يوليو 2010*).

تحليل التعليقات

لقد اجتذبت RRDRP تعليقات بشأن حق رفع الدعاوى. ويقترح البعض بضرورة أن يكون للشخص المدعي بالضرر الحق في رفع دعوى، وليس فقط الأشخاص المرتبطين بالمجتمع. وحق رفع الدعاوى محدود بسبب اقتصار المطالبة على الحالات التي يخفق فيها سجل في الامتثال لقيوده الخاصة، ووجود ضرر على المجتمع أو أفراده. على سبيل المثال، إذا رأى حاملو علامات تجارية أن نطاقًا يخالف حقوقهم، فهناك وسائل عديدة للعلاج، بما في ذلك URS وUDRP والعلامة التجارية PDDRP.

إضافة إلى ذلك، يجب تذكر أن الهدف من بدء إجراءات RRDRP ليس أن تحل محل مسؤوليات الامتثال لالتزامات ICANN التعاقدية. وستستمر ICANN في ممارسة أنشطة الامتثال لالتزاماتها التعاقدية وإنفاذها لجميع أطرافها المتعاقدة. بيد أن إجراءات RRDRP القوية ستكون وسيلة إضافية لحماية مصالح أصحاب التسجيل الشرعيين والمؤهلين داخل نطاقات TLDs المقصورة على أساس المجتمع والذين قد يرون مصالحهم بطريقة أخرى في تسجيلاتهم التي فسدت بسبب التسجيلات انتهكت للقيود المرتبطة بنطاق TLD.

ويعتقد البعض بضرورة الجمع بين RRDRP وPDDRP، وتوحيد النصوص الواردة بهما، بما في ذلك المعيار الاستدلالي. وبينما تتشابه تمامًا الآن الإصدارات الحالية المنشورة لكل منهما في نوفمبر 2010 بالتزامن مع هذا التحليل، إلا أن هناك بعض الاختلاف بسبب طبيعة المطالبات، وبالتالي يتم عرضهما بشكل منفصل. ولأن RRDRP تتناول بالطبع القيود الموضوعة تحديدًا على مشغل هيئة التسجيل، فمن المعقول أن يكون لها معيار استدلالي أقل. ومن الممكن عمليًا أن يدير نفس المزودين كلا الإجراءين لتسوية النزاع.

واقترحت إحدى المجموعات وضع بعض القيود على قدرة أي لجنة على تعيين خبراء مستقلين. وبعض هذه الاقتراحات مناسب وسيتم تضمينه في RRDRP.

لقد دارت التعليقات حول موضوع فرض الحقول عقب أحد قرارات الخبراء في RRDRP. وثمة سؤال يطرح نفسه بشأن بسبب التأكيد على ضرورة امتلاك ICANN هذا القدر من حرية التصرف في فرض التدابير القانونية الموصى بها في قرارات الخبراء. وتُعزى هذه الحرية في التصرف تحديدًا إلى الحصانة التي يتمتع بها أصحاب التسجيل. فلجنة الخبراء تُشكل لخبرتها في حل النزاعات وتقصي الحقائق. وستُقابل قرارات اللجان بكل احترام وإذعان أثناء فرض الحلول ضد هيئات التسجيل. غير أن ICANN تحتفظ بالحق الكامل في فهم ما إذا كانت هذه الحلول الموصى بها ستُلحق ضررًا بأصحاب التسجيل الشرعيين بطريقة ما. لذا؛ من الأهمية بمكان الاحتفاظ بحرية التصرف والتقدير؛ لحماية أصحاب التسجيل الشرعيين.

وتُعد حماية حقوق أصحاب التسجيل هي الأخرى سببًا في عدم كون حذف الأسماء حلاً ممكنًا موصى به في معظم الظروف، بالرغم من أن البعض يراها حلاً. فأصحاب التسجيل ليسوا طرفًا في RRDRP. وبالتالي فإن الاقتراح بالسماح بمثل هذا الحل إذا كان أصحاب التسجيل متصلين بمشغل هيئة التسجيل هو اقتراح مناسب وسيتم تضمينه.

اتفاقية التسجيل

التكامل الرأسي

النقاط الرئيسية

- يستمر المجتمع على انقسامه الكبير حول النهج المناسب للتكامل الرأسي بين المسجلين وهيئات التسجيل؛
- ولقد قدَّمت مجموعة عمل PDP الخاصة بالتكامل الرأسي تقريرًا مبدئيًا منقحًا حول التكامل الرأسي بين المسجلين وهيئات التسجيل (متوفر على http://gnso.ICANN.org/issues/vertical-integration/revised-vi-initial-report-18aug10-en.pdf)، والذي يشرح العديد من النُهج المحتملة لهذه القضية؛
- ولم يتم التوصل إلى إجماع في GNSO حول هذه القضية؛
- وقد وجه مجلس إدارة ICANN موظفي ICANN إلى إزالة القيود المفروضة على الملكية المتبادلة بين هيئات التسجيل والمسجلين وفق بعض الإجراءات الوقائية.

ملخص التعليقات

نسبة الـ 2% في DAGv4 غير معقولة. وتقترح CORE ما يلي: من المعقول إيجاد قاعدة عامة تحدد الملكية المتبادل (والتحكم) بين هيئات التسجيل والمسجلين بحد 15%. ونقترح أيضًا قبولاً افتراضيًا بنسبة أكبر من 15% من الملكية المتبادلة (تصل إلى 100%)، بشرط ألا يتصرف الكيان/المجموعة كهيئة تسجيل ومسجل/بائع في الظروف التي يكون لها صلة منخفضة نسبيًا في السوق (أدنى بكثير من معايير القوة في السوق). وقد تكون ثمة حاجة لاستثناء من المبدأ؛ مما يسمح لهيئة التسجيل بالتصرف كمسجل لنطاق TLD الخاص بها، ونحن نود اقتراح آلية وخطوط إرشادية لمثل هذه الاستثناءات (في بعض الحالات ليست مجرد قاعدة فصل رأسي، بل للحاجة إلى استخدام المسجلين المعتمدين من ICANN). *أ. آبريل آي. أبريل (نموذج 1، 21 يوليو 2010)*.

تجدر الإشارة إلى أن نص DAGv4 لا يمنع مسجلي ICANN من امتلاك كيان يقدم طلبًا للحصول على نطاق TLD مادامت حصة الـ 2% من أسهمهم في الكيان مقدم الطلب ليست "ممتلكة بغرض الانتفاع". وإذا لم يكن هناك إجماع على قضية الملكية المتبادلة، تلتزم ICANN لاعتماد وضع يتراوح بين قرار نيروبي (تقييد الفصل حتى 2%) والأمر الواقع لأغلبية العقود القائمة (تقييد الفصل حتى 15%). واختيار وضع خارج هذا النطاق قد يمثل صنع سياسة من قِبل المجلس بدون دعم المجتمع. *آر. تيندال (21 يوليو 2010)*.

على ICANN مراعاة الإعفاءات من القيود المفروضة على الملكية المتبادلة للمسجل كما تمت مناقشتها في مجموع عمل التكامل الرأسي، مثل سيناريوهات SRSU ونطاقات TLDs للمجتمعات الصغيرة ومشغلي سجلات الأيتام. ويبدو الحد الأدنى المقترح البالغ 2% للملكية المتبادلة قليلاً على نحو غير ملائم. *eco (21 يوليو 2010)*.

وثمة حاجة إلى الاستثناءات لسياسة التكامل الرأسي. وليس من الإنصاف عدم فرض تكامل رأسي، لاسيما لنطاقات TLDs غير التجارية والمعتمدة على المسجل. ونحن نقترح سوقًا مفتوحًا يتمتع بالمنافسة الكاملة. والتكامل الرأسي يحمي هيئات التسجيل الصغيرة التي تخدم مجموعة عملاء معينة (مثل المنظمات الحكومية ومنظمات المصلحة العامة). وقد تركز على إتمام قواعد وإجراءات التحقق المسبق لأسهم وسلطة أصحاب التسجيل، بدلاً من التصارع على حصتهم في السوق. *CONAC (22 يوليو 2010)*.

ويُعد منع المسجلين المعتمدين من ICANN من مساعدة مقدمي طلبات gTLD الجدد أو من التقديم بطلبات للحصول على نطاقات *TLD* الخاصة بهم سياسة تمييزية وسيئة. وتمثل الصيغة التقييدية الثقيلة للمادة 1.2.1 من النموذج 1 والمادتين 2.9أ–ج من اتفاقية gTLD الجديدة المقترحة تمييزًا استباديًا ضد المسجلين المعتمدين من ICANN من حيث منعهم من تقديم المساعدة من أي نوع إلى مقدمي طلبات gTLD الجدد المحتملين. ويبدو هذا التقييد معارضًا لأهداف برنامج gTLD الجديد لتعزيز التنوع وتشجيع المنافسة وتحسين أداة DNS المساعدة. ويجب تعديل نص المادة 1.2.1 من النموذج 1 وكذلك في اتفاقية gTLD الجديدة المقترحة لحذف هذا الحظر. *INDOM (7 يوليو 2010)*. *Key-Systems (21 يوليو 2010)*. *eco (21 يوليو 2010)*. *EuroDNS (22 يوليو 2010)*. *TLDDOT (22 يوليو 2010)*. *أ. آبريل آي. آبريل (نموذج 1، 21 يوليو 2010)*.

استثناء نطاق المستخدم TLD الفرد أو الشركة.
من غير المهم التخفيف من وطأة الحظر الصارم على الملكية لهيئات تسجيل ومسجلي gTLD الجدد الذي تبناه مجلس ICANN في نيروبي. ويتعلق الفحوى الأساسي للجدل الدائر حول التكامل الرأسي بنطاقات TLDs للمستخدم الفرد أو الشركة (يُشار إليها أحيانًا باسم "العلامة التجارية") التي تتناسب معها أي معالجة أخرى. وليس ثمة أي سبب أكيد لمنع هيئات تسجيل TLD في هذه الفئة من التحكم في مسجليها المعتمدين، أو من الدخول في اتفاقيات حصرية مع مسجل معتمد مستقل، أو من الاستغناء عن مسجلين معتمدين كلية وتخصيص نطاقات مستوى ثانٍ إذا رأتها صالحة. وينطوي تعريف أطر هذه الفئة على تحدٍ وقد يؤثر مدى تلبية ICANN لمتطلباتها بنجاح تأثيرًا كبيرًا على حيوية بدء برنامج gTLD جديد. *COA* (*21 يوليو 2010*).

لا تسري المخاوف بشأن الملكية العامة لهيئات التسجيل والمسجلين في سوق النطاقات المفتوح على هيئات التسجيل الخاصة (مثل العلامة التجارية للاستخدام الخاص). وعبرت IBM عن سعادتها بالإشارة إلى هذه المخاوف ولم تمانع ICANN في الأمر المتعلق بإمكانية عمل أحد الكيانات كهيئة تسجيل ومسجل معًا في جميع الأحوال. *IBM* (*21 يوليو 2010*).

ويجب توضيح موضوع التكامل الرأسي على الأقل؛ بحيث لا يُمنع الأفراد الذين يتحكمون في مسجل معتمد لأغراض إدارة نطاقهم والذين لا يعرضون خدمات تسجيل للجمهور بأي شكل من الأشكال من لعب دور رئيسي في أي كيان يقدم طلب gTLD جديد. *ICA* (*21 يوليو 2010*).

استثناء المنظمات غير الربحية. يجب أن تقدم ICANN استثناء من الحدود المفروضة على التكامل الرأسي/الملكية المتبادلة التي توفر نطاق TLD لصاحب تسجيل فرد أو نطاق TLD لصاحب تسجيل فرد/مستخدم فرد للوفاء بمتطلبات المنظمات غير الربحية التي قد تسجل gTLD بصرامة لتنفيذ مهمة خدمية للعامة وليس لأغراض تجارية. ويجب ألا تُمنع المنظمات غير الربحية من الحصول على خدمات من مسجل ICANN لأداء خدمات التسجيل؛ حيث إن هذا سيحد على نحو غير مناسب من قدرة مجموعة مزودي خدمات التسجيل المؤهلين على دراسة الأمر. *الصليب الأحمر* (*21 يوليو 2010*).

استثناء المنظمات القائمة على المجتمع.
يجب منح استثناءات التكامل الرأسي للمنظمات القائمة على المجتمع ببنية تضمن عدم إساءة استخدام بيانات التسجيل وعدم رفع الأسعار وعدم إتاحة النطاقات القيّمة والممتازة للجمهور (مثل المنظمات التي لا تتطلب مساعدة أو قنوات توزيع تسويقية للمسجلين الحاليين). يجب السماح للوافدين الجدد/الداخلين الجدد الذين لم يسبق لهم العمل في أعمال المسجلين/التسجيل والذين لديهم نماذج وتقنيات أعمال مبتكرة بالتكامل رأسيًا للمساعدة في خلق التوازن بميدان الممارسة والتنافس مع كيانات مثل VeriSign أو Afilias أو GoDaddy التي تحقق أقصى منفعة من برامج gTLD الجديدة بالتكامل الرأسي أو بدونه. ونوصي بشدة بقبول أي عرض يضمن تقدم هيئات التسجيل والمسجلين الكبار الحاليين في قوة السوق. *MUSIC*. (*20 يوليو 2010*).

ويجب تعديل وضع DAGv4 "الافتراضي" ويجب وضع الاستثناءات للسماح لفئات معينة (فمثلاً قد يرغب نطاق TLD قائم على علامة تجارية أو مجتمع لغة معين في إقامة روابط قوية مع مسجل معين لضمان قبوله ونموه). *EuroDNS* (*22 يوليو 2010*).

وقد يمثل نهج مختلط ضمن هيئة تسجيل نمطًا محدودًا؛ إذ قد ينفع أحد المسجلين برامج gTLDs القائمة على المجتمع من حيث التكلفة والقدرة على إدارة أصحاب التسجيل. *BITS* (*22 يوليو 2010*).

وقد تكون بعض أشكال التكامل الرأسي مفيدة أو حتى ضرورية لبعض مبادرات gTLD الجديدة. ومنح مشغلي هيئة التسجيلات الجدد فرصة إدارة مسجل معتمد من ICANN، حتى في حالة الاقتصار على عدد من الأسماء لا يزيد عن 100,000 اسم ضمن TLD، من شأنه مساعدته بشكل كبير في تعريفه للجمهور المستهدف. والأهم من ذلك من الناحية الاستراتيجية ذات الصلة هو منح حق وصول غير تمييزي إلى خدمات التسجيل لكل المسجلين المعتمدين من ICANN؛ لأنهم العامل الأساسي في نجاح أي TLD. وقد يستخدم مشغل هيئة التسجيل اتفاقية موحدة مع جميع المسجلين. ومن الممكن تقييم مشغل هيئة التسجيل في سنة واحدة أو اثنتين لتقييم أدائه بشأن تقديم حقوق وصول متساوية وغير تمييزية إلى كل المسجلين المعتمدين من ICANN؛ وبالتالي يمكن رفع القيود المفروضة على عدد النطاقات المسوح به أو إزالتها كليةً. وباستخدام هذا النموذج، يمكن لمشغل هيئة التسجيل تصميم نموذج أعمال لمساعدة كل المسجلين على النجاح، وتحقيق الاستخدام والاستقرار الاقتصادي لنطاق TLD في الوقت نفسه. *NIC Mexico* (*21 يوليو 2010*).

ينبغي إزالة شروط التكامل الرأسي. قد يكون لإضافة قواعد تكامل رأسي إلى DAGv4 تبعات سلبية على مقدمي الطلبات الساعين إلى استئجار أطراف ثالثة لتقديم خدمات التسجيل الخلفية. ويصبح الاختيار الفعال محدودًا للغاية. ولتجنب هذه المشكلة، يجب إزالة الشروط المفروضة على التكامل الرأسي. *أ آل-زومان* (*21 يوليو 2010*). *الفريق العربي* (*21 يوليو 2010*).

وينبغي السماح بالملكية المتبادلة بالكامل بين هيئة التسجيل والمسجل، ويُفضل التشجيع على النمو والابتكار، لاسيما في نطاقات TLD الصغيرة والمتخصصة. ويجب ألا تمنع الملكية المتبادلة المسجل من بيع نطاقات من هيئة تسجيل الذي يملك فيها أسهمًا، بشرط تأمين الحصول على حق وصول متساوٍ إلى التسجيل وعدم التمييز ضد المسجلين الآخرين. ويعمل بعض مشغلي سجلات ccTLD كمسجلين منذ سنوات. ومن المحتمل أن تتغلغل برامج gTLD الجديدة في السوق مقارنةً ببرامج ccTLD، وبخاصة برامج geoTLD الجغرافية الجديدة. لذا؛ من المعقول السماح بنماذج أعمال مشابهة ونماذج تكامل في قناة المبيعات. ويمكن التعامل بفعالية أكثر مع أي أضرار محتملة من خلال الإنفاذ. وستتم مراقبة الامتثال عبر آليات ICANN ومن خلال المنافسين في السوق أيضًا. وفي المقابل، فإن وضع حصة لحد الملكية يُعد أمرًا استبداديًا ولن يمنح أي ضرر في حد ذاته. وينبغي ألا يُوضع أي سقف للملكية المتبادلة بين مزود خدمات تسجيل (مزود تقنية التسجيل) ومسجل، بل ثمة حاجة إلى مستويات متشابهة من حدود التحكم. وباتباع قواعد قوية ومرنة ونظام إنفاذ قوي وذي سلطة، لن ينطوي تقديم خدمات تسجيل من قِبل المسجين إلى جانب ملكية متبادلة لهيئات التسجيل والمسجلين على إجراء ضار أو إساءة استخدام أكثر خطورة من أي وضع آخر. ويجب على ICANN وموظفيها اتخاذ قرار بالسماح بمزيد من الابتكار وحرية الاختيار، وبناء إطار عمل قوي للامتثال. ولقد صبت سياسات DAGv4 التقييدية في مصالح المتشددين الرافضين التوصل إلى حل وسط. *Key-Systems* (*21 يوليو 2010*). *Blacknight Solutions* (*21 يوليو 2010*). *EuroDNS* (*22 يوليو 2010*).

ويتسم نص التكامل الرأسي في DAGv4 بعدم الإنصاف والمحاباة ومناهضة التنافس، ومن المحتمل أن ينتهك قوانين مكافحة الاحتكار وحماية المستهلك. ولم تقدم ICANN أي تبرير بشأن الاستبعاد العام للمسجلين المعتمدين من ICANN من المشاركة في سوق gTLD الجديد. *Demand Media* (*22 يوليو 2010*).

دعم مقترح JN2.
وللوصول إلى إجماع بشأن هذا الأمر، حثت Neustar المجلس على تبني ما يعرف باسم مقترح JN2. ويسمح هذا المقترح للمسجلين وشركاتهم الفرعية بأن يكونوا مشغلي سجلات، بشرط أن يوافقوا على عدم توزيع أسماء داخل TLD الذي يعملون هو أو شركاتهم التابعة فيها كمشغلين سجلات. كما يسمح باستثناءات لنطاقات TLD لأصحاب التسجيل الأفراد ونطاقات TLD للمجتمع ونطاقات TLD للأيتام. بالنسبة إلى 18 شهرًا الأولى، تسري بعض القيود على مزودي خدمات التسجيل الخلفي، يجوز لهم بعدها تقديم التماس إلى ICANN لتخفيف هذه القيود. *Neustar* (*21 يوليو 2010*).

إذا لم تصل مجموعة عمل التكامل الرأسي إلى إجمال، فعندئذٍ توصي Neustar بما يلي بخصوص القسم 2.9 من اتفاقية التسجيل: (1) يجب أن يكون الحد الأدنى للاستثناء 5% على الأقل، وهو ما يتسق مع تقارير أسواق الأوراق المالية الفيدرالية ويقدم أسلوب عام واضح للتحقق من صحة الملكية، و(2) يفتقر تعريف ملكية الانتفاع إلى عناصر حيوية لازمة لتعريفه لتضمين دلائل أخرى للتحكم المباشر (توجد هذه العناصر الحيوية حاليًا في القاعدة 13-د من قواعد قانون الأوراق المالية والصرف لسنة 1934)، والتي يؤدي غيابها إلى وجود ثغرة في اللعبة. *Neustar* (*21 يوليو 2010*).

دعم نموذج التجارة الحرة. نحن ندعم نموذج التجارة الحرة. نشأت الملكية المتبادلة والتكامل الرأسي نتيجة لظروف عام 1999، ويجب إلغاؤها بالكامل لأنها لا تعجز عن إعطاء صورة حقيقية لسيادة السوق بواسطة لاعبين بعينهم. ونحن نتخوف أيضًا من إجراءات مجموعة العمل الحالية، أي أن قرار هيئات التسجيل والمسجلين معًا بتشكيل بيئة المنافسة يضر بالإنترنت وICANN والمشاركين في المجموعة. وسلطات المنافسة في الولايات المتحدة وأوربا هي الكيانات المختصة بفحص مشكلات سلوك مكافحة المنافسة على الإنترنت والتحكم فيها. ونحن نعارض بشدة مقترح Afilias/PIR (المعروف أيضًا بـ RACK)؛ فهو يقدِّم مصالح مقدمي المقترحات. ومن بين المشكلات الأخرى عرضة نموذج CAM إلى تبعات خطيرة غير مقصودة، تصل إلى وتتضمن تداخل كامل من الحكومة في عمليات الاعتماد في ICANN. ونحن لن ندعم أيضًا المقترح الذي يتضمن نسبة مئوية استبدادية للحد الأدنى للملكية أو التحكم (مثل JN2)، ذلك لأنه أقل سوءًا بطرق أخرى، أو لأن مقدمي المتقرحات يبدون أقل تحمسًا بالمصلحة الذاتية. وإذا طُلب منا الاختيار بين المقترحات المتعددة بدلاً من نموذج التجارة الحرة، فسنفضل المقترح الموضح في DAGv4. *عقول + ماكنات* (*21 يوليو 2010*). *MUSIC*. (*22 يوليو 2010*).

شرح المصطلحين "registry services" و"Registry Services" المستخدمين في الدليل. يشوب استخدام المصطلحين بالأحرف الكبيرة والصغيرة غموضًا ويحتاج إلى شرح وتوضيح. فنحن نؤمن بأن مصطلح "Registry Services" ذا الأحرف الكبيرة يُقصد به إنشاء معنى خاص لقائمة "خدمات التسجيل" الموضحة في السؤال رقم 23 في معايير التقييم وفي http://www.ICANN.org/en/registries/rsep. ومن غير الواضح ما إذا كان استخدام الحروف الصغيرة يفترض نفس المعنى. وقد يُفسر الاستخدام في بعض الأقسام بطريقة لا تعبر عن نية ICANN الحقيقة، مثل النموذج 1، القيود المفروضة على الملكية المتبادلة للمسجلين، النقطة 3 (الصفحات من 1 إلى 18). *AusRegistry* (*20 يوليو 2010*).

تحليل التعليقات

لقد كان التكامل الرأسي موضوع دراسة ومراجعة أساسيتين. ولقد قدَّمت مجموعة عمل PDP الخاصة بالتكامل الرأسي تقريرًا مبدئيًا منقحًا حول التكامل الرأسي بين المسجلين والسجلات (متوفر على -http://gnso.ICANN.org/issues/vertical integration/revised-vi-initial-report-18aug10-en.pdf)، والذي يشرح العديد من النُهج المحتملة لهذه القضية. وأشارت GNSO إلى عدم التوصل إلى إجماع حول هذه القضية. نتيجة لذلك وبعد دراسة شاملة ودقيقة لآراء المستشارين القانونيين وخبراء الاقتصاد والمجتمع، أمر أعضاء مجلس إدارة ICANN موظفي ICANN بإزالة العديد من القيود المفروضة على الملكية المتبادلة بين هيئات التسجيل والمسجلين في اتفاقية تسجيل مسودة جارٍ نشرها كجزء من AGBv.5.

وعلى الرغم من إزالة القيود المفروضة على الملكية المتبادلة، اتخذ المجلس قرارًا بضرورة أن تتضمن اتفاقية التسجيل قيودًا على التصرف غير اللائق أو إساءة الاستخدام الناشئة من الملكية المتبادلة بين هيئات التسجيل والمسجلين، بما في ذلك على سبيل المثال على الحصر النصوص التي تحمي من:

أ. إساءة استخدام البيانات؛ أو

ب. انتهاكات مدونة قواعد سلوك هيئة التسجيل؛

وأمر المجلس أيضًا بجواز تحسين هذه النصوص عبر آليات إنفاذ إضافية، مثل استخدام متطلبات التدقيق الذاتي، واستخدام العقوبات المتدرجة، التي تصل إلى وتتضمن إنهاء التعاقد وأضرارًا تأديبية.

ونتيجة لهذه التوجيهات، تقضي اتفاقية التسجيل الآن بامتثال مشغلي هيئة التسجيل في المستقبل لمدونة قواعد السلوك (يوجد نموذج مقترح منها في المواصفة 9 الجديدة)، والتي وُضعت لمنع إساءات الاستخدام التي قد تنشأ من الملكية المتبادلة بين هيئات التسجيل والمسجلين. ويُعد انتهاك هذا الشرط انتهاكًا لاتفاقية التسجيل الجديدة.

إضافة إلى ذلك، تتمتع ICANN بالقدرة على إحالة المشكلات الناشئة من الملكية المتبادلة إلى سلطات المنافسة المختصة.

وأخيرًا، لقد تم تعديل المواصفة 1 الخاصة باتفاقية التسجيل المسودة الجاري نشرها كجزء من AGBv.5؛ وذلك لاشتراط أن تتمتع ICANN بالقدرة على الفصل في مشكلات الملكية المتبادلة عبر الإجماع أو إجراءات السياسة المؤقتة.

Whois

النقاط الرئيسية

- يتم دعم قاعدة بيانات Whois القابلة للبحث من قِبل بعض أعضاء المجتمع المهتمين بحماية حقوق الملكية الفكرية للأطراف الثالثة؛
- وبينما قد تقدم مثل هذه الخدمة بعد الفوائد، إلا أنه يجب تناول التكاليف المحتملة على أعضاء المجتمع الآخرين بمزيد من الدراسة.

ملخص التعليقات

دعم قاعدة بيانات Whois القابلة للبحث. تخرج عن إطار الموضوع الترتيبات الخاصة التي اعتمدها المجلس على أساس لا يقوم بوضوح على الحالات السابقة لسجل الأسماء الصغيرة. فاتفاقيات التسجيل التي وقعتها ICANN بشأن asia. وmobi. وpost. تتجاوز بمراحل ما تم اقتراحه في DAGv4 وتمثل أفضل ممارسة حالية لاتفاقية تسجيل gTLD. وهي تشترط خدمات Whois قابلة للبحث الكامل على مستوى هيئة التسجيل ولكل المسجلين الذين يرعون عمليات التسجيل في تلك النطاقات، وكذلك تدعو إلى التزام المسجلين بسياسة مراجعة الامتثال. ويجب نقل هذه الشروط المعقولة والعملية إلى اتفاقية التسجيل الأساسية لبرامج gTLD الجديدة. وإذا كانت بيانات Whois الأكثر دقة أداة مهمة لمحاربة السلوك الضار وغير القانوني على الإنترنت، فلم تقدم ICANN أي سبب قوي على عدم تأديتها دور أكثر إقدامًا في وضع القواعد الأساسية لفضاء gTLD الجديد. *COA* (*21 يوليو 2010*). وتدعم Microsoft بقوة الشرط المقترح في ما يتعلق بخدمة Whois قابلة للبحث بالكامل (المواصفة 4، القسم 1.8). وستكون الفائدة أكبر إذا كان على هيئات

التسجيل أن تشترط على مسجليها أن يقدموا أيضًا خدمة Whois قابلة للبحث بالكامل. ويجب على ICANN تعزيز جهود الامتثال لـ Whois، وإلا فمن المرجح أن تقل أهمية شرط Whois القابلة للبحث. *Microsoft* (*21 يوليو 2010*).

معارضة Whois القابلة للبحث. تشتمل المواصفة 4 على القسم الجديد 1.8 الذي ينطوي على مشكلات كبيرة. فهو يطرح قضايا متعلقة بالسياسة والخصوصية والأمان، إلى جانب قضايا قانونية لمجتمع ICANN الأوسع. ولا تكفي إجراءات DAG لفهم هذه القضايا واتخاذ قرارات قائمة على معلومات وحقائق بشأنها. وتطلب RySG حذف القسم 1.8 للأسباب التالية:

1. السياسة: قد يؤدي فرض الخدمة إلى إقدام ICANN على جعل سياسة gTLD من جانب واحد من خلال إجراءات العقد. وقد يؤدي هذا إلى تجنب جهود صنع سياسات GNSO الحالية. وخدمة WHOIS هذه قيد المراجعة حاليًا في GNSO عبر مجهود "مخزون شروط خدمة WHOIS" (http://gnso.ICANN.org/issues/whois/whois-service-requirements-draft-final-report-31may10-en.pdf). وقد أشار الخبراء التقنيون الذين راجعوا الخدمة عبر إجراءات GNSO إلى أنها تنطوي على العديد من المشكلات التقنية والاجتماعية والمعنية بالخصوصية التي بحاجة إلى مزيد من الفحص.

2. الجانب التقني: لا أحد يعرف ما إذا كانت هناك إمكانية لتقديم مثل هذه الخدمات ضمن WHOIS SLAs الخاصة بالتعاقد. وتقديم مثل هذه الخدمة ليس سهلاً من الناحية التقنية. فعلى حد علمنا، لم تتم مطلقاً تجربة خدمة بهذه الطبيعة على نطاق واسع. والشرط "بدون حد تعسفي" يعني وجوب أن تسمح الخدمة بعمليات بحث واسعة وكبيرة للغاية؛ مما يؤدي إلى ازدحام الخدمة وتوقفها. وقد تتطلب أيضًا تعقب ملفات تعريف الارتباط؛ وهو أمر غير ممكن لاستعلامات المنفذ 43.

3. التكلفة: تفرض الخدمة تكاليف جديدة وكبيرة وغير معروفة على مشغلي هيئة التسجيل.

4. الجانب القانوني: لا يُشترط أن تثبت الخدمة النية السيئة بموجب UDRP. فهناك العديد من الموارد والأدوات الكافية لإجراء ذلك، وقد تم استخدامها بنجاح خلال السنوات العشر الماضية.

5. الجانب التقني: تتعامل المواصفة 4 بوجه خاص مع المنفذ 43 وWHOIS القائمة على الويب. وقد تكون هذه آليات غير مناسبة لإجراء عمليات البحث هذه.

6. الخصوصية: وتنطوي الخدمة على بعض المشكلات الواضحة التي قد يتخوف منها أعضاء مجتمع ICANN والإنترنت الأوسع. ويجب فحص مشكلات الخصوصية بعناية، ويجب التنبه إليها بشكل أكبر من المشكلات التي ينطوي عليها DAG4. وثمة غموض يكتنف العبارة "عرضة لسياسات الخصوصية المعمول بها"، ولا تعرف RySG معناها.

7. الأمان: لا تكفي إجراءات DAG لتحديد كمية الاستخدامات الضارة المحتملة لمثل هذه الخدمة. ويحتاج الأمر إلى مزيد من الدراسة.

8. الجانب التقني / الأمان: لا أحد يعرف "بنية التحكم" التي قد تكفي "للحد من الاستخدام الضار لإمكانية البحث نفسها". ومن المستحيل على مشغلي هيئة التسجيل إنشاء حلول تحكم متوافقة طالما لم يتمكن أحد من تحديد المشكلة.

9. الأمان: وثمة أدوات أخرى تقدمي تحديدًا متبادلاً لأسماء النطاقات أثناء التحقيقات الاحترافية في السلوك الضار. ولم يتم تبرير خدمة WHOIS حتى الآن على أساس الأمان؛ لأن لا أحد يعرف ما إذا كانت عيوب الخدمة تتجاوز مزايا الأمانة المفترضة.

10. الأمان: لقد بينت SSAC أن WHOIS قد تم تقويضها بفعل مرسلي رسائل البريد الإلكتروني غير المرغوب فيها (انظر SAC023: http://www.ICANN.org/en/committees/security/sac023.pdf). وقد تسهل هذه الخدمة الأمر على هؤلاء المرسلين وغيرهم من مقترفي السلوكيات السيئة.

11. الجانب القانوني والتكلفة: لا تعبر التعليقات المحددة بين أقواس في القسم 1.8 بالدليل DAG4 عن المعنى الدقيق للعقود القائمة. فهذه العقود تنص على أن حق الوصول إلى WHOIS يجوز منحه اختياريًا من قِبل "مسجل مشارك على نفقة المسجل"، وليس من قِبل هيئة التسجيل، أو على نفقتها، كما يقتضي DAG4. *RySG* (*21 يوليو 2010*).

وتنطوي هذه الفقرة على مشكلات جوهرية وإجرائية. فالنص الموضوع بين أقواس يفرض شروطًا إضافية للتعرض لبيانات WHOIS. وتلقي الشروط أعباءً إضافية غير مرغوب فيها على هيئات التسجيل وأصحاب التسجيل بدون أن يقابلها مزايا للمجتمع ككل. والنص المحدد بالأقواس والمتغلغل في DAGv4 ليس المكان المناسب لصنع سياسة WHOIS. *و. سليتزر* (*21 يوليو 2010*). *آر. داماك* (*يوليو 2010*).

يجب أن تشترط اتفاقية التسجيل إجراء عملية Whois مركبة، كما هو موصى من قِبل IRT.
ويشترط DAGv4 على مشغلي هيئة التسجيل تقديم خدمة WHOIS متاحة للجمهور، لكنه يخفق في التأكيد على أهمية تقديم معلومات تسجيل دقيقة وميسورة الوصول. وعلى توعية هيئات التسجيل بأهمية تقديم معلومات موثوق بها للاتصال بصاحب التسجيل وإتاحتها للمستخدمين دون تمييز. ويُعد هذا الأمر مهمًا بصفة خاصة للمنظمات غير الربحية ذات الميزانيات والموارد المحدودة. *AAMC* (*21 يوليو 2010*). *IPOA* (*21 يوليو 2010*). *الصليب الأحمر* (*21 يوليو 2010*). *NPOC-FC* (*21 يوليو 2010*).

عملية البحث المركبة في Whois—غير سارية على الحكومة والجيش. من الواضح أن المواصفة 4 المتعلقة بالإفصاح عن البيانات وفق نموذج Whois مركب لا تسريح على نطاقات TLD الاستخدامات الحكومية والعسكرية؛ حيث يحظى أمان هذه البيانات بأهمية كبيرة ويجب ألا يتم الإفصاح عنها كلية. ويتمثل الحل الأفضل في إلى وضع بعض الاستثناءات وإتاحة خدمة بحث Whois للجمهور في نطاق مناسب. *CONAC* (*22 يوليو 2010*).

الإفصاح عن سياسة جودة بيانات Whois. ينبغي أن تشترط ICANN على مقدمي الطلبات الإفصاح عن سياساتهم بشأن جودة بيانات Whois، أي الإخبار بكيفية إلزام المسجلين الراعين للتسجيلات في نطاق gTLD الجديد بضمان دقة وحداثة بيانات Whois التي يجمعوها. وأفضل أسلوب في هذا الصدد هو تضمين شروط جودة بيانات Whois في اتفاقية التسجيل المبرمة مع مشغلي gTLD الجديد، غير الإفصاح في الطلب هو إجراء احتياطي جدير بالاهتمام. ينبغي أن تتمكن ICANN من استخدام أدوات الامتثال للعقد لتتبع هيئات التسجيل التي تسيء تقديم الخطط بشأن القضايا الحيوية، مثل تحسين جودة بيانات Whois. *COA* (*21 يوليو 2010*).

تحليل التعليقات

يدعم بعض أعضاء المجتمع بقوة الشرط الخاص بتوفير بيانات Whois قابلة للبحث. بيد أن RySG أثارت عددًا من العقبات التقنية والقانونية أمام تنفيذ مثل هذه الخدمة. وقد أحال مجلس إدارة ICANN هذه المسألة إلى مجموعته العاملة على حماية البيانات/المستهلك، والتي لم تكمل مراجعتها بعد. ولأغراض اتفاقية التسجيل المسودة الجاري نشرها كجزء من AGBv.5 بالتزامن مع هذا الملخص والتحليل، تمت إزالة الشرط التمهيدي في انتظار المزيد من توجيهات مجلس إدارة ICANN. ومن بين الخيارات الأخرى، ستدرس مجموعة العمل مقترحًا بإبقاء بيانات Whois القابلة للبحث في الدليل اختياريًا – حيث سيتم منح نقطة إضافية مقابل الالتزام بتطبيق هذه الأداة، ويُرحب أيضًا بتعليق المجتمع في هذا الأمر – الرجاء الرجوع إلى معايير درجات التقييم الجاري نشرها لتعليق الجمهور عليها كجزء من AGBv5.

ويأتي نموذج Whois في اتفاقية التسجيل المسودة بهدف اشتراطه عالميًا، ولكن قد تتم مراعاة نطاقات TLD الحكومية والعسكرية.

وترد شروط Whois في اتفاقية التسجيل المسودة، ويُعد التقصير في حفظ السجلات المفروضة انتهاكًا لاتفاقية التسجيل التي تمنح ICANN الحق في اتخاذ إجراء لضمان الدقة. وبالنسبة إلى موضوع فرض التزامات إضافية للتحقق من صحة بيانات Whois ودقتها في السجلات، فقد يكون من الفضل مناقشته من خلال إجراءات سياسة GNSO، والتي يمكن تطبيقها على كل مسجلي gTLD وهيئات تسجيلها وليس على هيئات تسجيلها الجديدة فقط.

النقاط الرئيسية

- يجب أن تعمل الاتفاقيات المبرمة بين هيئات التسجيل والمسجلين على ألزام المسجلين بآليات حماية الحقوق RPMs الواردة في اتفاقية التسجيل المسودة،
- تشتمل PDDRP المسودة على إجراءات لتأخير فرض حلول ICANN الإجبارية.

ملخص التعليقات

القسم 2.8 حماية الحقوق القانونية للأطراف الثالثة.

1. وتشير RySG إلى أنه بينما ينبغي لمشغل السجل تضمين آليات RPMs المحددة في المواصفة 7 (بما في ذلك URS على الأرجح) في الاتفاقيات المبرمة بين هيئات التسجيل والمسجلين، إلا أنه يجب على ICANN السعي أيضًا إلى الاشتراط على المسجلين في اتفاقية اعتماد ICANN الالتزام بمثل هذه الآليات أيضًا. إضافة إلى ذلك، يحق لمشغل السجل أن يشترط على المسجلين في اتفاقياته مع أصحاب التسجيل: (1) أن يلتزموا بآليات RPM (بما في ذلك URS)، و(2) أن يقروا على وجه الخصوص بحق هيئة التسجيل (والمسجل) في اتخاذ إجراء في ما يتعلق بأي اسم نطاق، كما هو منصوص عليه بموجب آليات RPM، و(3) لا تتحمل هيئة التسجيل أي مسؤولية قانونية تجاه المسجل أو صاحب التسجيل أو أي شخص آخر عن أي إجراء يُتخذ وفقًا لبنود آليات RPM (بما في URS على وجه الخصوص).

2. ويشترط النص على مشغلي السجلات "الامتثال إلى القرارات التي تتخذها ICANN بموجب القسم 2 من المواصفة 7". وتشير RySG إلى أن القراءة الدقيقة لهذا النص قد تدل ضمنًا على أن مشغل السجل قد يكون في موضع انتهاك حتى لو كان يمارس حقه في استئناف أو مراجعة قرارات لجان PDDRP أو RRDRP. لذا؛ يجب أن ينص على ما يلي: "بموجب أي حق للاستئناف أو المراجعة وفق السياسات المعمول بها، يجب على مشغل السجل الامتثال لكل الأحكام والقرارات الصادر عن ICANN بموجب القسم 2 من المواصفة 7".

3. وأخيرًا، تتيح المواصفة 7 لهيئة ICANN تعديل آليات RPM بمحض تقديرها. ويجب توضيح أنه لا يجوز تعديل المواصفة 7 (وكلٌ من آليات RPM الواردة فيها) إلا من خلال إجراءات سياسة الإجماع؛ حيث إنها تقع داخل "إطار التوافق" بموجب القسم 1.2.5 من المواصفة 1. *RySG* (*21 يوليو 2010*).

آليات RPM (5-11). تفضل CORE مرحلة ما قبل بدء آليات RPM ومرحلة ما بعد بدءها. وينبغي ألا يمنع هذا مقدم الطلب من تكوين معايير أهلية تسجيل قائمة على المجتمع تتفادى الحاجة إلى مقترحات ICANN المتعلقة بآليات RPM. *إي. برنر-ويليامز* (*نموذج 5، 21 يوليو 2010*).

تحليل التعليقات

تم مؤخرًا تعديل اتفاقية اعتماد المسجل المبرمة مع ICANN استجابةً لآراء مهمة من أصحاب المصلحة في الإنترنت. ويمكن إجراء مزيد من المراجعات لهذه الاتفاقية من خلال هذه الإجراءات وستتم إضافة إنفاذ آليات RPM جديدة ناتجة من تطبيق gTLD جديدة. وعلى أي حال، فإن شرطًا واحدًا للامتثال لآليات RPM في الاتفاقية المبرمة بين هيئات التسجيل والمسجلين يكفي لإلزام المسجلين.

تشتمل PDDRP المسودة على إجراءات لتأخير فرض حلول ICANN الإجبارية.
واتفاقًا مع تعليق RySG، سيتم تعديل النموذج المنشور في اتفاقية التسجيل في الإصدار الجديد من الدليل؛ لتبين أن الحلول المفروضة من ICANN تخضع لحقوق مشغل السجل بموجب إجراءات تسوية النزاعات ذات الصلة.

ولمقدمي الطلبات الحرية في تكوين معايير أهلية تسجيل قائمة على المجتمع وفقًا للطلب الذي يقدمه للحصول على TLD. إلا أنه يُشترط على كل مشغلي السجلات الامتثال على الأقل آليات RPM الإجبارية من ICANN. وبالنسبة إلى بعض نطاقات TLD الخاصة بالمجتمع، يجب أن يكون هذا التنفيذ مباشرًا وألا يكون شاقًا بسبب قيود التسجيل الموضوعة.

النقاط الرئيسية

- تحتاج RySG إلى المرونة للتمكن من طرح خطط تسويق قصيرة المدى؛
- أسعار التجديد الموحدة ضرورية لمنع الأسعار البخسة، لكن نماذج الأسعار المختلفة متاحة مع إفصاح مناسب وموافقة من جانب أصحاب التسجيل؛
- الحدود القصوى للأسعار العالية غير ضرورية ولا مناسبة لبرنامج gTLD الجديد.

ملخص التعليقات

القسم 2.10 أسعار خدمات التسجيل.
بالنسبة إلى النص المحدد بين الأقواس الذي يتطلب إخطارًا 30 يومًا في حالة التسجيلات الجديدة و180 يومًا في ما يتعلق بالتجديد من أجل "إزالة أي عمليات استرداد أموال أو تنزيلات أو خصومات أو ربط منتجات بأخرى أو برامج أخرى لها تأثير في تقليل السعر المفروض على المسجلين"، فإنه يحد من قدرة هيئات التسجيل إلى الدخول في برامج موسمية أو قصيرة المدى أو برامج تسويق مستهدفة و/أو الاستجابة للتغييرات في ظروف السوق مع التأثير المحتمل للحد الحقيقي من قدرة هيئات التسجيل على التنافس على السعر. ولا يوفر النص المقترح لهيئات التسجيل الجديدة المرونة في الأسعار والتسويق اللازم للمنافسة في ما يُرجح أن يكون سوقًا مزدحمًا. وعند تطبيق شرط الإخطار 180 يومًا على إزالة عمليات استرداد الأموال والتنزيلات والخصومات وربط المنتجات بأخرى أو برامج أخرى، من المرجح أن يؤدي إلى عدم التشجيع على طرح منتجات وخدمات مبتكرة.

وبالمثل، يخفق الشرط – الذي يقضي بتقديم مشغل السجل كل تجديدات تسجيل أسماء النطاقات بنفس السعر ما لم يوافق صاحب التسجيل في اتفاقية التسجيل التي أبرمها مع المسجل على سعر عالٍ في وقت التسجيل المبدئي – في مراعاة وقائع السوق والطبيعة الحقيقة للعلاقة بين هيئات التسجيل والمسجلين وأصحاب التسجيل. ويبرم أصحاب التسجيل اتفاقيات مع المسجلين، ويعتمد السعر الذي يدفعوه مقابل اسم نطاق على العديد من العوامل، بما فيها طول المدة وعدد النطاقات المسجلة والخدمات المشتراة والتي لا تخضع لهيئة التسجيل. ويقوم المسجلون – وليست هيئات التسجيل – بتحديد السعر وفترات التجديد لأصحاب التسجيل. ونظرًا لوجود العديد من نماذج أعمال المسجلين المختلفة، فإن نوع "الإفصاح الواضح" عن سعر التجديد الوارد في القسم 2.10 لا يكون في الغالب عمليًا ولا واقعيًا، لاسيما إذا جُمع السعر مع الخدمات الأخرى.

ويمنع النص المقترح بفعالية أيضًا هيئات التسجيل من طرح برامج تسويق أو عمليات استرداد أموال أو تنزيلات أو خصومات أو ربط المنتجات بأخرى أو برامج أخرى موجهة إلى تجديد أصحاب التسجيل أو مراعاة التسجيلات الجديدة بأي شكل من الأشكال. ويعتبر النص المقترح مقيدًا أيضًا لقدرة أصحاب التسجيل أو الدخول في تسويق موجه إلى أسواق معينة.

وتوصي RySG بأن (1) تكون فترة الإخطار الخاصة بإزالة أي برامج استرداد أموال أو تنزيلات أو خصومات أو ربط منتجات بأخرى أو برامج أخرى هي نفسها الـ 30 يومًا الخاصة بكلٍّ من تسجيلات النطاقات الجديدة والمجددة؛ و(2) يُضاف هذا النص لتوضيح أن هذا القسم لا يحتوي على أي شيء يمنع أي هيئة تسجيل من تقديم برامج تنزيلات أو خصومات أو ربط منتجات بأخرى أو برامج أخرى محدودة المدة، بشرط أن يتم الإفصاح عند الحاجة عن مثل هذا الطرح لبرامج التنزيلات والخصومات وربط المنتجات بأخرى أو البرامج الأخرى؛ و(3) يتم حذف الجمل من الثانية إلى الأخيرة في القسم.

إضافة إلى ذلك، تقرر RySG تعليقاتها من DAG3، التي توجه السؤال التالي في الجملة الأخيرة: ما معنى "خدمة بحث عامة عن DNS قائمة على الاستعلام"؟ هل الجملة تعني عدم السماح بالنماذج البديلة، مثل التسجيل الحر برسوم للقرار؟

وفي ضوء ما سبق، توصي RySG بتعديل نص القسم 2.10 كما هو موصى به تحديدًا في تعليقات RySG.
RySG (*21 يوليو 2010*).

هيئة ICA تقدِّر الإيضاح الخاص بأسعار التجديد في القسم 2.10. تقدِّر ICA النص الإيضاحي الذي يوضح أن "مشغل السجل يعرض كل تجديدات تسجيل النطاقات بنفس السعر، ما لم يتفق صاحب التسجيل في اتفاقية التسجيل مع المسجل على سعر أعلى في وقت التسجيل المبدئي لاسم النطاق بعد إفصاح واضح وجلي عن سعر التجديد إلى صاحب التسجيل". وهذا من شأنه ضمان عدم فرض هيئات التسجيل ضريبة على أصحاب تسجيل النطاقات عند النجاح الاقتصادي لنطاقاتهم من خلال فرض تعسفي لنفقات تجديد أعلى. *ICA* (*21 يوليو 2010*).

القسم 2.10 – إيضاح. العبارة "بنفس السعر" غير واضحة؛ حيث لا توجد كلمة مقيِّدة توضح معناها (فقد نتساءل بنفس سعر ماذا؟). وينبغي إضافة النص الأساسي التالي لتوضيح هذا الأمر: "يعرض مشغل السجل كل تجديدات تسجيل النطاقات بنفس السعر المفروض على التسجيل المبدئي للاسم، ما لم ..." *آر. تيندال (21 يوليو 2010)*.

ضرورة فرض حدود قصوى للسعر. لإثبات سعي ICANN إلى حماية المستهلكين، يجب تضمين حدود قصوى صارمة للسعر في الاتفاقيات. ولا يحتوي القسم 2.10 من الاتفاقية الأساسية والمواصفات على أي حدود قصوى صارمة للسعر. وتكون لهيئات التسجيل الحرية في تحصيل 1,000 دولار أمريكي سنويًا على كل نطاق، أو مليون دولار أمريكي سنويًا على كل نطاق، لتقليل أرباحها إلى أدنى حد على سبيل المثال. ونظرًا لشرط "المعاملة المنصفة"، فعدم وضع حدود قصوى للسعر يعني فتح ICANN الباب أمام VeriSign ومشغلي السجلات الآخرين لفرض زيادات لا محدودة في الأسعار. وبهذا لا تشجع ICANN على المنافسة، بل تعزز الاستمرار في الاحتكار التعسفي؛ بعبارة أخرى، لماذا ينخفض سعر كل تقنية أخرى، في ترتفع تكاليف النطاق com.؟ وإذا كانت ICANN تقترح أن المنافسة ستؤدي إلى انخفاض الأسعار، فليس ثمة سبب وجيه ألا يكون سقف الأسعار الصارم أعلى من سقف أسعار (com.). *ج. كيريكوس (1 يونيو 2010)*.

ضرورة فرض حدود قصوى للسعر. سيكون لفرض حدود قصوى للسعر تأثير ضار على المنافسة والتنوع المتزايد في الخدمات. ولن تتمكن الشركات التي تركز على أسواق ناشئة أصغر مثل museum. وpro. والتي لا تستطيع الاستفادة من اقتصاديات الحجم من الاستمرار طالما أنها لا تقدر على تغطية تكاليفها إذا لم تتمكن من الدفع أعلى من com. *م. إقبال (9 يونيو 2010)*.

تحليل التعليقات

تتفهم ICANN أن النص الحالي الخاص بالبرامج الخاص التي لها تأثير تقليل السعر المفروض على المسجلين قد يقتصر بشكل غير مناسب على قدرة مشغلي السجلات على إجراء برامج تسويق قصيرة المدى للتسجيلات المبدئية والاستجابة للتغيرات السريعة في ظروف السوق. ولقد عدَّلت ICANN هذا النص في المسودة الحالية لنموذج اتفاقية التسجيل المنشورة مع AGBv.5 لتبديد هذه المخاوف.

ويهدف الشرط الخاص بطرح كل تسجيل مجدد بنفس سعر كل التسجيلات المجددة الأخرى إلى اشتراط توحيد أسعار كل التسجيلات المجددة. ولا يُقصد بالنص طلب عرض تسجيل مجدد معين بنفس سعر تسجيله المبدئي. بيد أن الهدف من هذا النص هو منع الأسعار التمييزية في حالة التسجيلات الناجحة التي لا يمكنها بسهولة تغيير الأسماء بعد التجديد. ويتيح استثناء هذا النص لمشغلي السجلات تشغيل برامج "أسماء مميزة" يمكن تجديدها بأسعار أعلى طالما أن صاحب السجل يوافق على أسعار تجديد أعلى في وقت التسجيل المبدئي، ويقدم مستندات تثبت هذا الاتفاق مع مشغل السجل. ومن المعروف أن مشغل السجل لا يملك مشاركة تعاقدية مباشرة مع صاحب التسجيل، لكن الهدف هنا هو إمكانية استيفاء هذا الشرط من قِبل مشغل السجل من خلال الاتفاقية المبرمة بين هيئة التسجيل والمسجل. ووفقًا لتعليق RySG، لقد تم إيضاح النص ليشترط أنه إذا أراد مشغل سجل تنفيذ برنامج أسعار مميز لأي من نطاقاته، يجب عندئذٍ أن يتلقى مستندات من المسجل (والتي يمكن طلبها عبر RRA) تثبيت أن إشعار الأسعار المميزة قد تم تقديمه إلى أصحاب التسجيل وأن أصحاب التسجيل هؤلاء قد قدموا موافقة مطلعة على نظام الأسعار.

وتم تعديل الجملة الأخيرة من نص الأسعار في الدليل الجديد المنشور لنموذج اتفاقية التسجيل؛ لتبيين أنه يجوز لمشغل السجل تحصيل رسوم إضافية مقابل خدمة بحث عامة DNS قائمة على الاستعلام.

وبعد مناقشة ودراسة مستفيضة، لقد ثبت أن عوامل التحكم في الأسعار لن تكون مناسبة لبرنامج gTLD الجديد. وتتضمن اتفاقية التسجيل المقترحة نصوص إشعار الأسعار، غير أن أي نظام عام لعوامل التحكم في الأسعار لن يجدي بسبب التنوع المتوقع في نماذج أعمال هيئات التسجيل وحاجة هذه الهيئات إلى التمتع بالقدرة على تكييف نماذج أعمالها مع البيئات المتغيرة والمنافسة. وينبغي ألا يتم تقييد قدرة هيئات التسجيل على تقديم مستوى خدمة أو أمان أعلى إذا كان هذا يستلزم تحصيل سعر أعلى مقابل هذه الخدمات. ومن المتوقع أن تتنافس هيئات التسجيل الجديدة بقوة مع بعضها البعض ومع هيئات التسجيل القائمة حاليًا، سواء من حيث الأسعار أو الخدمات؛ لاجتذاب عملاء جديد وتسجيلات مبدئية جديدة. (الهدف من نصوص أسعار التجديد في اتفاقية التسجيل الأساسية هو الحماية من التمييز في السعر والتجديد.) وليس ثمة حاجة لآلية مركزية أو موحدة للتحكم في الأسعار عبر كل برامج gTLD، لاسيما عندما لا تسبب قوة السوق أي مشكلة. ولن يكون مثل هذا البرنامج فعلاً بالنظر إلى العدد المتوقع من نماذج الأعمال المبتكرة والمختلفة. ومن الممكن أن تقيد عوامل التحكم هذا الابتكار. ولكن إذا زادت قوة السوق وأُسيء استخدامها، فسيكون لسلطات المنافسة وحماية المستهلك الحكومية كامل الصلاحيات المتوفرة لها بموجب القانون لضمان حماية المستهلك والمنافسة. ولقد تم أيضًا وضع إجراءات حماية استجابة لتعليقات المجتمع؛ لمنع بعض حالات إساءة الاستخدام التي قد تحدث في ما يتعلق بأسعار التجديد. لمزيد من المناقشة، الرجاء الرجوع إلى التقارير المنشورة على <http://www.icann.org/en/announcements/announcement-06jun09-en.htm>.

النقاط الرئيسية

- تنفذ ICANN معاملات معقولة بشأن قدراتها على إجراء مراجعات عملية؛
- على الرغم من عدم تحبيذ بعض أعضاء مجتمع التسجيل، إلا أن الأداة (المالية) للعمليات المتواصلة هي أداة حيوية لضمان أمان واستقرار DNS والإنترنت؛
- لقد راجع الموظفون التقنيون في ICANN الحدود الدنيا الطارئة التي قد تؤدي إلى تحول طارئ في إحدى هيئات التسجيل؛
- يُتوقع من مشغل السجل أن يغطي التكاليف المرتبطة بأي تحول طارئ بوصفه المتحمل الوحيد لإخفاق السجل.

ملخص التعليقات

القسم 2.1—عدم تحديد إجراءات تبني سياسات إجماع. يجب تغيير الجملة الثانية على النحو التالي: "إذ يجوز تعديل مثل هذه السياسة في المستقبل تماشيًا [مع] لوائح ICANN الداخلية السارية على سياسات الإجماع". *RySG* (21 *يوليو 2010*).

القسم 2.11—مراجعات الامتثال التعاقدية والتشغيلية. تقر RySG بحق ICANN في إجراء مراجعات تعاقدية وتشغيلية حتى مرتين كل عام. بيد أنه على ICANN فهم أن هذه المراجعات توقف العمليات التجارية العادية، ويجب أن تلتزم بإجراء هذه المراجعات بطريقة لا توقف العمليات العادية للسجل. *RySG* (*21 يوليو 2010*).

وتشير RySG أيضًا إلى أن 3 أيام عمل هي فترة قصيرة جدًا للإشعار؛ حيث إن أفراد هيئات التسجيل الرئيسيين الذين يجب عليهم الحضور أثناء هذه المراجعات يقومون بإعداد جداول مواعيدهم مقدمًا قبل 3 أيام عمل بكثير. وربما تكون 5 أيام عمل على الأقل فترة كافية لضمان تمكن أي فرد رئيسي من إتاحة نفسه لـ ICANN. *RySG* (*21 يوليو 2010*).

أداة العملية المستمرة – اعتراض. يشكِّل الشرط الذي يقضي بتوفير أداة مالية تضمن التشغيل 3 سنوات على الأقل لخدمات التسجيل الأساسية في حالة أي إخفاق تجاري استنزافًا غير ضروريًا لموارد هيئات التسجيل المعنية والتي تضررت بالفعل من التأخر الطويل لبرنامج gTLD الجديد. ويعاقب هذا الشرط هيئات التسجيل الصغيرة على وجه التحديد، ويعوق موارد مهمة. وسيؤدي أيضًا إلى تثبيط الطلبات المتميزة ويسهم في إخفاق أخرى. ويمكن تحقيق الهدف من حماية أصحاب التسجيل من خلال وسائل مختلفة. على الجانب الآخر، يمكن ضمان الاستمرار عبر اتفاقيات تعاونية بين هيئات التسجيل و/أو مزودي خدمات التسجيل الذي يوافقون على تقديم هذه الخدمات في السجل المخفق. ويجب أن يمتد هذا النوع من الترتيبات الذي درسته ICANN بالفعل في مستند إجراءات تحول السجل ليشمل جزء تقييم الطلبات في DAG. وعلى ICANN توفير وسائل غير مالية بديلة لضمان استمرار خدمات السجل، سواء بشكل كلي أو جزئي. *عقول + ماكنات* (*21 يوليو 2010*). *NIC Mexico* (*21 يوليو 2010*).

أداة العملية المستمرة – الدعم. تؤيد Neustar شرط الأداة المالية. ولقد بذلت ICANN مجهودًا كبيرًا في التعامل مع المواقف التي يكون فيها مشغل السجل هو أيضًا مزود خدمات التسجيل الخلفية. والأداة المالية مناسبة في مثل هذه الحالة؛ حيث إنه لا يوجد طرف ثالث لمواصلة عمليات التسجيل، وبالتالي قد تتكبد ICANN تكاليف كبيرة مقابل التحول. ولا يتناول النص الحالي بشكل وافٍ الموقف الذي لا يدير فيه مشغل السجل خدمات التسجيل نفسها، ولكنه يعهد بها إلى مزود خدمات تسجيل خلفية. وفي مثل هذه الحالات، قد لا يؤدي إخفاق السجل إلى فقدان خدمات حيوية إذا واصل مزود الخدمات الخلفية العمليات في حالة إخفاق أحد مقدمي الطلبات. ولا يتطلب هذا الأسلوب أي أداة مالية. وتشير Neustar إلى أن ICANN قد عالجت بالفعل قضية إخفاق مزود خدمات التسجيل الخلفية من خلال طلب خطط طارئة وتقديم خطة تحول. *Neustar (21 يوليو 2010)*.

القسم 2.13—التحول الطارئ. ينص القسمان 2.13 و6.5 معًا على أنه إذا أخفق مشغل سجل في الإيداع بأي مستودع، أو أخذ فترات صيانة مسموحًا بها لخدمات معينة، يجوز لـ ICANN أن تلغي تحكم مشغل السجل في TLD. ونحن نؤمن بأن هذا ليس المعنى المقصود، ولكن يجب أن تعالج هذه المشكلات بحيث يكون العقد معقولاً وغير متعارض مع نفسه. ويجب تعديل هذه النصوص للأسباب التالية:

- DNSSEC: لا أحد يعرف معنى "DNSSEC" هنا؛ وبالتالي يحتاج المصطلح إلى تعريف. لاحظ أنه يسمح لهيئات التسجيل بوقت تعطل SRS؛ مما يعني أن تمكن هيئات التسجيل (أصحاب التسجيل) من تحديث المفاتيح سيكون عرضيًا ومسموحًا به بدون اتصال.

- مستودع البيانات: ينص العقد حاليًا على أن فقدان إيداع بمستودع هو حالة طوارئ ويؤدي إلى تحول السجل. وهذه ليست حالة طارئة، لاسيما أن المشكلات التي تخرج عن سيطرة مشغل سجل (مثل مشكلات التحول في الإنترنت ومشكلات مزود المستودعات) قد تمنع أحيانًا تكملة أحد الإيداعات. ويجب أن يحدد العقد أن فقدان عدد من الإيداعات المتتالية ينبغي أن يشكل انتهاكًا، ربما أسبوع على الأقل.
- DNS: وفقًا للقسم 6.4، يُسمح لهيئات التسجيل بالحصول على خادم أسماء DNS لما يصل إلى 432 دقيقة (7.2 ساعة) شهريًا. ويمكن بالتالي السماح بأوقات تعطل أربع ساعات. وإذا كانت ICANN على أن "خدمة DNS" إلى TLD يجب دائمًا أن تكون متاحة 100% من خلال خادم أسماء واحد على الأقل، يجب أن تشير إلى ذلك بوضوح.

إضافة إلى ذلك، تشير RySG إلى أن الشرط الذي ينص على دفع مشغل السجل كل التكاليف المتكبدة هو المكافئ للشرط الذي يقضي بكتابة مشغل السجل شيك على بياض إلى ICANN ومشغل الطوارئ المعين. ويجب أن يكون هناك عنصر معقولية وحد أقصى مالي وقدرة لمشغل السجل على مراجعة (بل وتدقيق) هذه النفقات، إلى جانب فرصة للفصال في الرسوم. *RySG* (*21 يوليو 2010*).

تكلفة مواصلة العمليات. يتطلب تحديد تكلفة مواصلة التسجيل مناقشة لتحديد "الوظائف" "الحاسمة". ويمثل نشاط المواصلة عنصر احتياطي رأس مال أدنى كافٍ، ويجب توخي الحذر من تكبد تكلفة غير ضرورية. وعلى ICANN إجراء تقديرات معقولة تجاريًا للتكلفة الوظيفية الدنيا المعقولة ونشر ذلك للمزيد من التعليق. *إي. بيرنر-ويليامز* (*نموذج 5، 21 يوليو 2010*).

التزامات مشغل السجل تجاه مجتمع TLD (نموذج 5، القسم 2.14—التحول للتفويض). يوفر الشرط الذي يقضي بإدارة مشغل السجل لبرنامج TLD بطريقة تسمح لمجتمع TLD مناقشة والاشتراك في وضع وتعديل سياسات وممارسات TLD إجراءً وقائيًا حاسمًا وطويل المدى لأي مجتمع يختار تفويض السلطة إلى مشغل TLD معين. *Big Room* (*21 يوليو 2010*).

"المجتمع ذو الصلة الذي يجب استشارته" (صفحة 4، نموذج إجراءات تحول سجل gTLD). يوفر هذا المرجع ضمانًا بألا يقدم مشغل TLD على التغيير بدون معلومات من المجتمع الذي يستمد يمنح السلطة لمشغل TLD الحالي و/أو المحتمل.
Big Room (*21 يوليو 2010*).

تحليل التعليقات

تم توضيح القسم 2.1 على أنه يقضي بألا تُجرى أي تغييرات RSEP على إجراءات ICANN إلا وفقًا للوائح الداخلية وإجراءات تبني سياسات الإجماع.

ولقد طبقت ICANN معاملات مقبولة على قدرتها على إجراء مراجعات تشغيلية في اتفاقية التسجيل المسودة الواردة في الدليل. وتسعى هذه المعاملات إلى الموازنة بين الرغبة في التوافق التعاقدي الفعال والحاجة إلى توفير بيئة تشغيل مضمونة لمشغلي السجلات.

وتُعد الأداة (المالية) للعمليات المتواصلة التي تم اشتراطها قبل بدء أي عمليات تسجيل جديدة أداة حيوية لضمان أمان واستقرار DNS والإنترنت. وسوف تضمن تخصيص موارد مالية لتشغيل أو تحول أي سجل مخفق. ويتم تقدير أهمية التكاليف الإضافية المفروضة على مشغلي السجلات وفقًا للمزايا المتحققة لمجتمع الإنترنت وأصحاب التسجيل ككل. وقد لا يوفر وجود مزود خدمات تسجيل خلفية مستقل إجراءات وقائية وافية ضد السجل المخفق إذا كان مزود الخدمات يفتقر إلى القدرة على تعويض تكاليف تشغيل السجل. وسيتم توفير أداة العمليات المتواصلة لهذه التكاليف.

وردًا على التعليق، لقد تم تعديل حدود الطوارئ التي قد تؤدي إلى تحول طارئ للسجل. وتم تضمين الحدود المنقحة في مواصفات اتفاقية التسجيل المسودة التي تم تضمينها مع الإصدار الخامس من هذا الدليل.

ومن المتوقع أن يغطي مشغل السجل التكاليف المرتبطة بأي تحول طارئ؛ حيث إنها ناجمة عن إخفاق السجل. وتدرك ICANN ضرورة أن تكون هذه التكاليف معقولة في ظل هذه الملابسات، وضرورة تقديم مستندات التكاليف إلى مشغل السجل (وقد تم تناول هذين الموضوعين في اتفاقية التسجيل المسودة الواردة في الدليل الجديد). ونظرًا لنماذج الأعمال العديدة التي مكن تقديمها في ما يتعلق ببرامج gTLD الجديدة، ونظرًا للاختلاف الكبير بين السجلات من حيث الحجم والتطور، لا تتمكن ICANN من إجراء توقعات دقيقة ومنطقية بشأن تحديد تكاليف تحول السجل المخفق.

تعهدات ICANN

النقاط الرئيسية

- تنظر ICANN في أي مقترحات خاصة لتعزيز تعهداتها التشغيلية.

ملخص التعليقات

المادة 3—التعهدات. لا تزال RySG ترى اختلافًا في نص التعهدات الموجودة في المادة 3، وأنها في العديد من الحالات أقل منفعة لهيئات تسجيل gTLD من النص الوارد في اتفاقيات التتبع السريع لـ ccTLD المقترحة. فهل تتفضل ICANN بشرح سبب وجود مثل هذا الاختلاف في النص؟ *RySG* (*21 يوليو 2010*).

تحليل التعليقات

تشترط الاتفاقيات المختلفة بنودًا تعاقدية مختلفة ترى ICANN أنها مناسبة حسب السياق.

وقد أضافت ICANN النص الخاص الذي طلبته RySG بشأن تعهد ICANN في ما يتعلق بالجذر. وإذا كانت هناك توصيات خاصة إضافية، فسوف تدرسها ICANN أيضًا.

الإنهاء

النقاط الرئيسية

- لقد نفذت ICANN التعديلات على الفقرة الفرعية (د) بشأن الإنهاء الموصى به من قِبل RySG؛ حيث إنها توفر إجراءات وقائية إضافية، وبالتالي تعزز الاستقرار.
- ولن يمتلك مشغل السجل بعد الآن حقوق تشغيل السجل في حالة أي إنهاء للاتفاقية.
- وقد اشترطت ICANN أن تقدم RySG مزيدًا من التفاصيل بشأن تحديد اتفاقية مستوى الخدمة المبرمة مع ICANN والتي ستتم تغطيتها، فضلاً عن كيفية إنفاذها.

ملخص التعليقات

إرادة ICANN. يجب أن تتمكن ICANN من إنهاء الاتفاقية في ظروف ملائمة. *MARQUES/ECTA* (*21 يوليو 2010*).

القسم 4.3 الإنهاء بواسطة ICANN.
تقدِّر RySG التغييرات المضافة إلى القسم د، إلا أنها توصي بإضافة النص التالي: "في ما يتعلق بالإجراءات الموضحة في الفقرة الفرعية (د) (1-5) بشأن بدء أو استهلال الإجراءات الإلزامية ضد مشغل السجل، يُمنح مشغل السجل الفرصة لتفنيد مثل هذه الإجراءات، ولا يسري مفعول حق ICANN في الإنهاء في حالة رفض مثل هذه الإجراءات في غضون ثلاثين (30) يومًا بعد تسلم مشغل السجل إشعارًا ببدء الإجراءات".

وتفهم RySG سبب إضافة القسم هـ، لكنها تظل متخوفة من أن يبطل النص السابق حقوق مراجعة القرارات و/أو الطعن فيها بموجب PDDRP. لذا، تطالب RySG بأن توضح ICANN في النص أن هذا الإنهاء لن يسري إلا بعد كل المراجعات والطعون بموجب PDDRP وانتهاء هذه الاتفاقية. *RySG* (*21 يوليو 2010*).

القسم 4.4 الإنهاء بواسطة مشغل السجل. تكرر RySG تعليقات من الإصدار 3، حيث إنها لا تزال ذات صلة. ونحن نود على الوجه الأخص تكوين فهم أفضل لمعنى إنهاء أي عقد مع ICANN بسبب انتهاك من جانب ICANN، مع مراعاة أن ICANN لها مطلق السلطة حاليًا لمنح برامج gTLD. فهل ستحتفظ هيئة التسجيل ذات الصلة بالقدرة على مواصلة تشغيل السجل لبرنامج TLD هذا تحديدًا؟

وعلى أية حال، ليس الإنهاء حلاً كافيًا في حالة وقوع انتهاك من جانب ICANN؛ حيث إنه لن يعطي مشغل السجل القدرة على تعويض أي خسائر. *RySG* (*21 يوليو 2010*).

إضافة إلى ذلك، ترى RySG ضرورة أن تكون هناك اتفاقية مستوى خدمة بين ICANN وهيئات التسجيل لتوفير حل إضافي ذي شأن لأي انتهاك من جانب ICANN. وقد تكون العقوبات والغرامات المالية (التي لا تخضع لقيود المسؤولية القانونية) إلى جانب الحق في منح أداء خاص هي الجزاءات المحتملة ذات الشأن في مقابل الإنهاء من جانب مشغل السجل. *RySG* (*21 يوليو 2010*).

تحليل التعليقات

لقد نفذت ICANN التعديلات على الفقرة الفرعية (د) الموصى بها من RySG في اتفاقية التسجيل المسودة الواردة في الدليل.

ولمشغل السجل الحرية في الطعن في قرارا ICANN الخاص بإنهاء الاتفاقية وفقًا للقسم 2 من المواصفة 7 خلال فترة الإشعار التي مدتها 30 يومًا التي تنص عليها الاتفاقية. وتنص PDDRP أيضًا على أن أي حل مفروض من ICANN سيبقى إذا بدأ مشغل السجل إجراءات تعسفية وفقًا للقسم 5.2 للطعن في قرار PDDRP. وستوضح اتفاقية التسجيل المسودة المضمنة مع الدليل أن حق ICANN في الإنهاء يخضع لحقوق مشغل السجل بموجب إجراءات النزاع المعمول بها.

وإضافة إلى الحق في إنهاء الاتفاقية في حالة حدوث انتهاك جوهري ومادي من جانب ICANN لا يمكن علاجه، يجوز لمشغل السجل رفع مطالبة في التحكيم للحصول على تعويض عن الأضرار. وفي حالة الإنهاء من جانب مشغل السجل، تتمتع ICANN بالحق في إعادة تفويض TLD بموجب القسم 4.5 من الاتفاقية. ولن يمتلك مشغل السجل بعد الآن حقوق تشغيل السجل في حالة أي إنهاء للاتفاقية. وتوضح اتفاقية التسجيل المسودة الواردة مع الدليل أن مشغل السجل قد يفقد الحق في تشغيل السجل لصالح TLD في حالة إنهاء الاتفاقية أو انتهاء فترة صلاحيتها.

وكما تقترح التعليقات، فنحن نؤمن أن القدرة على الطعن سوف تؤدي إلى تعطل أقل وهبوط أهون في حالات الإنهاء.

وقد اشترطت ICANN أن تقدم RySG مزيدًا من التفاصيل بشأن تحديد اتفاقية مستوى الخدمة المبرمة مع ICANN والتي ستتم تغطيتها، فضلاً عن كيفية إنفاذها.

إعادة تفويض TLD

النقاط الرئيسية

- تم تناول النصوص البديلة لبرنامج TLD الخاص بـ "brand." في اتفاقية التسجيل إلى الحد الملائم بطريقة توفر عناصر الحماية المناسبة.

ملخص التعليقات

اتفاقية التسجيل الأساسية المسودة—القسم 4.5 بدائل إعادة التفويض.
يسر COA قيام ICANN بتقديم إصدار بديل من القسم 4.5 والذي لا يمكن بموجبه إعادة تفويض TLD وفقًا للاعتراض المعقول المقدم من المفوض الأصلي. وقد يكون هذا النص إجراءً وقائيًا مهمًا لمالكي العلامات التجارية الذي قد يهتمون في تجربة تسجيل brand.، طالما أن برامج TLD الجديدة لن تسري إذا كانت ثمة مخاطرة أن يُعاد تفويض TLD إلى طرف ثالث. *COA* (*21 يوليو 2010*).

وعلى الرغم من أهمية قسم 4.5 البديل ونموذج إجراءات تحول سجل gTLD، إلا أن هناك حاجة إلى مزيد من الإيضاح. ولا تشير صيغة القسم 4.5 بوضوح ما إذا كان تمكن مشغل السجل من سحب موافقته يسري على تحول TLD في ICANN إلى مشغل تسجيل تالٍ أو تزويد ICANN ببيانات سجل TLD. ويمكن حل المشكلة في الحالة الأولى. أما في الحالة الثانية، فلا يزال من الممكن لمشغل سجل TLD لـ brand. اختيار إنهاء brand.، وإلغاء تسجيلات المستوى الثاني بموجب بنود اتفاقية تسجيل TLD. وفي هذه الحالة، سوف تتوفر بيانات سجل قليلة الأهمية للتحويل، إلا أنه لا يزال بإمكان ICANN تحويل TLD إلى مشغل سجل آخر ليس تابعًا ولا متصلاً ولا مرتبطًا ولا مرعيًا ولا معتمدًا من مشغل سجل مالك العلامة التجارية. على الجانب الآخر ووفقًا للغموض الذي يكتنف القسم 4.5 البديل، يسمح نموذج إجراءات تحول سجل gTLD لـ ICANN ببدء RFP لتحويل TLD brand. إلى مشغل سجل آخر حيثما يقرر مشغل سجل brand. إنهاء عمل TLD ولم يحدد خلفًا محتملاً له. ومن غير المحبذ بدرجة كبيرة أن تؤدي إجراءات RFP إلى

تحويل brand TLD. إلى مشغل سجل آخر غير تابع ولا متصل ولا مرتبط ولا مرع ولا معتمد من قِبل مشغل سجل مالك العلامة التجارية. وإذا لم يكن هذا قصد ICANN، يجب إجراء الإيضاحات والمراجعات المناسبة. *Microsoft* (*21 يوليو 2010*).

نموذج إجراءات تحول السجل. ترحب هوجان لوفلز بطرح نموذج إجراءات تحول سجل جديد يتضمن نصوصًا للتحول الطارئ في حالة التوقفات التقنية للسجل. *هوجان لوفيلز* (*21 يوليو 2010*).

تحليل التعليقات

يُستمد القسم 4.5 البديل من اتفاقية تسجيل POST. وقد دُرست تطبيقه على برامج TLD المدارة بواسطة منظمات حكومية داخلية أو كيانات حكومية؛ لأنه يرجح عدم وجود خلف مناسب للمشغل. ويمكن تطبيق هذا السيناريو أيضًا على بعض (وليس كل) برامج TLD الخاصة بالمجتمع، وبرامج TLD المستخدمة لأغراض البنية التحتية فقط، أو كلا النوعين. ولهذا السبب، تنص الاتفاقية على اتخاذ قرار إعادة التفويض بحذر وروية. ولم تؤدِ أي جهود حثيثة لتحديد أنواع TLD أو معايير لتحديد الحالات التي يكون فيها التفويض مناسبًا أو غير مناسب إلى وضع أي معايير. وثمة غموض كبير يكتنف توقع أنواع TLD. وتدرك ICANN أن تفويض brand TLD. قد لا يكون ضروريًا أو مناسبًا في حالة اختيار مشغل سجل TLD هذا التنازل طواعيةً عن السجل. وتوفر الاتفاقية الحذر والتعقل بشأن إعادة تفويض TLD من عدمه؛ لحماية أصحاب التسجيل في TLD والأطراف التي قد تتأثر سلبًا إذا تمت إعادة تفويض gTLD أو عدم إعادة تفويضه بشكل غير مناسب

تسوية النزاعات

النقاط الرئيسية

- لقد اقترحت ICANN حلاً وسطًا في ما يتعلق بعدد المحكمين في اتفاقية التسجيل المسودة المضمنة مع AGBv.5.

ملخص التعليقات

القسم 5.2 تسوية النزاعات—التحكيم. تواصل RySG اعتراضها على النص الخاص بعدد المحكمين الذي تصر ICANN عليه. وعلى الرغم من أن ICANN أضافت نصًا للسماح بثلاثة محكمين، إلا أنه لا يسري إلا إذا وافق كلا الطرفين. وهذا ليس مقبولاً؛ لأنه يعطي ICANN حقًا أحاديًا للإصرار دائمًا على محكم واحد. وهذا مزعج على وجه الخصوص في ضوء استمرار ICANN في الإصرار على تعويضات تأديبية ورادعة. ونظرًا لجدية الحلول، ينبغي أن يكون لهيئة التسجيل الحق في إجراءات وقائية كافية، بما في ذلك الحق في وجود 3 محكمين إذا اختارت ذلك. *RySG* (*21 يوليو 2010*).

تحليل التعليقات

كما هو موضح أثناء التشاور مع مجموعة إعداد المسودات المؤقتة في 8 سبتمبر 2010، لقد اقترحت ICANN نصًا معدلاً في اتفاقية التسجيل المسودة المضمنة مع AGBv.5 يقضي بوجود ثلاثة محكمين في حالة سعي ICANN إلى حلول معينة في التحكيم.

رسوم التسجيل

النقاط الرئيسية

- تعبر رسوم التسجيل الموحدة التي اقترحتها ICANN في اتفاقية التسجيل عن جهد حسن النية من جانب ICANN لتقدير التكاليف إلى ICANN لتقديم خدمات إلى برامج gTLD الجديدة.
- يتحمل مشغل السجل تكاليف إجراءات RSEP سعيًا إلى مطابقة الفوائد مع التكاليف، (فقد تختار ICANN دفع جزء من الرسوم)؛
- تماشيًا مع الممارسات السابقة، يجب جمع رسوم المسجلين من هيئات التسجيل في حالة إخفاق المسجلين في الموافقة على رسوم الاعتماد المتغيرة، وسيتمكن مشغل السجل من تعويض تكاليف الرسوم من المسجلين.

ملخص التعليقات

القسم 6.1 رسوم مستوى التسجيل. تكرر RySG التعليقات التي أبدتها على الإصدار 1 و2 و3 من اتفاقية التسجيل: "توصي سياسة GNSO بشأن برامج gTLD الجديدة بأن تتخذ ICANN نهجًا متسقًا بشأن رسوم التسجيل، ولكن لا تجيز ICANN بفرض بنموذج واحد يناسب الكل. ويلقى هذا النموذج رفضًا شديدًا من جانب مشغلي السجلات. ويبدو أن الآلية المقترحة تتجنب أي التزامات بتغطية التكاليف وتصل في النهاية إلى نصيب على العائد". *RySG* (*21 يوليو 2010*).

القسم 6.2 استرداد تكاليف سياسة RSEP. وتطلب RySG بإلحاح من ICANN إعادة النظر في هذا النص في ضوء التأثير السلبي القوي الذي قد يتركه على الابتكار في فضاء TLD كما هو موضح بالتفصيل في تعليقات RySG السابقة على الإصدارات 1 و2 و3 من اتفاقية التسجيل. إضافة إلى ذلك، تشير RySG إلى عدم إجراء أي تغييرات على مبلغ الرسوم الموصى بها للجان RSEP. ونحن نرى أن مستوى الرسوم يبدو مرتفعًا للغاية. وما عوامل التكلفة الفردية التي تصنع هذا التقدير؟ لقد تم تطبيق إجراءات RSEP لعدة سنوات مضت عندما لم يكن هناك أي أساس سابق يمكن استخدامه لوضع نموذج تكلفة. ويوجد الآن عدد قليل من حالات RSEP الحقيقية التي تمت معالجتها. ويجب إعادة تقييم نموذج التكلفة وجعله أكثر فعالية. *RySG* (*21 يوليو 2010*).

القسم 6.3 رسوم مستوى التسجيل المتغيرة. تكرر RySG تعليقاتها بشأن الإصدارين 2 و3 وتعترض أيضًا على مفهوم دفع مشغلي السجلات إلى العمل كضامنين للمسجلين، لاسيما في ضوء دور ICANN في اعتماد هؤلاء المسجلين، بما في ذلك التدقيق والعناية الواجبة بشأن المؤهلات المالية لمثل هؤلاء المسجلين. وفي هذه المرحلة، لا تمتلك هيئات التسجيل القدرة على اختيار المسجلين الذين يعملون معهم. وإذا أعادت ICANN تنقيح التزام هيئات التسجيل باستخدام كل المسجلين المعتمدين من قِبل ICANN والذين يختارون العمل في TLD، يمكننا عندئذٍ إعادة تنقيح هذا الالتزام؛ حيث سيتيح هذا لهيئات التسجيل إجراء العناية الواجبة. وإذا كانت ICANN تعتمد المسجلين الذين لا يمكنهم الدفع أو الذين لا يدفعون، ينبغي ألا يصبح هذا التزامًا على هيئات التسجيل. وتكرر RySG التعليقات التي أبدتها على الإصدار 3 من اتفاقية التسجيل، والتي تقترح النص الإضافي: "يلتزم مشغل السجل فقط بأن يحول إلى ICANN الرسوم المحددة في هذا القسم ... والتي يتلقها فعليًا من المسجلين بعد تقديم فواتير بها. ولا يعتبر مشغل السجل "ضامنًا" للمسجلين بأي شكل من الأشكال، ولا يلتزم ببذل جهود جمع حثيثة غير تلك التي يبذلها بمحض إرادته في مسار العمل العادي. ولا يعتبر إخفاق مشغل السجل في جمع أي من هذه الأموال من المسجلين انتهاكًا ماديًا لهذه الاتفاقية". وأخيرًا، حيث إن مزيدًا من عبء المدفوعات على ICANN يأتي من هيئات التسجيل، فإن هذه الهيئات تؤمن بضرورة أن يكون لها نفس حق الموافقة على ميزانية ICANN الذي يتمتع به المسجلون حاليًا. *RySG (21 يوليو 2010)*.

نماذج رسوم مختلفة لأنواع TLD المختلفة. نظرًا لارتفاع الرسوم والتكاليف المرتبطة بالتقدم بطلب الحصول على gTLD جديد وتشغيله، يجب على ICANN مراعاة وضع نماذج رسوم مختلفة لأنواع تطبيقات TLD المختلفة؛ لخفض التكاليف على مقدمي الطلبات. ومن شأن أي نموذج رسوم معقول أن يعزز إلى حد بعيد فرصة نجاح إجراءات gTLD الجديد. *CNNIC (21 يوليو 2010)*.

تقليل رسوم المنظمات غير الربحية. يجب على ICANN الكشف عن تكاليفها الحقيقة وعرض بالتفاصيل لمراجعة كل تطبيق gTLD جديد، ومراعاة وضع هيكل أسعار بتكلفة أقل للمنظمات غير الربحية التي تمكّن ICANN من استرداد تكاليفها بدون فرض نفقات مباشرة إضافية على مقدمي الطلبات الذين لا يستهدفون الربح. وينبغي أيضًا تطبيق هذه الشفافية ومراعاة الأسعار على رسوم التقييم الزائدة ورسوم إيداع الاعتراضات وإجراءاتها (يجب وضع سقف لرسوم إجراءات الاعتراض أو تحديد رسوم مبدئية على الأقل يجب دفعها في صورة "إيداع" تحت حساب الإجراءات). وعلى ICANN دراسة إنشاء هيكل تكاليف ثنائي الطبقات لفصل الاستخدامات التجارية لتطبيقات gTLD الجديدة عن الوظائف الاستعلامية والتثقيفية والمُعدة لإنقاذ الحياة التي تقدمها المنظمات غير الربحية. *AAMC (21 يوليو 2010). الصليب الأحمر (21 يوليو 2010). NPOC-FC (21 يوليو 2010)*.

تقليل رسوم المدن الصغيرة وتطبيقات TLD الخاصة بالمجتمعات الثقافية واللغوية الصغيرة.
يجب ضمان تعامل خاص، لاسيما تقليل رسوم التطبيق البالغة 185 ألف دولار أمريكي والرسوم السنوية البالغة 25 ألف دولار أمريكي للمدن الصغيرة والمجتمعات الثقافية واللغوية الصغيرة التي لا تهدف في التنافس مع نطاقات TLD التجارية العامة، مثل com. أو نطاقات TLD ذات العلامات التجارية الجديدة التي يصعب تحمل مستوى الرسوم الحالي لها. ومن المفهوم أنه لا تزال ثمة حاجة إلى رسوم تطبيق أقل ولكن مناسبة لمنع التطبيقات مفرطة التكلفة. *JIDNC* (*21 يوليو 2010*).

تقليل رسوم مقدمي الطلبات من البلدان النامية. يجب النظر بعين الاعتبار بصفة خالة إلى الشروط التقنية والرسوم لمقدمي الطلبات من البلدان النامية التي تمثل مجتمعات ثقافية ولغوية وجغرافية، بوصف ذلك مناسبًا ومتسقًا مع نصيحة GAC في اجتماع بروكسيل.
أ. آل زومان (21 يوليو 2010). الفريق العربي (21 يوليو 2010).

تحليل التعليقات

تعبر رسوم التسجيل الموحدة التي اقترحتها ICANN في اتفاقية التسجيل عن جهد حسن النية من جانب ICANN لتقدير التكاليف إلى ICANN لتقديم خدمات إلى برامج gTLD الجديدة، وبالتالي، تبدو تخفيضات رسوم أنواع TLD المختلفة غير ممكنة وقد تؤدي إلى عجز محتمل في تمويل برنامج gTLD.

وتُوكل مسؤولية تكلفة RSEP إلى مشغل السجل الساعي إلى الاستفادة من الخدمة الجديدة المقترحة. وفي ظل الحجم المحتمل لبرامج gTLD الجديدة وتعدد الخدمات المحتملة التي قد تؤثر على أمان واستقرار DNS والإنترنت، لا تستطيع ICANN الموافقة على تخفيض هذه التكاليف؛ حيث إنه لا توجد موارد متاحة للقيام بذلك. وكحل بديل، يمكن أن ترفع ICANN الرسوم في نواحٍ أخرى، ولكن نظرًا لأنه لن توجد مطابقة تامة بين المجهود والتكلفة، فقد تُحدد الزيادة في الرسوم بأعلى من القدر الضروري للتخفيف من المخاطرة. وتوفر الاتفاقية الحالية المرونة لـ ICANN لتغطية بعض من تكاليف RSEP في مواقف مناسبة بمحض إرادتها. وستسعى ICANN إلى تحقيق أقصى فعالية ممكنة لتكلفة إجراءات RSEP.

وتقوم آلية تحصيل رسوم مستوى التسجيل المتغيرة (أي رسوم المسجل) على كل اتفاقيات التسجيل الحالية، كما أنها ضرورية لضمان تحصيل ICANN أموال كافية للوفاء بالتزاماتها. وفي حالة إخفاق المسجلين في الموافقة على هذه الرسوم، سيتم تحميل التكلفة لمشغل السجل لتغطية الرسوم، وقد يتم تضمينها كجزء من الرسوم المفروضة على المسجلين. ويجب أن تدرس اتفاقية مشغل التسجيل المبرمة بين هيئة التسجيل والمسجل هذه الإمكانية وتشترط على المسجل الموافقة على زيادة الرسوم في حالة إخفاق المسجلين في الموافقة على الرسوم.

التعويض

النقاط الرئيسية

- في ما يتعلق بالاشتراك في المخاطرة بين ICANN وأطرافها المتعاقدة، يجب أن يتحمل مشغل السجل مخاطر تشغيل TLD؛
- وقد وافقت ICANN على مراجعة بعض القيود المفروضة على التزامات تعويض مشغل السجل.

ملخص التعليقات

القسم 7.1 تعويض ICANN. تكرر RySG مخاوفها التي أبدتها في الإصدار 3، وبخاصة تلك الخاصة باستمرار التزام التعويض مفرطًا وبدون حد أقصى. ولم تتجاهل ICANN التعليقات التي طرحتها RySG فحسب، بل قررت أيضًا السير في الاتجاه المعاكس وأضافت شرائح مفرطة من التعويضات لصالحها. ولا تشترط ICANN الآن على هيئات التسجيل التعويض عن كل شيء ينشأ من عمل التسجيل أو تقديم الخدمات فحسب، بل تشترط الآن على هيئات التسجيل التعويض عن كل شيء "ينشأ من حقوق الملكية الفكرية أو يرتبط بها في ما يخص TLD" و"تفويض TLD إلى مشغل السجل". وهذا انتهاك للعدالة الأساسية وللمفهوم القائل إن التعويض آلية تحويل المخاطرة لاستخدامها في تخصيص المسؤولية لخطر خسارة معين ومحدد. إضافة إلى ذلك، معظم المطالبات المحتملة المتعلقة بتفويض TLD أو الناشئة عنه ترتبط بإهمال أو تقصير من جانب ICANN وليس من جانب مشغل السجل. وليس ثمة سبب لمشغل السجل لتعويض ICANN عن إهمال أو تقصير خارج سيطرة ICANN. ويجب على ICANN اتباع إجراءاتها الخاصة بالتفويض، بما في ذلك كل شيء في دليل مقدمي الطلبات، وإجراءات النزاع، وما إلى ذلك. ولم ينشأ أي من هذا من قِبل مشغل السجل، ولم يُنفذ بواسطته. ومن غير المعقول الاشتراط على مشغل السجل تقديم تعويض عن هذه الأنواع من المطالبات.

وبناءً عليه، تقدم RYSG التوصيات التالية:

1. التخلص من النص المضاف في DAG 4 بشأن تعويض مطالبات IP والمطالبات الناشئة من تفويض TLD؛

2. جعل قسم التعويض متبادل، وقصر قسم التعويض على الانتهاك المادية للتعهدات والضمانات، وعلى الإهمال الجسيم وإساءة التصرف المقصودة من جانب أي طرف.

3. كما ورد في تعليقات RySG على الإصدار 3، حذف النص "إدارة مشغل السجل لـ TLD أو تقديم مشغل السجل خدمات تسجيل" واستبداله بالنص "انتهاك مادي من جانب مشغل السجل لأي تعهد أو ضمان محدد بصفة خاصة كما هو الحال في الاتفاقية، أو إهمال جسيم أو إساءة تصرف مقصودة من جانب مشغل السجل أو موظفيه أو وكلائه أو المتعاقدين معه في تنفيذ هذه الاتفاقية".

4. كما ورد في تعليقات RySG على الإصدار 3، تطالب RySG بإدراج كلمة "معقولة" قبل العبارة "رسوم قانونية". *RySG* (*21 يوليو 2010*).

بالنسبة إلى القسم 7.1(ب)-- تكرر RySG تعليقاتها على الإصدار 3، لاسيما أن RySG تؤيد حذف الجملة التالية: "لأغرض الحد من مسؤولية مشغل السجل بموجب القسم 8.1(أ) وفقًا لهذا القسم 8.1(ب)، يتحمل مشغل السجل عبئ تحديد مشغلي السجلات الآخرين الذين اشتركوا في نفس الإهمال أو التقصير الذي أدى إلى رفع المطالبة، وإثبات استحقاق توجيه اللوم إلى مثل هؤلاء المشغلين للسجلات الآخرين على مثل هذا الإهمال أو التقصير بما يلقى رضا ICANN بدرجة معقولة". ولاشك أن مشغل السجل سيعرف هذه المعلومات أو يمكنه الوصول إليها لتقديم هذا الإثبات. *RySG* (*21 يوليو 2010*).

تحليل التعليقات

يتحمل مشغل السجل مخاطر تشغيل TLD بشكل مناسب. ووفقًا للمشاورات التي عُقدت مع مجموعة إعداد المسودات المؤقتة في 8 سبتمبر 2010، فقد وافقت ICANN على دراسة بعض القيود المفروضة على الالتزامات التعويضية من جانب مشغل السجل في حالة المطالبات المتعلقة بالأمور الخارجة تمامًا عن سيطرة مشغل السجل. وقد دُعيت RySG من قِبل فريق عمل ICANN لاقتراح نص يعرف بشكل أدق الاستثناءات من التزامات التعويض من جانب مشغل السجل.

وقد تمت إضافة نصوص قيود التعويض المطروح في القسم 7.1(ب) إلى الرد على تعليقات RySG. وإذا رغب مشغل سجل في الاستفادة من هذه الحماية، فمن المناسب أن يتحمل عبء إثبات توجيه اللوم ذي الصلة. وإذا لم يتمكن من ذلك، فمن الملائم له تحمل المسؤولية بالكامل.

تعريف الأمان والاستقرار

النقاط الرئيسية

- لقد راجع فريق عمل ICANN استخدام بنود محددة في الاتفاقية ووجد أنها غير مناسبة في السياق التي أُستخدمت فيه.

ملخص التعليقات

القسم 7.3 البنود المحددة.

إضافة إلى ذلك، يبدو نص الإصدار 3 (الآن الإصدار 4) من اتفاقية التسجيل قادمًا من تعريف سياسة تقييم خدمات التسجيل (RSEP) لعبارة "تأثير على الأمان" الموجودة في كل اتفاقيات التسجيل. وتناقش RSEP كيفية عدم وجوب تأثير خدمات التسجيل الجديدة سلبيًا على الأمان، وضرورة امتثال هذه الخدمات للمعايير ذات الصلة المعمول بها. وهذا السياق مفقود في الدليل. وبدون هذا السياق،لقد أصبح النص أكثر اتساعًا وانفتاحًا للتفسير. وترغب كلٌ من ICANN وRySG أن تكون وظيفة هيئات التسجيل في نطاق المعايير المعمول بها، وألا تكون خدمات التسجيل الحالية أو المستقبلية منبعًا لمشكلات في الأمان. *RySG* (*21 يوليو 2010*).

بالنسبة إلى القسم 7.3(ب) -- ترى RySG أن هناك إفراطًا في هذا القسم، وأنه يتعارض مع القسم 1 من المواصفة 6 ("الامتثال للمعايير")، الذي يشير إلى معايير IETF فقط.
ونحن نكرر أيضًا تعليقاتنا على DAG3: هذا النص غير مقبول: "هيئة معايير تم تأسيسها جيدًا ومعترف بها ومعتمدة، مثل Standard-Track (تتبع المعايير) أو Best Current Practice Requests for Comments (أفضل الممارسات الحالية لطلبات التعليقات) ("RFCs") المناسبة والتي يرعاها فريق عمل هندسة الإنترنت". وينبغي ألا تترك ICANN النص مفتوح النهاية وجعل الأطراف المتعاقدة خاضعة لأي من هيئات معايير أو جميعها. ويجب أن تكون ICANN أكثر صراحة في الإعلان عن المعايير وتسمية هيئة المعايير المعتمدة، وهي IETF من وجهة نظرنا. ويجب مراعاة تطبيق معايير إضافية عبر إجراءات سياسة الإجماع. *RySG* (*21 يوليو 2010*).

إضافة إلى ذلك، هناك تفسير خاطئ من جانب تعريفات الإصدار 3 من اتفاقية التسجيل لممارسات وتعريفات IETF. ويجب مراجعة نص العقد للالتزام بالمفردات السليمة. كما أن تضمين "تتبع المعايير" [كذا] غير ملائم، حيث بعض المستندات فقط هي المعتمدة في "تتبع المعايير". وتمر مواصفات إنترنت IETF بمراحل التطور والاختبار والقبول. ويطلق على هذه المراحل في إجراءات معايير الإنترنت اسم "مستويات النضوج". وتتضمن مستويات النضوج هذه مواصفات.1 "المعايير المقترحة" و"المعايير التمهيدية" و"المعايير".

والمستندات ذات مستويات النضوج الأقل ليست معايير إنترنت ولا تتمتع بالقدر الكافي من التطور والدقة ويجب فرض اتباعها على هيئات التسجيل.
ويجب ألا يُفرض على الأطراف المتعاقدة الالتزام بأفضل ممارسات IETF أو "أفضل الممارسات الحالية لطلبات التعليقات RFCs". وحسب التعريف، تُعد أفضل الممارسات *ليست إلزامية*، وقد اختار IETF جعلها أفضل ممارسات لسبب ما. ولم تتم أيضًا مراعاة المعايير التقنية في سياسات BCPs المتبعة من قِبل IETF. فعادةً ما تتعامل مع العمليات والإجراءات بدلاً من البروتوكولات؛ فهي تمثل إجماعًا بطريقة إجراء شيء ما؛ لأنها تدرك إمكانية تعزيز خبرة المستخدمة عندما تكون هناك طريقة متفق عليها لاستكمال مهمة. بيد أن إمكانية التشغيل البيني ليست متبعة عادة. ومادام المستخدم يمر بسلوك معايير شكوى، ليست ICANN بحاجة إلى قول المزيد عن كيفية تحقيق هذا السلوك. *RySG* (*21 يوليو 2010*).

تحليل التعليقات

لقد راجع فريق عمل ICANN استخدام بنود محددة في الاتفاقية ووجد أنها غير مناسبة في السياق التي أُستخدمت فيه. ويجب أن تحتفظ ICANN بالحق في باتخاذ إجراء استجابةً لبعض تهديدات للأمان والاستقرار، حتى لو كانت هذه التهديدات ليست بسبب مشغل السجل أو تؤثر على أنظمة غير أنظمة مشغلي السجلات. وترحب ICANN بأي مناقشات إضافية بشأن تغييرات معينة مقترحة على تعريفات "الأمان والاستقرار" والنصوص المتعلقة بها، بيد أن إعادة تعريف الاستقرار بالكامل للتركيز فقط على استقرار أنظمة التسجيل لن تكون مفيدة ولا متسقة مع اتفاقيات وسياسات ICANN الأخرى.

التغيير في تحكم مشغل السجل

النقاط الرئيسية

- لقد طبق الإصدار الجديد من الاتفاقية معاملات معقولة لتوفير الموافقة على التغيير المقترح في تعاملات التحكم.

ملخص التعليقات

القسم 7.5 التغيير في التحكم. تكرر RySG تعليقاتها على الإصدار 3، وبخاصة:

أ) في الجملة الثانية، بعد "تُنظم" إدراج النص، "في نفس دائرة السلطة القضائية القانونية التي فيها ICANN تُنظم حاليًا و". ويأتي هذا باتباع توصية ICANN رقم 1.11.1، في خطتها التنفيذية لتحسين الثقة المؤسسية الصادرة في 26 فبراير 2009، حيث تبقي ICANN على مقارها الرئيسية في الولايات المتحدة "لضمان الوضوح بشأن اتفاقية...تسجيل ICANN". ويأتي هذا أيضًا متسقًا مع تعهد ICANN في القسم 8(ب) من تأكيد الالتزامات بأن تظل ICANN "مؤسسة غير ربحية مقرها في الولايات المتحدة الأمريكية ولها مكاتب حول العالم لتلبية متطلبات مجتمع عالمي". وتعبر RySG عن مخاوفها بشأن عدم نية ICANN إجراء التغيير الذي طلبته في تعليقاتها على الإصدار 2 من اتفاقية التسجيل التي ترى فيها أن هناك حاجة إلى تجنب هذه الالتزامات بإعادة تنظيم. *RySG* (*21 يوليو 2010*).

ب) تظل RySG على تحفظها بشأن تأثير هذا القسم على قوانين الأوراق المالية؛ حيث قد يتطلب إخطارًا قبل الطرح للعامة. وبناءً عليه، توصي RySG باستثناء النص، كما يلي على الأرجح: "لا يُطلب من مشغل السجل تحت أي ظرف من الظروف الإفصاح عن أي حدث إلى ICANN قبل أن يُطلب من مشغل السجل بالإفصاح علنًا عن مثل هذا الحدث بموجب قوانين الأوراق المالية المعمول بها".

إضافة إلى ذلك، ترى RySG أنه بإدراج النص الإضافي، يصبح هذا القسم غير عملي وغير ملائم لشركات القطاع العام. فليس هناك مطلقًا أي حدود زمنية مفروضة على ICANN، وليس هناك أي معايير موضوعية حقيقة؛ مما يؤدي إلى انعدام إمكانية التنبؤ والاستقرار. ونحن نرى ضرورة إجراء مناقشة مع مجموعة العمل القانونية حول الجوانب التشغيلية والقانونية للعملية برمتها. ونحن نوافق على أنه من المناسب لـ ICANN الحصول على حق الموافقة، ولكنها تحتاج من الناحية التجارية إلى نهج انسيابي قابل للتنبؤ لتمكين الشركات من الحصول على قروض وموافقة من حاملي الأسهم، وما إلى ذلك. ويقوم معظم المنظمين بذلك في غضون 30 أو 60 يومًا. وعلى ICANN الالتزام بحد زمني صارم أيضًا. *RySG* (*21 يوليو 2010*).

تحليل التعليقات

لقد راجعت ICANN هذا النص في مسودة اتفاقية التسجيل المنشورة مع AGBv.5 لاشتراط عدم طلب أي موافقة لإعادة تنظيم من جانب ICANN إلا إذا أدت إعادة التنظيم هذه إلى إنشاء كيان مماثل في نطاق دائرة السلطة القضائية لـ ICANN.

ولم تشرح RySG بشكل وافٍ مشكلات قوانين الأوراق المالية المحتملة، كما أن الجملة الإضافية المقترح غير عملية؛ حيث إن العديد من التعاملات لا تتطلب مطلقًا الإفصاح عنها بموجب قوانين الأوراق المالية المعمول بها.

ولتوفير إمكانية التنبؤ بنموذج الأعمال لهيئات تسجيل gTLD، لقد قامت ICANN بتنفيذ معاملات معقولة لتوفير موافقة على التغير المقترح في تعاملات التحكم، بما في ذلك فترة مراجعة إجمالية مدتها 60 يومًا.

إجراءات التعديل

النقاط الرئيسية

- وفقًا لما طُلب، سوف تضم ICANN قطاع كبير من المجتمع في مجموعات عمل التعديل في المستقبل؛
- ولغرض الإيضاح، يُقصد بمراجعة رسوم مستوى التسجيل أن يتم تضمينها في هذه الإجراءات.

ملخص التعليقات

بنية مجموعة عمل التعديل (القسم 7.6(هـ)(4) من اتفاقية التسجيل). نظرًا لإمكانية تأثر كل أعضاء مجتمع GNSO الواسع، لاسيما أصحاب التسجيل، بالتعديلات على اتفاقيات التسجيل، ينبغي ضمان تمثيلاً لكل مجموعة صاحبة مصلحة في GNSO في مجموعة العمل التي تجتمع لدراسة التعديلات. وينبغي ألا تُترك حرية إضافة أعضاء غير هيئات التسجيل إلى ICANN. *و. سليتزر* (*21 يوليو 2010*). *آر. داماك* (*يوليو 2010*).

القسم 7.6 التعديلات والتنازلات.
ترحب RySG بشدة بالتغييرات التي أُجريت في هذا القسم، ونحن نقدر كل الجهود التي بذلها فريق عمل ICANN بالتعاون مع مجموعة العمل القانونية. وتعليقنا الوحيد هو إضافة مفهوم تحديد الرسوم التي تُدفع إلى ICANN بموجب الاتفاقية بوصفها "تعديلاً مقيدًا". ونحن لا نرى في هذا الإجراءات المناسبة لتحديد المبلغ الذي يدفعه مشغل السجل إلى ICANN. ولكن إذا تُرك هذا لإجراءات التعديل، فعندئذٍ إذا تم تقديم طلب من ICANN لتغيير الرسوم، ينبغي أن تحصل هيئات التسجيل على حق الموافقة على ميزانية ICANN العامة. ولا يمكننا التعرض لتعديل محتمل في الرسوم بدون امتلاك أي حق في الحصول على حق محاسبة وموافقة بشأن مصارف هذه الرسوم. *RySG* (*21 يوليو 2010*).

تحليل التعليقات

من المقرر أن تضم ICANN قطاعًا كبيرًا من المجتمع في مجموعة العمل التي ستنظر في توحيد التعديلات في اتفاقيات التسجيل. بيد أنه من المناسب أو الضروري أن يكون هناك ممثلاً في هذه المجموعة لكل مجموعة صاحبة مصلحة في GNSO.

ونص توحيد التعديلات الخاضع للمناقشة يمنح ICANN القدرة على إجراء تغييرات مهمة في الاتفاقية بدون التفاوض على ما يمكن أن يكون مئات من العقود بشكل منفصل. وتُعد زيادة الرسوم نصًا أساسيًا تعمد ICANN إلى وجوده ضمن هذه الإجراءات. ويوفر النص نفسه العديد من الإجراءات الوقائية ضد الزيادات التعسفية والمتغيرة في الرسوم. وللحصول على موافقة مشغلي السجلات على زيادة الرسوم، سيكون على ICANN حتمًا إثبات الحاجة إلى هذه الرسوم والطريقة التي سيتم إنفاقها بها.

مواصفات مستودع البيانات (المواصفة 2)

النقاط الرئيسية

- لقد تمت دراسة التعليقات التقنية من قِبل فريق ICANN التقني وتم تنفيذها حسبما هو ملائم؛
- لن تكون ICANN طرفًا في اتفاقيات مستودع البيانات المعنية ببرامج gTLD الجديدة؛
- يجب الاتفاق على تعديلات المواصفة 2 (مستودع البيانات) بواسطة وكيل المستودع أو يجب ضم وكيل مستودع بديل.

ملخص التعليقات

الجزء أ --المواصفات التقنية.
يجب توخي الحرص لتعريف كل المصطلحات بشكل سليم. على سبيل المثال، لم يتم مطلقًا تعريف المصطلحات "بيانات السجل" و"قاعدة بيانات السجل" و"سجلات المستودع". ولم يتم أيضًا تعريف كلمة "إيداعات" في الواقع، ولكنها تُستخدم خلال هذه المواصفة 2. وفي القسم 1.2، تتم الإشارة إلى "إيداع كامل أو متزايد"، ولكن يجب أن تتبع هذه الكلمات المصطلحات المعرفة ذات الأحرف الكبيرة.

الجزء أ، 4.8 تنسيقات الملفات التفصيلية: لا يوجد هذا في تنسيق ملف التعاملات للمواجز التزايدية.

الجزء أ، 4.8.1 النطاقات. يقول رقم 5 "أسلوب تعامل المسجل للمسجل الداعم المبدئي". ولاشك أن الإبلاغ بمسجل راعٍ مبدئي للنطاق لا يبدو أن يحقق أي غرض، بل إنه يشكل عبئًا غير مناسب.

الجزء ب يرد الآن كما يلي: "يُمنح مشغل السجل الحق في تعيين مراجع طرف ثالث لمراجعة امتثال وكيل المستودع للمواصفات التقنية وشروط الصيانة الواردة في المواصفة 2 هذه ليس أكثر من مرة واحدة كل سنة ميلادية". ولا تستطيع ICANN منع مشغلي السجلات من مراجعة مزودي مستودعات البيانات مرات أكثر. ويتحمل مشغلو السجلات في الأساس المسؤولية القانونية عن أداء مستودع البيانات، ويجب أن يكون لهم الحق في النظر في المشكلات من باب المسؤولية. وتتيح الاتفاقية الأساسية لـ ICANN بمراجعة مشغلي السجلات العديد من المرات في العام، ويجب ألا تمنع ICANN أي اجتهاد مماثل من جانب مشغلي السجلات.

الجزء ب، رقم 3 الملكية. يجب وضع قيد على حق "الملكية" كما يلي: "للغرض المقيد لإبقاء عمل هيئة التسجيل". ويجب تطبيق هذا القيد أثناء مدة اتفاقية التسجيل وبعدها.

الجزء ب، رقم 5 النُسخ. يجب تعديله كما يلي: "... يتحمل مشغل السجل نفقات تلك النسخ "إذا كانت اتفاقية المستودع تحدد ذلك".

الجزء ب، رقم 6 تحرير الإيداعات. يُعدل إلى: "... أو يتلقى أحد الإشعارات الخطية التالية من ICANN، إلى جانب دليل يثبت أن ICANN قد أخطرت مشغل السجل بها خطيًا،" والتي تنص فيها على ..."
RySG (*21 يوليو 2010*).

التعليقات التقنية على مستودع البيانات. بالنسبة إلى الأسباب الخاصة الموضحة في تعليقات Demand Media، ترى Demand Media أن اتباع إجراءات استخراج بيانات تزايدية في إجراءات مستودع هيئة التسجيل سيؤدي إلى زيادة التعقيد ورفع التكلفة ووقت انتظار لتحميل البيانات. *Demand Media* (*22 يوليو 2010*).

وكيل المستودع (القسم 1.1). لتجنب عبء تقني كبير بشأن النطاق التردد الواسع على وكيل المستودع، يجب أن ينص هذا القسم على الإيداع الكامل يعكس حالة السجل من حيث الوقت (UTC) في كل يوم كما تم الاتفاق عليه بين كل من مشغل السجل وICANN ووكيل المستودع. *Iron Mountain* (*22 يوليو 2010*).

آلية إرسال الإيداع (القسم 2). لا يتفق هذا القسم مع القسم 4.13(5) من الجزء أ. وتوصي Iron Mountain بأن تشترط المواصفات مستودعًا إلكترونيًا ما لم يتم الحصول على موافقة ICANN. ومن الصعب إدارة توقيت واستلام الإيداعات التي تُرسل بالطرق العادية. ومن الأفضل تقليل عدد الأماكن التي تمر بها الإيداعات لزيادة السرعة والأمان. *Iron Mountain* (*22 يوليو 2010*).

تنسيق إيداع المستودع (القسم 4.4). يبدو أن ICANN تخير مشغلي السجلات بين إرسال إيداعات المستودعات إما بالتنسيق XML أو CSV. وثمة غموض يكتنف نص هذا القسم، ويجب أن يحدد الخيار بوضوح أكثر. ومن المهم الإشارة إلى وجود العديد من تنسيقات الملفات قد يؤدي إلى إضعاف قدرة ICANN أو أي هيئة تسجيل أخرى على استخدام البيانات المخزنة في المستودعات. *Iron Mountain* (*22 يوليو 2010*).

ترتيب الحقول في السجل (القسم 4.8). يجب تعديل القسم 4.8 لينص على أن الترتيب "الذي توجد به الحقول هو الترتيب الذي يجب أن توجد به في السجل ذي الصلة". وإذا كانت إيداعات السجل لها بيانات مختلفة بترتيب مختلفة، فمن المستحيل تقريبًا إجراء تحقق تلقائي أو شبه تلقائي. وكلما زادت الإجراءات اليدوية في أي جزء من المستودع، كان الأمر أكثر تكلفة على مشغل السجل. وقد يؤدي الترتيب غير المتسق للحقول أيضًا إلى مشكلات في الدمج إذا أخفقت هيئة التسجيل وتم إعطاء ملفات المستودع إلى هيئة تسجيل جديدة لدمجها. *Iron Mountain* (*22 يوليو 2010*).

واعتمادًا على المطلوب بالفعل للوفاء بمتطلبات التحقق من الصحة التي تمت مناقشتها في القسم 7 بالجزأين أ و ب، ثمة حاجة إلى إيجاد طريقة لتحديد الجملة قيد الاستخدام (IPv4 أو IPv6). وتقترح Iron Mountain تغيير نوع الملف من "NSIP" إلى "NSIP4" أو "NSIP6"، حسب الجملة. *Iron Mountain* (*22 يوليو 2010*).

التحقق من صحة الخوارزمية (القسم 4.13). ينص القسم 4.13(4) على أن تكون SHA256 هي الخوارزمية "المقترحة" لعمليات التجزئة. ولتعزيز الاتساق بين إيداعات مستودع السجل باستخدام أسرع وتقليل أكبر للتكلفة وجودة أعلى للتحقق من الصحة، توصي Iron Mountain باشتراط بخوارزمية تجزئة وحيدة وتُفضل الخوارزمية SHA256. ويجب أيضًا توفر مزيد من التفاصيل بشأن تنفيذ التجزئة. وفي القسم 4.13(4) أيضًا ليس من الواضح بدقة الشيء الذي يحتاج إلى التحقق من صحته. وإذا لم يتم تحديد معنى التحقق من الصحة، فكيف تتمكن ICANN من ضمان الاتساق بين كل وكلاء المستودعات؟ وفي ما يلي اقتراح بمعنى التحقق من الصحة: يتم تقسيم ملف الإيداع إلى التقارير التي يتألف منها (بما في ذلك تقرير التنسيقات الذي أعده مشغل السجل وتم إرفاقه بالإيداع)، ثم التحقق من تنسيقه، وإحصاء عدد الكائنات من كل نوع، والتحقق من صحة الاتساق الداخلي للبيانات. وسيقارن هذا البرنامج نتائجه مع نتائج تقرير التنسيق الذي أنشأته هيئة التسجيل، وسوف ينشأ تقرير تنسيق واستكمال الإيداع. *Iron Mountain* (*22 يوليو 2010*).

<u>اتفاقية مستودع البيانات</u>—يجب أن تكون ICANN طرفًا في كل اتفاقية. يختلف DAG الحالية كليةً عن أفضل الممارسات ويشترط على ICANN تسمية منتفع لاتفاقية مستودع بيانات السجل. وهذا من شأنه منع ICANN من تعديل أو تغيير أو إنهاء الاتفاقية، وسوف يؤدي إلى تباينات هائلة بين اتفاقيات مستودع بيانات السجل التي تجعل من الصعب جدًا على ICANN ضمان استيفاء الحد الأدنى من مستوى التوقعات وضمان الامتثال. وإذا كانت هناك اتفاقية تسجيل واحدة مع ICANN ومشغل السجل، فمن المعقول عندئذٍ – وبما يصب في صالح الاستقرار وأصحاب التسجيل – إبرام اتفاقية مستودع واحدة مع ICANN ومشغل السجل ووكيل المستودع بوصفهما طرفين. ويجب أن تكون ICANN طرفًا في كل اتفاقية مستودع بيانات سجل. *Iron Mountain* (*22 يوليو 2010*).

إضافة إلى ذلك:

- من غير الحكمة ألا يتطلب وكيل المستودع الخص بمشغل السجل موافقة ICANN. ووفقًا للمواصفة 2، يمكن تسمية أي أحد كوكيل مستودع.
- اشتراط تسليم وكيل المستودع كل المحتوى الموجود في حوزته في غضون 24 ساعة قد لا يكون سهلاً من الناحية التقنية حسب الحجم والموقع وطريقة التسليم.
- وليس ثمة وصف للطريقة التي تريد ICANN اتباعها لتسليم البيانات المحررة، كأن تكون الطريقة الإلكترونية مثلاً؟ أو الوسائط المادية؟
- في ما يتعلق بالقسم 7.2 الذي يتناول إخفاق إجراءات التحقق من الصحة من قِبل مشغل السجل، يجب وضع حد زمني أكثر تحديدًا لمشغل السجل لمعالجة مشكلات إيداعاته.
- والهدف من القسم 8 غير واضح، ولكن المحصلة هي أنه يضع وكيل المستودع في موضع الرهينة لتنفيذ الاتفاق. وليس من اللائق الاشتراط على وكيل المستودع تعديل اتفاقية المستودع التي أبرمها مع مشغل السجل على أساس أي تعديل في المواصفة 2 عندما لا يكون وكيل المستودع طرفًا في المواصفة 2. والأيام العشرة ليست فترة كافية لوكيل السجل لدراسة إمكانية إجراء هذه التغييرات. وإذا قرر وكيل المستودع عدم قبول التغييرات، فعندئذٍ تكون فترة الأيام العشر غير كافية بالمرة لمشغل السجل لإيجاد وكيل مستودع جديد والتعاقد معه وبدء إيداع البيانات. *Iron Mountain* (*22 يوليو 2010*).

تحليل التعليقات

تم وضع كل التعليقات التقنية المقدمة من RySG وIron Mountain في الاعتبار من قِبل الفريق التقني في ICANN وتم تنفيذها – حسبما كان مناسبًا – في المواصفات الواردة في مسودة اتفاقية التسجيل المنشورة مع AGBv.5. وقد تم حذف عدد من الشروط التقنية على وجه الخصوص من المواصفة 2 لصالح الإشارة إلى مواصفة مستودع بيانات أسماء النطاقات (لا يزال وضع قيد التنفيذ) وتتوفر على http://wwwtools.rfc-editorietf.org/rfchtml/rfc5731.txtdraft-arias-noguchi-registry-data-escrow.

ولتسهيل الإدارة، لن تكون ICANN طرفًا في اتفاقيات المستودع الخاصة ببرامج gTLD الجديدة. ويجب أن تكون ICANN منتفع طرف ثالث، وبالتالي سيكون لها بعض الحقوق لإنفاذ الاتفاقيات في ظروف مناسبة. وفي حالة عدم استيفاء الحد الأدنى لمستوى عناصر الحماية، التي تنص عليها اتفاقية التسجيل، في اتفاقيات المستودع، يجوز لـ ICANN اتخاذ إجراء ضد مشغل السجل مباشرة لعلاج النقائص.

وسوف تتضمن مسودة اتفاقية التسجيل المنشورة مع AGBv.5 شرطًا يقضي بموافقة ICANN على وكيل المستودع المقترح وأي تعديلات على اتفاقية المستودع.

ويجب تنفيذ تعديلات المواصفة 2 التي يوافق عليها مشغل السجل في اتفاقية المستودع. وإذا لم يكن وكيل المستودع مستعدًا لإجراء تغييرات مؤكدة، فسيكون على مشغل السجل السعي إلى إيجاد وكيل مستودع بديل، وإلا فستكون هناك مخاطرة ناتجة من انتهاك اتفاقية التسجيل.

المواصفات الوظيفية (المواصفة 6)

النقاط الرئيسية

- سيتم إدراج كل المواصفات في نص اتفاقية التسجيل أو في المواصفات، ولا يجوز تعديل أي منهما إلا كما هو محدد في اتفاقية التسجيل أو بناءً على موافقة متبادلة؛
- يُعد تعيين مشغل سجل احتياطي في الحالات الطارئة شرطًا مهمًا لاستمرار التسجيل واستقراره؛
- لقد درس فريق العمل التقني في ICANN كل التعليقات التقنية وقام بتنفيذ التغييرات المناسبة.

ملخص التعليقات

المواصفات الوظيفية والأدائية. يجب تضمين كل المواصفات الوظيفية والأدائية في نص الاتفاقية (أو المواصفات) ويجب ألا تشير إلى رابط على الويب يمكن تعديله من جانب ICANN. وإذا أصرت ICANN على رابط تشعبي، يجب عليها تأكيد التأريخ وتوضيح وجوب موافقة الأطراف على أي تغييرات. *RySG* (*21 يوليو 2010*).

6.2: خدمات التسجيل واستمراريتها
وفقًا لاعتراض RySG على DAG3، يشترط القسم 6.2 أن يعين مشغل السجل مشغل سجل احتياطيًا خلفًا له، حتى قبل بدء عمليات التشغيل. وقد يكون هذا يستحيل الوفاء بهذا الالتزام من جانب بعض هيئات التسجيل. ومن غير الواضح ما إذا كانت هيئة تسجيل أخرى قد تتعهد بالعمل كمزود مستمر، ولا يتضح أيضًا ما إذا كان سيتم تعويض مزود هيئة التسجيل البديل. وأخيرًا، إذا أخفقت هيئة تسجيل، فقد يُعزى سبب مثل هذا الإخفاق إلى إخفاق نموذج أعمال هيئة التسجيل الأصلية. وفي مثل هذه الحالة، ينبغي عدم إجبار أي أحد على الاستمرار في تشغيل هيئة تسجيل مخفقة. وأخيرًا، تنطوي مطالبة هيئات التسجيل بمساندة بعضها مقدمًا على بعض المشكلات التجارية. *RySG* (*21 يوليو 2010*).

وتشير RySG أن هيئات التسجيل غير ملزمة بتعيين من يخلفها احتياطيًا أو في حالات الطوارئ. وتتبع ICANN إجراءات لضمان الاستمرارية عندما تخفق هيئات التسجيل؛ حيث تتضمن EOI وإجراءات طرح مزايدات. *RySG* (*21 يوليو 2010*).

وترى RySG ضرورة استبدال جملة القسم 6.2 بما يلي: "يمتلك مشغل السجل خطة استمرار أعمال تجارية". *RySG* (*21 يوليو 2010*).

6.4 مواصفات الأداء

لا يزال القسم 6.4 ينطوي بوجه عام على العديد من المشكلات الحيوية، ولا ترى RySG أن تعليقاتها على DAG3 قد نُفذت في DAG4. المحتويات الحالية للقسم 6.4:

1) مربكة في بعض الأحيان،
2) لا تشجع على استقرار وأمان هيئة التسجيل، و
3) تبتعد عن التدابير وممارسات الإبلاغ المعتمدة التي استفاد منها الجميع بشكل جيد في الماضي. وقد تم هذا الابتعاد عن ممارسات الصناعة بدون أي إيضاح. ولهذا؛ تطلب RySG من ICANN العمل على إجراء مراجعة دقيقة للقسم 6.4. وقد تم إدراج قائمة (غير شاملة) من الأمثلة أدناه (راجع تعليقاتنا العامة على DAG3 لمزيد من المعلومات). *RySG* (*21 يوليو 2010*).

تتمثل المشكلة العامة في أن ICANN قد أنشأت SLA وتدابير وأنظمة إبلاغ جديدة لا تتناسب تمامًا مع ووقائع عمليات التسجيل. وفي عقود تسجيل gTLD الحالية، يُسمح لهيئات التسجيل بأوقات تعطل مجدولة وغير مجدولة في خدماتها المتعددة. ويشجع السماح بأوقات تعطل مجدولة على إجراء صيانة منتظمة؛ مما يعزز أمان واستقرار هيئة التسجيل. ويُعد الشرط الذي يقضي بالإبلاغ بالصيانة غير المجدولة مؤشرًا لمشكلات غير متوقعة؛ وبالتالي يسهم أمان واستقرار هيئة التسجيل. *RySG* (*21 يوليو 2010*).

وكما ذكرنا في DAG3، لا تفرق الاتفاقية الأساسية الجديدة بين أوقات التعطل المجدولة وغير المجدولة، بل تخلط بينهما دون تمييز. وتتيح الاتفاقية الجديدة وقت تعطل أقل من العقود الحالية؛ وهما ما يبدو مفرطًا للغاية. إضافة إلى ذلك، لم يعد هناك أي سماح بأوقات تعطل سنوية ممتدة. فهذه الأوقات ضرورية أحيانًا لاستيفاء المتطلبات الجديدة (مثل طلبات RFC الجديدة) والانتقال إلى مراكز البيانات الجديدة، وما إلى ذلك. وقد لا تشجع هذه التغييرات معًا على أمان واستقرار هيئة التسجيل بدلاً أن تشجعها. *RySG* (*21 يوليو 2010*).

قائمة أمثلة RySG غير الشاملة للمواضع غير الواضحة أو التي تنطوي على مشكلات في المواصفة 6.

توفر خادم أسماء DNS (صفحة 54):

في ما يخص "توفر خادم أسماء DNS" بشان "وقت التعطل البالغ 432 دقيقة (99%)": هل هذا يعني انتهاك من جانب خادم واحد بوقت تعطل يزيد عن 432 دقيقة لـ SLA؟ أو هل يعتبر الخادم غير متاح لمدة شهر إذا كان لديه وقت تعطل أكبر من 432 دقيقة؟ لنفرض أن نطاق TLD يشتمل على 10 خوادم منتشرة في العالم، وكل خادم له وقت تعطل غير متداخل يبلغ 45 دقيقة طوال شهر ميلادي. فعندئذٍ يكون هناك 9 خوادم تعمل في أي مرحلة زمني. ما مدى توفر خدمة DNS الأخيرة للشهر؟

وقد يكون لهذا تبعات غير مقصودة بتفضيل حل مجموعة من أي وجهات بنسبة 100 بالمائة؛ وبالتالي لا يتوفر أي موقع واحد. وتتمثل أفضل الممارسات الحالية في استخدام مزيج من أي مجموعة وجهات والوجهة الوحيدة لأغراض الأمان والاستقرار، ولكن SLA هذه قد تتجه إلى الحمل المتمثل في أي مجموعة من الوجهات.

زمن الرحلة الكاملة (RTT) لكل من DNS وWHOIS وSRS (الصفحات من 54 إلى 57):

في ما يتعلق بقواعد البيانات هذه، هل تتوقع هيئة التسجيل من العميل مراقبة RTT؟ يتسم هذا الأمر بالغموض والتكلفة المرتفعة والبعد غير الضروري عن المبادأة التي عهدناها في الماضي. ونحن نوصي بمراجعة هذا الأمر لقياسه من تلقي استعلام/تعامل والاستجابة له في بوابة هيئة التسجيل. وإذا تم قياسها بحق من جانب العميل، لاسيما بشأن EPP، فستكون SLR الخاصة بهيئة التسجيل عرضة لخطر المسجلين ضعفاء الاتصال في المناطق الجغرافية البعيدة عن هيئة التسجيل. لا تتمتع هيئة التسجيل بالقدرة على اختيار المسجلين؛ وبالتالي ليس لها أي تحكم في استيفاء SLR هذه. لماذا لا يُستخدم اختبار CNNP وحسب لخدمات الحلول؟

تجمع اتفاقيات SLA بين اتفاقيات SLA الخاصة بالمنفذ 43 وتلك الخاص بـ WHOIS القائمة على الويب. والمنفذ 43 والويب خدمتان مختلفتان تمامًا. ولا يُعد RTT مناسبًا لـ WHOIS القائمة على الويب ويجب حذفه.

قياس معاملات EPP (صفحة 57):

يجب أن تستعلم اختبارات القياس عن أسماء النطاقات *وليس* عناوين IP. ولن يسمح هذا الشرط لمشغل السجل بنقل أو تحديث مراكز البيانات أو ترحيلها إلى نطاقات IP جديدة. وتشترط هيئات التسجيل على المسجلين الاتصال باستخدام اسم نطاق EPP. وستكون بعض عناوين IP غير نشطة في أي مرحلة زمنية، مثلما هو الحل مع تلك العناوين الخاصة بمراكز البيانات ومواقع الاسترداد في حالات الكوارث. وقد يسري هذا التعليق أيضًا على DNS وISWHO.

"زمن تحديث DNS" (صفحة 56):
في ما يخص "كل خوادم الأسماء"، يُحتمل أن يؤدي هذا إلى تبعات غير مقصودة: عدم تشجيع نشر خوادم DNS في مناطق العالم النامي التي قد تؤدي قيود النطاق الترددي العريض فيها إلى تأخيرات في التحديث. وتتمثل الاستجابة المنطقية في تجنب مشغلي السجلات لنشر الخدمات في بعض المناطق من العالم؛ للتأكد من إمكانية تحديث كل الخوادم في الوقت المطلوب. هل يتم تضمين بيانات DNSSEC في "معلومات DNS"؟ يبدو مرجحًا من السياق. فأي تأخير في تحديث بيانات DNSSEC قد يكون أكثر احتمالاً من تحديثات أخرى. *RySG* (*21 يوليو 2010*).

تحليل التعليقات

سيتم إدراج كل المواصفات في نص اتفاقية التسجيل أو في المواصفات، ولا يجوز تعديل أي منهما إلا كما هو محدد في اتفاقية التسجيل أو بناءً على موافقة متبادلة، وسيكون الرابط المشار إليه هو الصفحة الموجودة على موقع ويب ICANN التي تحتوي على الموصفات المرفقة بالاتفاقية.

وقد تم استبدال الشرط الخاص بتعيين مشغل احتياطي بشرط يقضي بوضع خطة استمرار أعمال تجارية.

وسيتعاون الفريق التقني في ICANN مع المجتمع التقني لضمان توافق المتطلبات التقنية في القسم 6.4 مع أفضل الممارسات الحالية، وسهولتها من الناحية التقنية، وتعزيزها للأمان والاستقرار عبر DNS والإنترنت. وقد تم تطبيق العديد من التغييرات المقترحة في المواصفة 6 على اتفاقية التسجيل المسودة المنشورة مع AGBv.5.

تعليقات متنوعة/أخرى

النقاط الرئيسية

- لا يُشترط الحصول على موافقة مجلس إدارة ICANN على كل برنامج gTLD جديد، ولكن يتحمل المجلس المسؤولية والإشراف الكاملين على البرنامج وسيراعي التطبيقات الفردية في بعض الظروف المحدودة؛
- تشتمل الصيغة الحالية للاتفاقية على المرونة المطلوبة للعديد من أنواع مشغلي السجلات؛

ملخص التعليقات

موافقة المجلس على كل اتفاقية تسجيل. يؤدي الشرط الصريح الخاص بموافقة المجلس على كل اتفاقية تسجيل جديدة إلى تأخير وغموض في أي إجراء روتيني. ويتمكن المجلس من طلب تحديثات في المعلومات والتدخل ضد أي قرار ضار بدون هذه الخطوة الإجرائية. *و. سيلتزر* (*21 يوليو 2010*). *آر. داماك* (*يوليو 2010*).

دور المنظمات غير الربحية. يشير النص الذي يأتي في صدر اتفاقية التسجيل المسودة إلى الأغراض التجارية المقترحة لبرامج gTLD الجديدة، ولا يأخذ في الاعتبار الطريقة التي قد يتبعها بعض هيئات التسجيل، مثلما هو الحال لتعزيز مهمة المنظمات غير الربحية. *الصليب الأحمر* (*21 يوليو 2010*).

الحاجة إلى أشكال مختلفة. على ICANN وضع اتفاقيات تناول مجموعة متنوعة من أنواع التطبيقات بدلاً من اتباع أسلوب موحد لكل التطبيقات. *إي. برنر-ويليامز* (*نموذج 5، 21 يوليو 2010*).

التعهدات والضمانات (القسم 1.3). يجب أن يأتي القسم الفرعي (3) كما يلي: "كل مشغل سجل قدم إلى ICANN ..." وتبدو العبارة "والأطراف الأخرى الواردة هنا" خطأً مطبعيًا. *RySG* (*21 يوليو 2010*).

تحليل التعليقات

لقد قرر مجلس إدارة ICANN مؤخرًا أنه سوف يعتمد إجراءات قياسية للموظفين لمواصلة تنفيذ العقود وتفويض تطبيقات لبرامج gTLD الجديدة التي تستوفي معاملات معينة، ولكن المجلس يحتفظ بالحق، في ظروف استثنائية، في مراعاة تطبيق لبرنامج gTLD جديد لتحديد ما إذا كان الاعتماد يصب في صالح مجتمع الإنترنت أم لا.

وتدرك ICANN أن برامج gTLD الجيدة سوف تستخدم في العديد من الأغراض، بما فيها الأغراض غير التجارية.

وتتضمن المسودة الحالية من اتفاقية التسجيل بعض النصوص البديلة لأصحاب التسجيل المختلفين، وتشتمل على المرونة المطلوب تطبيقها على مجموعة متنوعة من الأنواع المختلفة لبرامج gTLD التي يتم تشغليها وفق خطط أعمال مختلفة.

والإشارة إلى "الأطراف الأخرى الواردة هنا" مقصودة وتسري على المؤسسة المالية من الطرف الثالث أو مزود آخر لأداة العمليات المستمرة التي ستكون مسؤولة عن تمويل عمليات التسجيل في حالة إخفاق هيئة تسجيل. وتوضح اتفاقية التسجيل المسودة المنشورة مع AGBv.5 أنه يُشترط على مشغل السجل تقديم أداة تنفيذية مناسبة.

المجيبون

أماديو أبريل أي أبريل (أ. أبريل أي. أبريل)
(Adobe Systems) Adobe Systems Incorporated
AFNIC
مجتمع ICANN الأفريقي
إريك إيريارت آهون (إي. آي. أهون)
آن أيكمان سكاليز (أ. أيكمان سكاليز)
AIM—رابطة العلامات التجارية الأوروبية (AIM)
عبد العزيز الزومان (أ. آل-زومان)
رابطة صناعة الملابس والأحذية الأمريكية (AAFA)
رابطة المحاسبين الأمريكية (ABA)
الجمعية الأمريكية لقانون الملكية الفكرية (AIPLA)
الصليب الأحمر الأمريكي (الصليب الأحمر)
رون أندروف (آر. أندروف)
الفريق العربي
آرلا فودز أمبا (آرلا فودز)
رابطة الكليات الطبية الأمريكية (AAMC)
اللجنة الاستشارية العامة (ALAC)
AT&T
(AusRegistry) AusRegistry International Pty Ltd.
بايرن كونكت
(Big Room) Big Room Inc.
BITS
(Blacknight) Blacknight Solutions
إيبيرهارد بلوتشر (إ. بلوتشر)
مؤسسة الإذاعة البريطانية (BBC)
دائرة مستخدمي الأعمال التجارية (BC)
كارلسون
إدارة الأسماء التنظيمية الصينية (CONAC)
CNNIC
التحالف مقابل الإساءة لاسم النطاق (CADNA)
ائتلاف المساءلة عبر الإنترنت (COA)
(Coloplast) Coloplast A/S
كوم لوود
Comerica Incorporated، بنك Comerica، وبنك Comerica وأمانته .N.A (Comerica)
رفيق داماك (آر. داماك)
Demand Media
أبعاد النطاق Domain Dimensions LLC (Domain Dimensions)
أفري دوريا (أ. دوريا)
(dotBayern) dotBayern Top Level Domain

(dotBERLIN) dotBERLIN Gmbh & Co.
Hamburgdot
(.MUSIC) dotMUSIC
(dotKoeln) dotKoeln Top Level Domain GmbH
(dotZON) dotZON GmbH
(DuPont) E.I du Pont de Nemours and Company
eco
خدمة الاختبار التعليمي (ETS)
EnCirca
EuroDNS
جوثان فريكز (ج. فريكز)
و. و. جرينجر (جرينجر)
روبين جروس (ر. جروس)
هوجان لوفيلز
(HOTEL) HOTEL Top Level Domain GmbH
(HSBC) HSBC Holdings plc
(INDOM) INDOM.com
دائرة الملكية الفكرية (IPC)
رابطة أصحاب الملكية الفكرية (IPOA)
مجموعة الفنادق الدولية (IHG)
الإئتلاف الدولي ضد التزييف (IACC)
ماكنات الأعمال الدولية (IBM)
اللجنة الأولومبية الدولية (IOC)
لجنة الإنترنت لرابطة العلامات التجارية الدولية (لجنة INTA للإنترنت)
رابطة التجارة على الإنترنت (ICA)
جمعية الإنترنت بالصين (ISC)
ماري إقبال (م. إقبال)
Iron Mountain
ماركوس جاجير (م. جاجير)
مجلس أسماء النطاقات للإنترنت باليابان (JIDNC)
مركز معلومات شبكات اليابان (JPNIC)
JONAS
(Key-Systems) Key-Systems GmbH
جورج كيريكوس (ج. كيريكوس)
قنسطنطينوس كومايتيس (ك. كومايتيس)
(LEGO) LEGO Juris A/S
(LEO Pharma) LEO Pharma A/S
شركة التأمين على الحرية المتبادلة (Liberty Mutual)
LifeScan
H. Lundbeck A/S (هـ. لاندبيك)
مارك مونيتور
MARQUES/ECTA
مؤسسة مايكروسوفت (Microsoft)
العقول + الماكنات
داميان ميتش (د. ميتش)
(MPAA) Motion Picture Association of America, Inc.
Multilingual Internet Group
جمعية الاتصالات الداخلية والكابل المحلي (NCTA)
مجموعة نستلة (Nestle)
(Neustar) Neustar, Inc.
مؤسسة الأخبار

NIC المكسيك
(Nilfisk) Nilfisk-Advance A/S
لجنة تكوين دائرة بمؤسسة غير ربحية (NPOC-FC)
أوليزي
باناجيوتيس باباسبيليوبولوس (ب. باباسبيليوبولوس)
فاسيل بيتيف (ف. بيتيف)
(PMI) Philip Morris International Management S.A.
(Piper Aircraft) Piper Aircraft, Inc.
(Red Bull) Red Bull GmbH
مجموعة أصحاب المصلحة من المسجلين (RySG)
روزيتا ستون .(Rosetta Stone) Rosetta Stone Ltd
دانيل شيندلر (د. شيندلر)
سكوت سيتز (س. سيتز)
ويندي سيلتزر (و. سيلتزر)
جون سيو (ج. سيو)
رابطة صناعة البرامج والمعلومات (SIAA)
قطاع كيماويات سولفاي (Solvay)
كلير سبيد (C. Speed)
فيرنر ستاوب
(Sunkist) Sunkist Growers, Inc.
شركة كوكاكولا (Coca-Cola)
مجلس الأعمال التجارية الدولية في الولايات المتحدة (USCIB)
(VeriSign) VeriSign, Inc.
Verizon
أنظمة رياح فيستاس A/S (Vestas)
(VKR Holding) VKR Holding A/S
(Time Warner) Time Warner Inc.
ريتشارد تيندال
(TLDDOT) TLDDOT GmbH
ليز ويليامز (ل. ويليامز)
تحكيم WIPO والمركز الوسيط (مركز WIPO)
ماري وونغ (م. وونغ)